الديمقراطية ..

وقرار الجماهير

كيف تنجح الديمقراطية فى عالم أكثر تعقيداً

تأليف

دانييل يانكلوفيتش

ترجمة

كمال عبد الرءوف





الديمقراطية .. وقرار الجماهير

كيف تنجح الديمقراطية فى عالم أكثر تعقيداً

الديمقراطية .. وقرار الجماهير

كيف تنجح الديمقراطية فى عالم أكثر تعقيداً

تأليف

دانييل يانكلوفيتش

ترجمة

كمال عبد الرءوف



الناشر

الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

١٠٨١ كورنيش النيل جاردن سيتى ــ القاهرة

ISBN 0-8156-0254-5

حقوق النشر

الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

١٠٨١ شارع كورنيش النيل ـ جاردن سيتى ـ القاهرة

المحتويات

الجزء الثالث : حل اللغز

فهرس الجداول والأشكال

جداول

أشكال

تقـــديم

إن المفاهيم التى يشرحها هذا الكتاب نشأت وتطورت خلال عدة سنوات . وقد نتجت عن خبرتى فى إجراء ألوف الدراسات عن الرأى العام . وقد تضمنت تلك الدراسات إجراء ملايين من المقابلات مع قطاعات تمثل الجمهور الأمريكى .

والشىء الـذى أثـر فى كثيراً طوال هذه السنوات التى أمضيتها فى دراسة مشاعر الناس ، هو مقدار الصعوبة فى فهم الرأى العام بكل درجاته وتعقيداته . ولم يحدث أن أجـريت استقصاء للرأى العام لم يثر دهشتى فى النهاية بطريقة أو بأخرى . وإذا كان الرأى العام بسيطاً وذا بعد واحد كما تصوره عادة العناوين الرئيسية للصحف (مثلاً : ٥١٪ من الأمريكيين يؤيدون فرض ضريبة جمركية لحماية منتجاتنا) ، فإن المرء قد يعتقد أنـه بعد أكثر من ثلاثين عاماً ، فإنه يمكن التنبؤ بالرأى العام ، ولن تكون هناك أية مفاجآت . ولكننى أجد بدلاً من ذلك ، أن الرأى العام الأمريكى يكشف أنه غنى ، وصعب الاكتشـاف أو التحليل ، ويتميز بعمق التفكير والمشاعر التى يجب أن تحظى باحترام جميع الذين يدرسونه بجدية .

وعنـد دراستى للرأى العـام الأمريكى بجدية ، وجدت نفسى مضطراً لأن أقوم بتعديل المفاهيم التى ورثتها عن الدراسات التى قام بها الرواد الأوائل . وهذه المفاهيم الجديدة لها حياتها الخاصة . وقد فرضت نفسها علىَّ مهما كان ترددى فى قبولها . وعند كتابة هذا الكتاب ، فقد أدركت كم حملتنى هذه المفاهيم الجديدة بعيداً عن نقطة البداية التى حددتهـا ، وكم ستبـدو غريبـة أو غير معقولة أو حتى تثير الغيظ لهؤلاء الذين اعتادوا

النماذج الحالية .

ولقد توصلت إلى النتائج التالية التى سوف أشرحها بتفصيل أكثر فى هذا الكتاب فيما بعد :

(١) إنه من دواعى التناقض أنه فى عصر المعلومات هذا نجد أن أهمية المعلومات فى تشكيل الرأى العام أمر مبالغ فيه للغاية .

(٢) لقد تعلمنا فى أمريكا قدراً كبيراً حول كيفية قياس الرأى العام (وكيف نستغله أيضاً) ، ولكننا لم نتعلم أى شىء تقريباً عن تحسين الرأى العام . ويوجد لدينا كأمة نقص يثير الفزع حول الطريقة التى نستطيع أن نخلق بواسطتها الإجماع القومى الذى نحتاجه لمواجهة مشاكل الأمة . وبالإضافة إلى ذلك ، ورغم أن صفوة الأمة الأمريكية ونخبتها يشكون من « سلبية » الجمهور و« جهله » ، إلا أنهم ــ أى الصفوة ــ يقاومون معظم الجهود التى تبذل لتحسين نوعية الرأى العام .

(٣) إن معظم استطلاعات الرأى العام تعتبر مضللة لأنها تفشل فى التفرقة بين آراء الناس التى يقدمونها بدون تفكير أو بسرعة بدون إتاحة الفرصة لهم للتمعن فى إجاباتهم (رأى الجماهير) ، وبين أحكامهم المبنية على التفكير والتمعن (القرار العام) .

(٤) إن القرار العام ، وهو أرقى أشكال الرأى العام ، هو شكل حقيقى من أشكال المعرفة . وفى بعض نواحى القضايا يستحق هذا القرار العام أن يكون له وزن أكبر من رأى الخبراء العلميين . (وهكذا تستطيع أن تناقش أينشتاين) .

(٥) هناك « قوانين » تصف تطور الرأى العام من رأى الجماهير إلى القرار العام من خلال ثلاثة مراحل لهذا التطور . وهناك قواعد يمكن اكتشافها للتغلب على الصعاب التى تعوق وتؤخر حركة الرأى العام خلال هذه المراحل . وتوفر معرفة هذه القوانين والقواعد الأساس لنظرية جديدة عن الرأى العام ، وسر التوصل إلى خلق إجماع قومى حول القضايا الكبرى فى عصرنا هذا .

وهذه النتائج فى مجملها هى التى حملتنى بعيداً عن التيار الرئيسى للفكر فى مجال

الرأى العام . وهو شىء لم أكن أقصد الذهاب إليه . ورغم ذلك فإننى أعتقد أن هذه النتائج سوف تلقى استجابة أكبر بين زملائى فى مهنة دراسة الرأى العام أكثر مما ستلقاه بين الصحفيين ورجال الأعمال وزعماء المجتمعات ، وكذلك خبراء السياسة العامة الذين يولون الرأى العام اهتمامهم فى عملهم بدون دراسته مباشرة . إن الممارسين المدربين والخبراء فى أبحاث الرأى العام سوف يتعرفون على مصادر هذه النتائج التى ذكرتها ، وسيجدونها فى أعمالهم ، وسوف يكتشفون تشابهاً للمفاهيم التى طوروها لتلائم أبحاثهم . ولكن هذه المفاهيم قد تبدو غريبة للكثيرين من الآخرين ، وقد تبدو غير معقولة لأنها تعارض أساس الاتجاهات السائدة حالياً فى الحياة الأمريكية .

وهناك قدر من الاهتمام عندى فى كتابة هذا الكتاب ، وهو يرجع إلى المصادر الثلاثة المتباينة للغاية والتى اضطررت إلى الرجوع إليها عند وضع نظرية الرأى العام التى قدمتها هنا . وأول هذه المصادر هو ميدان أبحاث الرأى العام الموجودة فى الفصول الأولى من الكتاب . أما المصدر الثانى فيرجع إلى خبرتى كمدير شركة وأمين أو وصى لعدد من المنظمات بعضها منظمات أعمال ، والبعض الآخر ليس هدفها الربح . هذه التجربة أثرت بشكل لا يمحى فى خبرتى حول الفرق بين « الإدارة » وبين « التوجيه » . وأعتقد أن هذا الفرق يسرى بطريقة مذهلة على العلاقة بين قادتنا (الذين فوضهم الجمهور مهمة إدارة ديمقراطيتنا) وبين الجمهور العام الذى يقوم بعض أصحاب الخبرات الزاحفة باغتصاب مسئولياته عن التوجيه . والمصدر الثالث هو النظام الفلسفى الذى اعتبره حبى الذهنى الأول الذى حظى باهتمامى المستمر طوال حياتى . وإننى سعيد لأنى تمكنت أن أغزل من هذه الاهتمامات الثلاثة المتفرقة إطاراً واحداً مشتركاً .

وعند كتابة هذا الكتاب تلقيت مساعدة لا تقدر من عدد من الأشخاص ، وخصوصاً من مساعدتى وصديقتى ميرى كومارنيكى . فقد ساعدتنى ميرى على إعطاء المحاضرات التى قدمتها فى جامعة سيراكيوز التى كانت فى انتظار صدور الكتاب . ولقد قامت ميرى بالتوفيق بين المفاهيم النظرية التى قدمتها فى المحاضرات وفى الكتاب مع أبحاث الرأى العام المقابلة لها . إن أبحاثها أعطت نظريتى الجديدة عن الرأى العام قوة مادية وحيوية لم تكن تحظى بها بدونها . كما أنها قامت بالإضافة إلى ذلك بإعداد الجداول والخرائط وأسماء المراجع ، وتأكدت من أن الملاحظات فى آخر الكتاب صحيحة . وبوجه عام فقد كانت مساعدات ميرى أمراً لا يمكن الاستغناء عنه .

كما قامت جين جونسون من مؤسسة « بابليك أجندا » بالمساهمة بإمدادى بعدد من الأمثلة حول الرأى العام وهو يكافح للوصول إلى القرار العام . وهناك زملاء آخرون فى نفس المؤسسة وهم : ديبرا وادزويرز ، وكيث ملفيل وجون دوبل الذين قاموا بقراءة ومراجعة النص ، وساهموا بملاحظات تحريرية قيمة .

وقد ساعدنى البروفيسور جون إيمروار فى المعركة من أجل تنظيم الكتاب . وكالعادة دائماً فقد ساهم ذكاؤه الواضح على تبديد عدم الوضوح والتعقيد فى الكتاب ، كما قام بتوضيح نقاط أساسية فيه . كما ساعدنى البروفيسور ريتشارد سموك على تجنب بعض السقطات الخفية .

وقام كل من ديفيد ماثيوز وروبرت كنجستون من مؤسسة « كيترنج » بقراءة النص الكامل للكتاب ، وقدموا لى الكثير من تجربتها الغنية التى أفادتنى . وقد ساهمت الأبحاث الخلاقة لمؤسسة « كيترنج » تحت رئاسة ديفيد ماثيوز فى السنين الأخيرة إلى حد كبير فى تطوير عملية التوصل إلى القرار العام فى أمريكا ، وفى التوصل إلى النظرية التى شرحتها فى هذا الكتاب .

وقام دكتور ليو بوجارت وهو شخصية مرموقة فى مجال الرأى العام بقراءة الكتاب ، وقدم لى اقتراحات عديدة ومفيدة قبلتها بامتنان .

ومن بين أصدقائى ومساعدى الذين قرأوا النص الكامل وعرضوا على اقتراحات مفيدة ، فإننى أذكر منهم بيج وتد أشلى ، وفلورانس سكيلى ، وأرثر هوايت ، وروث كلارك لمساعدتهم لى ، ولملاحظاتهم اللماحة ولتأييدهم لى .

وأود أيضاً أن أشكر مركز « روبر » فى جامعة كونكتيكت برئاسة ايفريت لاد للمعلومات القيمة التى أمدونى بها . ولقد قام المركز بتسهيل عملية البحث فى أرشيف الرأى العام وتحويلها من كابوس إلى تجربة مفيدة . كما أود أن أشكر العميد جوثرى س . بيركهيد ، والمستشار ملفين ا . إيجرز ، وجيمس جايز من جامعة سيراكيوز لكرم ضيافتهم لى ودعوتى لكى أعطى المحاضرات التى أوحت إلى بفكرة هذا الكتاب . كما أننى مدين بالشكر أيضاً لأعضاء المركز الصحفى فى جامعة سيراكيوز .

أما سكرتيرتى وصديقتى سونا بيشار فقد أظهرت صبراً هائلاً وقدرة فائقة فى إعداد

النسخ المختلفة لهذا النص . وأنا مدين لها بالامتنان العميق لهذه الأعمال الكريمة من جانبها .

دانييل يانكلوفيتش

مدينة نيويورك
يوليو ١٩٩٠

مقـــدمـة

مزاحمة الجمهور فى اتخاذ القرارات

لأن الـديمقـراطية ازدهرت فى أمريكا طوال أكثر من مائتى سـنة ، فإن الأمريكـيين يراقبـون وهم راضون عن أنفسهم بينما دول فى أجزاء أخرى من العالم ـ مثل أوروبا الشـرقية وأمـريكـا الـلاتينية وآسـيا ـ تتلمس طريقهـا وتتعثـر لتتعلم كيف تعمـل الـديمقـراطية بنجـاح . ولكن هذا الـرضـا لا مبـرر له . فحتى بعد تجـربة أمريكـا الـطويلة مع الـديمقراطية ، مازالت هناك دروس هامة لم نصل إليها (وهذا الكتاب يستكشف أحد هذه الدروس) . وبالإضافة إلى ذلك ، فإنه مع مجىء التسعينيات ، فـإن ممارسـتنا الديمقـراطية مازالت حتى الآن يجـرى اختبارهـا بطـرق جـديدة قاسـية .

إن الأمريكيين اليوم ليسوا قلقين حول حريتهم السياسية بقدر ما هم قلقين حول رفاهيتهم المادية لأنهم يعتبرون حريتهم أمراً مسلماً به . وهذا موقف هام . إن منحة الحرية الغالية ليست بعيدة إطلاقاً عن أذهان الناس ، والأمريكيون يعتبرونها بوضوح من بين النعم الرئيسية التى يحظون بها .

وفى معظم الأحيان ينظر الأمريكيون إلى الحرية بطريقة سلبية . فهم يعتبرونها حرية من أشياء ما ـ من الطغيان ، من الرقابة ، من الحد من حريتهم فى الحركة ، ومن دقات البـوليس السرى المعروفة على الباب فى الثانية صباحاً . هذا النوع من الحرية يعطى الناس أقصى ما يريدونه فى الحياة ـ وهو أن تتوفر لهم الحرية لمتابعة حياتهم الخاصة فى سعادة .

ولكن روح « الحلم الأمريكى » تتضمن أيضاً مفهوماً ــ ولو أنه غامض إلى حد ما ــ عن الحرية الإيجابية ، وهى حرية المشاركة فى تشكيل المصير المشترك للأمة . وطوال التاريخ الأمريكى ، فإن الفكرة الملحة فى التفكير السياسى فى أمريكا ظلت تتركز فى كيفية خلق مجتمع يشارك فيه الأمريكيون جميعاً كمواطنين . وهذا هو حلم « الحكم الذاتى أو أن يحكم الناس أنفسهم بأنفسهم » ، وذلك عن طريق مواطنين أحرار يشكلون معاً مصيرهم وهم جميعاً متساوون . والحكمة المعروفة تقول : « قد تكون أكثر ثراء ، وأكثر مقدرة منى ، ولكن صوتى فى الانتخابات يعتبر مساوياً تماماً لصوتك » . هذه الحكمة تعتبر هامة للأمريكيين مثل أهمية تحسين أحوالهم المادية . إن الحلم هو أن يكون للمرء قول فى الموضوعات الأساسية التى تشكل حياة الناس مثل : الحرب والسلام ، الضرائب ، العدالة ، الخلاص من الجريمة والعنف ، العدل ، والعناية بالأسرة ، والاستقرار الاجتماعى ، والحفاظ على البيئة ، وضمان أن تلعب أمريكا دوراً خاصاً فى العالم ، والعيش معاً كجيران مع إخواننا الأمريكيين .

هذا التعبير عن الحلم الأمريكى ، أو الحلم بأن يحكم الشعب نفسه بنفسه ، هو الآخر معرض للخطر . وبالتأكيد فإن الخطر ليس على نوع الحرية التى يهتم بها الأمريكيون أكثر من أى شىء آخر . إن حريتنا السياسية ليست فى خطر . فلا يوجد هناك دكتاتور يبدو فى الأفق . وليس هناك انقلاب عسكرى وشيك الحدوث . ومهما كان الخطر الذى كان يتهدد حريتنا السياسية من الشيوعية فى الماضى ، فإن هذا الخطر قد تضاءل كثيراً . وسيظل الأمريكيون أحراراً فى المستقبل مثلما كانوا فى الماضى فى التصويت للمرشح الذى يختارونه ، وأن يعربوا فى حرية عما يدور فى أذهانهم ، وأن يستمتعوا بمزايا الصحافة الحرة .

ولكن الخطر يكمن فى قدرة الأمريكيين التى تقل يوماً بعد يوم على المشاركة فى القرارات السياسية التى تؤثر فى حياتهم . إن القرارات المصيرية يتم اتخاذها فى واشنطن ، وفى غرف مجالس إدارات الشركات الكبرى ، فى شارع المال « وول ستريت » وفى برلمانات الولايات ، وفى قاعات البلدية بالمدن الكبرى . هذه القرارات يتم إعدادها بواسطة خبراء فى الاقتصاد ، وخبراء عسكريون ، وخبراء فى العلم ، وخبراء فى التجارة ، وفى العلاقات العامة ، وفى وسائل الإعلام « الميديا » . أما دور الجمهور فى تشكيل هذه القرارات فإنه يتضاءل يوماً بعد يوم .

وعلى السطح يبدو أن مساهمة المواطنين فى اتخاذ هذه القرارات قد تحسنت . كثير من التشريعات الجديدة تتطلب أن يراجعها المواطنون . كما أن الأحزاب السياسية لم تعد تحت سيطرة القرارات التى يتم اتخاذها سراً فيما كان يعرف بالاسم السيء السمعة « الغرف التى يملؤها الدخان » . وتتم الآن استفتاءات أكثر ، واستطلاعات للرأى أكثر من ذى قبل . وفى السنين الأخيرة أصبح للجمهور تأثير أكبر فى تقرير السياسة الخارجية ، والتى كانت من قبل امتيازاً قاصراً على نخبة من الصفوة . ولكن مازال التناقض مستمراً . فكلما زاد مقدار الديمقراطية فى الجانب الرسمى من الحياة السياسية فى أمريكا ، كلما تضاءل تأثير الرأى العام الأمريكى فى تشكيل السياسات القومية . فكلما زادت السلطات الرسمية التى نحصل عليها « نحن ، الشعب » ، كلما تضاءل تأثيرنا الفعلى فى هذه القرارات .

وإذا تحدثت إلى أعضاء الكونجرس ، سيقولون لك أنهم يقضون معظم وقتهم فى الاستجابة إلى ما تطلبه دوائرهم . ولكن إذا سألتهم من هم هؤلاء الذين يشكلون دوائرهم الانتخابية ، سوف تكتشف أنهم ممثلو اللوبى ، والمصالح الخاصة ، وليسوا المواطنين العاديين ، أو على الأقل ليسوا هؤلاء الناخبين ذوى الدخل المتوسط . وفى خطبهم ، قد يشير أعضاء الكونجرس إلى « أهل الدائرة » ، ولكنهم ليسوا المواطنين الذين يمولون حملاتهم الانتخابية .

وإذا تحدثت إلى صناع القرارات السياسية العليا ، سوف يخبرونك عن فيض المعلومات والنصائح التى يتلقونها من رجال الاقتصاد ، ومن المستشارين العلميين ، ومن خبراء التشريع . أما إذا سألت عن رأى الجمهور ، فإنهم لن يقدروا فى معظم الأحيان على فهم السؤال . وعند إعداد السياسات القومية الهامة ، لن يخطر قط على بال معظم صانعى السياسة أن يستشيروا المواطنين العاديين .

إن الهبوط الذى استمر طويلاً فى مقدار مشاركة الناخب فى تقرير مصيره هو أحد أعراض الأزمة . وهناك شيء معروف من الجميع ، كما أنه حقيقة أثارت الكثير من الأسف ، أن مشاركة الناخبين فى التصويت فى انتخابات الرئاسة فى انخفاض مستمر ، فقد كان ٦٣٪ من الذين لهم حق الانتخاب عام ١٩٦٠ ، ثم أصبح ٥٠٪ فى عام ١٩٨٨ . وفى انتخابات الكونجرس فإن الانخفاض كان أكثر تأثيراً ، فقد هبط من ٥٩٪ عام ١٩٦٠ إلى ٣٣٪ فقط عام ١٩٨٦ [1] .

والتفسير المعتاد لهذه الظاهرة هو سلبية الناخب ولامبالاته أوعدم اكتراثه . وهى وجهة نظر تقول أن الأمريكيين لا يشاركون لأنهم لا يهتمون . ولكن البيانات التى توفرها استطلاعات الرأى العام طوال عشرات السنين يظهر منها أن اتهام الناخب الأمريكى باللامبالاة هو ادعاء غير صحيح . إن الأمريكيين العاديين ، ومن بينهم هؤلاء الذين لا يدلون بأصواتهم ، لديهم قناعات قوية وعميقة حول كثير من الموضوعات التى تهم الرأى العام . وعلى سبيل المثال فإنهم يهتمون ويقلقون لزيادة عدد الذين لا مأوى لهم فى أمريكا ، ويهتمون بالطريقة التى تستخدمها الحكومة لإنفاق حصيلة الضرائب ، وبالتهديد الذى تتعرض له البيئة ، وبالشك فى أن الطمع والأنانية ينتشران فى الحياة العامة ، وبازدياد الجريمة والمخدرات ، والطريقة التى يدار بها نظام القضاء الجنائى ، ونهب مدخرات المواطنين والقروض ، وأشياء أخرى كثيرة . وإذا كانت اللامبالاة تعنى عدم الاكتراث ، فإنه ليس صحيحاً أن الناخب الأمريكى لا يبالى . إن السبب الرئيسى فى أن معظم الأمريكيين لا يدلون بأصواتهم فى الانتخابات أنهم لا يعتقدون أن أصواتهم سيكون لها تأثير .

إن حركة تحرير المرأة لديها صورة ملائمة للعراقيل التى تواجه المرأة فى الشركة التى تعمل بها . ففى عدد كبير من الشركات تصل المرأة إلى مستوى وظيفى معين وبعدها يصبح الطريق أمامها مسدوداً . ولا يوجد حائل واضح يقف أمام ترقيتهن . وكل الخطب والسياسات المكشوفة للشركات توحى بأن الطريق مفتوح أمام ترقى المرأة . ورغم ذلك فإن الطريق ليس مفتوحاً ، فهناك حاجز غير منظور يوقف تقدم المرأة عند المستوى الذى يسبق الإدارة العليا مباشرة . ولوصف هذا الحاجز ، تشير النساء إلى ما يسمى بـ « السقف الزجاجى » الذى يوقف تقدم المرأة نحو الخطوة الأخيرة فى الوصول إلى القمة . إنهن يستطعن رؤية القمة ، ولكنهن لا يستطعن اختراق هذا « السقف الزجاجى » للوصول إليها .

وهناك حاجز مماثل يبدو أنه يقف حائلاً بين الجماهير وبين التصويت فى الانتخابات . فتحت سطح الترتيبات الرسمية لضمان مشاركة المواطنين ، نجد أن هناك شىء ما يفصل بين الجماهير وبين هذه الطبقة الرقيقة من صفوة القوم ـ وهم المسئولون الرسميون ، والخبراء ، والزعماء الذين يمسكون فى أيديهم السلطة الحقيقية ، ويتخذون القرارات الهامة .

وفى السنوات الأخيرة جعلنى عملى مدركاً لضخامة الهوة التى تفصل بين الجمهور وبين الخبراء . ولما كنت أعمل كمفسر للرأى العام ، فإننى أعمل كوسيط بين هذين العالمين ، أى بين الرأى العام وبين خبراء صناعة القرار . وفى كل سنة تزداد الهوة بين العالمين . ويبدو من الصعب أحياناً أن يصدق المرء أن الجمهور وخبراء صناعة القرار فى الولايات المتحدة يشتركان فى نفس اللغة أو فى الثقافة . إن التاريخ يحكى لنا عن المسافة التى كانت تفصل بين الطبقة الأرستقراطية فى فرنسا وفى روسيا قبل الثورة ، وبين الناس العاديين فى هذه البلاد . إن المسافة بين الصفوة من الأمريكيين وبين المواطنين العاديين فى أمريكا تساوى أو تزيد فى مقدارها ــ كما أعتقد أحياناً ــ عن هذا الذى كان فى فرنسا وفى روسيا ــ ولكنها ليست بنفس الشكل من الغطرسة الاجتماعية (فهذه الظاهرة أقل فى أمريكا عن أوروبا الغربية ، وعن الدول الشيوعية ــ وهذا غريب حقاً) إنها فى أمريكا تظهر عادة فى شكل نوع من التعالى الثقافى .

وعندما تكون هناك مشاكل يلزم مواجهتها ، فإن النخبة من المثقفين تناقش هذه المشاكل مع الصفوة الآخرين فقط . فالزعماء السياسيون يتناقشون مع بعضهم ، أو مع قادة رجال الأعمال ، أو مع خبراء التعليم ، أو المحامين ، أو الاقتصاديين ، أو مع ممثلى اللوبى . إن تقسيم الناس إلى طبقات يعتبر ضد المعتقدات الأمريكية . ولكن الحاجز الذى يفصل الآن بين الرجال والنساء الذين « يخدمون » أمريكا ، وبين الجمهور الأمريكى نفسه ، يعتبر من أقسى الحواجز فى أمريكا هذه الأيام .

ويجرى الآن صراع عدوانى بين الخبراء وبين الجمهور حول من يحكم أمريكا . وفى جانب نجد الخبراء ــ وهم أقل عدداً وأضعف من الجمهور من ناحية السلطة الرسمية ، ولكنهم يمسكون بجزء لا غنى عنه من الحل . وهم كمجموعة يحترمون مؤسسة الديمقراطية ، ويحزنون كثيراً إذا شكك أحد فى صدق نواياهم . ولكن هؤلاء الخبراء ينظرون فى نفس الوقت إلى الجمهور على أنه ضئيل المعلومات ، وغير أهل لمواجهة المشاكل التى كرس هؤلاء الخبراء أنفسهم لمحاولة حلها . وهناك نفر قليل من الخبراء يحاولون تضليل الجماهير عمداً . وهم يستخدمون أسلوباً فنياً فى الحديث بطريقة آلية وبشكل غير متعمد لاستبعاد الجماهير من الموضوع . وهم يرفضون آراء المواطنين الذين لا يملكون الهيمنة والمعلومات التى يتميزون بها بالنسبة لحقائق الموضوع المثار . وفى معظم الأحيان ، فإنهم دون أن يدركوا ذلك ، يفرضون القيم الشخصية التى يؤمنون

بها على أمريكا لأنهم لا يستطيعون التمييز بين حكمهم على هذه القيم ، وبين خبرتهم الفنية (انظر الفصل ١٤) .

والمنافس الآخر فى هذا الصراع هو الجمهور . وهو صاحب الكلمة الأخيرة نظرياً . ولوقف زحف الخبرة ، فإن الجمهور لابد أن يكون قادراً على التمسك بموقفه فى مواجهة الخبراء بطريقة أفضل مما يفعله الناس الآن . وللأسف فإن معظم المواطنين العاديين ليسوا مؤهلين جيداً لممارسة مسئولياتهم فى حكم أنفسهم بأنفسهم ، رغم أنه فى أعماقهم توجد رغبة عارمة فى أن يكون لهم المزيد من الرأى فى القرارات التى تصدر باسمهم . إن الناس يريدون الاستماع إلى وجهات نظرهم . وهم لا يطلبون سماع كل هاجس أو وازع تسجله استطلاعات الرأى ، ولكن يجب الالتفات إلى أحكامهم التى فكروا فيها وقلّبوها على جميع الوجوه . ولكن فى أمريكا هذه الأيام نجد أن عدداً قليلاً من المؤسسات هى التى تكرس جهدها لمساعدة الجمهور على إصدار أحكام واعية . كما أن الجمهور لا يجد تشجيعاً لكى يقوم بالعمل الصعب الضرورى لهذه الأحكام ، لأنه لا يوجد حافز لذلك . وطبقاً للمبدأ المعروف فإن الشعب هو سيد نفسه . هذا من الناحية النظرية . أما من الناحية العملية ، فإن الخبراء والفنيين قد تجاوزوا حدودهم المشروعة ، وأخذوا يزحفون على ما هو من حق الجمهور .

وبالرغم من أن هذا الصراع بين الخبراء والجمهور قد أصبح صراعاً عدوانياً ، فإن أحداً من الطرفين لن يحقق « النصر » على الطرف الآخر . وإذا نجح الخبراء فى اغتصاب المزيد من الدور الشرعى للجمهور ، فإننا سنكون لدينا ديمقراطية من الناحية الرسمية فقط ، ولكنها ستكون ديمقراطية بدون مضمون . وسوف يؤدى ذلك إلى معاناة الجميع . وإذا ساد الجمهور ونجح فى إبعاد الخبراء عن الصورة تماماً ، فإننا سنجد أنفسنا أمام الغوغائية أو أمام كارثة ، أو أمام الاثنين معاً . إننا فى حاجة إلى توازن أفضل للقوى وللنفوذ ، وبحيث يمارس كل جانب دوره بالتعاطف والتأييد للجانب الآخر .

إن الموضوع ـــ كما يجب أن نؤكد هنا ـــ ليس موضوع صراع على السلطة المطلقة . فإذا زاد نفوذ الخبراء وأصبحوا أكثر جرأة ، فإن الناخبين سوف يثورون ثورة عارمة ، وسوف يؤدى ذلك إلى فترة أخرى من فترات الجهل الوطنى . (إن العداء للمثقفين يجرى كخيط رفيع خلال التاريخ الأمريكى) . وفى الحياة السياسية نجد أن إساءة استخدام السلطة تؤدى إلى إساءة مقابلة لها . وإذا سمحنا للمشكلة أن تنتشر ، فإن رد الفعل

سيكـون أسوأ من المرض نفسه . كما أن تآكل الحكم الذاتى فى أمريكا لن يؤدى إلى صراع مكشـوف على السلطة ، ولكنـه نوع من العلاقة التى ساءت بين الخبراء وبين الجمهور بدلاً من أن يساند أحدهم الآخر . وقد أدى ذلك إلى هبوط فى نوع المشاركة الجماهيرية .

ولحل هذه الفجوة بين الخبراء والجمهور لابد من حدوث أمرين : أولهما أنه يجب تدعيم حرية الجمهور فى المساهمة فى حكم نفسه بنفسه وزيادة بناء هذه الحرية . وثانيهما أن مقاومة الخبراء لحدوث ذلك يجب أن تقل كثيراً . ولفهم الواجب أو المهمة الأولى ، فإننى سوف أقدم فى هذا الكتاب مفهوماً أطلق عليه اسم « حكم الجمهور » . ولفهم الأمر الثانى فإننى يجب أن أصف مصادر المقاومة المتأصلة فى ظاهرة أسميها « حضارة السيطرة الفنية » .

حكم الجمهور (القرار العام)

إن الاستراتيجية التى أقترحها فى هذا الكتاب هى أن نقوى نوعاً خاصاً من الرأى العام أحـدده باسم « القرار العام » أو « حكم الجمهور » . إن زيادة وتحسين نوعية « القرار العام » تستطيع فى النهاية أن تواجه خطر زحف الخبرة الذى يهدد بتقويض نظام الحكم الذاتى أو أن يحكم الجمهور نفسه بنفسه .

إن موضـوع زيادة وتحسين نوعية « القرار العام » سوف تتم تغطيته بالتفصيل فى الفصول الأولى ـــ من الفصل الأول وحتى الفصل الثالث عشر . وفى فصول الكتاب سوف استخـدم تعبير (القـرار العـام) لكى يعنى نوعاً معيناً من الرأى العام الذى يكشف : (١) تفكيراً أكثر ، والمقارنة أكثر بين البدائل ، والمزيد من المشاركة الحقيقية فى الموضوع ، والمزيد من الأخذ فى الاعتبار لمجموعة من العوامل المتعددة أكثر مما يفعله الرأى العام العادى كما يظهر فى استطلاعات الرأى ؛ و(٢) تأكيد أكثر على الجوانب المتعلقـة بالقيمـة والعـادة والأخـلاق فى الموضوعات المثارة ، بدلاً من الجانب المتعلق بالحقائق والمعلومات فقط .

إن معـظم النتائج التى تقدمها استطلاعات الرأى العام لا تعكس القرار العام .

وعلى سبيل المثال ، فإن استطلاعات الرأى العام تذكر أن الأمريكيين يعتقدون أن التهديد الناشىء عن ازدياد سخونة الكرة الأرضية يعتبر فى منتهى الخطورة إلى درجة أن الناس يقولون أن أمريكا يجب ألا تنتظر البراهين العلمية على هذا الخطر لكى تتخذ خطوات بعيدة المدى لعلاجه . ورغم ذلك فإن نفس الدراسات تظهر أيضاً أن الأمريكيين غير راغبين فى التفكير فى تقديم تضحيات ضئيلة أو تغييرات فى نظام حياتهم (مثلاً فرض ضريبة على البنزين ، أو دفع مبالغ أكبر من أجل الحد من التلوث الناشىء عن احتراق وقود السيارات) [٢] . هذه العينة من الرأى العام ليست ما أسميه « القرار العام » . إنها مجرد لقطة سريعة للرأى العام فى لحظة من الوقت وقف فيها الناس وسط الصراع من أجل محاولة فهم هذا التهديد المجرد الذى لم يتحول بعد إلى حقيقة ملموسة أحس بها الأمريكيون . وأتوقع أنه بعد مضى سنتين ، أو خمس سنوات ، أو عشرين سنة ، فإن الأحداث قد تضطر الجمهور لمواجهة المشكلة بطريقة أكثر اهتماماً ، وأن يصارعوا ألم الخيارات الصعبة ، وأن يتخذوا قراراً مصيرياً لقبول التغييرات المطلوبة لمواجهة هذا الخطر . وهنا سيكون لدينا فعلاً « القرار العام » الحقيقى .

إن « القرار العام » لا يستلزم بالضرورة الانتظار عشرات السنين لكى يتشكل ، أو الانتظار حتى تقع أحداث الكارثة . إن دراسات الرأى العام حول سياسة الهجرة — على سبيل المثال — تكشف أن النزعة الأولى أو الشعور الأول المفاجىء للناس حول حدث ما يختلف إلى حد كبير عن حكمهم على هذا الحدث بعد التفكير فيه . إن الرأى الأول للجمهور هو أن نغلق الباب فى وجه اللاجئين والمهاجرين القادمين إلى أمريكا لأننا « يجب أن نعتنى بأنفسنا أولاً » . ولكن بعد التفكير فى الموضوع ، والمعانى الأخلاقية لما تتمسك به أمريكا ، نجد أن كثيرين يغيرون رأيهم ويؤيدون سياسات أكثر انفتاحاً وكرماً تجاه المهاجرين . وهذا تعبير عن القرار العام وليس الرأى العام [٣] .

وتعبير « القرار العام » كما استخدمه فى هذا الكتاب يعنى أنه حالة من الرأى العام المتطور للغاية والذى يوجد متى انشغل الناس بموضوع وبحثوه من جميع الجوانب ، وفهموا الاختيارات التى يؤدى إليها ، وقبلوا كل ما سوف يترتب عليه نتيجة اختيارهم لقرار معين فى الموضوع (اقرأ الفصل الأول لكى تحصل على تعريف كامل لعبارة « القرار العام ») .

والقرار ، فى هذه الحالة تعتبر كلمة تقليدية ، وكان لها قيمتها الكبرى فى

التقاليد الأمريكية قبل وصول العصر الحالى المبنى على الخبرة والمعلومات . إن تعبير « القرار العام » له رنين غريب وغير معتاد هذه الأيام . ولكن تفضيل الخبرة على القرار الذى يتخذه الناس يعتبر أمراً جديداً فى التاريخ الأمريكى . إن المؤرخ بول جانيون يقدم لنا وصفاً جيداً لأهمية الحكم أو اتخاذ القرار فى أمريكا منذ قرن مضى .

إن المؤرخ جانيون يصف تقريراً قدمته لجنة سنة ١٨٩٢ (وهى ما تسمى بلجنة العشرة) . ويوصى التقرير بأن يدرس جميع طلبة الكليات التاريخ لمدة ٤ سنوات طوال دراستهم ، على أساس أن دراسة التاريخ تنمى « المقدرة الذهنية الفائقة الأهمية التى نسميها الحكم على الأمور » . ويقول جانيون أن الحكم على الأمور يعتبر صفة لا غنى عنها ، ولابد أن يمتلكها المواطنون حتى يرتفع مستوى الحوار العام . وهى صفة توحى بالمقدرة على التالى :

> التشكك فى الأنماط المتماثلة . . إمكانية التمييز بين الحقيقة وبين التخمين . . وعدم الثقة فى الإجابات البسيطة ، والتفسيرات التى تنهى الموضوع . . وإدراك أن كل المشاكل ليست لها حلول . . والاستعداد لغير المنطقى والعرضى فى الشئون الإنسانية . . وقبول عبء الحياة مع إجابات غير نهائية ، ومع شئون لم تنته بعد وخطيرة فى نفس الوقت . . وقبول الثمن والحلول الوسط ، وأن نحترم مصالح الآخرين . . واحترام احتياجات الأجيال القادمة ، وأن تنطق الحق ، وتفعل ما هو صواب حتى إذا كان الباطل والخطأ يفيدان أكثر مادياً ، والحد بوجه عام من الشهية ومن التوقعات ــ كل هذا بينما يعملون من أجل معرفة أبعاد المشاكل المتعددة والخيارات التى يواجهها المسئولون الذين انتخبوهم [٤] .

إن الصفات التى ميز بها جانيون عبارة « الحكم على الأمور » ، ولو أنها أكثر شمولاً واتساعاً عن تمييزى لها ، إلا أنها تجعلنا نتعرف على العناصر الأساسية للعبارة . فهو يعترف بأن القرارات التى لابد أن يتخذها المواطنون معقدة ومتنوعة . وبدون أى غموض ، فهو يضيف البعد الأخلاقى للرأى ، بالإضافة إلى بعد المعرفة . والأهم من ذلك بالنسبة لأهدافنا ، فإنه يميز بذكاء بين الحكم على الأمور وبين المعلومات . وبعد ذكر الأوجه المتعددة لاتخاذ القرار ، فإن جانيون يضيف أيضاً أن المواطنين بالإضافة إلى ممارسة اتخاذ الأحكام ، يجب أن يحصلوا على المعلومات اللازمة عن المشاكل والخيارات المتعددة [٥] .

وفى هذا الكتاب ، سوف أعود مراراً وتكراراً إلى هذا التمييز بين الحكم على

الأمور ، وبين ضرورة الحصول على المعلومات لأننا فى عصرنا هذا مصابون بداء الخلط القاتل بين الاثنين ، وكأن المعلومات بديل مريح لاتخاذنا الأحكام . وفى عصرنا الذى يتسم بانتشار استطلاعات الرأى العام ، وبالأسى الذى لا نهاية له على مدى فقر المعلومات لدى الرأى العام ، فإن كمية مذهلة من الخلط توجد بين علاقة المعلومات بالقرارات فى عملية صنع القرار .

وبالرغم من أن تعريفى بالحكم على الأمور يعتبر أضيق من تعريف جانيون ، إلا أن الاثنين يشيران إلى نفس الظاهرة ــ إلى الجانب التفكيرى لنظرة الجماهير ، وهو الجانب الذى ينتمى إلى دنيا القيم ، والأخلاق ، والسياسة وفلسفات الحياة أكثر مما يشير إلى دنيا المعلومات والخبرة الفنية .

حضارة السيطرة الفنية

فى نهاية كتاب ف. و. كى الكلاسيكى « الرأى العام والديمقراطية الأمريكية » يعترف كى بلغز حيره طوال التحليل الذى قدمه واستغرق ٥٥٨ صفحة . فطوال العمل كله ركز المؤلف بلا كلل على موضوع كيف يؤثر الرأى العام فى الطريقة التى تسير بها العملية الديمقراطية من يوم إلى يوم . وقد أدى تحليله إلى استنتاج أن نظامنا الديمقراطى ينجح أو يفشل حسب قوة العلاقة بين الجمهور العام ، وبين مجتمع النخبة فى أمريكا . (وهو يحدد النخبة بأنهم « هذه الطبقة الرقيقة من الأشخاص الذين نشير إليهم بأنهم النخبة السياسية ، أو النخبة النشطة سياسياً ، أو أعمدة الزعامة ، أو أصحاب النفوذ والتأثير ») [٦] . إن المؤلف كى ينظر إلى الزعامة بطريقة شاملة فى المجتمع المدنى وفى الأجهزة الحكومية الرسمية أيضاً . وهو يعترف بأن « الجزء الناقص فى اللغز هو هذا العنصر من الصفوة فى نظام الرأى » [٧] . وهو يعترف أنه لا يعرف كيف يتفق الجزء الخاص بالزعامة فى النظام الديمقراطى مع الجزء الخاص بالرأى العام . ولكنه يعرف أن هذا هو جوهر الموضوع .

وقد أدت أبحاثى إلى مشاركة كى فى الرأى وهو أنه : عندما يتحقق التوازن الملائم بين الجمهور وبين صفوة الأمة ، فإن ديمقراطيتنا تعمل بكفاءة . ولكن عندما يختل هذا

التوازن ، كما يحدث فى عصرنا هذا ، فإن النظام يختل أداؤه أيضاً . والدليل الواضح على اختلال التوازن هو عجز الأمة عن الإجماع على كيفية مواجهة والتعامل مع المشاكل الأكثر إلحاحاً .

ما هو الشيء الذى يعيد خلق التوازن الصحيح بين الجمهور وبين القيادة أو الزعامة ؟ إن هذا يتطلب جهوداً منتظمة وجادة لتنمية مستويات أعلى من « القرار العام » . والحقيقة أنه فى أمريكا فى عصرنا الحاضر لا توجد مثل هذه الجهود تقريباً . وغيابها لا يرجع إلى معوقات عملية . فهناك صعوبات حقيقية تواجهها . ولكن إذا كانت هناك إرادة سياسية ، فإنه يمكن التغلب على هذه الصعوبات أو التقليل منها (انظر الفصل ١٣) .

لماذا تضعف إرادتنا السياسية يوماً بعد يوم ؟ إن الجواب يوجد فى حضارتنا المعاصرة . والحقيقة المحزنة أن الاتجاهات الثقافية تتحرك فى الاتجاه الخاطىء . فنحن نتحرك نحو مزيد من زحف الخبرة وليس التقليل منها . إن العقل المسيطر على ثقافتنا يؤكد على المعلومات ، وليس على اتخاذ الأحكام . كما أن الهوة بين الجمهور وبين الصفوة تتسع يوماً بعد يوم .

ولقد توصلت إلى أن هذا الاتجاه هو أمر حتمى لثقافتنا التى تعتمد على « السيطرة الفنية » . وكما يوحى هذا الاسم ، فإن ثقافتنا مشغولة بممارسة السيطرة الفنية على الأوجه العديدة للنشاط الإنسانى بقدر ما تستطيع سواء فى الاقتصاد ، أو فى البيئة الطبيعية ، أو إمدادات الطعام والمأوى ، أو فى الأخطار بالنسبة للصحة وطول العمر ، أو فى الأمن القومى ، أو فى غزو الفضاء . والطريقة التى تتبعها حضارتنا لممارسة هذه السيطرة هى تطبيق تفكير الخبراء فى العلوم ، والتكنولوجيا ، وفى المؤسسات الاقتصادية ، وفى الحكومة ، وفى علوم السياسة ، وفى المؤسسات الكبرى .

إن الديمقراطيات الصناعية الكبرى كلها هذه الأيام ، وخصوصاً الولايات المتحدة ، تلتزم التزاماً حازماً بطريقة السيطرة ، وباستخدام التكنولوجيا المبنية على الخبرة لتحقيق ذلك ــ مهما كان الثمن . هذا الالتزام الحضارى لا يولد سوى القليل من الجدل . والجدل الوحيد يدور حول كيفية تدرج الثمن البشرى لهذا الالتزام . والمخلصون يقللون كثيراً من الثمن ، أو لا يهتمون به على أساس أنه الثمن الذى يجب أن ندفعه لتحقيق التقدم . ولكن الناقدين له يشكون من اتجاهاته اللاإنسانية . ولكن

لا أحد يهتم بنقدهم فيما عدا ما حدث فى فترة ضئيلة فى الستينيات . ولم يكن هناك تفكير أكثر فى الاستراتيجيات اللازمة للحفاظ على مزايا « حضارة السيطرة الفنية » ، وفى نفس الوقت كبح جماح تجاوزاتها .

ووجهة النظر التى أطرحها فى هذا الكتاب أن « حضارة السيطرة الفنية » تهدد قدرة أمريكا على التوصل إلى اتفاق بين الجمهور وبين الخبراء حول المشاكل الخطيرة التى تقلق المجتمع . ولقد فقدنا هذه القدرة لأن « حضارة السيطرة الفنية » قد أنتجت سلسلة من الافتراضات التى تعمل ضد إشراك الجمهور بطريقة إيجابية فى حل هذه المشاكل .

إن « حضارة السيطرة الفنية » تفترض :

- أن القرارات المتعلقة بالسياسة تعتمد أساساً على درجة عالية من المعرفة والمواهب المتخصصة .
- وأن الخبراء وحدهم هم الذين يملكون هذه المعرفة .
- وأن الشعب الأمريكى تنقصه المعرفة اللازمة لذلك ، وأنهم مهتمون بدرجة كبيرة بأمورهم المالية وما يدخل فى جيوبهم ، وأنهم لا يبالون كثيراً بالموضوعات التى لا تتصل مباشرة بهذه الاهتمامات .
- وأنه إذا حدث وكان للجمهور وجهة نظر ما ، فإنها تنعكس بدقة فى استطلاعات الرأى العام .
- وأن المسئولين المنتخبين فى أمريكا يعرفون وجهات نظر الناخبين ، وأنهم يمثلونهم جيداً .
- وأنه فى الموضوعات التى يلزم فيها الحصول على فهم وتأييد الرأى العام ، فإن ذلك يمكن تحقيقه من خلال « التوعية العامة » حيث يشارك الخبراء العارفون بالأمور جزءاً من معلوماتهم مع الناخبين .
- وأن وسائل الإعلام « الميديا » تنقل إلى الجمهور الأمريكى المعلومات والفهم اللازمين للوصول إلى حكم مسئول على المشاكل الرئيسية التى تواجه الأمة .

وفى هذا الكتاب فإننى أختلف مع دقة كل فرض من هذه الافتراضات . وفى رأيى فإنها تتراوح بين أنصاف حقائق إلى أخطاء تامة فى التقدير ، ومعظمها يبرر دور الخبراء

والمتخصصين فى حياتنا السياسية . ويؤدى تأثيرها معاً إلى تآكل نظام الحكم الذاتى الديمقراطى .

وإذا قدر للتوازن بين الخبراء وبين الجمهور أن يعود (أو يتم بناؤه من جديد) ، فإن هناك واجبات يتعين على زعماء الأمة وخبرائها أن يقوموا بها ، وهناك مهام أخرى للجمهور .

وفى هذا الكتاب ، فإننى أركز فقط تقريباً على الجمهور أكثر من الخبراء فى معادلة التوازن . وليس السبب أن جانب الجمهور أكثر أهمية ، فهو مهم فى رأيى بنفس قدر أهمية جانب الخبراء . ولكن الأسباب التى أدت إلى تركيزى على الجمهور هى : (١) إننى أعرف الجمهور أكثر وأفضل ، (٢) ثبت أنه أكثر مراوغة ، كما أنه مثقل بسوء الفهم أكثر من جانب الخبراء ، (٣) وأخيراً هناك سبب شخصى بحت وهو أنه طوال الثلاثين سنة الماضية ، حصلت المنظمات التى كنت أعمل معها على معرفة عملية لكيفية تحسين نوعية القرار العام . وأعتقد أن هذه المعرفة يجب مشاركتها مع الآخرين .

وحتى نعرف كيف يمكن تحسين « القرار العام » ، يلزم أن يقوم الجمهور بثلاث مهام . وكل واحد منها سوف أخصص له جزءاً من الأجزاء الثلاثة التى يتكون منها هذا الكتاب .

والمهمة الأولى هى تحديد « النوعية » عند تطبيقها على الرأى العام . كيف يتطور الرأى العام إلى قرار عام ؟ ما هو الرأى السليم ، وما هو الرأى غير السليم ؟ ومتى يجب أن نحسب حساباً للرأى العام ، ومتى لا نلتفت إليه ؟ كيف يختلف « القرار العام » عن قرار الخبراء ؟ (هذه الأسئلة سوف أناقشها فى الفصول من ١ إلى ٤) .

والمهمة الثانية هى أن أبين كيف أن الرأى العام يتحسن طالما أنه يتحرك عبر الطريق الحافل بالمطبات من رأى الجماهير إلى القرار العام . وجزء من المهمة هنا أن نتعرف على العقبات التى يجب أن يتغلب عليها الرأى العام حتى يتطور إلى قرار عام . (هذه المهمة موجودة فى الفصول من ٥ إلى ١٣ ، وهى تؤدى بنا إلى القواعد العشر الملخصة فى الفصل ١٣ لكيفية تحويل الرأى العام إلى قرار عام) .

والمهمة الثالثة هى إعطاء احترام ثقافى لمفهوم القرار العام ، وذلك عن طريق تدعيم زعمه بأنه يمثل شكلاً حقيقياً من أشكال المعرفة (وهو لاشك يختلف عن المعرفة

العلمية) . ومن المحتمل أن هذا هو أكثر الاقتراحات إثارة للجدل فى هذا الكتاب . ولكن الأساس لهذا الزعم تم الإعداد له جيداً فى تطور وتاريخ الفلسفة فى القرن العشرين .

إن الفلسفة المهيمنة على « حضارة السيطرة الفنية » هى فلسفة التجربة أو المعرفة المبنية على التجربة ، أو « الموضوعية » كما يحلو لبعض الفلاسفة أن يطلقوا عليها . وفى الفصول من ١٤ إلى ١٨ سوف أبين أن ولع هذه الفلسفة بالمبالغة فى قيمة حقائق العلم ، أدى إلى أن تقلل هذه الموضوعية أو الفلسفة التجريبية من قيمة أشكال أخرى للمعرفة بما فى ذلك « القرار العام » . هذا المنظور المحرف هو الذى يؤدى بنا إلى أكبر خطأ فى تاريخنا . ففى عصر المعلومات هذا ، نجد أن الحضارة الأمريكية تبالغ بشكل كبير فى أهمية المعلومـات كوسيلة للمعـرفـة ، وتقلل من أهمية تعـويد المرء على إصدار أحكام أو قرارات جيدة . فهى تفترض ، بشكل خاطىء ، أن المعلومات الجيدة تؤدى بطريقة تلقائية إلى قرارات وأحكام جيدة : إننا نطالب خبراءنا أن يكونوا أولاً مزودين بمعلومات جيدة . هذه الأكذوبة التى تنتشر فى مجتمعنا من الصعب فحصها بعقلانية وبدون أى انحياز لأنها عميقة الجذور فى « حضارة السيطرة الفنية » .

إن تاريخ فلسفة القرن العشرين يمكن وصفه بأنه تاريخ سقوط الفلسفة فى غواية المذهب التجريبى ، وما تلا ذلك من شكوك ، ثم البحث ، وأحياناً التحليل العميق لطبيعة المعرفة ، ومختلف أنواعها . وما فعلته هو أننى قمت بتجريد بعض هذه الدروس المؤلمة التى تعلمتها فلسفة القرن العشرين ، ثم تطبيقها على مفهوم « القرار العام » .

وفى الفصل الأخير (رقم ١٩) ، سوف أناقش ما تستطيع الأمة أن تفعله للتقليل من مقاومة الحكم الذاتى الديمقراطى بواسطة « ثقافة السيطرة الفنية » ، وكيفية تقوية قدرة وسائل الإعلام « الميديا » ، ونظام التعليم ، والزعامة السياسية لتقوية وزيادة القرار العام .

ملخص

إن رسالة هذا الكتاب يمكن تلخيصها فى التالى :

إن مفتاح الحكم الذاتى الناجح فى عصرنا للمعلومات هو خلق توازن جديد بين

الجمهور وبين الخبراء . إن هذه العلاقة قد ساءت كثيراً هذه الأيام ، ومالت فى صالح الخبراء وعلى حساب الجماهير . هذه الحالة من عدم الاتزان ليست نتيجة لصراع على السلطة (ولو أن ذلك ليس غائباً عن الساحة تماماً) ، ولكنها ترجع إلى اتجاه ثقافى متأصل يرفع من شأن المعرفة المتخصصة للخبراء ويضعها فى مرتبة الشرف العالى ، وفى نفس الوقت يقلل من شأن الإمكانية الهامة لمساهمة الجمهور وذلك عن طريق اتخاذ قرارات عامة مدروسة ومسئولة . هذا الانحياز متأصل فى « ثقافة السيطرة الفنية » الطاغية التى حققت فى جانبها الإيجابى العلم ، ومزايا وفوائد التكنولوجيا الحديثة ، والحرية السياسية ، وكذلك الديمقراطية . ولكن رغم هذه الإنجازات المؤثرة ، فإن صعوبة خطيرة مازالت موجودة بيننا . إن ثقافة السيطرة الفنية تمتص الإرادة القومية لمواجهة العقبات التى تقف فى وجه تقوية « القرار العام » الضرورى والذى لا غنى عنه للحكم الذاتى ، ولبناء إجماع الأمة على موقف موحد . وحتى تزدهر الديمقراطية لا يكفى الحصول على أكبر قدر من أصوات الناخبين . إننا فى حاجة إلى « قرار عام » أفضل ، ونحن أيضاً فى حاجة إلى تعليم الناس إصدار القرارات العامة . إن الجمهور ليس مزوداً بطريقة سحرية يميزه اتخاذ القرارات الصائبة . إن القرارات الصائبة هى شىء يجب العمل على التوصل إليه طوال الوقت ، وبدرجة عالية من المهارة ومن الجهد . إن القرار العام الجيد لا يظهر بطريقة تلقائية ، ولكن لابد من خلقه . إن خلق المزيد من الأحكام العامة الصائبة هو موضوع هذا الكتاب .

الجزء الأول

البحث عن رأى عام أفضل وأكثر صواباً

١

المفهوم الغائب

هناك مفهوم غائب فى الديمقراطية الأمريكية ، وهناك أيضاً سر يتصل بهذا المفهوم . والسر ليس ما هو هذا المفهوم ، ولكنه لماذا غاب هذا المفهوم . وطوال ثلاثين عاماً حيرنى هذا السؤال وأنا أكتب هذا الكتاب وأحد أسبابه أن أحاول معرفة الإجابة على السؤال .

والمفهوم الغائب هو مجموعة من التعبيرات تصف نوعية الرأى العام ، وتميز بين الرأى العـام « الجيد » والرأى العام « السىء » . إن الأحكام النوعية أمر شائع فى ثقافتنا . وهناك مستويات للامتياز فى السيارات ، وفى السينما ، وعند السباكين ، والجراحين ، والمهندسين والطهاة . ونحن نعرف معنى ما نقول عندما نردد : « إنها صديقة جيدة ، وهـو جار طيب ، وهم آبـاء طيبـون » . وهنـاك اختبارات ومستويات ، رسمية وغير رسمية ، لنوعية المنتجات الملموسة ، وللأفكار غير الملموسة . إن قيمة السيارة عند إعادة بيعها تعتبر اختباراً عملياً جيداً لما تساويه . وإذا توفى المريض ، فإننا نقول إن العملية لم تكن ناجحة . والأصدقاء الحقيقيون هم الذين يساندونك فى وقت الحاجة . كما أن فوز فيلم سينـمائى بجائزة الأوسكار ، وفوز كتاب بجائزة بوليتزر ، وفوز إنجاز علمى بجائزة نوبل . . كل هذه وسائل يحدد بها المجتمع النوعية والامتياز . ولكننا عندما نتذكر الرأى العام ، فإننا لا نجد أى مقياس لنوعية الرأى العام .

إن الطلبة الذين يدرسون الرأى العام تعلموا أن الأمريكيين شعب له رأى يتمسك به . فالأمـريكيون لهم رأى حول كل موضوع تقريباً ، سواء كانوا يعرفون أى شىء حول

هذا الموضوع أم لا ، وسواء كانوا يشعرون بشىء حول هذا الموضوع أم أنه لا يهمهم . وأحياناً تبدو خطورة وكرم أحكام الرأى العام مذهلة . وفى أحيان أخرى يبدو الجمهور كمن لا عقل له أو يفكر بطريقة غير مسئولة . ومن المؤكد أن قارىء استطلاعات الرأى سوف يتعجب أحياناً : هل هذا هو فعلاً رأى الجماهير ؟ كيف يكون الناس بهذه الدرجة من العمى ، ومن الغباء ، وكيف يسهل استغلالهم هكذا ؟ فالأمريكيون لديهم آراء قوية عن المخدرات ، وعن الإجهاض ، وعن عقوبة الإعدام ، وعن الطاقة النووية ، وعن تدريس الجنس فى المدارس ، وعن مبادرة الدفاع الاستراتيجية ، وعن الحماية الجمركية ، وعن الأخلاق فى الحكومة ، وعن ازدياد تكاليف الرعاية الطبية ، وعن الأمطار الحمضية ، وعن التحرك الإيجابى ، وهكذا عن أشياء أخرى كثيرة . ونجد أن نوع الرأى العام حول بعض هذه الموضوعات جيد بدرجة مذهلة . أما البعض الآخر فإن الرأى العام حولها سىء للغاية .

كيف يفرق المرء بين « الجيد » وبين « السىء » بطريقة موضوعية ؟ هل يصبح الرأى العام « جيداً » عندما يتفق مع وجهة نظرى ، أو عندما يحدث أنه يتفق مع النتائج التى توصل إليها الخبراء المطلعون ، أو عندما يشكل جزءاً من فلسفة سياسية متماسكة . وهل يصبح الرأى العام « سيئاً » عندما لا يتفق مع هذه المعايير ؟ إن الجماعات المؤثرة المختلفة فى المجتمع تتفق مع واحد أو أكثر من هذه المستويات عن نوعية الرأى العام ، غير أنها جميعاً خاطئة لدرجة كبيرة .

وحتى نبدأ بحثنا من أجل التوصل لمستوى قابل للتطبيق حول نوعية الرأى العام ، دعونا نلقى نظرة خاطفة على الطريقة التى يلجأ إليها الخبراء لتحليل ، وقياس ، وتقرير الرأى العام وكيف يعالجون مشكلة نوعية الرأى العام التى نحن بصددها .

وسائل الإعلام وخبراء السياسة العامة

كثيرون من المراقبين ذوى النفوذ ومحللى الرأى العام جاءوا من دنيا الصحافة ، والسياسة العامة . وهم يستطيعون بالتجربة التمييز بين الرأى العام الجيد ، وبين الرأى العام السىء . فالرأى العام الجيد هو رأى الذين « يعرفون جيداً » . أما الذين يعرفون القليل

فهم أصحاب الرأى العام السيء .

والصحفيون بالذات ، وقبل الآخرين جميعاً ، يساوون بين العلم بالشيء جيداً وبين النوع الجيد من الرأى العام . كما أن وسائل الإعلام مغرمة باستطلاعات الرأى العام التى تكشف مدى جهل الجماهير . وإذا أجريت استطلاعاً يكشف أن الغالبية من الأمريكيين لا يستطيعون تحديد اسم قاضى واحد بالمحكمة العليا ، أو أنهم لا يستطيعون تحديد مكان سيبيريا على الخريطة ، فإنك سوف تكتشف أن هذا الاستطلاع سوف يلقى بالتأكيد تغطية واسعة فى التليفزيون وفى الصحف . والصحفيون يتمسكون بالقاعدة الذهبية التى ترجع إلى الاعتقاد التقليدى بأن المواطنين العليمين جيداً بما يجرى حولهم لا غنى عنهم من أجل الممارسة الديمقراطية السليمة .

وإنه لمن العناد أن ينكر المرء أن المعلومات لها صلة قوية بنوعية الرأى العام . ولكننى بعد أن قضيت حياتى المهنية فى دراسة هذا الموضوع ، أستطيع أن أقول أننى توصلت إلى الاستنتاج بأن الربط بين نوعية الرأى وبين الحصول على معلومات جيدة هو خطأ خطير . ومن الواضح أن المعلومات تلعب دوراً ما فى تشكيل الرأى العام . ولكن هذا الدور فى الغالب صغير . وإذا افترضنا أن الرأى العام يتحسن بدرجة كبيرة إذا نحن أغرقنا الناس بالمعلومات ، فإننا نشوه بذلك إلى حد كبير وظيفة الإعلام . والمجتمع الذى يسير على أساس هذا الافتراض يسىء فهم وتفسير طبيعة وغرض الرأى العام فى النظام الديمقراطى .

ولابد من الاعتراف بأن بعض الخبراء يكنون فعلاً قدراً من الشك حول العلاقة بين المعلومات وبين الرأى العام . ويكتب دانييل بورستين المؤرخ المعروف فيقول : « هناك كليشيه أو أمر شائع فى عصرنا أن ما تحتاجه أمريكا هو المواطن العليم بالأمور . ونحن نعنى بذلك المواطن الذى يعرف آخر المعلومات ، والذى لم يتخلف عن قراءة المجلة الإخبارية هذا الأسبوع ، وكذلك صحف اليوم ، وشاهد أخبار الساعة السابعة فى التليفزيون (وأيضاً نشرة أخبار الساعة العاشرة مساء) . هذا المواطن يبحث دائماً عن معلومات أكثر ، ويحاول دائماً أن يكون أكثر إلماماً » . ويتساءل بورستين : « إننى أتعجب هل هذا حقاً ما نحتاجه ؟ » [1]

غير أن معظم الخبراء لا يشاركون بورستين فى تحفظاته . وهم يفترضون أن الرأى العام تصبح نوعيته جيدة عندما يتفق مع وجهات نظرهم ، ويصبح سيئاً عندما يختلف

عنهم . ومنطقهم هكذا : إنهم كخبراء لديهم معلومات جيدة ، أما الرأى العام فهو ليس عليماً مثلهم . وإذا أعطيت الجمهور معلومات أكثر ، فإنه سوف يتفق معهم فى الرأى .

ولكن السؤال هو : ماذا لو أننا بعد أن جعلنا الجمهور أكثر علماً ، ورغم ذلك لم يتفق معهم فى الرأى ؟ من النادر أن يعترف الخبراء أن الجمهور لهم الحق فى أن يكون لهم وجهة نظر أخرى مختلفة وجديرة بالاعتبار . وبدلاً من ذلك يستنتج الخبراء أن الجمهور إذا اختلف معهم ، فهو فى حاجة إلى مزيد من المعلومات ، أو أنه ليس عليماً بدرجة كافية . ولقد شاركت فى العديد من حملات « التوعية العامة » مع المسئولين والخبراء الذين أصيبوا بالحزن لأن الجمهور بعد أن ازداد علماً لم يصل إلى الاستنتاج « الصحيح » . وعلى سبيل المثال فقد تناولنا هذه الموضوعات : العلاقات الأمريكية السوفيتية (الروسية) ، ازدحام السجون أكثر مما ينبغى ، إصلاح نظام الرعاية الاجتماعية ، انتشار مرض الإيدز بين مدمنى المخدرات الذين يستخدمون الحقن ، انحدار مستوى التعليم فى المدارس العامة . . وهكذا ، وسوف أخوض فى تفاصيل أكثر حول هذه الأمثلة فيما بعد .

علماء السياسة

اقترح علماء السياسة فى مختلف الأوقات معايير أخرى للحكم على نوعية الرأى . وليست هناك حاجة لمراجعة عملهم بالتفصيل ، ولكن العديد من أفكارهم الأساسية لها علاقة ببحثنا هذا للتوصل إلى تعريف عملى لنوعية الرأى .

وفى الستينيات والسبعينيات كانت إحدى جماعات علماء السياسة ذات النفوذ الكبير مرتبطة بمركز أبحاث الاستطلاعات فى جامعة ميتشيجان . وقد توصل هؤلاء العلماء إلى حكم قاسى على نوعية الرأى العام الأمريكى بناء على الاستطلاعات التى أجروها بين الناخبين أثناء الانتخابات الرئاسية وانتخابات الكونجرس . وبعد تحليل انتخابات الرئاسة عام ١٩٥٦ توصل أنجاس كامبيل وشركاؤه إلى النتيجة التالية فى مؤلفهم الكلاسيكى « الناخب الأمريكى » : أن نوع الرأى يعتمد على التوافق الداخلى ـ

أو كيف توصل الشخص صاحب الرأى إلى ما يسميه المؤلف المشارك فى الكتاب فيليب كونفرس : « الأيديولوجية السياسية »[٢] .

والأيديولوجية السياسية تعنى من وجهة نظر علماء السياسة فى جامعة ميتشيجان أنها شىء مختلف عن الاستخدام العادى الذى يربط بين الأيديولوجيات وبين الالتزامات العاطفية التى يحس بها الشخص بعمق . وكان تأكيدهم على المعرفة : فهم يعنون عندما يتحدثون عن الأيديولوجى أنه مجموعة من المبادىء السياسية العريضة ، التى تم التفكير فيها بعناية ، وتتفق مع ما يشعر به الإنسان داخلياً ، ويستقى منها المرء آراءه حول الموضوعات المختلفة . والأيديولوجية فى هذه الحالة هى فلسفة سياسية للتبرير المنطقى تؤدى إلى التفكير فى السياسة بطرق تجريدية .

ولم ينجح مؤلفو كتاب « الناخب الأمريكى » فى العثور على الكثيرين من هؤلاء المفكرين « الأيديولوجيين » بين كتلة الناخبين الأمريكيين . وحتى بعد أن وسعوا معايير التفكير الأيديولوجى ، فإنهم لم يجدوا سوى ٢,٥٪ فقط من الناخبين الأمريكيين الذين يمكن اعتبارهم يحتفظون بأيديولوجية سياسية متماسكة . وبتوسيع المعايير أكثر ، أضافوا ٩٪ آخرين اعتبروهم « أيديولوجيين إلى حد ما » ، وهم أشخاص يضيفون شيئاً من الأفكار المعقدة والمفاهيم إلى آرائهم .

وهناك مقال نشر عام ١٩٦٤ ، وفيه يتوسع كونفرس فى شرح هذا التفكير[٣] . فيقول : إن الأشخاص ذوى الأيديولوجيات السياسية المتماسكة يجب أن يتمسكوا بآراء يمكن التنبؤ بها حول مختلف الموضوعات . وإذا كانت أيديولوجيتهم من النوع الليبرالى « الأحرار » ، وأنت تعرف رأيهم فى قضية ما ، فإنك تستطيع أن تتنبأ بمواقفهم حول كل القضايا الأخرى الليبرالية . وبالمثل فإن الفلسفة أو الأيديولوجية المحافظة تجعل أصحابها يتمسكون بآراء محافظة يمكن أيضاً التنبؤ بها . وقد أعاد كونفرس فى هذا المقال تأكيد الاستنتاج السابق أن الناخب العادى ليست لديه أيديولوجية سياسية متماسكة . ولهذا فإن معرفة آرائهم حول موضوع ما لا يساعد على التنبؤ بآرائهم حول الموضوعات الأخرى .

والنتيجة التى تصل إليها من كتاب « الناخب الأمريكى » واضحة تماماً : « إن فشلنا فى تحديد أكثر من أثر بسيط (للتفكير الأيديولوجى) فى بروتوكولات استطلاعاتنا يؤكد (الفقر العام فى التفكير السياسى) لنسبة كبيرة من الناخبين » . ونظراً للمستوى

غير الكافى للمعرفة عن سياسات معينة ، فإن « كتلة الناخبين ليست قادرة على تقييم أهدافها ، ولا مدى ملاءمة الوسائل المختارة لخدمة هذه الأغراض »[٤] . وهذا يكفى للحديث عن قدرة الأمريكيين على حكم أنفسهم !

وفى السنوات التالية سوف نجد أن علماء سياسيين آخرين سيحاولون التقليل من قسوة هذا الحكم . وفى كتاب « الناخب الأمريكى المتغير » الذى صدر عام ١٩٧٦ ، قام سيدنى فيربا من جامعة هارفارد ، وممثلاً لجماعة أخرى من علماء السياسة بالتعليق على الدراسات السابقة فقال : « إن أحداً لم يتوقع أن يصبح الأمريكى العادى فيلسوفاً سياسياً . إلا أن الفجوة بين الطريقة التى يفكر بها المواطن العادى حول المسائل السياسية ، والطريقة التى يفكر بها الأمريكيون الأكثر ثقافة حول هذه المسائل كانت أكبر مما نتوقع »[٥] . وقد قام العلماء بإعادة تحليل انتخابات الكونجرس عام ١٩٥٦ و١٩٥٨ ، وانتخابات الرئاسة فى أعوام ١٩٦٠ و١٩٦٤ و١٩٦٨ و١٩٧٢ ، واكتشفوا أسباباً تدعو للتفاؤل . فقد اكتشف الباحثون أن الناخب الأمريكى قد تحسن كثيراً . وتوصلوا إلى أن « نسبة الأمريكيين الذين يفكرون بطريقة أيديولوجية حول الأحزاب والمرشحين . . قد زادت بدرجة كبيرة »[٦] . وباستخدام وسائل مطورة لقياس درجة الثقافة الأيديولوجية ، توصلوا إلى تقدير يصل إلى ٢٢٪ من الناخبين مما يكشف القليل من التفكير السياسى عند الناخبين . ولكن المؤلفين سارعوا إلى إضافة هذا التحذير : « أن أصحاب الأيديولوجية الذين تحدثنا عنهم ليسوا هؤلاء المواطنين الفلاسفة الذى يحمل كل منهم وجهة نظر سياسية عن العالم قام بدراستها وبحثها جيداً »[٧] .

إن علماء السياسة الذين شاركوا فى هذا التحليل من جامعات ميتشيجان وهارفارد والمراكز الجامعية الأخرى هم باحثون ذوو مقام عال أمثال : أنجاس كامبيل ، ووارين ميللر ، وفيليب كونفرس ، وسيدنى فيربا . كما أن الآخرين قاموا بأبحاث استكشافية فى هذا الميدان . إن تحليلاتهم المبنية على التجارب تبين أن الناخب الأمريكى العادى لا يشارك إلا بقدر ضئيل جداً فى السياسة ، ولا يهتم بالموضوعات المثارة ، وهو ليس على علم كاف بالموضوعات ، كما أنه شخص عملى ونفعى ، وغير ثابت فى مواقفه ، ويركز على هموم وغايات محددة أكثر مما يهتم بالمبادىء العامة . وأكدت هذه الصورة تلال من الأبحاث التى أجريت فيما بعد : أن الناخب الأمريكى العادى لا هو مثقف ولا هو أيديولوجى . كما أنه ليس من النوع الذى يفكر تجريدياً . ولا يفكر فى القضايا ولا فى

المرشحين بطريقة ذكية . وهذا يسرى على جميع الناخبين الأمريكيين العاديين .

هذه النتائج جعلت بعض علماء الاجتماع يضعون أملهم عن الديمقراطية فى مجموعة أخرى من الناخبين يشيرون إليها عادة باسم « الجمهور الواعى أو المتنبه » . وبالرغم من أن معظم الناخبين قد لا يعلمون جيداً ، وينقصهم التوافق فى أفكارهم ، إلا أن هناك أقلية من الصفوة من الجمهور الواعى . وهم يقرأون جريدة « نيويورك تايمز » ، والمجلات الإخبارية القومية ، ويشاهدون البرامج الإخبارية الجيدة فى التليفزيون . وهم يتسقون مع النموذج المتفق عليه للمواطن الذى يعلم والذي يحبذه علماء السياسة . وهناك بعض الدراسات التى تحلل الآراء بمقارنة آراء ذلك « الجمهور الواعى » ، وهم أقلية لا تتجاوز من ٥ إلى ٢٧٪ من السكان ، مع آراء « الأغلبية غير الواعية » (٨) .

ونستطيع أن نقول أن التميز بين الجمهور الواعى وغير الواعى مفيد مبدئياً . ففى معظم القضايا نجد أن أقلية فقط من الجمهور تشارك حقاً فى محاولة حلها . وقد تفيدنا مقارنة آراء هؤلاء المتنبهين مع آراء هؤلاء من غير المهتمين لكى نكتشف أشياء هامة . ولكن من الناحية العملية سنجد أن مفهوم الجمهور الواعى هو أساساً يعتمد على الصفوة أو النخبة . وهؤلاء النخبة يحددون نوع الرأى طبقاً لمعايرهم الخاصة للتوافق الأيديولوجى ، والدراية الجيدة بالمعلومات . كما أن مفهوم الجمهور الواعى يفترض مسبقاً هذا التعريف للنخبة ، ويحاول أن يعثر بين الجمهور على هذه الأقلية من الناس الذين يعكس تفكيرهم هذا النموذج بدرجة قريبة جداً . ولكن الجمهور لا هو أيديولوجى ولا هو يعلم جيداً . إنه عملى ونفعى وعادة لا يعلم جيداً . هل معنى ذلك أن الرأى العام لابد أن يكون أقل شأناً من رأى الخبراء العليمين ببواطن الأمور ؟

مفهوم آخر مختلف

لا يؤمن جميع علماء السياسة أن نوعية التفكير العام أقل شأناً من رأى الخبراء لأن الجمهور لا يفكر بطريقة المفهوم الفلسفى ، كما أنه ليست لديه معلومات كافية . ويناقش البروفيسور إيفريت لاد نظرية كونفرس . والبروفيسور لاد يرأس مركز روبر لأبحاث

الرأى العام فى ولاية كونكتيكت ، وهو عالم سياسى معروف . وهو يعترف فى البداية أن الناخبين ليسوا على دراية كافية بالمعلومات ويقول : « إن الأبحاث يبدو أنها تثير شكوكاً جادة حول ما إذا كان الأمريكيون يعرفون ما يكفى حول المسائل المختلفة المتعلقة بالموضوعات العامة لكى يلعبوا الدور الذى تخصصه لهم النظرية الديمقراطية . إن الفحص السريع لبيانات الاستطلاعات تكشف نقصاً غير عادى فى الاهتمام وفى عدم الإدراك حتى بالنسبة للحقائق الأساسية للحياة السياسية »[٩] .

ويلخص البروفيسور لاد نظريته ببراعة فيقول :

> إن الدراسة الهامة التى أجراها عالم السياسة فيليب كونفرس كانت حول هذا الموضوع . وتوصل كونفرس إلى أن كمية المعلومات السياسية لدى الناس تذهب بعيداً إلى حد تقرير تركيب ، وكبح جماح ، وثبات معتقداتهم . وبدون معلومات عن الحقائق ، فإن معتقدات قطاع كبير من الناس متذبذب هنا وهناك بمرور الوقت . وفيما بين أعوام ١٩٥٦ و ١٩٦٠ قام معهد الأبحاث الاجتماعية بجامعة ميتشيجان بتقديم نفس الأسئلة إلى نفس الأشخاص فى ثلاث مناسبات مختلفة . وكان المعهد يسألهم عن آرائهم حول موضوعات أو قضايا مثل التفرقة العنصرية فى المدارس ، والمعونة الفدرالية للتعليم ، والمساعدات الأجنبية ، والإسكان الفدرالى . وقد كانت إجابات الكثيرين تتأرجح من جانب لآخر حول هذه القضايا فى اللقاءات المتتالية . وبعد دراسة هذا النموذج بعناية ، توصل كونفرس إلى أن معظم الحركة لم تكن بحق تغييراً فى الرأى ، بل كانت نتيجة لأن المشاركين فى الاستطلاع كانوا يجيبون على الأسئلة بطريقة عشوائية . وكانت هناك أقلية محددة فقط لها ما يقرب من آراء محددة[١٠]

ويستطرد لاد بعد ذلك فيذكر بحثاً آخر يظهر فيه الجمهور بطريقة أكثر إيجابية فيقول : « هناك نوع آخر من أبحاث الرأى العام تعطى نتائج تختلف تماماً عن نتائج كونفرس ، وحتى عن نتائج الذين ينتقدونه . وهى تركز بوجه عام على نماذج استجابة الأمريكيين . وقد اتضح أن هذه الاستجابات ثابتة ويمكن التنبؤ بها إلى حد كبير»[١١] .

إن البروفيسور لاد يشير هنا إلى بيانات استطلاعات جالوب ، والتى تم تجميعها شهراً بعد شهر منذ منتصف الثلاثينيات . ولا يجد لاد تعارضاً كامناً بين الصورة التى قدمها كونفرس لجمهور لا يعلم كثيراً ، ولا يسهل التنبؤ بآرائه ، وبين جمهور استطلاعات جالوب التى يظهر فيها أنه ثابت ومصر على رأيه . إن الصورتين تعكسان

نواحى مختلفة لنفس الجمهور : إن كونفرس ينظر إلى التماسك الذى يحتفظ به الجمهور لمعلوماته ، أما جالوب فإنه يعكس القيم والمواقف الكامنة عند الجمهور . ويلخص لاد ذلك فيقول :

إن أبحاث الرأى فى أمريكا تكشف فعلاً عن جمهور لا يهتم بالتفاصيل حتى فى أكثر السياسات أهمية له وأشدها إثارة للجدل . وهذا يوحى بإمكانية استغلال هذا الموقف بواسطة آخرين . ولكن الأبحاث تكشف أيضاً قدراً كبيراً من الثبات والتوافق فى مواقف الجمهور وفى القيم التى يتمسك بها . إن الأمريكيين أظهروا أنهم قادرون تماماً على التمييز اللازم لتقرير ما يسميه هاروود تشايلدز « الأهداف الأساسية للسياسة العامة » . وهم قادرون أيضاً على متابعة هذه الأهداف بوضوح وبطريقة منطقية . فهناك بناء راسخ فى الرأى الأمريكى مما يكذب صورة الجمهور الأمريكى العاجز أمام « مهندسى الرضا »[١٢] .

إن هذين الموقفين يؤديان إلى استنتاجين مختلفين تماماً ، وهما يتعلقان بقدرة الأمريكيين على حكم أنفسهم طبقاً لمبادىء الديمقراطية .

مهنة الاستطلاعات

عندما نأتى إلى المهنيين الذين يقومون بمعظم استطلاعات الرأى العام فى أمريكا نجد أن هناك مجموعة أخرى من دواعى القلق . إن الذين يمارسون مهنة الرأى العام ظلوا منذ أمد بعيد يعلمون بصعوبة التمييز بين النوع الجيد والنوع السىء من الرأى العام . وفى عام ١٩٤٧ دعا جورج جالوب إلى طريقة فى أبحاث الرأى للتمييز بين « الأحكام الفورية » للناس ، وبين الآراء التى تم التفكير فيها بعناية ــ وهو بعد للنوعية لا يسهل الخطأ فيه[١٣] .

ويظهر من أوراق الأبحاث الفنية حول الرأى العام منذ الخمسينيات وحتى وقتنا الحاضر أن هناك بعض الأبحاث التى تمت بعد ذلك بناء على اقتراحات جالوب ، ولكنها تسير فى اتجاهات أخرى . إن أمريكا لديها الآن تجربة فى استطلاعات الرأى استمرت أكثر من نصف قرن ــ منذ انتخابات الرئاسة عام ١٩٣٦ وحتى الوقت الحاضر . هذه

التجـربة تكشف صورة مختلطة . فمن جهة ، أثبتت فنون استطلاعات الرأى طريقة فعالة لاستنباط آراء قطاعات من الشعب الأمريكى . ولكن من جهة أخرى فقد أثبتت أنها غير معصـومـة من الخـطأ ، وأنـه من السهل إساءة فهمها ، وأنها عرضة لإساءة استغلالها . ولكن المهنة كانت منهمكة فى محاولة تحسين فنون الاستطلاع لجعلها أقل قابلية للخطأ .

وفى خطابها كرئيسة للاتحاد الأمريكى لأبحاث الرأى العام فى مايو ١٩٨٨ ، قامت إليانـور سنجـر بعملية جرد للصعوبات التى تقلق أبحاث الرأى العام الحديثة ، كما ظهرت فى تساؤلات الباحثين والممارسين فى الميدان [١٤] . وتتضمن القائمة التى عرضتها التالى :

- نقص الاستجابات الصحيحة لأسئلة الاستطلاع .
- الفشل فى الاهتمام كما ينبغى بثراء تجربة الناس .
- فشـل الناس فى فهم أنواع معينة من الأسئلة التى تعتمد على الذاكرة أو على البصيرة فى مشاعرهم الخاصة .
- ميل الباحثين فى الاستطلاعات إلى فرض خطتهم للبحث على الجمهور .
- حقيقة أن هناك كلمات معينة فى الأسئلة تعنى أشياء مختلفة لمختلف الناس .
- ميل الناس إلى إبداء رأيهم حتى ولو لم يكن هناك لهم رأى حول الموضوع .
- وأخيراً . . ميل الناس إلى تعديل إجاباتهم على الأسئلة عندما يتغير الموضوع ، أو عندما تتغير كلمات السؤال .

ويتضح أن هذه قائمة تثير الانتباه . وبعض هذه الصعوبات بولغ فيها . والقليل منها تعكس قيوداً ضمنية لطريقة إجراء استطلاع الرأى . ولكن الغالبية منها كما أشارت سنجر يمكن حلها من خلال تركيبة من الاهتمام ، والوقت ، والمال . وبمعنى آخر فإنها مشاكل عملية ، وليست مشاكل ناشئة عن المفهوم ، أو نظرية ولا هى فنية . وفى نهاية خطابها اقتبست سنجر من كلمات هوارد شومان ــ وهو رئيس سابق للاتحاد ــ أنه مثلها انتهى إلى أن استطلاعات الرأى تصادفها صعوبات ليست بسبب أخطاء فنية أو نظرية ، ولكن لأن « الاستجابة الإنسانية تكون عادة صعبة ومعقدة » [١٥] .

إن الحكم بأن طرق استـطلاع الرأى تستطيع إعطاء صورة دقيقة للرأى العام ، وأنه

لكى يتم ذلـك فإنها تحتاج أن تكون أيضاً صعبة ومعقدة مثل الرأى العام نفسه . هذا الحكم يعكس بالتـأكيد تجربتى فى القيام باستـطلاعات للرأى العام . ولكن الاستنتاج القائل بأن صعوبات مهنة الاستطلاعات هى صعوبات عملية إلى درجة كبيرة لا يعنى أنه يتم حلها . وللأسف ، فإن الميل فى المهنة يسير فى اتجاه مضاد . وحتى نواجه الاستجابات الصعبة والمعقدة للناس ، فإننا نحتاج إلى استطلاعات ذكية ومعقدة أيضاً . وهذه تتطلب وقتاً ، وأموالاً ، وخبرة . أما الآن ، فإن الاتجاه فى الاستطلاعات هو التبسيط أكثر من الـلازم ، وإعـداد استـطلاعـات رخيصـة ، وفجـة للرأى العـام . وهى ليست ذكية ولا معقدة . ليس ذلك لأن المهنة تريدها هكذا ، إن المشتغلين بمهنة الرأى كانوا دواماً متنبهـين إلى أخـطار الاستطلاعات السطحية . ولكن الأشرار فى المهنة هم وسائل الإعلام الجـماهـيرية التى تكلف وتدفع ، وتتولى بنفسها القيام باستطلاعات للرأى العام . إن استـطلاعـات الـرأى العـام « السريعـة » التى تصل نتائجها إلى العناوين الرئيسية فى الصحف والمجـلات ، مثـلاً (الـرأى العـام لا يتفق مع المحكمة العليا حول موضوع الإجهاض) ، أو كلام لا يستغرق أكثر من ٣٠ ثانية فى الإذاعة أو التليفزيون مبنى على أسئلة ساذجة . . كل هذا يعتبر تهديداً ولكنه أصبح أمراً عادياً فى الاستطلاعات .

والكثير من هذه الاستطلاعات لا قيمة لها لأنها تتجاهل كل الثغرات التى اكتشفتها المهنة بعد عناء كبير وبعد تكاليف باهظة طوال أكثر من نصف قرن أمضاها الباحثون فى تحليل نتائج الاستطلاعات . ولأن استطلاعات الرأى العام ازدادت شعبيتها ، ولأن المجلات والصحف ومحطات التليفزيون تعتقد أنها يجب أن تكون لها أجهزة استطلاع الـرأى الخـاصـة بها والتى تمتلكهـا وحـدهـا ، فقد بدأت عملية تخفيض النفقات ، وأصبحت الاستطلاعات أقصر وأرخص ، كما أن ميزة السبق فى نشر نتائج الاستطلاع الفورى وقبل الآخرين تعتبره الصحافة « خبطة أو ضربة صحفية » مرغوب فيها بشدة . ومن دواعى السخرية أنه كلما ازداد الباحثون اقتناعاً بصعوبة وتعقد ودقة الاستجابات الإنسانية فى الاستطلاعات ، نجد أن وسائل الإعلام « الميديا » تحاول تبسيط وتزييف هذه النـواحى المعقـدة . ولكن هنـاك استثنـاءات شريفـة لهذه الممارسـات ومنهـا : استطلاعات تليفزيون « سى . بى . إس » بالاشتراك مع صحيفة « نيويورك تايمز » ، وكذلك استطلاعات صحيفة « لوس أنجيليس تايمز » . ولكن قانون جريشام قد ساد بوجه عام وهو أن : استطلاعات الرأى العام السيئة تطرد الاستطلاعات الجيدة .

ملخص

تساوى الميديا ودنيا السياسة بين الرأى العام الجيد وبين الحصول على معلومات جيدة . أما علماء السياسة فيساوون بين الرأى العام الجيد وبين الوصول إلى فلسفة سياسية عالية . أما الباحثين الذين يقومون بالاستطلاعات فيركزون اهتمامهم على تحسين وسائل قياس الرأى العام أكثر من تحسين الرأى الذى يجرى قياسه . ولا يوجد حتى الآن أى مستوى مقبول ومشترك لقياس ما يسمى بالنوع الجيد من الرأى العام .

٢

كيف يمكن الحكم على نوعية الرأى العام ؟

إذا لم يكن الاطلاع الجيد هو الصفة التى تحدد نوعية الرأى ، وإذا لم يكن النموذج الذى يثير إعجاب الجيل القديم من علماء السياسة وهو الالتزام بأيديولوجية ، إذا لم يكن أيضاً يحدد نوعية الرأى ، فما هو الذى يحدد نوعية الرأى ؟ إن التعريف الخاص بالنوعية والذى يلائم الحكم على تفكير الفلاسفة السياسيين ، والخبراء الفنيين أو العلماء ، لا يلائم الجمهور . وفى النظام الاجتماعى الأمريكى ، نجد أن الجمهور يقوم بوظيفة تختلف عما تفعله النخبة الممتازة . إن مجتمعنا يتطلب تعريفاً للنوعية يتفق مع الدور الذى نتوقع أن يقوم به الجمهور . إننا لا نحكم على نوعية عمل الموسيقى أو الموسيقية من مدى كفاءة أبويه أو أبويها . إن الحكم هنا لمدى جودة عزف الموسيقى . ونحن هنا فى حاجة لأن نعرف معنى النوعية عندما يؤدى الجمهور وظائفه المختلفة كناخبين ، وكمستهلكين ، وموظفين ، وشركاء فى المجتمع ، وأعضاء فى الجماعة ـ بما فى ذلك الجماعة القومية والدولية .

ومن حسن الحظ أن هناك مفهوم للنوعية ينطبق على كل هذه الوظائف معاً . وهو يعكس بطريقة حقيقية مواطن القوة والضعف فى الرأى العام كما هو موجود ، كما أنه لا يمجده ولا يبخسه حقه . « إننى أقترح أن تعتبر نوعية الرأى العام جيدة عندما يقبل الجمهور المسئولية المترتبة على عواقب آرائه ، ونعتبر نوعية الرأى العام سيئة عندما لا يبدى استعداده لسبب من الأسباب لعدم تحمل مسئولية آرائه » . فعندما يرفض الجمهور بدون تفكير أو تدبر الحاجة إلى زيادة الضرائب ، أو إلى تخفيض العجز فى الميزانية

الفدرالية ، بزعم أن « تصحيح الفائض والمالك ، والحد من الغش وسوء الاستخدام » سيؤدى إلى اختفاء المشكلة ـــ فهذا فى رأيى نوعية سيئة من الرأى . وقد تكون هناك أسباب صحيحة لمعارضة زيادة الضريبة ، ولكن ترديد نغمة « الفاقد ، والغش وسوء الاستخدام » يهدف إلى التبريرات التى يتذرع بها الجمهور لأنها تتيح لهم أن يتجنبوا الموضوع نفسه .

وعندما أخذ آية الله خومينى الأمريكيين كرهائن فى إيران فى ١٩٧٩ كان رد فعل الجمهور الأمريكى التلقائى الأول عنيفاً . وأراد بعض الناس إرسال مشاة الأسطول لإنقاذ الرهائن . وصاح آخرون « اضربوهم بالقنابل الذرية ، اسقطوا القنابل النووية فوق طهران » . وهنا كان الغضب ، والكرامة المجروحة ، والكراهية ، والخوف هى العواطف التى يحس بها الأمريكيون ويعبرون عنها . ورغم ذلك ، فإن معظم الأمريكيين بدأوا خلال أيام قليلة فى إعادة التفكير فى الأمر . وعندما واجهوا واقع المشكلة ، بدأت الغالبية منهم تؤيد سياسة تدعو إلى مزيد من الصبر والتحمل . وهنا نجد أنهم بدأوا يشعرون بمسئولية العواقب التى تترتب على وجهات نظرهم . أما النوعية الرديئة فى البداية للرأى العام فقد أظهرت تحسناً ملموساً فى زمن وجيز . .

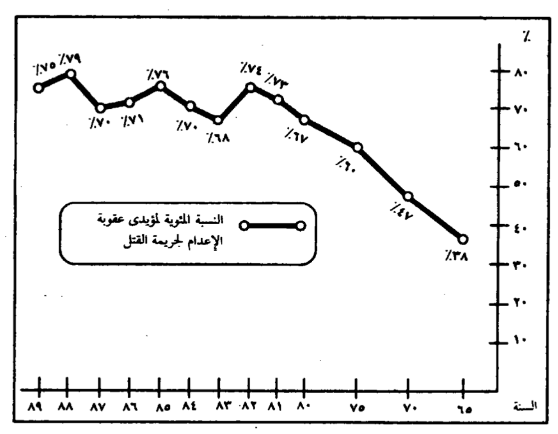
ومنذ بضع سنوات عندما كان يجرى التفاوض حول اتفاقية مع الاتحاد السوفيتى لإزالة جميع الصواريخ النووية المتوسطة المدى فى أوروبا ذكر استطلاع للرأى أجرته محطة « سى . بى . إس » مع صحيفة « نيويورك تايمز » أن ٥٦٪ من الأمريكيين ـــ أى أغلبية ـــ يؤيدون هذه الاتفاقية . ولكن عندما سئل نفس الناس إذا كانوا سوف يستمرون فى تأييد هذه المعاهدة حتى لو كان ذلك يعنى أن السوفيت وحلفاءهم ستكون لهم قوات عسكرية أكبر من القوة الأمريكية وحلفائها ، انكمشت أغلبية الـ ٥٦٪ على الفور إلى أقلية قدرها ٢١٪ فقط . وهنا نجد أن أغلبية الـ ٥٦٪ كان رأيها سيئاً فى نوعيته لأن الناس لم ينتبهوا إلى عواقب آرائهم [١] .

وأيضاً عندما سئل الناس بواسطة استطلاع أجرته محطة « إن . بى . سى » مع وكالة أسوشيتدبرس للإعراب عن رأيهم حول تعديل دستورى يطلب من الحكومة أن توازن الميزانية ، أجابت أغلبية ٦٣٪ منهم أنهم موافقون . ولكن بمجرد أن عرف الناس أن مثل هذا التعديل سيؤدى إلى ضرائب أعلى انخفضت أغلبية الـ ٦٣٪ بفعل السحر إلى أقلية قدرها ٣٩٪ فقط [٢] .

وفى ملفات استطلاعات الرأى الكثير من هذه الأمثلة التى يعرب فيها الناس عن آرائهم بدون التفكير فى العواقب ، ولكنهم بمجرد أن تذكر أمامهم هذه العواقب تتغير آراؤهم بسرعة . وتظهر من سلسلة استطلاعات أجراها روبر أن أغلبية كبيرة من الجمهور ظلت تردد لسنوات عديدة أنها تفضل الحماية الجمركية ضد الواردات الأجنبية من أجل توفير وظائف للأمريكيين (٣) . ويظهر من استطلاع للرأى أجرته محطة « إن . بى . سى » مع صحيفة « وول ستريت جورنال » نفس النموذج : أغلبية ٥١٪ يحبذون « فرض قيود أكثر على البضائع التى تستوردها أمريكا » (٤) . ولكن عندما علم نفس هؤلاء الأمريكيين أن هذه القيود ستحد من تنوع ومن اختيار المنتجات المتاحة لهم ، انخفضت الـ ٥١٪ إلى ٤١٪ . وعندما قيل لهم أنهم قد يضطرون إلى دفع أسعار أعلى لنفس المنتجات ، انخفض التأييد للحماية الجمركية إلى ٣٦٪ فقط . وعندما عرف الجمهور عن احتمال أن تؤدى الحماية الجمركية إلى التضحية بجودة بعض المنتجات ، أصبحت أغلبية الـ ٥١٪ أقلية قدرها ١٩٪ . ومن الواضح أن الناس لم تفكر جيداً ولو للحظة واحدة فى عواقب الحماية الجمركية . (وفى ١٩٨٨ كان المرشح الطامح فى الرئاسة ريتشارد جبهارت ضحية استطلاعات الرأى العام عن الحماية الجمركية . وقد تعلم درساً قاسياً عن كيف أن الرأى العام هش للغاية ومتقلب حول هذا الموضوع) . وعندما تتقلب وجهات نظر الناس بمجرد أن يعلموا بعواقب آرائهم ، فإن هذا علامة أكيدة على نوعية سيئة من الرأى العام .

هل الرأى العام حول جميع القضايا يظهر بهذه الدرجة الكبيرة من التقلب بمجرد أن يستمع إلى عواقب آرائه ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فإن الرأى العام هو ما يزعم الذين يوجهون إليه النقد : لا يعتمد عليه ، خاطىء ، بلا تفكير ، ويمكن استغلاله بواسطة الغوغاء وهواة تحسين الصورة . ولكن الرأى العام فى الواقع ليس كذلك . ففى كثير من القضايا تظهر آراء الجماهير فى شكل متماسك ، غير قابل للاهتزاز ، ويصدرون آراءهم بعد التفكير فيها .

إن الاختلاف أو التباين بين القضايا التى لم يواجه فيها الجمهور عواقب آرائهم ، والقضايا التى فكر فى عواقبها يدعو للدهشة . ففى المجموعة الأخيرة من القضايا ، نجد أن آراء الجمهور رغم ثباتها وإحساسها بالمسئولية لا تتفق دائماً مع آراء النخبة ، بل على العكس ففى معظم الأحيان تتعارض معها . ولهذا السبب فإن بعض الخبراء يترددون



المصادر : 1965, 1970, and 1983-Harris; 1975, 1980, 1982, and 1984 through 1987-National Opinion Research Center; 1981-ABC News; 1988-Gallup; and 1989-Yankelovich Clancy Shulman for *Time*/CNN.

خريطة ٢-١ . تغير المواقف بالنسبة لعقوبة الإعدام

فى قبول بعض الآراء على أنها من نوعية جيدة لأنها لا تتفق مع آرائهم ، ولأنهم ينظرون أحيانـاً إلى هذه الآراء باحتقـار . ولكن الاتفاق أوعدم الاتفاق مع آراء الخبراء ليس بالتأكيد هو المعيار لنوعية الرأى الذى نبحث عنه هنا .

وهناك مثال جيد للرأى العام الذى يقبل فيه الناس عواقب آرائهم (والتى تتعارض مع آراء الكثير من الصفوة) وهى قضية الحكم بالإعدام . وقبل السبعينيات ، كانت أغلبية الأمريكيين تعارض عقوبة الإعدام لجرائم القتل والجرائم الأخرى الخطيرة . وبدأ التأييد لعقوبة الإعدام بين أغلبية الأمريكيين يزداد تدريجياً طوال العشرين سنة الماضية . ووصل الأمر إلى أن ٧٣٪ من الأمريكيين كانوا يؤيدون عقوبة الإعدام فى الثمانينيات (انظر الخريطة رقم ٢ - ١) . وكشفت المقابلات مع الذين يؤيدون عقوبة الإعدام أن معظمهم ظل يفكر قبل اتخاذ رأيه فى احتمال أن فرض عقوبة الإعدام قد يؤدى إلى إعدام بعض الأبرياء . وتبين أن مؤيدى العقوبة يدركون ، بل ويقبلون هذا الاحتمال ، ولكنهم

لم يغيروا رأيهم المؤيد لعقوبة الإعدام حتى بعد التفكير فى هذه العواقب .

ولا يتفق عدد كبير من الخبراء مع حكم الجمهور بالنسبة لعقوبة الإعدام ، ولست أزعم هنا أن الجمهور قراره صائب أخلاقياً ولا من ناحية الحقائق . غير أنى أؤكد هنا حقيقة هامة وهى أن الجمهور يعى هنا عواقب آرائه ، كما أنه مستعد لتقبلها . وهذا المثال عكس موقف الرأى العام من قضايا مثل الحماية الجمركية ، أو التعديل الدستورى لموازنة الميزانية الفدرالية .

إن الجمهور يفرق أيضاً بوضوح كبير بين آرائه . وفى استطلاع أجرى عام ١٩٨٩ قال ٧٥٪ من الجمهور أنهم يقرون عقوبة الإعدام للجرائم الخطيرة . ولكن التأييد للإعدام انخفض إلى ٥٧٪ عندما ارتكب هذه الجرائم شباب فى السادسة عشرة أو السابعة عشرة من العمر . ثم انخفض مرة أخرى إلى ٢٧٪ عندما ارتكب هذه الجرائم أشخاص متخلفون عقلياً [٥] . وهذا يوضح أن غالبية الأمريكيين لا يوافقون على عقوبة الإعدام فى مثل هذه الأحوال .

وهناك نموذج مماثل يظهر بوضوح أكثر حول قضية الإجهاض . فالرجال والنساء فى أمريكا لديهم آراء قوية حول هذا الموضوع . وبعد سنوات من التفكير المؤلم ، اتخذ الأمريكيون قرارهم حول موقفهم . لقد توصلوا إلى حل لصراعاتهم الداخلية وترددهم ، رغم أنهم مازالوا منزعجين بسبب هذه الصراعات والتردد . إنهم مدركون لعواقب آرائهم ولكنهم مستعدين لقبول هذه العواقب . ولأنهم اتخذوا قرارهم ، فإنهم يفرقون بشدة وبوضوح حول الظروف التى يمكن فيها والتى لا يمكن فيها أن يقبلوا عملية الإجهاض .

وعلى السطح قد تبدو قضية الإجهاض مثيرة لحيرة عقول الجماهير . وفى استطلاع أجرى عام ١٩٨٩ تبين أن الجمهور منقسم على نفسه تماماً حول هذه القضية (٤٩٪ يعتقدون أن الإجهاض يجب أن يصبح قانونياً ، و٣٩٪ يضيفون ظروفاً حرجة لتقنين الإجهاض ، بينما ٩٪ فقط يعتقدون أن الإجهاض يجب منعه تحت أى ظرف من الظروف) [٦] . وعند تحليل نتائج الاستقصاءات بدقة حول قضية الإجهاض عبر عدد من السنين ، نجد أن معظم الناس لم يكونوا حائرين عند اتخاذ قرارهم . فقد كشفت بيانات الاستطلاعات طوال فترة قدرها ١٥ عاماً أن الآراء حول قضية الإجهاض ظلت ثابتة إلى حد يثير الدهشة . إن النتائج لم تتغير إلى حد كبير سواء بالنسبة للسؤال العام

(« هل تؤيد أم تعـارض تقنين الإجهاض ؟ ») ، أو بالنسبة للأسئلة التى تركز على ظروف معينة (مثلاً : الإجهاض فى حالات الاغتصاب ، أو فى حالة عدم القدرة على تربية الطفل ، أو فى حالات الحمل التى تهدد حياة الأم) [٧] .

وتعكس آراء الناس حول قضية الإجهاض عدداً من نقاط التمييز والفوارق الدقيقة فى المعـانى . فمثـلاً ، ظل التأييد لإجراء عملية الإجهاض ثابتاً سنوات عديدة عند مستوى ٨٥٪ بالنسبة للحالات التى يهدد فيها الحمل حياة الأم ، وعند ٧٥ إلى ٨٠٪ « إذا كان هنـاك احتـمال قوى لظهور عيب خلقى فى المولود » ، أو فى حالات الحمل النـاشىء عن عملية اغتصـاب [٨] . وينقسم الـرأى العام حول الإجهاض عندما : « يكون دخل الأسرة منخفضاً جداً ولا يستطيعون الإنفاق على أطفال آخرين » ، وهنا نجد (٤١٪ يؤيدون الإجهاض و٥٦٪ يعارضونه) ، أو عندما « تكون المرأة الحامل غير متزوجة ولا تريد الزواج من الرجل الذى حملت منه » (٣٨٪ يؤيدون الإجهاض و٥٨٪ يعارضون) [٩] أو عندما « تكون المرأة متزوجة ولكنها لا تريد أطفالاً آخرين » (٣٩٪ يؤيدون و٥٨٪ يعارضون) . وقد وصلت المعارضة لحق الإجهاض إلى الأغلبية (حوالى ٦٠٪) عند استجابة الناس لأسئلة تستكشف آراءهم حول النساء اللاتى ليس لديهن سبب قوى أو مقنع لإنهاء عملية الحمل [١٠] .

وفى الأعوام الأخيرة نشرت وسائل الإعلام الكثير عن المعلومات العلمية والطبية الجديدة عن المراحل الأولى لحياة الجنين . فهل أدت هذه المعلومات الجديدة إلى تغير رأى الجمهور من قضية الإجهاض ؟ إن الدلائل تشير إلى أن المعلومات الجديدة كانت مثار اهتمام ٢٠٪ فقط من الجمهور ، وبعد أخذ هذه المعلومات فى الاعتبار ، كان هناك تغـير إجمالى بنسبة حوالى ٥٪ فقط نحو موقف أكثر تحفظاً من قضية الإجهاض [١١] . ولكن نفس هذه المعلومـات الجـديدة لم تؤثـر فى موقف معـظم الأمريكيين إزاء قضية الإجهـاض . إن النـاس أنفسهم يعـترفـون بهذه الحقيقـة . وعنـدما سئل الناس فى استطلاعات الرأى حول صلابة موقفهم من حق الإجهاض ، قال ٨٠٪ منهم أنه ليس من المحتمل أن يغيروا آراءهـم [١٢] .

وتـوفر دراسة الجنس فى المدارس مثالاً آخر لتقبل الناس عواقب آرائهم . وطوال سنوات عديدة ظلت استطلاعات الرأى تسأل قطاعات من الشعب الأمريكى إذا كانوا يحبذون تدريس الجنس فى المدارس . ولمدة تزيد على ١٥ سنة ، وفى كل سنة ، كانت

الغالبية العظمى من الأمريكيين (حوالى ٨٠٪) قد أيدوا بقوة هذه العملية [١٣] . وحتى بعد أن حثت المناقشات على وقف تدريس الجنس (مثلاً : لأنها قد تشجع المراهقين على ممارسة النشاط الجنسى مما يؤدى إلى الحمل) ، فقد أظهرت نتائج الاستطلاعات أن الأمريكيين قد اتخذوا قرارهم حول الموقف الذى يريدونه [١٤] . وكانت الظروف الوحيدة التى أدت إلى تغيير فى استجابتهم هى عمر الطفل فى المدرسة ، وما يتضمنه الموضوع الذى سوف يدرسونه له عن الجنس . فهناك عدد قليل من الأمريكيين يرى تدريس الثقافة الجنسية فى المدارس الابتدائية . كما أن نواحى معينة من الثقافة الجنسية مثل الإجهاض ، والشذوذ الجنسى ، وممارسة الجنس قبل الزواج (عند مناقشتها مع التلاميذ الصغار) هذه الموضوعات تجعل بعض الأمريكيين لا يشعرون بالارتياح [١٥] . هذا النموذج للاستجابة قد تأكد بقوة . فقد فكر الأمريكيون فى الأمر ملياً ، وتوصلوا إلى قرار حول ما يشعرون به إزاء هذا الموضوع الحساس .

وهناك أمثلة أخرى عن قضايا ــ من المحتمل أنها أقل سخونة ــ توصل فيها الجمهور أيضاً إلى قرار يتحملون مسئوليته ومنها : الرفض القاطع لفرض الحكومة الرقابة على الأخبار ، وقبول وظيفة الصحافة كناقد وليس كأحد أدوات الحكومة ، والإجماع على أن سباق التسلح النووى مع الاتحاد السوفيتى (سابقاً) هو طريق خاطىء لزيادة فاعلية الأمن القومى ، وأيضاً الرأى الحازم الآخذ فى الازدياد بأن المرأة يجب أن تحصل على أجر لعملها مساو لما يحصل عليه الرجل عن نفس العمل .

أسباب عدم قبول عواقب الرأى

إن الأسباب التى تدعو الناس لقبول العواقب المترتبة على آرائهم فى بعض القضايا ، وعدم تقبلهم لهذه العواقب فى قضايا أخرى هى أسباب موجودة ضمناً فى الأمثلة السابق ذكرها . والسبب الذى يسهل كشفه وقياسه هو مجرد نقص الإدراك . ففى بعض القضايا نجد أن الناس لا يدرون بعواقب آرائهم . وعندما نلفت نظرهم إلى هذه العواقب ، فإنهم يأخذونها فى الاعتبار . هذه العملية هى إحدى الطرق التى تثبت أن المعلومات لها علاقة بنوعية الرأى العام . ولكن لاحظ أن المعلومات هنا من نوع معين : إنها

معلومات تشرح عواقب اتخاذ خيارات سياسية معينة . وليست هذه معلومات مثل تلك التى نراها عن « أسماء ووجوه فى الأخبار » والتى يربط الصحفيون عادة بينها وبين أن يكون الشخص عليماً بالأمور .

إن دور المعلومات فى تشكيل نوعية الرأى العام هو فى أغلب الأحيان دور يصعب شرحه . إن نوع المعلومات التى لها دائماً علاقة بالرأى العام الجيد هى التى تساعد الناس على فهم المواقف التى سيؤدى إليها قرارهم نتيجة لرأيهم ، وبذلك تتوفر أمامهم الفرصة لمواجهة أى تردد قد يشعرون به . ولكن المعلومات نفسها لا تقدم حلاً للتردد ، ولا تؤدى إلى تصميمهم .

انظر إلى المثال التالى من الحوار الذى جرى فى منتصف الثمانينيات حول تمويل حركة « الكونتراز » فى نيكاراجوا . وبالمعنى التقليدى لأن يكون المواطن عليماً ، فإن بعض الأمريكيين كانوا عليمين بسياسة أمريكا نحو نيكاراجوا . وكانوا يعرفون أين توجد نيكاراجوا (معظم الأمريكيين لا يعرفون ذلك) . وكانوا يعرفون أيضاً من هم الكونتراز ، وأن السياسة الأمريكية كانت تؤيدهم . وكانوا يعرفون أيضاً قدراً كبيراً عن سياسة نيكاراجوا ، وعن دانييل أورتيجا ، وعن حركة الساندينيستا . ولكنهم كانوا مترددين فى الرأى حول الرغبة فى تدخل أمريكى فى الشئون الداخلية لنيكاراجوا . ورغم أنهم عليمون حول هذه القضية ، فقد ظل ترددهم بلا حل ، وظلوا بلا موقف واضح ، ولم يقبلوا عواقب آرائهم بطريقة أو بأخرى[١٦] .

ومن ناحية أخرى فقد كانت غالبية الأمريكيين لا يعلمون جيداً حقائق قضية نيكاراجوا . ولم يكونوا يعرفون أين توجد نيكاراجوا فقط ، بل إنهم لم يعرفوا أى جانب كانت تؤيد الولايات المتحدة . وبالرغم من ذلك ، فقد كانت لهم آراء محددة قوية ، وتقبلوا بالكامل عواقب آرائهم . فقد شعروا أنهم يعرفون ما هم فى حاجة إلى أن يعرفوه : أن نيكاراجوا دولة صغيرة لها مشاكل معقدة ترجع بطريقة ما إلى الصراع الأمريكى ـ السوفيتى ، مثلما جرى فى فيتنام . وشعر هؤلاء الأمريكيون أن أمريكا لو أرسلت قواتها هناك ، لأى سبب ومع أى جانب ، فإنها سوف تغوص فى مستنقع أشبه بما جرى فى فيتنام (أو مستنقع أشبه بما جرى للسوفيت فى أفغانستان) ، ولهذا فإنهم يرفضون بقوة هذه الاستراتيجية . إنها ستنتهك القيم التى يؤمنون بها ، ومعتقداتهم حول التصرف السليم . وكان حكمهم على التدخل فى شئون نيكاراجوا بمعيار بسيط

ووحيد وهو : « لا فيتنام أخرى » . وقد ينظر إلى هذا الموقف أيضاً بعض من النخبة المتـازة على أنه نوع من السذاجة ، ومبنى على فقر فى المعلومات . ولكنه كان موقفاً لا يتغير ، وظـل صامـداً مدة طويلة تحت ظروف مختلفة . وحتى إذا جعلنـا هؤلاء الأمريكيين أكثر علماً بما يحدث فى نيكاراجوا ، فإن ذلك لم يكن ليغير من موقفهم .

وقد لا يواجه الناس عواقب آرائهم لأنهم ببساطة لم تتح لهم الفرصة لكى يفعلوا ذلك . إن معظم الناس يستغرقون وقتاً طويلاً لهضم الأحداث الهامة ، والإعراب عن مشاعرهم إزاءها . كما أن الاستجابة الأولى للجمهور لجميع الأحداث التى لها تأثير بعيد المدى تقريباً تكون عادة مضللة . وعلى سبيل المثال ، فإن الباحثين فى استطلاعات الرأى المتمرسين يعلمون أن الاستجابة الأولى لأى عمل يقوم به رئيس أمريكا ويتعلق بالسياسة الخارجية سيكون إيجابياً ، مهما كان التصرف غير مشروع ، ومهما ازدادت سلبية حكم الجمهور على هذه السياسة فى الأسابيع والأشهر التالية . وطبقاً لإحدى استطلاعات جالوب ، فإن التأييد للرئيس الأمريكى الراحل كنيدى ارتفع فى الأيام القليلة التى تلت كارثة عملية « خليج الخنازير » لمحاولة غزو كوبا من ٧٢٪ إلى ٨٣٪ [١٧] .

إن أهم سبب بسيط لفشل الناس فى قبول عواقب آرائهم هو صعوبة حل مشكلة ترددهم والتعارض مع القيم التى يتمسكون بها . إن القدرة على حل الصراع الداخلى للقيم هو حجر الأساس للتوصل إلى نوعية جيدة من الرأى العام . وفى قضايا مثل عقوبة الإعدام ، والإجهاض ، وتعليم الجنس ، فقد فعل الناس ذلك . ولكن هذا صحيح بالنسبة لعدد قليل من القضايا . إن حل تضارب القيم يستغرق وقتاً ، وهو عمل مؤلم ، ويتجنبه الناس بقدر ما يستطيعون . (والتوصل إلى حل لمعرفة كيف يمكن الإسراع فى هذه العملية هو من الأهداف الكبرى لهذا البحث) .

وفى أغلب الأحوال ، فإن خط الدفاع الأول ضد مواجهة عواقب الرأى هو التمنى (مثلاً : لو أننا قللنا من الفاقد ، ومن الغش ، وسوء الاستخدام فى الحكومة ، فإن العجز فى الميزانية سوف يتم حله) ، ويلجأ الناس كذلك إلى تجنب المشكلة ببساطة وإلى المماطلة . وفى حياتهم الخاصة قد لا يستطيع الناس المماطلة إلى ما لانهاية ، ولكن من السهل أن يفعلوا ذلك بالنسبة للقضايا العامة .

إن أساس قضية النوعية فى الرأى العام يكمن فى الصراع من أجل التوصل إلى حل للقيم المتضـاربة التى تنشأ بسبب القضايا المعقدة هذه الأيام . وعندما نبدأ فى الإحساس

بأن هذا الصراع عميق وغير واضح ، فإننا سوف ندرك كم هى سخيفة حقاً المحاولات الصحفية لاعتصار الرأى العام فى موضوع معقد عن طريق استطلاع فورى للرأى يتضمن سؤالاً واحداً حول هذا الموضوع .

بعض النواحى الأخرى لنوعية الرأى العام

وهناك خاصيتان أخرتان يجب إضافتهما إلى تعريف أو تحديد معنى النوعية . وأحدهما هو درجة التصميم أو تقلب الرأى الذى يحتفظ به المواطن ، والثانى هو مدى تعارض هذا الرأى مع الآراء الأخرى التى يتمسك بها الشخص . هذه الصفات الرسمية للرأى ـــ وهى سرعة تقلب الرأى ، وتوافقه مع الآراء الأخرى ـــ ليست من الناحية المنطقية تقف وحدها . فهى تتعلق بالمعيار الأساسى إذا كان الناس يحسبون حساباً لعواقب آرائهم أم لا . وكما رأينا ، فإن آراء الناس تتذبذب فى خطأ بينما هى تعى عواقب هذه الآراء ، ويبدأون فى مواجهة ما سوف يترتب عليها . (هناك أسباب أخرى لتقلب الرأى ، ولكنها ليست فى أهمية هذا السبب) .

وبالمثل ، هناك أسباب عديدة لعدم تمسك الناس فى كل الأحوال بآراء تتسق مع مواقفهم الأخرى . إن أمريكا ليست أمة من الناس المنطقيين . وفى معظم الأوقات ، فإن معظم آراء الناس لا يجرى فحصها ، ولذلك تتعرض لعدم التوافق . وفى هذا النطاق ، فإننى لست مهتماً بدرجة كبيرة بالاتساق المنطقى للآراء كأحد أبعاد النوعية ، بقدر اهتمامى بالاتجاه نحو « التفكير المندرج تحت أقسام مختلفة »[18] .

ومن بين الطرق العديدة التى يلجأ إليها الناس لتجنب مواجهة الواقع ، فإن أكثر هذه الطرق شيوعاً هى الاحتفاظ بالنواحى المختلفة المتعلقة بالقضية فى أماكن مختلفة من الذهن ، وبذلك لا يتم الاتصال الملائم بينها . وهكذا يستطيع الناس عن طريق وضع تفكيرهم فى أقسام مختلفة ، أو تقسيم تفكيرهم إلى نواح مختلفة أن يحتفظوا بآراء متضاربة ومتعارضة بدون أن يشعروا بأى قلق . وعندما يفكر الناس فى الحفاظ على وظائف الأمريكيين ، فإنهم يؤيدون بذلك فرض الحماية الجمركية . ولكنهم عندما يفكرون فى القيم التى يتمسكون بها كمستهلكين مثل : أسعار أقل ، وأصناف أفضل ، وفرصة أكبر

للاختيار ـ فإنهم كمستهلكين يعارضون الحماية الجمركية . وطالما أن تفكيرهم هذا فى أقسام مختلفة ، فإنهم يصبحون غير قادرين على اتخاذ موقف قوى وغير متذبذب أو لا يهتز حول القضية .

إن الاتجاه إلى تقسيم التفكير هو أمر شائع فى كثير من القضايا ، وغالباً ما ينتج عنه تعارض واضح فى الآراء . مثلاً : فى استطلاع يناقش هل يجب أن تسعى السياسة الأمريكية إلى تحقيق التفوق العسكرى على السوفيت ، وافق ٦٢٪ من الناخبين على « أن أمريكا يجب أن تفعل كل ما فى وسعها لكى تحقق التفوق العسكرى ــ نووياً كان أو غير نووى ــ على الاتحاد السوفيتى (سابقاً) » . ولكن حدث فى نفس الاستطلاع بعد ذلك ، وعندما ثار سؤال عن محاولة التوصل إلى قوة عسكرية مساوية لقوة السوفيت ، أجاب ٧٤٪ بأنهم موافقون وقالوا إنه « لا توجد طريقة عملية لتحقيق التفوق العسكرى على الاتحاد السوفيتى ، ولهذا يجب أن نحاول السعى إلى تحقيق توازن عسكرى معهم »[١٩] .

إن تعارض المواقف بهذه الطريقة هو الذى يتسبب فى شعور الخبراء بالاشمئزاز ، وإعلان أن الجمهور ليس قادراً على التعامل مع المشاكل المعقدة ، أو أنهم يدينون استطلاعات الرأى ويقولون إنها لا يمكن الاعتماد عليها ، ولا جدوى منها . وبالنسبة لباحث الاستطلاع المتمرس والذى يعرف أن الجمهور قادر على التمسك بآراء حازمة ، وثابتة بالنسبة للموضوعات المعقدة ، فإن بعضاً من التعارض مثلما رأينا فى المثال السابق ليس علامة على أن الجمهور غير قادر على التمسك بآراء ثابتة ، ولكنه يدل على أن الباحث يتعامل مع قضية وزع الناس أفكارهم تجاهها إلى أقسام مختلفة ، أو أنهم شتتوا أفكارهم نحوها ، ولهذا لم يتخذوا القرار الجيد .

وفى أغلب الأحوال ، فإن الفكر المقسم يرتبط بكلمات أو عبارات أصبحت ملونة سياسياً ــ وهى كلمات أشبه بإشارات يستجيب لها الجمهور بطرق لا تمثل مشاعرهم الحقيقية . وهكذا فإن الناس يعارضون بطريقة تلقائية الإنفاق الحكومى على الأشياء المجردة ، ولكنهم فى نفس الوقت يؤيدون البرامج التى تتطلب اتفاقاً حكومياً للقضايا التى يؤيدونها مثل الحرب ضد المخدرات . ونحن نعرف أن السياسيين كانوا يخجلون من كلمة « الوفاق » لأنها مرتبطة فى أذهان الناس بسياسة فاشلة . ولكن نفس الناس الذين يرفضون كلمة « وفاق » هم الذين يؤيدون سياسة خفض التوتر مع السوفيت (وبمعنى آخر الوفاق)[٢٠] . ومن أكثر الكلمات تلوثاً فى القاموس السياسى كلمة

« الرعاية الاجتماعية » . إن الأمريكيون يكرهون هذه الكلمة وما تدل عليه . ولكنهم — من الناحية العملية — يؤيدون برامج الرعاية الاجتماعية طالما أن الكلمة نفسها لا تستخدم . وتشير بيانات الاستطلاعات فى مجلة « الرأى العام » كيف يقسم الجمهور تفكيره حول موضوع الرعاية الاجتماعية . فعندما سئل الأمريكيون إذا كانت أمريكا تنفق أكثر أم أقل الآن على « المعونة للفقراء » ، أجاب ٦٨٪ (مقابل ٧٪) أنهم يعتقدون أننا ننفق القليل جداً لمساعدة الفقراء . ولكنهم عندما سئلوا نفس السؤال عن الرعاية الاجتماعية قال ٤٢٪ منهم إننا ننفق الكثير جداً ، و٢٣٪ قالوا أننا ننفق القليل جداً . وهكذا كانت النسبة فى المثال الأول عشرة إلى واحد ، وفى الثانى ٢ إلى واحد [٢١] .

وفى ١٩٨٨ استخدم الصحفيون فى مجلة « الرأى العام » هذا المثال وأمثلة أخرى لتوضيح نقطة هامة حول موقف المعرفة عند الرأى العام ، ومسئولية استطلاعات الرأى . وقالوا : « إذا نظرنا إلى الوراء وفحصنا الاستطلاعات التى أجرتها هذه المجلة ، فإننا نشعر بدهشة شديدة للطريقة التى وسعت وزادت من فهمنا للرأى العام . إن التردد هو أحد الصفات الأساسية التى توصلنا إليها . ولقد شاهدنا أن الجمهور تتجاذبه القيم المتعارضة والمتنافسة فى هذا الاتجاه أو ذاك ، وأن هذا التردد ليس ظاهرة عرضية ، ولكنه صفة أساسية تعاود الظهور كثيراً فى الرأى المتعلق بقضايا سياسية عديدة [٢٢] . وبعد إعطاء أمثلة عديدة للتذبذب والتردد فى الرأى ، قال محررو المجلة أنهم استنتجوا درساً واضحاً بأن الناس عندما تتصارع مع القيم المتعارضة ، فإن آراءهم لا يمكن عرضها بدقة بدون كشف جميع جوانب هذا التردد . وكدليل على النوعية الطيبة من الرأى العام ، فإن الثبات يعنى أن الناس قد توصلوا إلى حل ناجح لتحطيم تفكيرهم المقسم (المشتت) ، وإلى الوصلات السليمة لمواجهة وقبول عواقب آرائهم .

إن قوة وصلابة أو تقلب الرأى يتصل بقوة بثبات هذا الرأى . ولكنها تكشف نفسها بشكل مختلف . فالتفكير المقسم يظهر على شكل تعارض . أما تقلب الرأى فيظهر عندما يغير الناس إجاباتهم على الأسئلة التى توجه إليهم فى أوقات مختلفة ، أو عندما يتم تغيير كلمات السؤال بطريقة طفيفة . وعلى سبيل المثال ، وفى الدراسات التى أجريت عام ١٩٨٨ ، كان موقف الرأى العام من الرغبة فى بناء « مبادرة الدفاع الاستراتيجية » يتغير طبقاً للطريقة التى يصاغ بها السؤال . وقد ذكرت أغلبية من الأمريكيين (٥٦٪) أن أمريكا يجب ألا تتخلى عن هذه المبادرة حتى يمكنها التفاوض حول تخفيضات أكبر فى

الأسلحة النووية [٢٣] . ولكن عندما تمت إعادة صياغة السؤال بحيث يثير الهدف المرغوب فيه من أجل التعاون مع السوفيت ، فإن استجابة الجمهور تذبذبت ، وقال ٥٩٪ (مقابل ٣٦٪) أنهم يرون أن أمريكا يجب أن تتخلى عن مبادرة الدفاع الاستراتيجية « لكى تعمل مع السوفيت لحل المشاكل التى تواجه البلدين » [٢٤] .

وفى دراسة لمكافحة انتشار الشيوعية فى العالم الثالث ، تغيرت المواقف أيضاً مع تغيير صياغة السؤال . وعند الإجابة على أحد الأسئلة ، ذكر ٤٠٪ أنهم يعارضون « الاعتراف بكوبا وإقامة علاقات تجارية معها » [٢٥] . ولكن فى سؤال تال يبدو منه أن الاعتراف بكوبا سيقوى النظام الشيوعى بها ، قفز المعارضون إلى ٥٤٪ [٢٦] . وفى سلسلة أخرى من الأسئلة أجاب ثلثا المشتركين فى الاستطلاع تقريباً (٦٤٪) أنهم يريدون أن تقدم الولايات المتحدة المساعدة للجماعات المناهضة للشيوعية فى العالم الثالث [٢٧] . ولكن هذا التأييد انخفض إلى ٣٩٪ عندما أوضحت الأسئلة أن هذا قد يؤدى إلى مساعدة بعض الحكام الدكتاتوريين المناهضين للشيوعية [٢٨] .

إن تقلب الرأى أو ثباته ـــ كما توضح هذه الأمثلة ـــ يشير إلى فشل الشخص فى إدراك ومواجهة وقبول عواقب رأيه . وتقلب الرأى هو أكثر ظهوراً من الصفة الأخرى (الثبات) . فالناس يحاولون تجنب التعارض الواضح فى تفكيرهم ، ولهذا ينوعون من آرائهم حتى يتجنبوا الظهور بمظهر عدم الثبات على رأى واحد . ولكنهم فى نفس الوقت يبدون أقل استعداداً لإعطاء إجابات ثابتة للأسئلة . وإذا لم يتوصلوا إلى حل لترددهم ، فإنهم قد يغيرون آراءهم من أسبوع لأسبوع أو من يوم لآخر ، أو حتى خلال نفس المقابلة إذا استغرقت ساعة مثلاً . ويعتبر هذا التذبذب فى الرأى ـــ من بين كل الصفات الأخرى للرأى العام ـــ أكبر دليل يؤيد ما يعتقده الصفوة أن الرأى العام لا يمكن النظر إليه بجدية ، ويجب معاملته دوماً بطريقة وبنظرة معادية له .

دليل « الآراء الهشة » أو المتقلبة

تكون آراء الناس أكثر عرضة للتقلب عندما تكون القضية جديدة ، أو عندما تكون حافلة بالتعارض إلى حد يجعلهم يتجنبون التفكير فيها واتخاذ رأى تجاهها . وفى كل مرة

يظهر فيها الموضوع فى ضوء مختلف قليلاً ، أوعندما يتم الكشف عن قدر جديد من المعلومات ، فإن الناس تغير آراءها .

وعندما يظهر هذا النوع من عدم الاستقرار فى استطلاعات الرأى العام ، فإنه يصبح مادة لتوجيه النقد لمنهج الاستطلاع . (كيف تصدق النتائج عندما يقدم لك أحد الاستطلاعات شيئاً ، بينما استطلاع آخر به سؤال مختلف قليلاً يعطيك نتيجة مختلفة ؟) . ولكن منهج البحث ليس المذنب هنا . إن الجمهور يقدم إجابات ثابتة عن الأسئلة حول قضايا كثيرة عندما يكون قد فكر فيها واتخذ قراره ، حتى لو اختلفت صياغة السؤال إلى حد كبير من استطلاع لآخر . إن تقلب الرأى لا ينتج من التغييرات فى صياغة السؤال ، ولكنه يظهر عندما لا يكون الناس قد استقروا على رأى بعد .

وفى بداية الثمانينيات اتفقت مجلة « تايم » مع الشركة التى كنت أعمل بها سابقاً (شركة يانكلوفيتش وسكيلى وهوايت) على القيام ببرنامج للبحث يهدف إلى التحرى عن مشكلة تقلب الرأى فى استطلاعات الرأى العام . وفى هذا الوقت كان تقلب الرأى مشكلة شديدة وبالذات فى قضايا السياسة الخارجية ، ووافقت مجلة « تايم » وقتها على أنها قد تخدم القارىء إذا ميزنا بين الآراء العامة التى تتميز بالثبات والقوة (والتى يمكن على أساسها اتخاذ قرارات السياسة الخارجية بأمان) ، وبين الآراء غير الثابتة والهشة . واتفقت « تايم » أيضاً على أن توزع نتائج البحث على المجالات العامة ـ كمساهمة منها نحو تحسين نوعية استطلاعات الرأى العام التى تلجأ إليها الصحافة [٢٩] .

وتضمن المشروع عملاً استمر أكثر من سنتين ، بما فى ذلك بحث كبير مكتوب ، وسلسلة من التجارب المعملية على نطاق ضيق ، واستطلاع تم تصحيحه خصيصاً على مستوى أمريكا كلها . وكان الهدف من المشروع عملياً أكثر منه نظرياً . ومع الاعتراف بأن الموارد الصحفية محددة ، وأنه لا توجد وسيلة إعلام « ميديا » راغبة فى تكريس الوقت ولا المال ولا المكان اللازم لإنصاف آراء الناس المعقدة والمترددة ، فإننا اتفقنا على حد أدنى لهدفنا : أن نصمم طريقة عملية ومنخفضة التكاليف لاكتشاف الآراء المتقلبة . وبوجود هذه الطريقة فى أيدينا ، فإن الصحفيين يستطيعون استخدام رمز أو طريقة مرئية لمعرفة ما إذا كان الرأى العام فى قضية ما يمكن الاعتماد على أنه يعنى ما يقوله ، أم أنه يجب أن يؤخذ بقدر من التشكك لأن آراء الناس فى هذه القضية بالذات لم تتبلور بعد ، ولهذا جاء رأيهم هشاً . (والدليل الذى توصلنا إليه أصبح يطلق عليه رسمياً اسم « دليل

التقلب » ، ولكنه كان يعرف باسم « دليل الآراء الهشة أو الناعمة » من الناحية غير الرسمية ، وهو الاسم غير الرسمى الذى اعتاد أن يطلقه عليه هنرى جرونوالد رئيس تحرير مجلة « تايم » فى ذلك الوقت) .

وللتوصل إلى دليل الآراء الهشة أو الناعمة قام المحللون فى المشروع بفحص قضايا يصل عددها إلى ٢٥ قضية ، وهى خليط من القضايا المحلية والأجنبية . وتوصلت إلى مصادر متعددة لتقلب الرأى منها : مدى عمق ارتباط الشخص بالقضية شخصياً (فى القضايا التى لا يرتبط بها الناس شخصياً ، فإن درجة تقلب الرأى تصبح أكبر عن القضايا التى يرتبطون بها شخصياً) ، وكيف يشعر الناس تجاه القضية ، وهل اتخذت شخصيات محترمة لها وزنها موقفاً حازماً من القضية ، ومدى صلابة مواقف الأصدقاء والجيران وزملاء الإنسان فى العمل ، وهل تلائم القضية المعتقدات السائدة من قبل أم لا ، وأهم من هذا كله هل قام الأشخاص بالتغلب على ترددهم إزاء القضية أم لا .

وبالإضافة إلى ذلك ، توصل البحث إلى أن الآراء حول السياسة الخارجية كانت أكثر تقلباً منها حول السياسة الداخلية . وبعد مقارنة المواقف العامة الحالية حول السياسة الخارجية مع المواقف فى فترة ما قبل حرب فيتنام ، توصل محللو المشروع إلى النتيجة التى تقول أن أمريكا تتعرض لفترة من تقلب الرأى غير العادى حول هذه القضايا . وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وقف الأمريكيون بصلابة خلف سياسة احتواء التهديد الشيوعى ، وخلف مفهوم الأمن الذى كان سائداً فى عهد الحرب الباردة . وأدت الحرب فى جنوب شرقى آسيا إلى تدمير هذا الثبات فى الموقف . فقد زعزعت الحرب الثقة فى سيطرة السياسة الخارجية بدون أن يحل مكانها سياسات جديدة يؤيدها الناخبون بقوة . وبدأ نوع جديد من الثبات فى المواقف والآراء يظهر ، وكذلك بدايات إجماع قومى جديد قرب نهاية فترة إدارة ريجان ، وعندما أتاحت مبادرات جورباتشوف الفرصة لفتح الطريق نحو خيارات جديدة . ولكن فى بداية الثمانينيات ، وبينما كان مشروعنا يجرى العمل فيه ، كان تقلب الرأى العام فى قمته .

ولقد حقق المشروع الهدف الأول منه . فقد تعرف الباحثون على عدد من القضايا « الهشة » تتعلق بالسياسة الخارجية ، مثل إقامة علاقات دبلوماسية مع كوبا ، أو تقديم الدعم العسكرى لحلفاء أمريكا المعادين للشيوعية ولكنهم فى نفس الوقت من أكثر الناس انتهاكاً لحقوق الإنسان ، وتخفيض المساعدات العسكرية لإسرائيل إذا هى استمرت فى

معارضة منح الفلسطينيين حقوقهم . . وهكذا . وكانت هذه قضايا قدَّم أكثر من ٥٠٪ من الأمريكيين آراء نحوها ولكنها كانت تتغير (الآراء) مع أى استفزاز بسيط (مثلاً . . تغيير صياغة السؤال ، أو تقديم القليل من المعلومات الجديدة للشخص ، أو مناقشة وجهة نظر معارضة لرأى الشخص) . هذه القضايا تتباين مع القضايا الداخلية مثل المساواة فى الأجر لنفس العمل ، وحول هذا الموضوع تمسكت الغالبية من الأمريكيين برأى حازم لا يتزعزع تجاه مساواة الأجر . واكتشف المحللون أنه عند توجيه أسئلة إضافية بسيطة وقليلة حول أية قضية ، مثل سؤالهم عن مدى ارتباطهم شخصياً بالقضية ، أو كم من الوقت استغرقوه للتفكير فى القضية وبحثها مع آخرين ، ومدى احتمال تغيير رأيهم . . فإن المرء يستطيع أن يحدد أياً من الآراء كانت متقلبة ، وأيها كان ثابتاً . هذه الأسئلة تم وضعها على شكل دليل الذى كان يستخدم من أجل قياس مدى صحة وموثوقية الآراء .

وعقدت شركتنا التى فرحت لنجاح المشروع مؤتمراً صحفياً لإعلان النتائج ، وتقديم كل ما توصلنا إليه لأى شخص يريدها ، وخصوصاً زملائنا ومنافسونا فى مهنة استطلاعات الرأى العام . إن المهنة صغيرة ، والناس يعرفون بعضهم البعض ، والمناخ يسوده جو من الزمالة . وجميع من يشاركون فى المهنة تقريباً يشاركون فى الهدف المشترك من أجل تحسين دقة وفائدة استطلاعات الرأى العام .

وقد يكون القارىء محباً لمعرفة ماذا جرى نتيجة لهذا المجهود الكبير . والجواب ـــ ونحن آسفون أن نقول ذلك ـــ أنه لم يحدث شىء . وحسب معلوماتى فإن « دليل التقلب » لم يستخدم إطلاقاً ، حتى مجلة « تايم » التى كان واضحاً بطرق عديدة دعمها واهتمامها المعلن بتحسين ما ينشر عن الرأى العام . ولم يتشكك أحد فى مجلة « تايم » فى صحة الدليل : وكان رد الفعل بوجه عام كالتالى : « يالها من فكرة جيدة » ، ومع ذلك لم تكن هناك أقل بادرة من الحماس أو العمل لاستخدام الدليل . وفى عدد من المناسبات التالية حاولت أن أحث الصحفيين فى مجلة « تايم » باستخدام الدليل ، وقلت لهم إنهم بذلك يقدمون مساهمة مفيدة ، ويجنون دعاية إيجابية ، ويحتمل أن يحققوا نصراً قليلاً على منافسيهم عند نشر آراء الناس مع هذا التجديد المفيد الذى كانوا كرماء فى تمويله . وقد وافقوا على رأيى تماماً ، واتفقوا معى أيضاً أنهم يجب وسوف يجدون المناسبة الملائمة لاستخدام الدليل ، غير أنهم لم يستخدموه إطلاقاً .

وكانت هذه إحدى التجارب المذهلة التى جعلتنى أكتب هذا الكتاب . لقد كنت أريد أن أحل اللغز الذى يحيرنى حول هذا الاهتمام القليل للغاية ، والمقاومة الكبيرة للغاية لمفهوم نوعية الرأى العام . ومن المفترض أن تشجيع التوصل إلى أفضل وأعلى نوعية من الرأى يعتبر أمراً أساسياً للحكم الذاتى الديمقراطى ، ليس فى أمريكا وحدها ، بل فى كثير من دول العالم التى تناضل اليوم حتى تنجح فيها الديمقراطية .

وبالنسبة للسؤال المحدد عن السبب فى أن مجلة « تايم » والصحف الأخرى لم تستخدم إطلاقاً « دليل التقلب » ، فإن القيم التى يتمسك بها الصحفيون تقدم جزءاً من الجواب . إن الصحفيين يخصصون مساحات لا حد لها فى جرائدهم للحديث عن مدى فقر المعلومات لدى الجمهور . ولكن عيون الصحفيين تتقد شرراً عندما يطلب منهم بذل الجهود لفهم ونشر الأبحاث عن مدى صعوبة وتعقد الرأى العام [٣٠] . إنهم ينفقون ملايين الدولارات على استطلاعات لقياس النواحى المختلفة للحملات الانتخابية الرئاسية ، ولكنهم يقولون أن إضافة بضع ألوف قليلة من الدولارات لإجراء استطلاع لمعرفة هل الأرقام التى ينشرونها يوثق بها أم أنها لا معنى لها هو أمر مكلف جداً . وهم يخصصون فقرات وصفحات بأكملها لموضوعات تشرح القضايا التى تثير اهتمامهم ، ولكنهم مقتنعون أن قراءهم ليسوا مهتمين ولا راغبين فى أن يقضوا بضع ثوان إضافية لإدراك مفهوم التقلب فى الرأى ، وكيف يقرأون رمزاً بسيطاً أو علامة معينة قد تساعدهم على التمييز بين الرأى الحازم وبين الرأى الهش .

هذه التصرفات الغريبة ليست سبباً للغضب أو عدم التصديق . ولا يوجد أحد نتهمه بعدم المسئولية أو الغباء . إننا فى أمريكا لدينا ثقافة تعتبر مجموعة من الثقافات التحتية . وكلما نجحت الثقافات التحتية ــ والصحافة مهنة ناجحة جداً ــ كلما التفتت إلى مصالحها الخاصة وقيمها الخاصة . هكذا تعمل الدنيا ، ومن لا يفهم ذلك محكوم عليه بخيبة الأمل ووجع القلب .

٣

رأى الجماهير مقابل القرار العام

إن التعريف الثلاثى للنوعية (تحمل مسئولية رأى الشخص ، وعدم تغيير الرأى ، والثبات) له بعض المساوىء . فهو لا يتضمن بعضاً من أكثر سمات الرأى العام جاذبية ــ وهو طفرات الكرم ، وإحساسه الشديد للأمانة وحبه للعدالة ، وحبه للوطن ، وإيمانه الدينى ، ووفاؤه للقيم الأساسية . والواقع أنه لا يلمس بالمرة مضمون الرأى العام . إن الولايات المتحدة دولة متغيرة الخواص والعناصر ومعقدة للغاية ، وتتغير بسرعة الظواهر الاجتماعية العادية فيها لدرجة أن أى تعريف للنوعية فى الرأى العام ملتزم بالمضمون قد يصبح متقلباً لدرجة لا يمكن الاستفادة منه .

وهناك خطأ أخطر من ذلك ، وهو أن هذا التعريف يقبل نفس المقدمة المنطقية التى تحد منه مثلما تفعل استطلاعات الرأى العام ، خاصة وأن الرأى العام هو مجموع ملايين الآراء الشخصية . هذا الافتراض كثيراً ما أزعج علماء الاجتماع الذين يرون الرأى العام أكثر التصاقاً بالمؤسسات الاجتماعية . هؤلاء الباحثون يقلقهم أن دراسة الآراء الفردية ، ثم تجميع هذه الآراء لا يعرب بدقة عن التفاعل الاجتماعى ، ولا عن النفوذ الذى تمارسه المؤسسات على المجتمع . وفى الستينيات مثلاً ، كانت القيم الاجتماعية المتغيرة لطلبة الكليات تمثل جزءاً صغيراً فقط من مجموع عدد الطلبة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٥ عاماً . ومن وجهة نظر الاستطلاع الكمى ، فإن « فجوة الأجيال » المشهورة فى ذلك الوقت كانت إلى حد كبير قاصرة على الطلبة وآبائهم الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة العليا [1] . ولكن تأثير هذه الفجوة على الثقافة كان أكبر بكثير من الشباب غير

الجامعى الأكثر عدداً ، وذلك بسبب تأثير مؤسسات الطلبة ـ فى كليات وجامعات أمريكا ـ الذى هو جزء ضمنى فى الثورة فى القيم .

ويلاحظ عالم الاجتماع كيرت باك أن : « قد لا يكون من الصدفة أن الطريقة التى تتم بها أبحاث الرأى العام كما عرفناها قد تطورت فى مجتمعنا : فهى طريقة تتوجه وتركز على الفرد بشكل كبير ، وهى تجمع آراء الأشخاص لتصل إلى صفات فى المجتمع بطريقة تتفق مع مجتمعنا الذى يميل إلى الفردية . وهذه الطريقة هى أحد أعراض قيم مجتمعنا » [٢] .

هذه قيود حقيقية ، ولكن يمكن التغلب عليها بمزايا التعريف ، عملياً ونظرياً . فهى ذات ميزة عملية ـ مثلاً ـ أن نقبل الافتراض المتزايد بثبات أن الرأى العام فى أمريكا هو إلى حد كبير ما تقيسه استطلاعات الرأى العام . هذا المفهوم يختلف بشكل ملحوظ عن التعريفات فى الماضى . إن العالم كى حدد الرأى العام بوصفه « هذه الآراء التى يتمسك بها الأفراد ، والتى تجد الحكومة أنه من الحكمة الانتباه إليها ومراعاتها » [٣] . والتلميح هنا أن آراء بعض الناس أكثر أهمية من آراء الآخرين ـ مثلاً : هؤلاء الذين يصوتون فى الانتخابات ، أويكتبون الرسائل ، أويساهمون مالياً ، والمنظمين فى جماعات نشطة سياسياً ، وجماعات اللوبى . ويدرك السياسيون جيداً أنه لا يمارس كل شخص نفس النفوذ الذى يمارسه الآخرون وأن هذه إحدى حقائق الحياة السياسية . ولكن مساواة الرأى العام بالنفوذ لدى الحكومة يخفى عن الأنظار ما يعتقده الجمهور بوجه عام ، بغض النظر عن الاختلافات فى النفوذ . ومتى ما عرفنا كيف ينظر الجمهور ككل إلى قضية ، فإنه من السهل فصل آراء أية مجموعة فرعية ، بما فى ذلك الأجزاء ذات النفوذ فى الجمهور . إن تعريف كى يوحى أيضاً بأن بعض أشكال الرأى لها أهمية أكثر من الأخرى ـ وهى الآراء التى لها تأثير سياسى أكثر من تلك الآراء الاجتماعية والثقافية مثل كيف يفكر الناس فى وظائفهم ، أوفى زواجهم ، أوفى معتقداتهم الدينية . إن تحديد النطاق الكبير للرأى العام لقضايا تهم الحكومة هو نوع من التفكير المحدود الذى لا يفيد كتعريف عام .

وهناك طبعاً مفاهيم تاريخية للرأى العام لا علاقة لها باستطلاعات الرأى . ولكن النقطة الهامة هنا يحددها عالم الاجتماع ليو بوجارت : « إن عالم الرأى العام كما نعرفه اليوم بدأ حقاً مع استطلاعات جالوب فى منتصف الثلاثينيات ، ومن المستحيل أن نرجع إلى

الوراء وإلى معنى الرأى العام كما كان يفهمه توماس جيفرسون فى القرن الثامن عشر ، وأليكسيس دى توكفيل ، ولورد برايس فى القرن التاسع عشر ، أوحتى والتر ليبهان فى سنة ١٩٢٢ »[٤] .

وكوسيلة لأبحاث الرأى ، فإن استطلاعات الرأى العام تواجهها صعوبات عملية ، وأولها فشل كثير من الاستطلاعات فى أن تنظر بعدالة إلى مدى ثراء وصعوبة تحليل الرأى العام . وعندما يتم استطلاع الرأى العام بطريقة جيدة ، فإنه يصبح وسيلة أكثر دقة لقياس الرأى العام عن رسائل الكونجرس ، أو تخمينات السياسيين ، أو مزاعم مندوبى اللوبى عن الرأى العام ، أو حتى المقابلات التى يجريها رجال التليفزيون على الرصيف لمعرفة آراء الناس . والواقع أنه حتى هؤلاء السياسيين الذين يتمتعون بإحساس داخلى قوى تجاه الرأى العام يستخدمون هذا الإحساس لمساعدتهم فى تشكيل أسئلة لاستطلاعات الرأى فى المستقبل .

ولكن للأسف فإن جميع إمكانيات استطلاعات الرأى العام مخفية عن الجماهير . والاستطلاعات التى يراها الجمهور هى تلك التى تحبذها (وتساندها) وسائل الإعلام (الميديا) . وهناك الكثير من الاستطلاعات يجريها رجال الأعمال فى أبحاث السوق ، ويجريها المرشحون السياسيون والمسئولون فى المناصب العامة . هذه الاستطلاعات خاصة . وبعضها تافه ومضلل مثل الاستطلاعات الفورية التى تجريها الميديا . ولكن هناك العديد من هذه الاستطلاعات الخاصة التى يتم إجراؤها عندما تكون الأمور فى غاية الأهمية ، مثل اختبار رأى الجمهور تجاه شركة جديدة ، أو مبادرة جديدة للرئيس . وتستطيع أن تتأكد أن هذه ليست استطلاعات رخيصة وسريعة أو مبنية حول أسئلة بسيطة أو سؤال واحد . إنها تبحث عن الاتجاهات ، وتستكشف ما يفكر فيه المواطنون أو المستهلكون .

والفارق بين الاثنين سببه واضح بقوة : فهؤلاء الذين يمولون الاستطلاعات الخاصة قد يخسرون كثيراً إذا كان الاستطلاع خاطئاً ، وهو ما يؤسف له ، أما الميديا التى تتبنى استطلاعات للرأى العام فهى لا يهمها كثيراً نوعية الاكتشافات التى يؤدى إليها الاستطلاع ولن تخسر شيئاً إذا كان بها خطأ ما . ولكن هناك استثناء واحد وهو التنبؤات التى تخرج بها استطلاعات الرأى فى الأسابيع الأخيرة من سباق انتخابات الرئاسة فى أمريكا . ومن أجل هذه الاستطلاعات تغدق الميديا بكميات لا حد لها من الأموال

والموارد . ولكن بخلاف ذلك ، فإن صحة نتائج استطلاعات الرأى التى توفر للصحيفة عنواناً رئيسياً جيداً ، هو موضوع يفضل الصحفيون عدم الخوض فى مناقشته . ولأنه لا توجد طرق سهلة لإثبات صحة نتائج الاستطلاع ، فإن الصحفيين غالباً ما يختارون تجنب هذا الموضوع . وعندما تثور أسئلة حوله ، فإنهم يتمتمون شيئاً عن تأكدهم من ذكر « خطأ العينة » فى النتائج ، ثم يمضون سريعاً للانتقال إلى موضوع آخر .

وقد يكون من المفيد أن نقول شيئاً هنا عن هذا الموضوع غير المفهوم عن خطأ العينة . ومن الأسف القول بأنه ما كان يجرى فى الماضى من التأكد من صحة ودقة الاستطلاع ، أصبح الآن مجرد ترديد فارغ للكلام . ففى الأيام الأولى لاستطلاعات الرأى ، كان علم العينة ــ وهو أخذ قطاعات عرضية من الناخبين تمثلهم أو من المستهلكين ــ كان شيئاً يعتمد على الصدفة ، ولكنه أذهل الناس لأنه ضد ما يعرفونه بالسليقة . وكانوا يتساءلون : « كيف يمثل ألف شخص أمريكا كلها ؟ ولماذا لم يسألنى أحد أبداً فى هذه الاستطلاعات ؟ » وقد ظلت مثل هذه التساؤلات والتعليقات أمراً شائعاً طوال عدة سنوات . ثم حدث فى الخمسينيات أن علم العينة المحتملة استعان بعلم الهندسة الزراعية الذى طوره عالم الرياضيات البريطانى ر. ا. فيشر (*) وتم تطبيقه على أبحاث استطلاعات الرأى .

وفى نظام العينة المحتملة ، فإن فرصة أى شخص فى احتمال سؤاله هى إحصائياً نفس الفرصة بالنسبة لأى شخص آخر . وميزة هذه الطريقة أنها عندما يتم تنفيذها على الوجه الصحيح ، فإنها تتيح للإنسان أن يحصى الخطأ المحتمل فيها « بسبب طريقة أخذ العينة » . ولكن معظم الناس لا يدركون أن هذا الإحصاء لا يحسن بالضرورة نوع العينة أكثر من الطريقة القديمة التى كانت متبعة والتى تعتمد على « عينة الحصة » ، وفيها يملأ الباحث حصصاً لمختلف الجماعات بنفس النسبة التى يوجدون بها فى الإحصاء الأمريكى للسكان (مثلاً : ١٢٪ من السود ، و٣٪ من اليهود) . إن عينة الحصة يمكن أن تكون دقيقة ، بل وأحياناً أكثر دقة من عينة الاحتمال . ولكنها تعانى من نقص هام ، وهو أنه لا يمكن معرفة مدى دقتها ، بينما فى عينة الاحتمال يمكن ذلك . ولهذا فإننا نواجه السطر المعتاد (هذا الاستطلاع به احتمال خطأ فى العينة تتراوح بين +٣٪ أو-٣٪) . وبالمناسبة فإن معظم ما يكتب عن خطأ العينة يكون بينط غير واضح أو بعيداً عن نتائج الاستفتاء ، وخصوصاً أن احتمال خطأ العينة وارد بنسبة ٩٠

إلى ٩٥٪ . ولكن بعض وسائل الإعلام تحرص على ذكر الخطأ مع النتائج .

ولكن هذه النقطة الأخيرة تعتبر من قبيل المراوغة حول التفاصيل . والنقطة الأهم هى أنه عندما يتولى القيام بالاستطلاع محترفون لهم سمعتهم الطيبة هذه الأيام ، فإن موضوع صحة النتائج يصبح لا علاقة له بالعينة السيئة . إن استخدام الطرق السليمة فى عينة الاحتمالات أصبح موحداً فى المهنة . ولا توجد أخطاء خطيرة نتيجة للعينة إلا أحياناً عندما يتولى الاستطلاع أناس غير محترفين .

والمصادر الرئيسية للنتائج السيئة للاستطلاعات هى تلك التى حددتها اليانور سنجر فى الفصل الأول وهى . . الأسئلة الغبية ، أو الأسئلة البليدة ، والأسئلة الواحدة التى تركز على نواح محددة فى موضوع معقد ، والأسئلة التى ليس لها مضمون أو هيكل مناسب ، والأسئلة التى تسأل الناس عن موضوعات لم يتطرق إليها تفكيرهم لحظة واحدة . . وهكذا [٦] . ومن المحتمل أن الصحفيين الذين يذكرون خطأ العينة لإضفاء الثقة على نتائج استطلاعاتهم قد لا يدركون مدى التضليل فى هذه النتائج . ولكن من المحتمل أنهم لا يريدون أن يعرفوا ذلك لأن المعرفة سوف يترتب عليها عواقب لا يودون مواجهتها .

وعندما تصبح عقوبة النتائج السيئة لاستطلاع سىء النوع هى الخسارة الكبرى ــ للمال ، والكرامة ، والنفوذ ، أو لفشل السياسة ــ فإن آخر ما يثير قلق أصحاب الاستطلاع هو خطأ العينة . إن اهتمامهم موجه إلى : كيف نتأكد أننا نعيش المواقف الحقيقية للرأى العام ؟ . . وإذا كان الجمهور متردداً ، فما هو الطريق للتغلب على هذا التردد ؟ أو كيف نتأكد أننا نستطيع التنبؤ برأى الجمهور وسلوكهم عندما يصوتون فى الانتخابات أو يقبلون على شراء منتجات جديدة ؟ وفى الفصول الأخيرة من الكتاب سوف أقدم أمثلة لكيف نضمن فى الاستطلاعات الخاصة أن نحصل على إجابات دقيقة لهذا النوع من الأسئلة .

المزايا

هناك مزيتان كبيرتان لتحديد نوعية الرأى العام على أساس تحمل مسئولية العواقب ، والثبات على الرأى وعدم تغييره . وأول هذه المزايا أن التعريف يقودنا مباشرة إلى طريقة

موضوعية للتأكد من النوعية ، وهكذا نستطيع أن نتفق جميعاً هل جزء معين من الرأى العام هو من نوعية جيدة أم سيئة ، وذلك بغض النظر عما إذا كنا نعجب بهذا الرأى أو لا نوافق عليه . والميزة الثانية الأهم هى أن هذا التعريف أو التحديد يمكننا من فهم كيف ولماذا يتمتع الرأى العام بقيمة واضحة ، وأنه ليس مجرد انعكاس من الدرجة الثانية لآراء الخبراء . إن كل شكل من أشكال الرأى ــ سواء كان للخبراء أو للجمهور ــ له ميزاته الخاصة ، ومساوئه الخاصة أيضاً . ولكن الرأى العام ليس كما يفترض عامة ، أقل دراية ومعلومات من رأى الخبراء . إن الرأى العام له وحدته والتزامه الخاص ، ويمكن تطبيق مختلف معايير النوعية عليه . ونستطيع أن نفهم أكثر الطبيعة الخاصة للرأى العام والدور الذى يلعبه فى المجتمع الديمقراطى إذا نحن فهمنا فقط الفروق بين الرأى العام ورأى الخبراء .

وحتى نرى الميزة الأولى بوضوح ــ قيمة التعريف الموضوعى ــ فإنه من المفيد أن نصل إلى تمييز كامن فى المناقشة حتى الآن . وفى الكلام التالى سوف أستخدم تعبير « رأى الجماهير » للإشارة إلى الرأى العام ذى النوعية السيئة والتى حددناها بالقصور الناشىء عن عدم ثبات الرأى ، وتقلبه ، وعدم إحساس صاحبه بالمسئولية . (إن فشل الناس فى تحمل عواقب آرائهم يعتبر فى معظم الأحيان « عدم تحمل للمسئولية » وليس عدم « شعور بالمسئولية » وهو ما يوحى أنهم راغبون عمداً فى عدم الشعور بالمسئولية وهذا ليس صحيحاً . وتعبير عدم تحمل المسئولية يعنى أن الجمهور ليس مخطئاً لأنه فشل فى تحمل المسئولية . ففى معظم الأحيان لا تتوفر الفرصة للجمهور لتحمل المسئولية التى نتحدث عنها هنا) . وسوف أستخدم أيضاً تعبير « القرار العام » للإشارة إلى الرأى العام ذى النوعية الجيدة بمعنى أنه الرأى العام الثابت وغير المتقلب والمسئول .

وإذا نحن قلنا أنه تم التوصل إلى « قرار عام » حول قضية من القضايا ، فإن ذلك لا يعنى أن الناس يفهمون كل الحقائق المتعلقة بالقضية ، أو أنهم يتفقون مع آراء الصفوة . وإنما ذلك يعنى أن الناس فكرت ملياً فى القضية وبشروطهم الخاصة ، وتوصلت إلى حكم أو قرار وهم مستعدون للتمسك به . ويعنى أيضاً أنه إذا فهم الزعماء « القرارات العامة » فإنهم سيتوفر لديهم مضمون ثابت للعمل فى نطاقه ــ إما عن طريق عرض الحلول التى تلائم مدى تحمل الجماهير ، أو أنهم إذا اختلفوا مع « قرار الجماهير » ، فإنهم يستطيعون إثارتها بقوة مع الجماهير مع الأخذ فى الاعتبار أن رأى

الجمهور لن يتغير بسهولة .

ومما يؤسف له أن « تعبير الرأى العام » الذى يستخدم كمظلة لا يفرق بين « رأى الجماهير » وبين « القرار العام » . ونحن نبدو هنا كمن يستخدم كلمة « العيش » لنشير إلى كل من الرغيف الذى تم خبزه والذى نشتريه من المخبز أو من السوبر ماركت ، وأيضاً إلى كتلة العجين التى تم خبزها للنصف فقط أو لم يتم خبزها . وإذا استخدم المستهلكون كلمة عيش لكلا الحالتين ، فإنهم لن يعرفوا إطلاقاً متى سيشترون رغيفاً ناضجاً أم نصف ناضج . وأيضاً عندما نشير إلى الرأى العام فإننا لا نعرف هل نحن نشير إلى رأى نصف مخبوز أم إلى قرار عام تم نضجه .

إن الكلمات تكشف الكثير عن الثقافة . والاسكيمو لديهم كلمات كثيرة تعنى « الجليد » . أما الفرنسيين فلغتهم حافلة بكلمات كثيرة عن الطعام . ولما كانت ثقافتنا الأمريكية ليست لديها مفردات مقبولة عموماً للتمييز بين رأى الجماهير الخام ، وبين القرار العام الناضج ، فإن ذلك يكشف خطأ فى الطريقة التى يفكر بها الأمريكيون حول هذا الموضوع .

ولكن للأسف لا توجد هناك فى الوقت الحاضر طريقة سهلة للتمييز بين رأى الجماهير وبين القرار العام . وإننى أعرف بعض الحالات التى أساءت فيها الحكومات الأجنبية فهم استطلاعات الرأى حول رأى الجماهير الذى اقتنعوا به حرفياً وأكثر مما يجب . ففى السبعينيات أجريت بعض استطلاعات الرأى التى كشفت أن غالبية الأمريكيين يعارضون الجزء الرئيسى من التزام أمريكا فى حلف شمال الأطلنطى ، وهو أن نساعد حلفاءنا الأوروبيين عسكرياً فى حالة تعرضهم لهجوم من جانب قوات حلف وارسو . وأظهرت استطلاعات الرأى فى ذلك الوقت أن غالبية الأمريكيين لم يؤيدوا هذا التدخل العسكرى إلا فى حالة تعرض كندا للهجوم فقط (وحتى فى حالة الهجوم على انجلترا أو المكسيك فإن الأغلبية لم تؤيد التدخل) [٧] . وعندما أجريت استطلاعات أخرى تالية كشفت أن الأمريكيين لم يواجهوا القضية فعلاً كما يجب . أما استجاباتهم فى الاستطلاعات السابقة فكانت تشير إلى كراهيتهم البالغة لفكرة الاشتباك العسكرى مع الاتحاد السوفيتى (سابقاً) لأى سبب آخر فيما عدا سبب حماية أرواح الأمريكيين وحريتهم فى أمريكا . ولم تعط نتائج الاستطلاع أى مفتاح أو حل يوثق به بطريقة أو بأخرى عن كيفية استجابة الأمريكيين فعلاً إذا هوجمت ــ مثلاً ــ فرنسا أو ألمانيا . إن

القرار العام حول هذه القضية لم يكن موجوداً [٨] .

وليست هناك طريقة ميكانيكية (آلية) يمكن بواسطتها التنبؤ بطبيعة القرار العام عندما يواجه الناس مثل هذا السؤال الصعب . وفيما بعد سوف أذكر بعض التجارب التى تتنبأ بما سيكون عليه القرار العام متى تحرك الناس بعيداً عن رأى الجماهير . هذه التجارب تبين أنه من الممكن أحياناً الإسراع فى عملية تحريك رأى الجماهير وتحويله إلى قرار عام .

وليس من الصعب معرفة ما إذا كان استطلاع للرأى يقيس رأى الجماهير أم القرار العام . وهناك ثلاثة اختبارات بسيطة يمكن إجراؤها ، وهى تعتمد على التعريف الثلاثى للنوعية . وأحد هذه الاختبارات هو توجيه الأسئلة فى استطلاعات الرأى بطرق عديدة مختلفة ، وبحيث لا يتغير المعنى الأساسى وراء السؤال . وإذا غير الناس إجاباتهم استجابة للتغييرات الطفيفة فى صياغة السؤال ، فإن هذه علامة أكيدة على أن آراءهم متقلبة . والاختبار الثانى هو تعمد وضع أسئلة ضمن أسئلة الاستطلاع لاكتشاف أى تغيير أو تعارض فى الرأى ، وهذا علامة أخرى على أننا نواجه رأى الجماهير وليس القرار العام . والاختبار الثالث هو مواجهة المشاركين فى الاستطلاع بخيارات صعبة تتحدى ما يتمنونه فى إجاباتهم . هذه الطريقة تجعل الناس يدركون عواقب آرائهم ، وتقيس بعد ذلك ردود أفعالهم .

ولما كان كل اختبار من هذه الاختبارات الثلاثة يفحص وجهاً مختلفاً لنفس الظاهرة ، فإنه ليس من الضرورى أن نفرق بينهم بشدة ، ولا من الضرورى أن نجرى الاختبارات الثلاثة طوال الوقت . فهذه الاختبارات يمكن إجراؤها منفصلة أو مع بعضها . وعند دمجها معاً ، سوف تكشف النتائج قياساً دقيقاً لنوعية الرأى .

٤

المعرفة مقابل الرأى

إننا نصل الآن إلى أهم ميزة لمفهوم « القرار العام » . وعندما نركز على القرار العام فإننا نستطيع أن نخرج من مصيدة « النوعية كمعلومات » . ونستطيع البدء فى تشكيل مفهوم للرأى العام تتحدد فيه النوعية بعد ثبوت أن الجمهور قد أدرك عواقب آرائه ومعتقداته .

هذا المفهوم يعطى الرأى العام الثقل المطلوب الذى طالما اعترف به أصحاب نظرية الديمقراطية كشرط مسبق للمواطن الحقيقى . ونبدأ بفهم لماذا يجب ألا نهتم كثيراً بالرأى العام عندما يكشف عن نفسه فى شكل رأى الجماهير ، ولكننا يجب أن نحسب له حساباً عندما يظهر كقرار عام ، حتى ولو لم يكن عليماً ببواطن الأمر مثلما يريد الصحفيون والفلاسفة السياسيون . وباختصار فإننا نستطيع أن نبدأ فى تطوير بديل للمواطن المنتبه العليم الذى نتخذه كمثل أعلى ، والذى تحبذه التقاليد .

ولأسباب عديدة ، فإن تطوير هذا النموذج البديل ليست مهمة سهلة . وإذا لم نحترس ، فإنه من السهل أن نقع فى الفخ المقابل : وهو فخ العداء للفكر ، والعداء « للعاطفية » التى ليس لها ما يبررها ، والتى تضفى على الحكمة الشعبية للجماهير صفات خاصة صوفية . وفى النهاية سوف يقودنا هذا إلى طريق الغوغائية ، وهو أسوأ من التشوهات التى نحاول أن نقوم بتصحيحها . ولا يجب أبداً أن يبدو المرء وهو يجعل من سوء الفهم فضيلة . إن المعلومات مهمة دائماً ، فهى تلعب دوراً فى تشكيل الرأى ، حتى ولو كان دوراً ذا أهمية ثانوية .

إن دور المعلومات يمكن مقارنته بالدور الذى تلعبه الذاكرة لعازفة بيانو عظيمة . ومن السخف هنا أن نقول : « إنها عازفة بيانو عظيمة لأن لديها ذاكرة ممتازة » . ومن ناحية أخرى ، فإن فقدان الذاكرة يصبح كارثة ، مثلما يحدث للمرضى المصابين بمرض « الزهايمر » . وعندما نلفت الانتباه إلى المكونات غير الإعلامية لنوعية الرأى ، فإننى لا أقلل من شأن المعلومات بالمرة مثلما لا أستطيع أن أقلل من شأن الذاكرة بالإشارة إلى صفات الابتكار ، والتكنيك ، والمشاعر التى تؤدى إلى العظمة فى عازفة البيانو .

وهناك صعوبة كبرى فى تطوير نموذج بديل للنوعية فى الرأى العام ، وهى أن المعرفة الجيدة بالموضوع هى الصفة المناسبة والمحددة للرأى العلمى ورأى الخبراء . وعلينا ألا نطبق نفس المعايير للرأى الخبير مثل تلك التى نطبقها على الرأى العام . وعموماً ، فإننا يجب ألا نقلق كثيراً بالنسبة لرأى الخبراء مثلما نقلق بالنسبة للرأى العام . إن الخبراء المدربين جيداً والمثقفين جيداً نتوقع منهم أن يكونوا عليمين بالأمر . ومن النادر أن يناقضون آراءهم ، أو تهتز وجهات نظرهم . كما أن نوع الموضوعات التى نستشير حولها الخبراء ــ وهى أسئلة حول الحقائق ــ لا توقع بهم فى صراع القيم بسهولة مثلما يحدث فى قياسات الرأى العام . ومن الطبيعى أن الخبراء ــ لكونهم بشراً ــ لا يستطيعون دائماً أن ينحوا عواطفهم الشخصية ، ولكننا نحكم عليهم أساساً من منطلق سجلهم فى أنهم على صواب فى الميدان الخاص لخبرتهم .

وعند النظرة الأولى ، قد لا يبدو ضرورياً أن نفرق بين الرأى العام وبين رأى الخبراء . والنظرة العامة هنا هى « كل واحد يعرف الفرق بين الخبراء ، وبين الجمهور . إننا لا نتوقع أن يتحول الجمهور إلى خبراء ، وعليمين مثلهم » . ولكن عندما نألف الطريقة التى يمكن الحكم بها على الرأى العام ، فإننا سوف نكتشف بوضوح أن التمييز القاطع بين رأى الخبراء ، والرأى العام هو أمر ضرورى للغاية .

ولنفترض مثلاً أن مهندساً خبيراً فى الكبارى (الجسور) سئل ما إذا كان جسر معين سليماً لعبور الكثيرين عليه . إن رأى المهندس هنا ــ وخصوصاً بعد فحص الجسر وإجراء تجارب عليه ــ له قيمة أكبر من آراء الجماهير التى تقيم فى المنطقة . وعندما يتعلق الموضوع بدرجة الأمان فى الجسر ، فإننا نستشير الخبير ، وليس الرأى العام .

وهنا نجد أن نوعية الرأى تتحدد بوضوح طبقاً للمعرفة والمعلومات . إن خبير الجسر لديه معلومات عن الجسور أكبر بكثير من الجمهور . ولكن هذه المعلومات الهندسية قد

لا تكفى لأن يعرف الخبير بالتأكيد أن الجسر سيكون آمناً فى المستقبل . وإذا وجهنا هذا السؤال : « هل يستطيع هذا الجسر أن يتحمل بأمان زيادة فى الحمولة قدرها ٢٠٪ فى السنوات الخمس التالية ؟ » وقد يجيب المهندس قائلاً : « إننى لا أدرى الإجابة على هذا السؤال » . وعندئذ سيثور سؤال آخر قطعاً : « حسن . . هل تستطيع أن تقول لنا رأيك ؟ هل من رأيك أن هذا الجسر سوف يتحمل المرور الزائد عليه ؟ » وعادة ، سوف يقدم الخبير رأيه قائلاً : « فى رأيى أن هذا الجسر ليس آمناً ، وأننى لا أستطيع أن أسمح لأسرتى بعبوره فى ساعات الذروة » .

فى هذا المثال الافتراضى ، نجد أن الخبير لديه معتقدات ثابتة ، غير أنه يرفض أن يصفها بأنها معلومات ، وهذا صواب وتحمل للمسئولية . إن جزءاً من خبرة الخبير هو قدرته على التمييز بين آرائه الشخصية وبين المعرفة . والمعايير التقليدية لما يشكل النوعية تنطبق تماماً على هذا الموقف . وتنشأ المشاكل عندما نطبق نفس معيار النوعية على الرأى العام ، وهذا ما نفعله دائماً لأننا ببساطة لا نملك معياراً آخر .

وعندما نطبق هذا المعيار غير المناسب ، فإن الرأى العام سيبدو حتماً سيئاً . وليس من العسير العثور على أمثلة لذلك . وهنا نعرض لاثنين استقيناهما من فحص غير مدقق لصحيفة « نيويورك تايمز » فى أسبوع . وفى إحداها نجد تقريراً عن استطلاع أجراه روبر وفيه سأل الجمهور والخبراء العلميين فى وكالة حماية البيئة حول المخاطر النسبية التى تتعرض لها البيئة . وكان أكبر خطر كما يراه الجمهور هو « مواقع النفايات الخطيرة على الصحة » (٦٢٪) ، و « تعرض العمال للسموم الكيميائية » (٦٠٪) . وفى ذلك الوقت كان ترتيب « ازدياد سخونة جو العالم » هو الثالث والعشرين فى الخطورة فى رأى الجمهور . وعلى العكس من ذلك ، فإن خبراء وكالة حماية البيئة رتبوا « سخونة الجو » على قمة الأخطار التى تثير قلقهم ، وجاءت « النفايات الخطرة » فى منتصف القائمة لأنها قد تسبب السرطان ، كما وصفوها بأنها خطر أقل نسبياً للمشاكل الصحية الأخرى أو للتأثير على البيئة [1] .

وشرح مسئول كبير فى وكالة حماية البيئة أسباب اختلاف الجمهور والخبراء فى ترتيبهم لمدى خطورة هذه الأشياء . قال : « إن أكبر سبب واضح هو أن الجمهور عامة لا تتوفر لديه كل المعلومات المتاحة لوكالة حماية البيئة وخبرائها » [2] . وأضاف الرجل بعد ذلك فى المقابلة الصحفية : « إن الناس كثيراً ما يبالغون فى تقدير خطورة الأسباب التى تتردد

كثيراً فى الصحف عن الموت » . ومضى يقول أنه إذا تم التعرف على كبش الفداء الذى كان سبباً لهذه المشكلة (مثلا شركة متهمة بتلويث البيئة) فقد يؤدى هذا إلى سرعة إعراب الجمهور عن سخطه الشديد عليها[٣] . وبالنسبة للأخطار التى تهدد البيئة فإن الرأى العام يختلف عن رأى الخبراء حول إتاحة المعلومات ، وحول التشويهات التى يتعرض لها الجمهور غير الواعى بحقائق القضية .

وبعد ذلك بعدة أيام نشرت « النيويورك تايمز » إحصاء آخر يقيس مقدار معرفة الجمهور بالسياسة والشئون المدنية ، وقارنت بين رأى الجمهور الآن ، ورأيه فى استطلاعات أجريت منذ أربعين عاماً . وكان المشرفان على الاستطلاع وهما أستاذان فى العلوم السياسية ، قد أعربا عن خيبة أملها لأن نتائج الاستفتاء أظهرت أن الجمهور « أفضل وعياً بالكاد عما كان عليه منذ أربعين عاماً »[٤] . وعلى سبيل المثال ، فقد وجدوا أن أقل من نصف الجمهور (٤٦٪) يعرفون أن التعديلات الدستورية العشرة الأولى اسمها « قائمة الحقوق » (مقارناً بثلث الجمهور فقط (٣٣٪) الذين كانوا يعرفون هذه الحقيقة عام ١٩٥٤) ، كما أن ثلاثة من بين كل أربعة (٧٥٪) استطاعوا معرفة اسم دان كويل كنائب للرئيس الأمريكى ، بينما بلغ هذا الرقم ٦٩٪ ذكروا اسم ألبن و. باركلى عام ١٩٥٢ . وقد علق أحدهم قائلاً : « من الصعب تخيل أن هؤلاء الناس لديهم ما يكفى ليجعلهم يتخذون قرارات سياسية مدروسة إذا كان هذا هو مستوى المعلومات التى يعرفها الناس عن السياسة »[٥] .

وأبدى علماء سياسيون آخرون قلقاً أقل . وعندما سئل البروفيسور و. راسل نيومان بمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا عن سبب عدم انزعاجه قال : « المهم هنا هو أنه يوجد من المحتمل ٥٪ (من الجمهور) نشطين سياسياً ومن مدمنى الأخبار الذين يتنبهون جيداً . وإذا رأى هؤلاء أن هناك أمر ما خطير فى أمريكا ، فإنهم يدقون أجراس الإنذار ، وهكذا يتنبه الأناس العاديين أيضاً »[٦] . هذان الاستطلاعان هما مثالان جيدان إلى حد ما للحكمة التقليدية التى يتمسك بها نفر من النخبة وهى : إن الجمهور لا يعرف الكثير ، وهذا النقص فى المعلومات يعتبر معوقاً كبيراً لقدرته على التوصل إلى آراء سليمة ، ولكن من حسن الحظ أن هناك قسماً صغيراً من الجمهور العام (الذين يسمونهم الجمهور المتنبه) يكرسون أنفسهم لحسن المعرفة ، وهم يشبهوننا نحن الخبراء والصفوة .

تعريف القاموس للرأى

وقد نسأل : لماذا نحكم على الرأى العام بمقاييس تلائم رأى الخبراء أكثر مما نحكم عليه بمقاييسه الخاصة ؟ والجواب الواضح يتعلق بمعنى الرأى فى ثقافتنا . إن الرأى يتحدد عادة مقابل المعرفة . فنحن نتراجع فى الرأى عندما تنقص المعرفة .

إن استخدام الرأى كبديل للمعرفة هو أمر شائع . وهذه العادة هى التى تعطى كلمة « رأى » معناها الرئيسى . إن أول معنى للرأى فى قاموس ويستر الدولى أنه « اعتقاد أقل قوة من المعرفة الإيجابية . . اعتقاد . . مبنى فقط على الرأى » . وبهذا المعنى عن الرأى ، فإنه كلما ازدادت المعرفة والمعلومات عند الشخص الذى لديه الرأى ، كلما أصبح رأى هذا الشخص أفضل .

إن المعرفة فى العصر الحديث أصبح لها معنى خاص وفنياً تقريباً . فالمعرفة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بصحة المعلومة . فالإنسان يعرف أن الأرض مستديرة وليست مسطحة لأن هذا الاكتشاف قد تأيدت صحته علمياً : وقد ثبتت هذه الحقيقة من خلال طريقة تجربة مقبولة . والمعرفة الصحيحة أو التى ثبت صحتها ليس من الضرورى أن تكون معرفة علمية فحسب . ونحن نصحح جانباً صغيراً من مخزون المعرفة عندنا كل يوم . ولنفترض أنك سئلت : هل أنت تضع فى قدميك حذاءك الأسود أم البنى ؟ وأنت تتذكر أنك تلبس حذاءك الأسود ، ولكن من الأرجح أنك سوف تنظر إلى قدميك نظرة خاطفة قبل الإجابة . وبعد أن تفعل ذلك ، تشعر أنك الآن « تعرف » أنك تلبس حذاءك الأسود لأنك أكدت معرفتك بطريقة مناسبة . وفى حياتنا اليومية ـــ سواء كان ذلك بالنسبة لخبير الجسور ، أو للشخص الذى يرتدى حذاء أسود ـــ فإن الفرق بين المعرفة وبين الرأى هو إلى حد كبير عملية التأكد من صحة المعلومات . هذا التأكد يتم بطرق تجريبية ، عادية أو علمية حسب المناسبة .

وفى مجتمعنا المعقد ، فإن مخزوننا من المعلومات الموثوق من صحتها يعتبر ضئيلاً بالنسبة لما نحتاجه فعلاً من معلومات أو ما نحتاج أن نعرفه . إننا لا نستطيع البقاء بدون الاعتماد على الرأى ـــ المبنى على المعلومات ـــ كبديل لمعرفتنا التى تأكدت صحتها . إن جانباً كبيراً من مواردنا القومية تخصص لتعليم وتدريب الأخصائيين الذين نعتمد على آرائهم بسبب معلوماتهم الممتازة ، وخبرتهم فى تفسير هذه المعلومات . إن آراء الجمهور

العام لا تهم مثلما تهم آراء الخبراء عندما نحتاج إلى رأى خبير .

والسبب فى أن مجتمعنا يحكم على جميع الآراء بالمعايير المناسبة للرأى الخبير أن تعريف القاموس والعادة يؤيدان معنى الرأى على أنه بديل للمعرفة . ولهذا ، فإنه كلما اقترب الإنسان من مستوى المعرفة المطلوب ، كلما كان رأيه أفضل . وعملياً ، فإن الرأى الخبير والرأى العام يحكم عليهما بمعيار واحد .

ولكن لماذا يحدث ذلك ؟ لماذا تستمر هذه العادة ؟ لماذا لا تتغير حتى تتناسب مع معانى الرأى الأكثر ملاءمة عند تطبيقها على الجمهور ؟ إننا نعلم أن معنى المعرفة قد تغير إلى حد كبير عبر القرون . هل هذا التغيير له آثار على معنى الرأى ؟ هل يجب تغيير معنى الرأى أيضاً ؟ وهل تغير فى الواقع فى التطبيقات المختلفة ، وللأغراض المعينة ؟

الإجابة على هذه الأسئلة تتطلب أن نلقى نظرة سريعة إلى الوراء على تاريخ معنى الرأى والمعرفة ، وهو جزء من تقاليدنا أجده خلاباً ويكشف الكثير .

التقاليد

إن معنى الرأى كبديل للمعرفة يرجع إلى تاريخ قديم يصل إلى الحضارة اليونانية (حضارة الإغريق) فى عهد ما قبل سقراط . فالتمييز المألوف بين المعرفة (إبستيم) وبين الرأى (دوكسا) يرجع إلى عصر بارمنيدس (٥١٥ قبل الميلاد) [٧] . ففى مؤلفه الوحيد الذى عثرنا عليه يصف بارمنيدس أن آلهته تخبره بطريقين أمامه : طريق المعرفة ، وطريق الرأى : « كلاً من الحقيقة التى لا يمكن هزها ، وآراء الناس غير الخالدين التى ينقصها الإيمان الصادق » [٨] . ويحذرنا بارمنيدس بأن نبتعد عن طريق الرأى الذى يصفه بأنه الطريق الذى « يسير فيه الناس بجهل ، وبعقول مشتتة ، وبأفكار متفرقة . وهم عاجزين ومضطربين وكأنهم صم وعمى . وهناك حشود منهم بدون تمييز » [٩] .

إن طريق المعرفة (« وهو قلب الحقيقة الراسخة الذى لا يتزعزع ») فى مستوى رفيع ، أما طريق الرأى فهو الطريق الذى تتجول فيه الجماهير وهم فى جهل وحيرة وعاجزين ، صم وبلداء وبلا تمييز .

وبعد بارمنيدس جاء أفلاطون الذى ربط بين المعرفة وذلك الشىء الذى لا يتغير .

وبالنسبة لأفلاطون ، الذى نظم مفهوم المعرفة ، فإن الشخص الذى تتوفر لديه المعرفة يستخدم العقل والمنطق لكسب التبصر أو المعرفة العميقة فى طبيعة الوجود التى لا تتغير . والمعرفة تساوى الوجود / المنطق / العقل / الخلود . أما الرأى من ناحية أخرى ، فهو لا ينشأ من العقل والمنطق ، ولكن من الحواس ، وهو يتعلق كما يقول أفلاطون ـــ بعالم التغير والملاءمة وهو عالم زائل . والرأى يساوى الملاءمة / الحواس / الجسم / التغير . وهكذا ولدت التقاليد الكلاسيكية مع التقسيم المألوف للعقل مقابل الجسم ، والمنطق مقابل تجربة الإحساس ، والوجود مقابل الملاءمة ، والمعرفة مقابل الرأى . ولقد استمر هذا التقليد أكثر من ألفى سنة ، مع التقسيم إلى « المعرفة ـ الرأى » فى صميم هذا التقليد [١٠] .

ولقد كان للانقسام (المعرفة ـ الرأى) تأثير استمر طويلاً على الحضارة الغربية . فكان طريق المعرفة يعتبر من أجل القلة ، وطريق الرأى للكثرة . كما أن اختيار الطريق كان أمراً مصيرياً لأنه يجمع بين كونه أخلاقياً وحافلاً بالإحساس بالجمال : فطريق المعرفة هو طريق الفضيلة والجمال ، أما طريق الرأى فتنقصه الفضائل الأخلاقية وهو قبيح .

وكان قدماء الإغريق يعتقدون غالباً فى التقسيم البسيط (واحد ـ كثيرون ، ذكر ـ أنثى ، عقـل ـ جسم) . ولكن أرسطو بدأ بعد ذلك فى تقديم تفرقة أكثر دقة . وفى العصور الوسطى حلت نظم معقدة (طبقات) للتعبير عن « سلسلة عظيمة للوجود » مكان التقسيم البسيط الفظ (إما ـ وإما) الذى قدمه القدماء مع تدريجات ذكية .

وطوال القرون ، فإن فكرة الطبقة التى تتميز بمستويات عليا للمعرفة والتى تحتل القمة ، وأشكال الرأى الدنيا عند القاع ، قد استمرت طويلاً ، حتى بعد أن تغير فهمنا للمعرفة من النظرة الفلسفية إلى الطبيعة الخالدة للحقيقة والجمال إلى الافتراض الاحتمالى والذى يمكن اختباره فى العلم الحديث . وفى النظام الجديد الحالى تقع علوم الفيزياء النظرية عند أو قرب القمة لأنها تجمع بين فضيلة العلم الحديث (المعرفة المبنية على أساس راسخ من التجارب للتحقق) والمثال الإغريقى القديم الأعلى للشرح المبنى على بضع مبادىء نظرية لا تتغير . وتأتى بعد ذلك العلوم التجريبية الأخرى (مثلاً : الكيمياء) ، تليها العلوم المبنية على الملاحظة والوصف والتصنيف (مثلاً : علم النبات) . أما النظم المبنية على البحث والدراسة التاريخية فإنها تجد نفسها فى الوسط ضمن هذا النظام الطبقى . وتليها العلوم التطبيقية والمهن . أما وضع علوم الاجتماع

الفقيرة فهو مازال محل جدل : فالمعجبون بها يعتبرونها أقرب إلى العلوم الطبيعية العليا ، والنافرون منها يعتقدون أن مكانها فى قاع هذا النظام الطبقى . وأدنى مكان فى هذا النظام مخصص للرأى العام . وهكذا تلقى آراء العامة الإهانة مرتين : فهى مجرد رأى وليست معرفة ، وهى آراء تعتنقها الكثرة من الناس العاديين ، وليس القليل من المختارين .

هذا النظام الطبقى من الطبيعى أنه ليس أمراً رسمياً . فلا يوجد نظام طبقى « رسمى » للمعرفة والرأى مثلما لا يوجد أى نظام رسمى للوضع الاجتماعى . وبقدر ما نكره فكرة أن بعض الناس يعتقدون أنهم أفضل منا ، فإننا نعرف وندرك وجود نظام اجتماعى غير مكتوب لترتيب الناس بحيث يوجد أكثر الناس ثراء ، ونجوم التليفزيون المشهورين ، ونجوم الرياضة الكبار ، ومشاهير السياسة عند القمة يليهم باقى الناس منا فى درجات مختلفة حتى القاع . ويلعب النظام الطبقى الاجتماعى دوراً هاماً فى ثقافتنا ، وتفعل نفس الشىء النظم الأخرى الثقافية والمهنية . فهناك ، على سبيل المثال ، نظام طبقى صارم فى الكليات والجامعات . فتوجد جامعات الأبحاث من النخبة فى القمة ، أما العدد الكبير من كليات المجتمعات فتوجد عند القاع .

كل هذه النظم الطبقية تعبر عن احتياجات قوية لإثبات وضعها . والثقافات تختلف كثيراً فى اختيارها للشعارات التى ترمز إلى وضعها ، ولكن جميع الثقافات لها هذه الرموز . ففى ثقافات الغرب نجد أن الثروة ، والسلطة ، والمعرفة ، والسلطة الأخلاقية . . كلها رموز تدل على الوضع الاجتماعى لأصحابها . وأحياناً يتعارض بعضها مع الآخر فيما يعرف بالنظم الطبقية المتنافسة ، وفى أحيان أخرى تندمج معاً . وأقوى هذه النظم ينشأ عندما يتحد رمزان أو أكثر من رموز الوضع الاجتماعى . إن الثروة والسلطة هما مزيج مألوف من هذا الاندماج (على سبيل المثال : أسرة كنيدى وأسرة روكفيللر) . وهناك اندماج آخر قوى للغاية وهو اندماج المعرفة مع الفضيلة .

وطالما أن الرأى والمعرفة فى نزاع مع بعضهما ، سواء عن طريق الانقسام ، أو باحتلال قاع وقمة النظام الطبقى ، فإن الرأى سيظل محكوماً عليه أن يكون أقل شأناً من المعرفة . وتزداد هذه الأقلية فى الشأن إلى حد كبير عندما تندمج طبقة المعرفة - الرأى مع التفوق الأخلاقى . إن إضفاء المعرفة على الفضيلة الأخلاقية كان شيئاً تتميز به الفلسفة الإغريقية القديمة ، وكذلك فى التقاليد العبرية . صحيح أن الإنجيل يكشف

الجانب المظلم للمعرفة (أكل التفاحة لم يؤد إلى أعمال فاضلة ولكن إلى العكس) ، ولكن التقاليد القديمة للثقافة العبرية وحتى هذه الأيام تمجد المعرفة ، وتحتفظ بأعلى مكانة اجتماعية لأكثر الناس معرفة ، وتفترض أن الأعقل والأحكم والأكثر فضيلة بين الحاخامات هم هؤلاء الذين لديهم أكبر قدر من المعرفة .

ولقد أصبح للتقاليد الإغريقية القديمة وكذلك التقاليد العبرية نفوذ بعيد على التاريخ الأمريكى ، وعلى الثقافة المعاصرة ، ولكن ليس بالنسبة للحركة الثقافية - السياسية المذهلة التى وقعت فى القرن الثامن عشر ، والمعروفة باسم حركة التنوير . إن أفكار التنوير تمتد جذورها إلى العالم القديم ، ولكنها أثمرت فى أمريكا ، وهذا هو جوهر الكتاب الرائع للمؤرخ هنرى ستيل كوماجر « امبراطورية العقل » . ويقول كوماجر فى كتابه « إن رسالة هذا الكتاب يمكن تلخيصها ببساطة : إن صورة العالم القديم هى التى اخترعت وشكلت التنوير ، وأن العالم الجديد أدرك ذلك وحققه . . إن الأمريكيين تبنوا مبادىء التنوير ، وحولوها أيضاً إلى قوانين مكتوبة ، وبلوروها فى مؤسسات ، وجعلوها تنجح . وهذا ما نسميه الثورة الأمريكية بما تضمنته من تحقيق الاستقلال وخلق أمة أمريكا »[11] .

إن الفكرة الرئيسية فى التنوير هى الإيمان بالعقل ، وأيضاً حسبما يقول المؤرخ كوماجر « إدمان العلم » على أنه الشكل الجديد للتعقل بعد أن تحول إلى قوانين للمعرفة . ومن خلال المعرفة العلمية تحقق التقدم ، والمساواة ، والتغلب على الفقر ، وأمكن أيضاً تحقيق شعور مشترك بالإنسانية . ويقول كوماجر أيضاً : « إن التنوير كان عصر العلم . . وفى كل مكان نرى العلماء أصبحوا فلاسفة ، ومعظم الفلاسفة تحولوا إلى علماء »[12] . وبالتأكيد فإن توماس جيفرسون وبنيامين فرانكلين هما الأمريكيان اللذان جسدا عقلية التنوير . فقد كانا يؤمنان بشدة بالمعرفة العلمية كأساس للمنطق . وفى أواخر أيامه كتب جيفرسون وهو ينظر إلى الماضى وحياته الحافلة بالمعتقدات : « لقد كنا نؤمن بأن الناس الذين اعتادوا أن يقرروا أمورهم بأنفسهم ، وأن يتبعوا عقولهم كمرشد لهم ، سوف يصبح من السهل حكمهم أكثر من هؤلاء الذين تغذت عقولهم على الخطأ ، وأفسدها الجهل وحط من قدرها »[13] .

ومثلما فعل معظم مفكرى عصر التنوير ، مزج جيفرسون العقل مع الفضيلة والمعرفة ككل بسيط ضد الخطأ والجهل . وفى القرن الثامن عشر رفع المتحمسون للتنوير من شأن

المعرفة العلمية بوصفها الطريق الملكى لتحقق « اليوتوبيا » على ظهر الأرض . ولكن تجربتنا المعاصرة للمعرفة العلمية ، فى عصر سباق التسلح النووى ، والتهديد العالمى للبيئة ، قد يقودنا إلى احترام تحفظ الإنجيل أكثر من الاحتضان الكامل للمعرفة التى تميز بها أجدادنا الذين أسسوا أمريكا . وفى نظام عصر التنوير ، مثلما حدث أيام الإغريق ، امتزجت المعرفة مرة أخرى مع النفوذ الأخلاقى وتحولا إلى شىء واحد لا ينقسم ضد الجهل ، والتصديق بدون تساؤل ، والجهل : أى عالم الرأى .

إن الذى تغير هنا عن الأصول الإغريقية والعبرية للتقاليد ، هو مفهوم المعرفة . وبالنسبة للإغريق فقد كانت المعرفة هى التأمل الفلسفى للحقائق الخالدة ، أما بالنسبة لليهود فقد كانت المعرفة هى فى دراسة التلمود ، أما مفكرى حركة التنوير فيرون أن المعرفة هى المعرفة العلمية كما قد نحددها اليوم .

وفى المؤلفات التاريخية ، أدت معارضة المعرفة العلمية للجهل وللرأى (المرتبط عادة بالجماهير غير المتعلمة) إلى ظهور مجموعة غريبة من الصور الحيوانية للرأى العام . ومنذ الأيام الأولى للديمقراطية ، تميز الرأى العام بأنه « وحش كبير» . وفى أعقاب الثورة الفرنسية قارن الشاعر الألمانى شيللر بين الجماهير التى انعدمت السيطرة عليها والتى حررتها الثورة بالحيوانات المتوحشة والأسود ، والنمور ، والضباع ، والفهود [١٤] . وبملاحظة المنظر السياسى المعاصر فى أمريكا ، كتب بارى سوسمان رئيس التحرير السابق لصحيفة « واشنطن بوست » يقول إن السياسيين ينظرون إلى الرأى العام على أنه « الغوريللا الضخمة فى الغابة السياسية ، أو الوحش الذى يجب المحافظة على هدوئه » [١٥] .

إنه لمن الخطأ إلقاء اللوم على حركة التنوير واعتبارها المسئولة عن الحط من سمعة الرأى العام . إن سلسلة الاستعارات وتشبيه الناس بالحيوانات المتوحشة ، وصور الغوغاء التى ضاعت السيطرة عليها كانت سبب الرعب الذى تلا الثورة الفرنسية . وأريد ببساطة أن أشير إلى أن التحقير من شأن الرأى العام هو مفهوم ضمناً كلما حددنا الرأى العام مقابل المعرفة ، وقلنا أن المعرفة هى ملك للقلة المختارة ، وأنها تمتلىء بالنفوذ الأخلاقى .

ومن السخرية أن التنوير كان أيضاً السبب فى ارتقاء الرأى العام إلى مرتبة عالية . والواقع أن تعبير « الرأى العام » نفسه بدأ استخدامه وانتشاره على نطاق واسع فى السنوات الأولى من القرن الثامن عشر [١٦] . وبالنسبة لمفكرى التنوير فى العالم القديم ،

فإن العدو حظى بامتيازات موروثة تجسدت فى الكنيسة ، وفى معظم أفرع الأسر المالكة فى أوروبــا ، والتى كانت تتـواطـأ مع بعضهـا . ولمقـاومـة هذه المصـادر من الإيمان بالخرافات ، والجهل ، والغطرسة ، طور فلاسفة القرن الثامن عشر مبدأ السيادة التى تحظى برضـاء الشعب . ورأوا أن السلطة النهائية تقع فى أيدى الشعب ، وبالتالى فى الرأى العام . وفى أمريكا كانت كلمة الجمهور تعنى فى البداية أنها تدل على الرجال من البيض الذين لديهم أملاك . وكان المزارع الصغير المستقل يجسد الجمهور المثالى بالنسبة لتوماس جيفرسون . أما فلاسفة أوروبا فكانت لديهم نظرة أضيق للجمهور . فهى تركز على الطبقـة النـاشئـة من رجـال الأعـمال الذين يطلقون عليهم اسم البورجوازية ، وأصحاب المهن (الأطباء وغيرهم) ، وملاك الأراضى الأرستقراطيين الذين يعارضون الملكية . ولاختفاء هذه المصادر من السلطة الناشئة بالنفوذ الأخلاقى ، فقد تم إدخال الرومانسية على حكمة الناس ورفعها إلى مصاف أعلى . واكتشف الناس أن صوتهم قد اكتسب فضائل صوفية جديدة : وأخذت عبارة « فوكس بوبيولاى فوكس داى » أهمية جديدة . (صوت الشعب هو صوت الله) .

وهكذا فإن القرن الثامن عشر يورث عصرنا ميراثاً متعارضاً . ففى بعض النصوص نجد أننا نسوى بين الرأى العام وبين الجهل والجماهير التى انفلت عيارها ، والحيوانات المتوحشة . وفى نصوص أخرى نجد أن الرأى العام ينظرون إليه بقدسية ، وأنه صوت الله . وفى أمريكا اليوم نجد أن كلا الجانبين المتعارضين للنظرة إلى الرأى العام موجودين وفى حالة طيبة إذا استطعنا أن نقول ذلك . فالجمهور محل خوف كوحش يجب السيطرة عليه بعناية . وفى نفس الوقت فإن الجمهور أيضاً يحظى بالاحترام بوصفه صوت الناخب صاحب السيادة الذى له فى النهاية الكلمة الأخيرة ، والمستهلك الذى هو دائماً على حق (حتى لو كان على خطأ) ، وصاحب الوظيفة المسئول ، والمواطن المحترم .

رأى الخبراء ضد رأى الجمهور

إن الارتباك الذى نشأ عن هذا التضارب مازال موجوداً حتى الوقت الحاضر . فالرأى العـام ينـظر إليه بتردد عميق إزاء وجهتى النـظر هذه . وبـين الجمهـور العـام فإن

احترام الرأى العام يحظى بدرجة عالية . فالجمهور ينظر إلى نفسه وإلى سلطاته وامتيازاته بتقدير عظيم . ويحظى الرأى العام أيضاً باحترام صحى بين رجال الأعمال الذين يحاولون إرضاء المستهلكين ، وبين العاملين فى أفرع مهنة المحاماة الذين هم على صلة يومية بالجماهير مثل جماهير المحلفين . وفى الثقافات الفرعية التى ليست على اتصال يومى بالجماهير ، فإننا نجد أن الرأى العام يبدو فيها بعيداً ، وغامضاً ، ومجرداً . وبالنسبة لأساتذة الجامعات ، والعلماء فى المعامل ، والجماعة المسئولة عن السياسة الخارجية ، وكبار موظفى الحكومة المدنيين ، وكبار الصحفيين . . فإن الرأى العام يبدو غير ثابت ، ومندفعاً ، وغير منظم ، وقليل المعلومات ، ولا يمكن الاعتماد عليه . هؤلاء الصفوة قد يكونوا مخلصين حقاً لمبادىء الديمقراطية ، غير أن نظرتهم إلى الرأى العام كما ذكرناها تعتبر نظرة النخبة المتعالية . فهم يعتقدون أنهم يعرفون أفضل من الجمهور لأنهم أفضل علماً ، وأكثر ترابطاً فى أفكارهم . ولديهم معرفة ممتازة ، ولأنهم لديهم هذه المعرفة فإنهم يفترضون طبقاً للتقاليد الكلاسيكية العظمى أنهم طبقاً لذلك يمتلكون أسباب الفضيلة الأخلاقية العليا .

وسوف أعود لهذا الموضوع فى القسم الثالث ، لأنه يتعلق بحل اللغز الذى أحاول استكشافه فى هذا الكتاب . وإننى أذكر ذلك هنا لأنه من المهم إدراك أن نموذج « النوعية ــ كمعلومات » للحكم على الرأى له جذور تاريخية عميقة ، ولديه معان حافلة بالعواطف تجعل التوضيح شيئاً أكبر من مجرد استخدام معانى اللغة وألفاظها .

وهناك طريقة منطقية لحل هذا التضارب فى التقاليد التى تحيط بوضع ونوعية الرأى العام . وبالنسبة لهذه النقطة هناك تمييز أساسى بين الرأى العام وبين الرأى الخبير . فكلاهما « رأى » بالمعنى السلبى فى أنها ليست معرفة تم التأكد من صحتها ، وبنفس المعنى فإن كتاباً عن فلسفة الإغريق القديمة ، وآخر عن رياضة البيزبول المعاصرة يوصف كلاهما بأنهما ليسا من نوع القصص . ولكنهما يختلفان بطريقة جذرية فى علاقتهما الإيجابية للمعرفة الصحيحة . والرأى الخبير ينتمى إلى المعرفة بالمعنى القديم فى القاموس : فهو بديل للمعرفة .

ونحن نرجع إلى رأى الخبراء عندما تنقصنا المعرفة الصحيحة . وفى الأساس ، فإن الرأى الخبير يجب أن يكون قادراً على التأكد من صحته . ويجب أن يأخذ اقتراح تجريبى . وإذا لم يكن كذلك ، فإنه لا يعتبر « رأى خبير » . فهذا الخبير عن أمن الجسور كان

يستطيع أن يقول : إننا نستطيع أن نختبر درجة الأمان فى هذا الجسر بأن ندع المرور يتزايد فوقه ثم نرى إذا كان سوف ينهار أم لا . وهكذا نستطيع أن نعرف إذا كان هذا الجسر آمناً أم لا . . والآراء يمكن الحصول عليها فى الغالب من الخبراء لتجنب العواقب غير المرغوب فيها لهذا النوع العملى (البراجماتى) من التأكد من صحة الرأى .

إن ما نريده فوق كل شىء من الرأى الخبير أن يكون صحيحاً . وأفضل معيار للحكم على نوعية الرأى الخبير هو أن نرى ما إذا كان سيثبت أنه صحيح أم خطأ . (مثلاً : « فى رأيى أن الديمقراطيين [الحزب الديمقراطى فى أمريكا] سيظلون يختارون مرشحين للرئاسة يخسرون الانتخابات ») . إن التأكد من صحة هذا الرأى سوف يستغرق بعض الوقت ، ولكن من ناحية المبدأ ، فإنه يمكن التثبت من صحته أو عدم صحته .

ولأن صحة رأى الخبير لها أهمية مركزية لمهمته ، فإن الخبراء بوجه عام يقبلون نفس القيود التى يتقبلها العلماء فى بحثهم عن المعرفة . فالمعرفة الحديثة مبنية على التجارب . والمعلومات هى شريان الحياة لها . وكما سوف نرى فى الفصول التالية ، هناك طرق أخرى للمعرفة غير الطريق العلمى التجريبى . ولكن مركز العلم أصبح عظيماً لدرجة أن المعرفة فى أيامنا هذه أصبحت مرادفاً للمعرفة العلمية . وبالإضافة إلى ذلك ، وهذا أمر أكثر إثارة للجدل ، فإن المعرفة العلمية أو معرفة الخبراء تقدم نفسها على أنها خالية من القيمة أو الفائدة . والخبراء يقبلون المعتقدات التى تستلزم أن يقدموا « رأياً موضوعياً » ، سواء كانوا يوافقون عليه أم لا بصفتهم الشخصية . فإذا كان الخبراء من المدخنين ، وفى نفس الوقت يجرون أبحاثاً علمية لدراسة تأثير التدخين على مرضى القلب ، وعلى سرطان الرئة ، وإذا كانت إحدى شركات التبغ تدفع لهم ثمن أبحاثهم ، فإن احترامهم لأنفسهم كعلماء وكخبراء يتطلب منهم إعطاء رأى موضوعى قد يدين التدخين ، حتى لو أساء هذا الرأى للذين مولوا أبحاثهم ، أو أدى إلى تدمير مستقبلهم فى شركة التبغ لأنهم رفضوا أن يخونوا معتقداتهم الشخصية وعاداتهم وقيمهم . وهناك آخرون يشكون فى قدرة الخبراء على الاحتفاظ بموضوعيتهم تحت مثل هذه الضغوط القوية . ولكنهم إذا تركوا انحيازاتهم الشخصية أو القلق على مستقبلهم يؤثر فيهم ويجعلهم يلونون آراءهم ، فإنهم بذلك يخرقون شرف مهنتهم كخبراء وكعلماء .

وعندما نقارن بين الرأى العام ورأى الخبراء ، نجد أن هذه المقارنة لها علاقة مختلفة بالمعرفة . فمعظم حالات الرأى العام ــ على العكس من رأى الخبراء ــ لا يمكن التأكد

من صحتها علمياً ، حتى ولومن ناحية المبدأ ، لأنها لا تأخذ شكل مقترحات يمكن إجراء التجارب عليها . وإذا نظرنا إلى الشكل النموذجى لرأى الخبير سنجده يقول « إن من رأيى أن التدخين يؤدى إلى الإصابة بمرض القلب » . أو « إن رأيى أن هذا الجسر لا يستطيع أن يمتص زيادة قدرها ٢٠٪ من المرور ويظل آمناً » . . أو « إن رأيى أن هذا الرجل لم يكن من الناحية القانونية عاقلاً فى الليلة التى أطلق الرصاص فيها على زوجته » . . إن هذه كلها اقتراحات يمكن تجربتها أو التأكد منها . ومعظم حالات الرأى العام لا تأخذ هذا الشكل . ومعظم أشكالها النموذجية هو شكل الحكم على القيمة . وبدلاً من أن نحاول تعمد تجنب القيمة ، فإنها تركز عليها مباشرة . مثلاً : « فى رأيى أن الذين يحرقون العلم الأمريكى يجب أن يوضعوا فى السجن ، مهما كان رأى المحكمة العليا » . أو « فى رأيى أن الأطباء المصابين بمرض الإيدز يجب ألا يسمح لهم بممارسة الطب » . . إن تعبيرات القيم هذه تشبه مسألة الذوق : فهناك قواعد للذوق الحسن والذوق السىء . وهناك أيضاً قيم طيبة وقيم سيئة . ولكن مهما كانت طرق التمييز بينهما ، فإنها ليست مثل طريقة التأكد بالتجربة العملية التى تنطبق على المعرفة بالتجربة ، وعلى رأى الخبراء .

وفى هذا الجدول ٤-١ أحاول المقارنة بين الاختلافات الكبرى بين رأى الخبراء وبين الرأى العام .

الجدول ٤-١

رأى الخبراء فى مقابل الرأى العام

الموضوع	رأى الخبراء	الرأى العام
الشكل العادى	اقتراح يمكن تجربته	الحكم على القيمة
العلاقة مع صحة الرأى	يمكن التأكد من صحته بصفة مبدئية	لا يمكن التأكد من صحته (بالمعنى العادى)
التفضيل الشخصى	يجب تنحيته جانباً	التركيز عليه بشدة
المعيار الرئيسى للنوعية	التأكد من صحته	قبول المسئولية عن رأى الشخص

الجزء الثانى

المراحل الثلاث للرأى العام

٥

الطريق الوعر من الرأى العام إلى « القرار العام »

لا يجب أن يقلل المرء من أن المعرفة الجيدة هى مقياس للنوعية فى الرأى العام . فهذا المقياس هو الغالب عادة ، وهو الذى يسود عندما نأخذ الرأى العام فى الحسبان ــ مثلاً فى دوائر السياسة العامة ، وفى المعاهد الأكاديمية التى تدرس الرأى العام ، وبين الصحفيين على وجه الخصوص . ولكن عندما يتحدث الصحفيون عن « مصادرهم العليمة » فإن المعنى هنا ضيق جداً : فهم يحكمون على الناس وكأنهم قطع من رقائق المعلومات (الموجودة فى الكمبيوتر) . ولحسن الحظ فإن كثيرين من الصحفيين (وآخرين لديهم نفس الرأى) على درجة عالية من الثقافة إلى درجة أنهم لا يحولون كلمة « عليم » إلى مجرد صندوق من البيانات . إن لديهم مفهوماً أوسع للكلمة يشمل تماسك الأفكار ، وفهم النص ، وأيضاً المعلومات اللازمة عن « الحقائق » الخام . ولكن سواء كانت نظرة هؤلاء الصحفيين ضيقة أم واسعة ، فإن مفهوم « النوعية تساوى المعرفة الجيدة » لديهم يجعلهم يشتركون جميعاً فى صفة مشتركة تفرق بينهم وبين نموذج « النوعية هى القرار العام » كما طورناها فى هذا الكتاب . فالصحفيون جميعاً يركزون على الجانب الذى يدل على المعرفة فى الرأى العام ، وعلى امتصاص المعلومات . وبالعكس فإن نموذج « القرار العام » يؤكد على الجانب المثير للعاطفة ، والذى يقدر القيمة ، والأخلاق ، والذى يتضمن قاعدة المعرفة ولكنه يتجاوزها .

وفى النموذج السائد ، نجد أن النوعية السيئة للرأى العام تعنى أن هناك نقص فى المعلومات الأساسية . أما فى نموذج القرار العام ، فإن النوعية السيئة (الرأى العام)

تعنى أنها مازالت أسيرة ضغوط لم يتم حلها بعد . والفارق هنا مذهل . ولنأخذ مثالاً بسيطاً كيف يمكن للمرء ــ من وجهة نظر النموذجين ــ أن يحكم على الرأى ذى النوعية السيئة فى شخصين يعارضان سباق التسلح النووى .

النموذج السائد : « لا تستطيع أن تأخذ رأيه بجدية لأنه ليس عليماً . فهو لا يعرف أنك تحصل على المزيد من قوة الانفجار مقابل الدولارات التى تنفقها على السلاح النووى أكثر مما تحصل عليه من الأسلحة التقليدية . وهو يعتقد ــ خطأ ــ أن أمريكا تستطيع أن تقلل نفقاتها الدفاعية بإحلال الأسلحة النووية محل القوات التقليدية . وهو واقع تحت وهم أن الأسلحة النووية تلتهم الجانب الأكبر من ميزانية الدفاع » .

نموذج « القرار العام » : « لا تستطيع أن تأخذ رأيه بجدية لأنه لم يتوصل بعد إلى قرار يحدد موقفه . وهو يعارض سباق التسلح النووى لأنه يخشى على سلامة أحفاده فى عالم نووى ، وهو يريد أن يرى الأموال التى تنفق على الأسلحة النووية ، تخصص لأغراض أخرى أكثر نفعاً مثل حماية البيئة . ولكنه فى نفس الوقت وطنى مخلص ، وهو يقتنع أيضاً بأن الولاء للإدارة معناه تأييد برنامجها النووى » .

فى هذا المثال نجد أن حامل الرأى ليس عليماً ، وقد وجد نفسه يردد كلاماً بلا معنى بين مجموعتين متنافستين من القيم . ولكن لاحظ الخلاف بين الوصفين ، والأهم من ذلك العلاج المقدم للرأى السيىء النوعية . وفى الحالة الأولى ، فإن العلاج هو الحصول على معلومات صحيحة حول تكلفة الأسلحة التقليدية مقارنة بالأسلحة النووية ، وكذلك جمع إحصائيات دقيقة عن نسبة المبالغ المخصصة فى ميزانية الدفاع للدفاع النووى . وفى الحالة الثانية ، فإن العلاج هو تنشيط التوصل إلى حل حول الأولويات والقيم التى تتنافس مع بعضها (الولاء للإدارة مقارنة باعتناق آراء متعارضة) .

إن النموذج المتأثر بالمعلومات يؤدى إلى مفهوم أن التعليم العام عملية فى اتجاه واحد : أن الخبير يتكلم ، والمواطن يصغى . قد تثور بعض الأسئلة حول أفضل الطرق لجذب انتباه الجمهور ، ونقل المعلومات الضرورية إليه . ولكن هذا النموذج بسيط أكثر من اللازم من الناحية العقلية . ودور الخبير هو نقل المعلومات إلى الجمهور ببراعة وبكفاءة ، أما دور المواطن فهو امتصاص هذه المعلومات وتكوين رأى مبنى عليها .

إن هذا النموذج شائع وراسخ فى ثقافة أمريكا لدرجة أنه يحجب عن الأنظار عملية

الانتقال من رأى الجماهير إلى قرار الجماهير ، أى من الرأى العام إلى القرار العام . وفى النموذج السائد ، فإن علاج النوعية السيئة هو فى نقل المزيد من المعلومات . ما هو إذن العلاج للتغلب على رأى الجماهير ؟ وكيف تنقل من هنا إلى القرار العام ؟ إننا نعترف أن الطريق صعب ، وهو طريق وعر حافل بالمطبات والحواجز والدورانات . إن ميادين البحث لم تستكشف بعد لأنها أخفيت تماماً تحت النموذج السائد أكثر من اللازم وهو نموذج « النوع الذى يعتمد على المعلومات » . ولكن إذا رجعنا إلى الوراء لكى نحصل على المنظور الملائم ، سوف نجد أن الطريق من رأى الجماهير إلى القرار العام ــ وكأنه يمكن رؤيته على خريطة ــ هو طريق مستقيم ومنظم بطريقة تثير الدهشة .

بؤرة الاهتمام فى الجزء الثانى

هناك ثلاث مراحل فى التحول من رأى الجماهير إلى القرار العام . وسوف تصبح بؤرة الاهتمام فى الجزء الثانى من هذا الكتاب هى وصف هذه المراحل الثلاث ، والعقبات التى تقف فى طريق كل منها ، وطرق التغلب عليها والتى ثبت نجاحها . وعندما تتضح تماماً الصورة الكاملة بالمراحل الثلاث ، سوف نعرف الفارق الكبير بين هذا المفهوم ، وبين نموذج « العليم هو النوعية الجيدة » من الرأى .

إن هدف تحديد الفـروق بين النموذجين هو عملى ونظرى . والهدف العملى هو تطوير منهج للبحث لتنمية الرأى العام الجيد . ويمتلك المجتمع الأمريكى قدراً كبيراً من المؤسسات التى تنقل المعلومات وتجعل المواطنين أكثر علماً . هذه المؤسسات بلغت من القوة حداً يجعلنا نخشى من خطر زيادة التحميل الإعلامى بدرجة أكبر من خطر نقص المعلومات نفسها .

ورغم ذلك ، فهناك المزيد من الحاجة إلى المعلومات وسط هذه الكثرة الهائلة من أجهزة المعلومات . وكما رأينا ، فإن الأمريكيين ليسوا مادياً أفضل إعلاماً أكثر مما كانوا عليه منذ أربعين عاماً عندما كان الناس أقل تعليماً ، وليسوا هدفاً لقذفهم بالمعلومات كما يحدث الآن على الدوام . إن نتائج هذا الاستطلاع للرأى يشير إلى أن هناك خطأ ما خطيرـ إما فى تحديد معنى أن يكون الإنسان عليماً ، أو فى كيفية تنظيم المعلومات

ونقلها إلى المواطنين ، أو – كما أقترح – فى مفهوم نوعية الرأى العام نفسه . وإذا نحن ركزنا على النموذج الجديد للنوعية الجيدة فى القرار العام ، فسوف نكتشف تكنولوجيا جديدة للتغلب على رأى الجماهير ، وطرق جديدة للإبحار فى الطريق الملتوى المؤدى إلى القرار العام .

وفى عشرات السنين التى كنت أدرس فيها الفوارق بين رأى الجماهير والقرار العام ، تبين لى تدريجياً أنه إلى جانب الفوائد العملية لذلك ، هناك هدف نظرى هام يمكن تحقيقه . إن « قوانين الحركة » فى التحول من رأى الجماهير إلى القرار العام تختلف عن تلك المتعلقة بالانتقال من مرحلة سوء المعلومات إلى مرحلة الذى يعلم جيداً . ويمكن إلقاء ضوء جديد تماماً على طبيعة الرأى العام وكيف يرغم الأمريكيون أنفسهم على حل القيم المتعارضة التى يتمسكون بها لتكوين مجموعة ناضجة من القرارات العامة المسئولة . وهكذا فإن فهماً نظرياً أفضل لكيف يتعمق الرأى العام فى النوعية ويساهم فى فهمنا لكيفية عمل نظامنا الديمقراطى .

وقبل أن ننهمك فى هذه الرحلة من رأى الجماهير إلى القرار العام ، من الأفضل أن نقول كلمة حول « الرغبة » فى التوصل إلى هدف عملى . وهناك قراء سوف يتساءلون : إذا كانت مواقف الأمريكيين تجاه عقوبة الإعدام والإجهاض وتعليم الجنس فى المدارس هى أمثلة للقرار العام ، فإن آخر شىء يحتاجه مجتمعنا هو البحث عن وسائل جديدة لتوليد هذه الأحكام العامة بسرعة وبكفاءة أكبر . هذه الموضوعات تثير الانقسام وحافلة بالعواطف الثائرة ، وهناك أقسام كبيرة من الجمهور لديه معلومات خاطئة عنها فى رؤوسهم . وإذا كان بديلى الوحيد هو رأى الجماهير ، فإننى إذن أرحب به . وإذا كان الناس غير ثابتين فى آرائهم الهشة ، فإنه من السهل إغراءهم للتحول إلى هذه الجهة أو تلك ، وبذلك يصبح هناك مجال للزعامة التى تفعل ما هو صواب بدون « استشارة » الجمهور .

هذا ليس نقاشاً تافهاً . وبالإضافة إلى ذلك فإن عدداً كبيراً من الصفوة لدينا يؤمنون بذلك . ولكن هذا التفكير ليس ممكناً الاحتفاظ به إذا نحن فحصناه عن قرب . وأولاً وقبل كل شىء ، ليست كل حالات « القرار العام » مثيرة للانقسام وللجدل . والواقع أن معظمها تساعد أمريكا على المضى قدماً نحو إجماع الآراء الذى لابد أن ينبنى عليه أى تصرف سياسى ناجح . ومن أمثلة ذلك : التأييد العام للسياسة الخارجية فى فترة

ما بعد الحرب ، واستعداده لعرض التصالح مع الأعداء السابقين ، وتخصيص موارد هائلة لهم فى « مشروع مارشال » لإعادة بناء اقتصاديات حلفائنا الآن . ويتضمن أيضاً إجماع الأمريكيين بعد إطلاق القمر الصناعى السوفيتى « سبوتنيك » على أن أمريكا يجب أن تحسن مناهج التعليم فى المدارس وخاصة التعليم الفنى والرياضيات لمواجهة التحدى السوفيتى فى الفضاء . وهناك أيضاً الإجماع فى عهد ما بعد أزمة أفغانستان على تأييد كلاً من الرئيسين كارتر وبعده ريجان فى سياستهما لزيادة ميزانية الدفاع . وأمريكا الآن على وشك التوصل إلى إجماع حول بذل المزيد من أجل حماية البيئة (انظر الفصل السادس) . وسوف يستغرق الأمر عدة سنوات أخرى إضافية قبل أن يصل الأمريكيون إلى « قرار عام » حول هذا الموضوع (البيئة) ، ولكن التوجه واضح .

وفى نظامنا الذى يعتمد على التمثيل الديمقراطى ، فإن الاكتفاء برأى الجماهير بدلاً من قرار الجماهير ليس أمراً قابلاً للتطبيق . ولو لم تكن الولايات المتحدة ديمقراطية نشطة هكذا ، لأمكن نجاح هذا البديل . وفى دول مثل اليابان وألمانيا حيث توجد تقاليد قوية للنفوذ ، فإن رأى الصفوة له ثقل أكبر من الرأى العام . وفى الواقع فإن هؤلاء الصفوة هم الذين يشكلون الرأى العام . ولكن فى الولايات المتحدة نجد أن الصفوة لا يؤثرون بنفس القوة فى الرأى العام مثلما يحدث فى هذه الدول الأخرى رغم زحف الخبرة التى لاحظناها من قبل . وفى أمريكا نجد أن الرأى العام يثبت وجوده عاجلاً أو آجلاً ، وأحياناً بطريقة مباشرة مثلما حدث فى الضغط العام الذى قوض سياسة تأييد ثوار « الكونترا » فى نيكاراجوا أيام ادارة الرئيس ريجان الذى اقتنع أيضاً تحت ضغط الرأى العام بضرورة سحب مشاة الأسطول من لبنان بعد أن لقى عدد منهم مصرعهم فى حادث هجوم إرهابى [1] .

وكثيراً ما يؤثر الرأى العام بطريقة غير مباشرة فى الانتخابات التى تؤدى إلى تحول فى المواقف . إن انتخابات ١٩٨٠ تعتبر مثالاً جيداً . فقد تحولت أمريكا إلى رونالد ريجان اليمينى الجماهيرى بعد خيبة أملها فى السياسة الليبرالية التى اتبعها الحزبان فى السنوات السابقة (بما فى ذلك إدارتى نيكسون وفورد) . وكان الجمهور هو الذى فرض التغيير على اتجاه أمريكا .

وإذا كان للأمريكيين أن يختاروا ، وإذا كان للثقافة الأمريكية ومؤسساتها أن تؤيد الحكم بواسطة الصفوة مع بقاء الجماهير خارج العملية السياسية فيما عدا فى مناسبات

نادرة (مثلما الحال فى اليابان الآن) ، فإن ظهور جمهور سلبى يمكن تشكيله والتأثير فى رأيه العام يمكن أن يكون بديلاً محتملاً . ولكن النظام الذى تعيش فى ظله أمريكا الآن لا يتيح استبعاد الجماهير إطلاقاً . وإذا كان للجمهور الكلمة الأخيرة ، فإنه من الأفضل أن تكون مبنية على قرار عام مسئول مهما كان شائكاً ، بدلاً من رأى الجماهير مهما كان يمكن تشكيله (وسوف أعود إلى هذه النقطة فى آخر الكتاب) .

من رأى الجماهير إلى القرار العام

فى النموذج « النوعية - مثل - القرار العام » توجد ثلاث مراحل للتطور . وأولها هو « زيادة الوعى » ، وثانيها « شق الطريق » ، وثالثها « التصميم » .

المرحلة الأولى : زيادة الوعى هو المرحلة التى يعلم فيها الجمهور عن قضية ما ، ويصبح واعياً بوجودها وبمعناها . وقد أردت أن أسمى هذه المرحلة « زيادة الوعى » وهو تعبير مأخوذ من حركة الدفاع عن حقوق المرأة ، لأنه أكثر دقة من « خلق وعى أكبر » . وزيادة الوعى تعنى أكثر كثيراً من مجرد الوعى . فالإنسان يمكن أن يكون واعياً بقضية ما بدون أن يحس أنها هامة ، أو أن هناك شيئاً ما يجب أن نفعله إزاءها . وعندما نتكلم عن الوعى وزيادته حول قضية مثل البيئة ، على سبيل المثال ، فإن النية هنا واضحة . وعندما يرتفع وعى الإنسان ، فإن الذى ينمو فعلاً ليس الإدراك فحسب ، بل والاهتمام والقلق ، والاستعداد للتصرف .

وعندما نتحدث — فى الفصل السادس — عن مرحلة زيادة الوعى بتفصيل أكبر ، لن تكون هناك حاجة للتوسع فى هذا الموضوع بلا نهاية . إن زيادة الوعى عملية يفهمها مجتمعنا الأمريكى جيداً ، كما أن مؤسساتنا تؤديها جيداً . ولكن الأكثر إثارة للدهشة هو عدد وأنواع العقبات التى تمنع زيادة الوعى من المضى بسهولة فى طريقه . هذه العقبات تستحق ذكرها وتصويرها .

وهناك مظاهر واضحة جداً لمرحلة زيادة الوعى . وهو إلى حد كبير يتم بواسطة وسائل الإعلام (الميديا) . وتلعب الأحداث دوراً رئيسياً فى التعجيل بالعملية (مثلاً : الحادث الذى وقع فى محطة الطاقة النووية فى ثرى مايل أيلاند وفى محطة تشرنوبيل) زاد

من وعى الناس حول درجة الأمان ومشاكلها فى الطاقة النووية بسرعة كبيرة . وفى بعض الأحيان يمضى زيادة الوعى بطريقة بطيئة تثير الألم . ولكنه على عكس المرحلتين الأخيرتين ، فإنه يتم بسرعة كبيرة وفى « وقت حقيقى » (أى الوقت اللازم لنقل المعلومات المتعلقة بالموضوع) . كما أن الجمهور الذى يزداد وعيه يمكن أن يكون فى حالة ذهنية سلبية وتقبلية بدون الحاجة إلى بذل مجهود خاص .

وفى السنين الأخيرة شهدنا زيادة كبيرة فى الوعى بالنسبة لعدد من القضايا المتنوعة منها :

- أخطار مرض الإيدز .
- الصعوبات التى تواجه التعليم الابتدائى والثانوى .
- التهديد لمنافسة أمريكا فى التجارة العالمية من اليابان .
- انتهاء الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتى .
- أهمية التغذية واللياقة البدنية .
- أخطار إدمان المخدرات .
- زيادة التهديدات التى تؤثر على البيئة .
- خطر الاعتماد على بترول الشرق الأوسط بالنسبة لامداداتنا من البترول .

وسوف أشرح فى الفصل السادس هذه المرحلة من عملية « القرار العام » .

المرحلة الثانية : بالنسبة للمرحلة الثانية فإننى أستعير تعبيراً من علم النفس هو « شق الطريق » . وعندما تتم مرحلة زيادة الوعى ، فإن الفرد عليه أن يواجه الحاجة إلى التغيير . والتغيير قد يكون بسيطاً أو كبيراً جداً . فالمرأة التى تعرضت لزيادة الوعى فى زواجها قد تواجه احتمال الانفصال أو الطلاق أو مواجهة زوجها . والرجل الذى ازداد وعيه حول أخطار زيادة الكولسترول فى الدم قد يواجه الحاجة لإجراء تغييرات كبرى فى نظام غذائه . وهناك تغييرات كثيرة ليست مؤلمة ولا تتطلب الكثير . فعندما يسمع المستهلك عن أخطار رشاشات الأيروسول على طبقة الأوزون ، وأن هذه المادة « أيروسول » تؤدى إلى تناقص خطير فى طبقة الأوزون التى تحمينا من أخطار أشعة الشمس ، فإن هذا المستهلك قد يكون مستعداً لاستخدام نوع آخر من الرشاشات التى يستخدمها فى مقاومة الحشرات بالمنزل أو فى كريم الحلاقة ولو أن النوع الجديد قد

لا يكــون بنفس الكفــاءة . وفى أغلب الأحــوال ، ليس من الضرورى تغيير سلوك الجمهور البين ، ولكن المطلوب تغيير مواقفهم : فالرجل الذى يجد نفسه فى مفترق طرق تحت ضغوط الولاء لرئيسه ، والرغبة فى تغيير الأولويات القومية ، يجد نفسه مضطراً أن يواجه تردده وأن يكف عن ترديد كلام بلا معنى ، وأن يقرر الالتزام بأحد جانبى القضية .

وكما يعرف المراقبون لعلم النفس الإنسانى جيداً ، فإن أى تغيير صعب . وعندما يجد الناس أنفسهم تحت ضغوط متعارضة قبل أن يستطيعوا حلها ، فإنه من الضرورى الصراع مع التضـارب والـتردد والـدفـاعـات التى تثـيرهـا . إن التغيير يتطلب عملاً كبـيراً . ومن النـادر أن يمضى طريق التغيير بسهولة . والأرجح أن يتعرض للرجوع إلى الـوراء ، والمماطلة ، وتجنب التغيير . والوصف الشائع لهذه الحالة هو « خطوتان للأمـام ، وخطوة للخلف » . وعلماء النفس يسمون هذه العملية « شق الطريق » ، وخصوصاً عندما يحاول الإنسان أن يصالح نفسه حول خسارة مؤلمة سيتحملها نتيجة لقراره .

وتختلف مرحلة « شق الطريق » إلى درجة غير عادية عن مرحلة « زيادة الوعى » . وعنـدما يشق الإنسان طريقه خلال الوصول لقرار صعب ، فإنه يجب أن يتخلى عن مزاجه السلبى والتقبلى الذى يعمل جيداً أثناء مرحلة زيادة الوعى . وعليه أن يشارك بنشـاط ويصبـح مسئـولاً . ومن النادر أن تتم عملية « شق الطريق » بسرعة . فهى تستغـرق وقتـاً طويلاً لا يمكن اختصـاره . . أكثـر من الـوقت الـذى نحتـاجه لنقل وامتصاص المعلومات الجديدة . وطول الوقت فى المرحلة الثانية يعتمد على أهمية التغيير بالنسبة للفرد .

وأحياناً تؤثر الأحداث على عملية « شق الطريق » ، ولكنها لا تعتبر أمراً حاسماً بالنسبـة لها : إن عملية « شق الـطريق » تعتـبر عملية داخلية إلى حد كبـير ، وعـلى الشخص أن يتحملهـا وأن يحقق المرجو منها فى النهاية لنفسه . ولا تعتمد عملية شق الـطريق على وسائل الإعلام (الميديا) ولا على المعلومات مثل مرحلة زيادة الوعى . والناس المنهمكون فى عملية « شق الطريق » قد تكون لديهم كل المعلومات المطلوبة قبل استعدادهم لمواجهة الضغوط المتعارضة والتى تقضى مضجعهم بوقت طويل . وأخيراً فإن مجتمعنـا ليس مزوداً بدرجـة كافية بالمؤسسات ، ولا بالمعرفة التى يحتاجها للإسراع فى

« شق الطريق » مثلما الحال فى مرحلة « زيادة الوعى » . إن ثقافتنا لا تفهم هذه المرحلة جيداً ، وفى معظم الأحوال لا تستفيد منها جيداً . وباختصار ، هناك عدم استمرار معرقل بين زيادة الوعى ، وبين شق الطريق . وهو مصدر كبير للمتاعب والمصاعب فى أية محاولة لتحسين نوعية الرأى العام .

المرحلة الثالثة : المرحلة الثالثة هى التصميم . وهو نتيجة لنجاح زيادة الوعى ، والمضى قدماً أو شق الطريق . وفى الفصول التالية سوف نقدم للقارىء أمثلة كثيرة عن قضايا قطعت الطريق كله من رأى الجماهير إلى التصميم ، ومن ثم القرار العام (والقول بأن القرار العام قد تحقق هو طريقة أخرى للقول بأن الجمهور قد أتم رحلته عبر المراحل الثلاث التى نتحدث عنها) .

وأهم نقطة فى المرحلة الثالثة أن التصميم له وجوه متعددة . وفى أية قضية ، وحتى يتم شق الطريق بنجاح ، فإن الجمهور يجب أن يحدد أين يقف عقلياً ، وعاطفياً ، وأخلاقياً . هذه الأوجه المختلفة للوصول إلى القرار أو التصميم متشابكة مع بعضها . ولكن كلاً منها يتطلب جهداً موجهاً إليها وحدها ، وهى ـ مما يثير الدهشة أيضاً ـ مستقلة عن بعضها .

إن التصميم العقلانى يتطلب من الناس أن يزيلوا الغشاوة عن تفكيرهم ، وأن يتغلبوا على ترددهم ، وأن يحطموا أسوار الانعزال فى أقسام مصطنعة تبعدهم عن التعرف على النواحى المختلفة لنفس القضية ، وأن يأخذوا الحقائق التى لها علاقة بالقضية ، والحقائق الجديدة فى الحسبان ، وإدراك عواقب الخيارات العديدة التى تواجههم .

والتصميم العاطفى يعنى أن الناس يجب أن يواجهوا مشاعرهم الخاصة المتغيرة ، وأن يهيئوا أنفسهم لواقع لا يحبونه ، وأن يتغلبوا على الرغبة القوية للنكوص على أعقابهم وتجنب القضية . ولا توجد عقبة بالنسبة لمرحلة التصميم أصعب من الحاجة إلى التغلب على القيم المتعارضة التى يحس بها الإنسان فى أعماقه .

وعند الوصول إلى مرحلة التصميم الأخلاقى ، فإن الدافع الأول للناس هو وضع أنفسهم واحتياجاتهم ورغباتهم قبل أى التزام أخلاقى . ولكن إذا أتيحت لهم الفرصة والوقت الكافى للتفكير حول الخيارات أمامهم ، فإن البعد الأخلاقى يظهر واضحاً ، ويصارع الناس من أجل أن يفعلوا الشىء الصحيح . وهناك قضايا مثل مرض الإيدز ، والذين بلا مأوى ، والرعاية الصحية للذين لا يستطيعون تحمل نفقات التأمين

الصحى . . لا يمكن حلها إلا بعد التفكير فى البعد الأخلاقى للقضية والتعامل معه بطريقة أو بأخرى .

وكل واحد من هذه الأبعاد حافل بالعقبات .

٦

زيادة الوعى

إن الخطوط العريضة لزيادة الوعى على الطريقة الأمريكية هى مألوفة لدينا . ففى كل يوم نتعرض لرسائل إعلانية ، وموضوعات أعدتها إدارات العلاقات العامة ، ومزاعم تقدمها جماعات النصح والإرشاد ، وتقارير إخبارية عن أحداث محلية وعالمية بعضها تافه وبعضها لحظى . ونحن نتجاهل الكثير من هذه الرسائل ، وننظر لحظياً إلى الرسائل التى تسترعى اهتمامنا . وحتى نتجنب زيادة التحميل الإعلامى ، فإننا نستبعد كل هذه الرسائل الموجهة إلينا باستثناء جزء بسيط للغاية منها .

ولكن بعض الأحداث تكون مؤثرة أو هامة لحياتنا بدرجة أنها تخترق الشاشة ، وتستقر فى وعينا : مثلاً ـ الزلازل ، والعمليات الإرهابية ، وخطف الرهائن ، وسقوط الطائرات الذى يؤدى لمئات من الضحايا ، وحوادث تدفق البترول من ناقلة أو سفينة فى البحر ، والحوادث النووية ، والاكتشافات الطبية الحديثة ، والفضائح فى الأماكن العليا . ورموز هذه الأحداث اعتدناها : مثلاً حادث المفاعل النووى فى ثرى مايل أيلاند ، وفى تشرنوبيل ، وزلزال سان فرانسيسكو عام ١٩٨٩ ، وتسرب البترول من الناقلة إكسون فالديز ، وغزو صدام حسين للكويت ــ فمن السهل تذكر كل هذه الصور وغيرها من الماضى القريب والتى زادت من وعى أمريكا .

وفى بعض الأحيان لا يزيد الوعى نتيجة لحدث ، ولكن نتيجة لكتاب أو مقال مثل كتاب بتى فريدمان عن « سحر المرأة » الذى قدم نفس مفهوم زيادة الوعى كما ذكرناه ، أو كتاب راشيل كارسون عن « الربيع الصامت » الذى جعل أمريكا تدرك الأخطار التى

تتعرض لها البيئة ، أوكتاب رالف نادر « لا أمان عند أية سرعة » الذى أطلق حركة المستهلكين لحمايتهم . ومعظم زيادة الوعى لا يعتمد على كتب تعتبر الأولى فى مجالها ولا على الأحداث الدرامية . وهو الشغل اليومى الشاغل للصحافة ، فهى تحمل لواء زيادة الوعى بنشاط وحماس كبيرين وتبثه يوماً بعد يوم ، وسنة بعد سنة . ووسائل الإعلام لا تكف عن العمل على زيادة الوعى سواء كان ذلك فى سلسلة من المقالات أو برامج تليفزيونية ، حول زيادة تكاليف الرعاية الصحية ، أو آثار مادة « الألار » فى التفاح والتى قد تؤدى للإصابة بالسرطان ، أو عمليات سوء استغلال المدخرات والقروض فى البنوك ، أو تأثير وكلاء الدعاية فى الكونجرس . والميديا تعتبر زيادة الوعى جزءاً هاماً من وظيفتها ، وتعاملها على هذا الأساس .

ولكن زيادة الوعى لا يتقدم دائماً بالسرعة المناسبة لكل هذه المعلومات . وفيما بعد سوف نبحث حالات أدت فيها الطريقة الخاصة التى تتبعها الصحافة والخبراء إلى تشويه العملية بصورة كبيرة . ولكن أمثلة زيادة الوعى بطريقة طبيعية كثيرة بدرجة أنه من المفيد أن نصور عدداً منها . إن زيادة الوعى له ملامح مميزة يجب تذكرها جيداً إذا أردنا أن نفهم كيف يتحول رأى الجماهير فى النهاية إلى قرار عام .

مرض الإيدز

ولنبدأ كمثال بقضية مرض الإيدز التى أتمت مرحلة زيادة الوعى ، والتى هى الآن مستغرقة فى المرحلة الثانية وهى شق الطريق إلى الحل . وقضية مرض الإيدز هى مثال جيد بالذات لأن زيادة الوعى حول مخاطره تقدمت بدرجة أسرع من الأخطار الأخرى على الصحة مثل التدخين أو زيادة نسبة الكولسترول فى الدم . إن هذه السرعة تسمح لنا أن نرى الملامح الخاصة لعملية زيادة الوعى بطريقة أكثر وضوحاً من قضايا أخرى يزداد فيها الوعى ببطء أكثر .

وحتى عام ١٩٨٠ لم يكن مرض الإيدز معروفاً ولا حتى معترفاً به كمرض . ولكن فى عام ١٩٨١ تم اكتشاف ثلثمائة حالة وعرف العالم الاسم الجديد لمرض اسمه « الإيدز » . وفى البداية لم تكن هناك معلومات كثيرة متوافرة عن المرض أكثر من أنه

مرض يرتبط بالشذوذ الجنسى ، وأنه يعوق جهاز المناعة عن عمله ويدمره ، وأنه يؤدى فى النهاية دائماً إلى الموت ، وأن هذا مصير شباب فى العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات لا يعانون من أمراض أخرى سوى الإيدز . وفى العام التالى انزعج المسئولون عن الصحة العامة وغيرهم من هذا المرض . فقد كانت حالات الإصابة بالإيدز تتضاعف كل ستة أشهر . وبدا كأن وباء قاتلاً يلوح فى الأفق . وحذر دكتور جيمس كيوران فى مراكز السيطرة على الأمراض من أن الإيدز أصبح « مسألة ذات أهمية بالغة وعاجلة من الناحيتين الصحية والعلمية »[1] .

وفى ١٩٨٢ و١٩٨٣ بدأت المعلومات عن الإيدز تتراكم ، وما عرفه الناس زاد من مخاوفهم . فقد عرفوا أن الإيدز يمكن انتشاره بطرق عدة ـ وليس فقط عن طريق الشذوذ الجنسى ، ولكن أيضاً عن طريق إبرة الحقن التى يستخدمها مدمنو المخدرات ويشاركون فى حقن أنفسهم بالمخدر بإبرة واحدة ، وعن طريق عمليات نقل الدم من دم مأخوذ من مرضى الإيدز ، وينتقل المرض أيضاً من الأمهات المصابات به إلى أطفالهن أثناء الحمل ، وفى ظروف معينة قد ينتقل المرض عن طريق النشاط الجنسى العادى وليس الشاذ .

ولم توجه أسئلة فى أى استطلاع للرأى عن الإيدز حتى ١٩٨٣ . وهذا ليس أمراً غير عادى . فالميديا تكلف الخبراء بإعداد الأسئلة لاستطلاع ما إذا بدأت قضية معينة تفرض نفسها . وكثيراً ما يكتشف رئيس تحرير قوى الملاحظة أو خبير فى الاستطلاعات قضية قبل أن تتطور تماماً . ولكن فى حالة الإيدز لم يحدث ذلك ، وقد يرجع ذلك جزئياً للسرعة التى تطورت بها أزمة مرض الإيدز . وفى ١٩٨٣ تم توجيه ٢١ سؤالاً فى استطلاع للرأى العام حول مرض الإيدز . وبحلول ١٩٨٨ ازداد عدد الأسئلة حول الإيدز إلى ٧٧٤ سؤالاً[2] .

وكان أول سؤال فى استطلاع عن الإيدز أجراه معهد جالوب فى ١٠ يونيو ١٩٨٣ . وقد كشف أن ٧٧٪ من الجمهور سمعوا عن مرض الإيدز . وبحلول ١٩٨٥ ارتفع عدد الأمريكيين الذين سمعوا عن الإيدز إلى ٩٨٪ ـ وهو مستوى غير عادى لعملية الاختراق الإخبارية[3] . (ومن المشكوك فيه أن هذا الرقم من الأمريكيين (٩٨٪) يعرفون من هو رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، أو من الذى كسب الحرب العالمية الثانية ، أو حتى أنهم سمعوا عن هذه الحرب) .

وهذا مجال طيب لتذكير القارىء بأن زيادة الوعى والإدراك ليسا مترادفين . فلزيادة درجة الوعى وحدوثه فإن درجة الاهتمام يجب أن تتجاوز حد الإدراك . فالناس قد تكون مدركة لمشكلة ما ، ولكن بدون النظر إليها بجدية ، أو بدون أن يشعروا أنه يجب عمل شىء ما حيالها (مثلاً : الضوضاء العالية فى المدن من عمليات البناء ، وأصوات أبواق السيارات التى تتردد بدون أى تمييز ، من سيارات الأجرة والإسعاف ، وصراخ سيارات البوليس ، وعربات الإطفاء) . وفى حالة الإيدز فمن القطع أن الجمهور تجاوز مرحلة الإدراك إلى مستويات عليا من الاهتمام والقلق . وفى ١٩٨٥ كان ترتيب الإيدز من ناحية الخطورة على الإنسان بعد مرض السرطان بقليل وذلك بوصفهما من أكبر المشاكل الصحية التى تواجه الأمريكيين . وبعد ذلك بسنتين أصبح مرض الإيدز رقم واحد فى ترتيب الخطر على الصحة فى رأى الأمريكيين . وهكذا ازداد الذين يشعرون بخطر الإيدز من ٣١٪ عام ١٩٨٥ إلى ٧٠٪ عام ١٩٨٧ . أما بالنسبة لمرض السرطان ، فإن الأمريكيين يعتبرون الإيدز خطراً أكثر استعجالاً من السرطان وذلك بالنسبة ٦ إلى ١ (٧٠٪ إلى ١٢٪) [٤] .

وبالإضافة إلى زيادة الإدراك ومستوى الاهتمام والقلق ، فإن معرفة الأمريكيين بالمرض (الإيدز) ازدادت أيضاً . وفى ١٩٨٥ ، كانت غالبية الأمريكيين (٥٥٪) يعتقدون خطأ أن الإنسان يمكنه أن يصاب بمرض الإيدز أثناء عملية التبرع بالدم [٥] . ولكن بحلول ١٩٨٧ أدرك ثلثا الأمريكيين (٦٦٪) أن هذا المفهوم ليس صحيحاً [٦] .

والنموذج الذى تشير إليه هذه النتائج توضح أن زيادة الوعى الكامل للأمريكيين بالنسبة لمرض الإيدز تم خلال ٥ سنوات فقط (من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٧) : فقد أصبح الجمهور واعياً تماماً بالمرض ، وارتفع بقوة مستوى قلقه واهتمامه ، كما تضاءلت المفاهيم الخاطئة عن المرض ، وارتفع مستوى معرفته الصحيحة بحدة ، (ولكن مازالت هناك بعض الثغرات فى معلومات الجماهير : مثلاً ـ الناس لا تفهم كثيراً سبب ارتفاع تكاليف علاج مرضى الإيدز) [٧] .

وطبقاً للنموذج التقليدى الذى يقول أن نوعية الرأى الجيد ترجع إلى العلم الجيد بالقضية ، فإن هدف إعلام الجمهور قد تحقق . ويستطيع علماء السياسة والصحفيون الذين يرددون دائماً الحديث عن جهل الجماهير ، أن يفرحوا بهذا المثال الجيد للجمهور العليم . ولكن من الأفضل أن يكبح الإنسان جماح حماسه . لأنه بمجرد أن ينبش المرء

تحت السطح ، سوف يتضح تماماً أن رأى الجمهور مازال يطغى على قضية الإيدز ، وأن نفس الجمهور مازال بعيداً عدة سنوات عن التحول إلى « القرار العام » الصحيح . فالجمهور مازال غارقاً فى التعارض الذى لا حصر له بين القيم ، والعقبات الأخرى . وهذه علامات أكيدة على أن مرحلة « شق الطريق » لم تنته بعد أو لم ينهمك فيها الجمهور بعد .

إن الجمهور يشعر بالتعارض حول السياسة العامة لمواجهة مرض الإيدز فى كل ناحية من نواحى هذه السياسة . مثلاً : هل يجب توزيع إبر الحقن النظيفة على مدمنى المخدرات [٨] ، وهل يجب وضع الأشخاص المرضى بالإيدز والذين يعملون فى مهن قد تعرض الآخرين للمرض ، هل يجب وضعهم فى الحجر الصحى [٩] ، وهل لأصحاب العمل الحق فى اختبار موظفيهم للتأكد من عدم إصابتهم بمرض الإيدز [١٠] ، هل يجب تغيير نظام الحياة الشخصية لتقليل خطورة الإيدز أم لا ؟ (مثل استخدام العوازل الطبية فى الجنس) [١١] ، وهل يجب أن يكون هناك فحص إلزامى لمعرفة من هم الذين يحملون فيروس الإيدز [١٢] ، وهل يجب إبلاغ النتائج للحكومة أو لأصحاب الأعمال ؟ [١٣] وهل يحق لشركات التأمين على الحياة أن ترفع أسعار التأمين بالنسبة للجماعات المعرضة لخطر الإصابة بالإيدز ، أو أن ترفض التأمين عليهم كلية ؟ أو هل يجب على حاملى فيروس الإيدز إبلاغ شركات التأمين على الحياة بإصابتهم ؟ [١٤]

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الناس تشعر بالاضطراب حول الخطر الذى يهددهم شخصياً . إن الغالبية العظمى (٨٤٪) تقرر صراحة أنها لا تشعر بخطر عليها [١٥] . ولكن اثنين من كل ٥ أشخاص (٤١٪) يعترفون بأنهم قلقون لأنهم أو شخص آخر يعرفونه قد يصابون بالإيدز [١٦] ، ويقر ٥٠ فى المائة تخوفهم من إصابتهم بالإيدز [١٧] ، كما أن ثلثى الأمريكيات البالغات (٦٥٪) يعترفن أن مستوى قلقهن حول احتمال إصابتهن بالإيدز قد تزايد فى العام الماضى [١٨] ، كما أن كل واحد تقريباً (٨٩٪) يعترف أن الناس بوجه عام أصبحوا أكثر خوفاً ورعباً من الإيدز [١٩] .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الناس مضطربون ولا يثقون فى المعلومات التى يتلقونها عن الإيدز . وفى دراسة أجريت أخيراً ، قال ثلثا الذين تم سؤالهم (٦٦٪) أنهم لن يشاركوا شخصاً مصاباً بالإيدز فى استخدام الحمام [٢٠] ، وذلك رغم إبلاغهم بأن هذا لن يؤدى إلى إصابتهم بالمرض . ومعظم الأمريكيين يعتقدون أنه لا يمكن أن تصاب

بالإيدز من الطعام (٧٤٪) [٢١] ، أو من الكوب الذى تشرب منه (٦٦٪) [٢٢] ، أو من شخص يسعل أو يعطس أمامك (٦٥٪) [٢٣] ، ولكن رغم ذلك فإن ثلثى هؤلاء الناس (٦٧٪) يصرون على أن يكون الأشخاص الذين يقدمون لهم الطعام ، أو الذين يجهزون لهم الطعام فى المطاعم يجب اختبارهم للتأكد من خلوهم من فيروس الإيدز [٢٤] .

إن عدم الثقة هذه فى المعلومات العامة لا يرجع إلى الخوف من أن الحكومة أو المجتمع الطبى يخفى عنها معلومات هامة ، ولكنه يرجع إلى أننا ليست لدينا المعلومات الكاملة عن المرض [٢٥] . وفى معظم الأحيان يقرأ الناس أو يسمعوا عن دراسة جديدة تبين أن مادة ما أو سلوكاً ما لم يسمعوا عنهما من قبل هما السبب فى المرض المخيف . ويخشى كثيرون أن العلماء وهم يعرفون أكثر فأكثر عن الإيدز ، قد يكتشفون يوماً أن المرض يمكن انتقاله بنفس الطرق الشائعة التى تصيب الناس بالعدوى من أمراض أخرى (مثلاً : تناول طعام ملوث أو استخدام حمام غير نظيف) .

إن مواقف الجمهور من السياسات التى تم الوصول إليها لمواجهة المرض (الإيدز) هى مواقف متغيرة . وقد كشفت ذلك إجاباتهم فى استطلاعات الرأى التى يتم فيها تغيير صياغة الأسئلة قليلاً فنحصل على إجابات مختلفة . وبالنسبة للموضوع الحساس المتعلق باختبار العمال والموظفين للتأكد من خلوهم من فيروس الإيدز ، كانت الأغلبية واضحة فى الموافقة على ذلك إذا كان السؤال : « من حق أصحاب العمل اختبار موظفيهم للتأكد من خلوهم من مرض الإيدز » [٢٦] . ولكن إذا تغيرت صيغة السؤال إلى : « كل الموظفين الحاليين فى أية مؤسسة يجب أن يتم اختبارهم للتأكد من خلوهم من الإيدز » . . فإن الأغلبية الواضحة ترفض هذه السياسة وتعارضها [٢٧] .

وبحلول ١٩٨٧ ، وبعد أن عرف كل أمريكى عن مرض الإيدز ، وأنه أكبر خطر على الصحة يواجه أمريكا ، فإن أقل من ١٥٪ قالوا إنهم اتخذوا أو خططوا لأى تصرف للتقليل من احتمال إصابتهم بالمرض . ومن بين الإجراءات التى اتبعت فعلاً تجنب دورات المياه العامة ، وتجنب الاتصال ولو لمدة وجيزة مع الشواذ ، والتوقف عن التبرع بالدم ـــ وهى تصرفات كان الأمريكيون يعرفون أنها لا علاقة لها بالمرض [٢٨] . وبحلول ١٩٨٨ ذكر أناس أكثر أنهم مستعدون للتصرف تجاه المرض [٢٩] . ولكن النموذج العام ليس واضحاً . وفى مرض الإيدز تجد أنه بالرغم من أن زيادة الوعى قد تم تحقيقه ، إلا أن الجمهور مازال بعيداً عن اتخاذ قرار ثابت ، غير متغير ، ومسئول تجاه هذه القضية .

تأثير ازدياد حرارة الجو على المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء

دعونا الآن نتجه إلى قضية فى مرحلة أقل تقدماً من زيادة الوعى ، وهى قضية التهديد الموجه للبيئة بسبب ما يسمى بـ « تأثير البيت النباتى » أو ازدياد درجة حرارة الجو بسبب ازدياد غاز ثانى أكسيد الكربون فى الجو .

والاسم « تأثير البيت النباتى » المعروف بالدفيئة مأخوذ من التشابه لما يحدث فى الجو وفى داخل الدفيئة الموجودة بالحدائق ، فالزجاج فى أى دفيئة تعمل بكفاءة يخدم غرضين فى نفس الوقت : فهو يسمح بمرور أشعة الشمس فى الداخل (الزجاج شفاف بالنسبة للضوء الداخل) ، ولكنه فى نفس الوقت يمنع الحرارة من الهروب من الداخل (الزجاج مادة صلبة ويستطيع أن يحتفظ بالحرارة على الأقل لبعض الوقت) . ويفترض العلماء أن عملية من هذا النوع تحدث على نطاق عالمى ــ ولكن الآثار المفيدة لها أقل بكثير جداً مما يحدث للنبات فى الدفيئة .

وهناك صعوبة فى نقل المعلومات عن تأثير الدفيئة أو ازدياد سخونة الجو ، والمشاكل المتعلقة بها للبيئة ، إلى الجمهور . والسبب فى ذلك أن هناك تعبيرات علمية عديدة لوصف النواحى المختلفة لهذه الظاهرة . وأحياناً يشير العلماء إلى الأمطار الحمضية ، وأحياناً أخرى إلى الثقب فى طبقة الأوزون ، وأحياناً ثالثة إلى الضباب الممزوج بدخان المصانع ومستوى الأوزون قرب سطح الأرض ، وأحياناً يشيرون مباشرة إلى ما يسمونه « تأثير الدفيئة » أو « تأثير بيت النباتات الخضراء الزجاجى » . وجميع هذه التعبيرات العلمية لها ما يبررها لأنها تصف تأثيرات مختلفة لنفس المشكلة وهى : تغييرات فى تركيب الغلاف الجوى سببها اشتعال الوقود المأخوذ من الفحم أو النفط أو الغازات الطبيعية ، وتدمير غابات الأمطار فى العالم (ومعظم هذا التدمير بسبب حرق الغابات) ، وبسبب انطلاق مواد كيميائية أخرى (مثلاً غازات الميثان والكلوروفلوروكربون) فى الغلاف الجوى .

ويشكل غازى الأوكسجين والنيتروجين ٩٩,٩٪ من الغلاف الجوى فى العالم . وقد ظل هذا التركيب ثابتاً نسبياً طوال المائة ألف سنة الأخيرة . أما الواحد من عشرة فى المائة المتبقية فهى خليط من آثار غازات أخرى منها : ثانى أكسيد الكربون ، وثانى أكسيد الكبريت ، وثانى أكسيد النيتروجين ، والميثان ، والكلوروفلوروكربون . والمدهش أن

هذه الغازات بهذه النسبة الضئيلة جداً هى المذنب الحقيقى الذى يهدد بوقوع تغييرات خطيرة فى البيئة العالمية [٣٠] .

والتهديد يحدث هكذا : إن غاز ثانى أكسيد الكربون والغازات الأخرى الموجودة فى « الدفيئة » أو البيت الزجاجى للنباتات مثل غاز الميثان تؤدى إلى ما يساوى تأثير الزجاج فى الدفيئة . وقد أثبت العلماء أن تركيز غاز ثانى أكسيد الكربون فى الغلاف الجوى قد ازداد بنسبة ٢٥٪ منذ بدء الثورة الصناعية . هذه الزيادات أدت إلى حدوث آثار مماثلة تماماً لما يحدث داخل الدفيئة ــ أى زيادة دخول أشعة الشمس إلى الأرض ، وخروج حرارة أقل من الأرض إلى خارج الغلاف الجوى . ونتيجة لذلك فإن العالم يواجه احتمال زيادة درجة حرارة الجو من ٣ إلى ٨ درجات فهرنهايت بحلول عام ٢٠٥٠ وذلك طبقاً لبعض التنبؤات .

إن تأثيرات هذه التغييرات فى الطقس ممكن أن تؤدى إلى كوارث على مستوى عالمى منها : تحول الأراضى الخصبة التى يمكن زراعتها إلى صحراء قاحلة ، وتدمير أراضى الشواطىء نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر ، كما أن النباتات والأسماك والكائنات الأخرى تصبح فى خطر ، كما أن مدنا مثل دنفر وواشنطن العاصمة ، ونيويورك تتعرض لثلاثة أشهر من ارتفاع درجات الحرارة لأكثر من ٩٠ درجة فهرنهايت . وهذا قد يؤدى إلى البحث بجنون عن أماكن أخرى بينما الناس حول العالم يهرعون للبحث عن بيئة أكثر ملاءمة للإقامة بها .

وبالإضافة إلى الغازات الناشئة عن تأثير الدفيئة ، فإن احتراق الوقود المأخوذ من الفحم أو النفط أو الغاز الطبيعى ، وخصوصاً من عادم السيارات ، والإنتاج الصناعى ، والدخان المتصاعد من محطات الخدمات العامة مثل المياه والكهرباء والغاز ــ هذه كلها تخلق أيضاً مشكلة الأوزون . وغاز الأوزون هذا عند مستوى الأرض يحبس الجزيئات الميكروسكوبية لغازات الهيدروكربون ، وأكسيد النتروجين ، وثانى أكسيد الكبريت . هذا المزيج من الغازات معاً يسمى عادة Smog أى الضباب الممزوج بدخان المصانع وهو أشبه بوعاء للطهى بحرارة الشمس لخليط من المواد الكيميائية الكريهة . ويتسبب هذا النوع من الضباب فى التهابات العيون ، وتأثر وظيفة الرئة ، وخسائر فى الأشجار والمحاصيل . وعندما تمطر السماء فإن جزيئات هذه المواد الكيميائية تلتصق بقطرات الماء وتؤدى إلى ما نسميه « الأمطار الحمضية » . وهى أمطار تؤذى الأشجار

والنباتات الأخرى ، وتدمر التوازن الدقيق بين البحيرات والأنهار فى نظام البيئة الدقيق .

وآخر جزء من هذه القصة هو تأثر الأوزون فى الغلاف الجوى . وعندما يصبح الأوزون قرب سطح الأرض فإن ذلك ينتج عنه آثار سلبية (ذكرناها من قبل) . ولكن عندما يكون هذا الأوزون على ارتفاع يتراوح بين ١٠ إلى ١٥ ميلاً فوق سطح الأرض ، فإن هذا شىء طيب لأن طبقة الأوزون هذه تعمل كحزام يقى الأرض من أخطار الأشعة فوق البنفسجية للشمس . وأى نقص فى الأوزون الموجود فى الغلاف الجوى المحيط بالكرة الأرضية يثير القلق بسبب التأثيرات المحتملة الضارة وهى : زيادة احتمال الإصابة بسرطان الجلد ، وزيادة مرض « المياه البيضاء » فى الإنسان ، وإلحاق الضرر بالنباتات بما فى ذلك المحاصيل الزراعية الكبرى ، وكذلك نباتات العوالق البحرية التى هى نقطة البداية بالنسبة لسلسلة الطعام فى المحيطات .

أما غازات الكلوروفلوروكربون فتستخدم أساساً فى الثلاجات الكهربائية ، وفى الرشاشات التى تستخدم الأيروسول ، وتستخدم أيضاً كمذيبات وفى إنتاج المطاط الإسفنجى المستخدم فى الحشايا ، وهذه الغازات هى المذنب الأكبر المسئول عن استنزاف طبقة الأوزون . وفى البداية ظن الخبراء أنها غازات مثالية لانعدام سميتها ، ولأنها لا تتفاعل مع الغازات الأخرى فى الأجزاء السفلى من الغلاف الجوى . ولكن بسبب طبيعتها الخامدة ، فإنها تنطلق بدون أن تتغير إلى طبقات الجو الأعلى حيث تقوم بدور العامل المساعد فى التفاعلات الكيميائية التى تحطم طبقة الأوزون المحيطة بالأرض . ولأن دور غازات الكلوروفلوروكربون هو كعامل مساعد فقط (العامل المساعد يساعد على زيادة سرعة التفاعل الكيميائى ، ولكنه لا يتغير بعد انتهاء عملية التفاعل) ، فإن الضرر الذى تلحقه بطبقة الأوزون له تأثير بالغ وكبير .

ويختلف العلماء حول مدى خطورة المشكلة ، وحول الأخطار التى تؤدى إليها ، وحول الزمن الذى تستغرقه هذه الآثار الضارة لكى تقع . ولا تستجيب جميع المناطق لهذه المشاكل بنفس الطريقة . فهناك أماكن مثل لوس أنجيليس ودنفر تعانى من الإحساس المؤلم بسوء نوعية الهواء . إن تركيب هذه المدن والمناطق جغرافياً وجيولوجياً يجعلها أشبه بأحواض تترسب فيها هذه الغازات السامة والمواد الكيميائية ، وتمنع تشتتها بفعل الرياح الطبيعية ، أو الأمطار أثناء فترات الخطورة العظمى . وسكان هذه المدن يرون الضباب المختلط بالهباب ويقاسون من آثاره (ويكفى أن تتحدث إلى أحد سكان

لوس أنجيليس عن ممارسة رياضة الجرى أثناء الصيف وعن نوع الهواء الذى يستنشقه !) .

وسوف نستخدم هنا تعبير « تأثير الدفيئة » كاختصار لجميع المشاكل التى تنشأ عن تلوث الهواء بما فى ذلك المطر الحمضى ، والضباب المختلط بالهباب ، وثقب الأوزون فى طبقات الجو العليا وغير ذلك من الظواهر الجديدة . ومن المفيد أن نرى « تأثير الدفيئة » (بهذا المعنى الموسع) فى نطاق اهتمامات الناس وقلقهم حول تلوث الهواء الذى أزعج الجمهور منذ الستينيات . ففى الستينيات بدأت الرموز والتصورات عن أعمدة الدخان والتلوث تلفت الانتباه . وكان هذا التحول يعتبر علامة تاريخية تدل على تاريخ تحول أمريكا من العصر الصناعى إلى عصر ما بعد الصناعة ومجتمع ما بعد الصناعة . وقبل منتصف الستينيات كانت أعمدة المداخن تكسى الغلاف الجوى بطبقة داكنة من الهباب والدخان الأسود المنبعث منها . وكان الناس يهللون لهذه المداخن والهباب الصاعد منها فى المصانع على أنه علامة على الرخاء . وفى مدينة مثل بيتسبرج وقبل عصر الستينيات لم يكن الدخان المتصاعد من المصانع يعتبر تلويثاً للهواء ، ولكنه كان يعنى فرص عمل للناس . وفجأة تغيرت الصورة ، وأصبح الدخان يعنى التلوث ، وتهديد الصحة . وقامت بيتسبرج بتنظيف هوائها . وفعلت مدينة ديترويت نفس الشىء طبقاً لقانون الهواء النظيف الذى صدر عام ١٩٧٠ . وبدأ الجمهور يسترخى وهو يشعر أن المشكلة قد تم حلها .

ولكن فى هذا النطاق بدأت أشكال جديدة لأخطار تلوث الهواء تظهر من جديد . وفى بداية الثمانينيات ، بدأت استطلاعات الرأى تسأل الناس عن مدى علمهم بالمطر الحمضى . وفى يناير ١٩٨٠ كان ٢٦٪ من الأمريكيين فقط يستطيعون إعطاء إجابة صحيحة عن المطر الحمضى [٣١] . وبحلول ١٩٨٦ أصبح ثلاثة أرباع الأمريكيين (٧٦٪) على علم بالمشكلة [٣٢] . وبنهاية الثمانينيات كان جميع الأمريكيين تقريباً على دراية بمشكلة المطر الحمضى . وأثناء عقد الثمانينيات أمكن زيادة وعى ٨٠٪ من الأمريكيين ، وذلك بمعنى أنهم تجاوزوا مجرد الوعى إلى مطالبة الحكومة بأن تفعل شيئاً لحل هذه المشكلة بغض النظر عن التكاليف [٣٣] .

وقد نشأ الوعى بمشكلة « آثار الدفيئة » وغيرها من المشاكل المتصلة بها ، وكذلك القلق من هذه المشاكل على مرحلتين متميزتين : والمرحلة الأولى يمكن أن نسميها مرحلة

« الرعب من علبة الأيروسول » . وفى السبعينيات قال العلماء أن طبقة الأوزون تتآكل بفعل مواد كيميائية تتصاعد فى الجو . وكان أول المذنبين الأشرار فى رأى العلماء هو « علب الأيروسول » العادية ذات البخاخة التى يستخدمها المستهلكون لقتل الحشرات برشها بالمادة الموجودة فى العلبة ، وكذلك علب البخاخات لرش الإبط وللحلاقة . وفى ١٩٧٤ سأل روبر قطاعاً من المستهلكين على مستوى أمريكا « إذا كانت الغازات المتصاعدة من علب الأيروسول تعتبر تهديداً خطيراً لأولادهم وأحفادهم بحلول سنة ٢٠٠٠ لتدميرها حاجز الأوزون الواقى حول الأرض » . وأجاب حوالى ثلاثة أمريكيين من كل عشرة (٢٨٪) أنها سوف تكون مشكلة خطيرة [٣٤] . وظل روبر يوجه هذا السؤال كل سنتين وحتى عام ١٩٨٠ . وبنهاية استطلاع عام ١٩٨٠ أظهرت النتائج أن مستوى القلق عند الناس لم يزداد كثيراً . ففى هذه السنة (١٩٨٠) أجاب مرة أخرى ثلاثة من كل عشرة أمريكيين (٣٠٪) أنهم يعتقدون أن مشكلة علبة الأيروسول تعتبر أمراً خطيراً . (وكانت زيادة الـ ٢٪ منذ ١٩٧٤ وحتى ١٩٨٠ تعتبر إحصائياً لا قيمة لها) [٣٥] .

واستمر عدم اهتمام أو قلق الجماهير بمشكلة الأوزون بينما ازداد قلق العلماء من المشكلة . ويمجمع أقمار أمريكا الصناعية للأرصاد الجوية معلومات باستمرار عن التغيرات فى الغلاف الجوى حول العالم ، وعن النباتات وعن الطقس . وفى ١٩٨٠ أعطى القمر الصناعى « نيمباس ـ ٧ » تسجيلاً لازدياد الثغرة الموجودة فى طبقة الأوزون فوق المحيط الأطلنطى . وهنا كان أول دليل علمى جاد لتأكيد النظرية القائلة بأن غازات الكلوروفلوروكربون تحطم طبقة الأوزون [٣٦] .

وفى نفس الوقت لم تقتنع غالبية الأمريكيين بأن عملية الحلاقة أو استخدام رشاشة للشعر هى العامل الرئيسى لتحطيم البيئة بالنسبة لأطفالهم . وساعدهم على ذلك رؤية السيارات التى تلتهم البنزين من حولهم ، والمصانع الكيميائية ، ومداخن شركات الغاز والكهرباء والمياه ، والمصادر الأخرى الكبرى للتلوث . ومازال نقص ازدياد القلق لا يعنى أن الأمريكيين لا يريدون التصرف فى هذه المشكلة تحت ظل شروط معينة . وفى ١٩٨٢ عندما سأل روبر الناس « هل يجب أن نمنع علب الأيروسول ؟ » أم « أننا يجب أن نستمر فى بيعها ؟ » أجاب غالبية الأمريكيين بنسبة ٢ إلى واحد (٦٠٪ إلى ٣٠٪) أنه يجب منعها [٣٧] . وقد فعلوا ذلك لأنهم عرفوا أن هذه العلب وبداخلها الهواء المضغوط أو المضخات يمكن استخدام بديل لها بحيث نستغنى عن علبة الأيروسول .

ولم يذكر أحد شيئاً عن التكاليف ، ولا عن ملاءمة النوع الجديد أو عدم ملاءمته . وتحت هذه الظروف كان الموقف السائد هو : « لماذا لا نمنع هذه العلب ، من الأفضل أن نشعر بالأمان بدلاً من الأسف » . وكما سوف نرى فى أمثلة أخرى فقد ساد موقف « من الأفضل الأمان الآن بدلاً من الندم فيما بعد » حول جميع الأخطار . . حتى دخلت التكاليف ، والمضايقات ، والتضحيات الأخرى فى الصورة . وهنا انقسمت مواقف المستهلكين بشدة ، وخصوصاً بالنسبة لعمل مكلف لدرء خطر تهديد مجرد فى المستقبل .

وقد استخدم العلماء تعبير « آثار الدفيئة » أو البيت الزجاجى للنباتات فى بداية الثمانينيات . وفى مارس ١٩٨١ أجرت شركة أبحاث الرأى « أوبينيون ريسيرش كوربوريشن » أول استطلاع يستخدم هذا التعبير « آثار الدفيئة » . وأظهر الاستطلاع أن ١٤٪ فقط من الأمريكيين قد سمعوا أو قرأوا الكثير عن هذا التأثير [٣٨] . وبعد ذلك بسبع سنوات ارتفع هذا الرقم بدرجة كبيرة . وبحلول خريف ١٩٨٨ كانت غالبية الأمريكيين (٥٨٪) قد أصبح التعبير مألوفاً لديهم [٣٩] ، وكان معظمهم قادراً على اختيار التعريف الصحيح له فى سؤال مؤلف من عدة عناصر يختار الأمريكى الصحيح منها (والتعريف هو ازدياد سخونة الأرض تدريجياً نتيجة لانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون والملوثات الأخرى فى الغلاف الجوى) [٤٠] .

وفى صيف ١٩٨٨ حدث شىء غريب كشف أهمية الأحداث فى رفع درجة الوعى . فقد كان صيف عام ١٩٨٨ واحداً من أكثر فصول الصيف سخونة فى تاريخ أمريكا . وأثناء وصول درجات الحرارة إلى قمتها شهد عالم مرموق أمام الكونجرس وهو دكتور جيمس هانسن مدير معهد جودارد لأبحاث الفضاء وقال أن تأثير الدفيئة بلغ حد الخطورة . وأبدى د. هانسن وبدون أى شك قلقه البالغ من أن « تأثير الدفيئة » يجب أن يؤخذ فى الاعتبار بجدية ، وأن من بين آثاره الأخرى أن يتوقع الناس مواسم صيف أخرى شديدة الحرارة فى التسعينيات . وقال : « لقد وضح هذا الصيف أن ما تنبأنا به من قبل هو الذى يحدث الآن » [٤١] .

ولقيت شهادة د. هانسن اهتماماً خاصاً عندما شكا بمرارة للصحافة أن « مكتب الإدارة والميزانية » حاول أن يكمم فمه أثناء الشهادة ، وأنه غير من شهادته حتى يقلل من خطورة « تأثير الدفيئة » . وإذا كانت هذه هى نية المكتب (ومن المفترض أنه فعل ذلك ليمنع تدفق الطلبات لحلول مكلفة للمشكلة) ، فإن الذى حدث هو العكس .

وكشفت الاستطلاعات أن الحر الشديد زاد من خطورة شعور الناس بتأثير الدفيئة ــ على الأقل فى الأسابيع القليلة من شهر أغسطس . وأجرى معهد جالوب استطلاعاً فى أغسطس كشف أن ثلاثة من بين كل أربعة أمريكيين (٧٤٪) قد تابعوا باهتمام القصة الإخبارية عن الصلة « بين الطقس الساخن هذا الصيف وبين تأثير الدفيئة »[٤٢] . وكشفت سلسلة من استطلاعات الرأى أن عدد الأمريكيين الذين اعتبروا « تأثير الدفيئة » مشكلة خطيرة وذلك خلال أشهر الصيف قد ازداد (ومن هؤلاء بعض الذين لم يعرفوا ما هو تأثير الدفيئة ، ولكنهم قالوا أنهم يشعرون بالحر)[٤٣] . وبحلول خريف ١٩٨٨ ، وعندما بردت درجة حرارة الطقس ، بردت معها درجة اهتمام الناس وقلقهم . وفى شهر سبتمبر كان عدد الأمريكيين الذين اعتبروا تأثير الدفيئة تهديداً خطيراً قد انخفض عما كان عليه فى الصيف من ٧٧٪ إلى ٥٣٪ فى الخريف[٤٤] .

الملامح الطبيعية

هذان المثالان يوضحان الكثير من الملامح التى أسميها زيادة الوعى « الطبيعى » . (وسوف نناقش تشوهات زيادة الوعى فى الفصل السابع) . ومن بين الصفات العديدة لزيادة الوعى الطبيعى هناك ست منها جديرة بالملاحظة وهى :

تغيير الزمن . من المحتمل أنه من أهم ملامح زيادة الوعى هو المدى الواسع للتغيير فى كمية الزمن التى تحتاجها عملية زيادة الوعى . وتختلف هذه العملية من دقائق إلى عشرات السنين . وهناك رسائل مثل « بقعة زيت عملاقة تلوث الممرات المائية فى ألاسكا » . . أو « الإرهابيون يخطفون رهائن جديدة » . . أو « زلزال مدمر يضرب مدينة سان فرانسيسكو » . . هذه الرسائل التى ترفع درجة الوعى يمكن نقلها فى ثوان . ولكن هذه الحقيقة لا تعنى أن زيادة الوعى قد تم فعلاً . ففى الموضوعات المؤثرة والواضحة جداً بالذات ، يتحرك الناس فى دقائق (إذا كانت لديهم معلومات كافية) من عدم الإدراك التام إلى الوعى التام .

ولكن فى موضوعات أخرى تستغرق عملية زيادة الوعى وقتاً أطول . ومنها مثلاً أشكال التفرقة الماكرة ضد النساء فى أماكن العمل ، وأهمية التغذية الجيدة للصحة ،

وأخطار تأثير الدفيئة ــ هذه الموضوعات تطلبت سنوات عديدة حتى يمكن تحقيق زيادة الوعى وانتشاره . والفرق بين هذه الأمثلة والأمثلة السابقة عن الزلزال مثلاً يشبه الفارق عندما تتعرض لحادث سيارة مسرعة وبين مجرد الشعور الغامض بالأحداث التى تدور حول النطاق الخارجى لدائرة الاهتمام (سوف نوضح ذلك فيما بعد) .

وفى مثالينا السابقين ، أمكن زيادة الوعى حول مرض الإيدز وإتمامه خلال أربع أو خمس سنوات منذ أن تم التعرف على المرض . أما عملية زيادة الوعى بالنسبة للموجة الجديدة من مشاكل تلوث الهواء فقد ظلت تجرى طوال فترة زمنية قدر فترة الإيدز ثلاث مرات ، ومازالت مستمرة حتى الآن . وفى بداية التسعينيات ، فإن أقل من ٦ من كل عشرة أمريكيين يشعرون ويقلقون للغاية لتأثير الدفيئة ، وهذا على العكس تماماً من المستوى العالمى تقريباً للإدراك والقلق اللذين صاحبا الهجوم على الإيدز [٤٥] .

وهناك عوامل عديدة تساهم فى عنصر الزمن المتغير . وكقاعدة رئيسية ، فإن عنصر الوقت يمكن اعتباره أكثر البارومترات حساسية لدرجة الصعوبة فى تحقيق زيادة الوعى . فكل درجة من الصعوبة تضيف إلى طول الوقت المطلوب لحدوث زيادة فى الوعى .

قوة إقناع الأحداث . لا شىء يزيد من درجة الوعى بقوة مثل الأحداث التى تجعل من القضية أمراً مؤثراً (درامياً) . ولا شىء يؤخر زيادة الوعى قدر نقص هذه الأحداث المؤثرة . مثلاً : لقى « تأثير الدفيئة » زيادة سريعة فى درجة الوعى من موجة الحر العاتية التى جاءت مع صيف ١٩٨٨ ــ وخصوصاً بعد أن ربط د. هانسن بين الاثنين بوضوح . وقد أدى هذا الربط إلى إثارة الجدل كثيراً حول الموضوع : يرى البعض أن الطقس الساخن عام ١٩٨٨ يمكن تفسيره بدون اللجوء إلى « تأثير الدفيئة » ، وهناك علماء كثيرون يتفقون مع د. هانسن فى رأيه عن خطورة « تأثير الدفيئة » ، ولكنهم يختلفون معه حول الربط بين الدفيئة وبين حرارة صيف ١٩٨٨ . ولكن بالنسبة لعالم ملتزم أراد أن يجذب انتباه الجمهور ، فإن صيف ١٩٨٨ كان مناسبة تستحق انتهازها .

ومما يؤسف له أن الأحداث الدرامية للتنبيه لخطورة مرض الإيدز كانت متوفرة . وكانت وفاة بعض المشاهير بمرض الإيدز عاملاً إضافياً لوفاة الألوف من الشبان النشطين (ومعظمهم من الرجال) فى توضيح أخطار الإيدز وأنها أخطار حقيقية للجمهور الأمريكى .

إن استخدام الأحداث لزيادة الوعى أمر واضح بدرجة أنه لا يجدر الحديث عنه

ولكن هناك شىء غير واضح فى ذلك . لماذا يلزم أن يقع حادث مثل كارثة لإقناع الناس بأن المشكلة خطيرة ، بينما البراهين الأخرى كثيرة ومتاحة قبل وقوع الكارثة ؟ هل من الضرورى أن تسقط طائرة ويلقى مئات الركاب مصرعهم حتى يتحرك الناس ليطالبوا بمزيد من الأمان فى الجو ، بينما أعداد من الخبراء يستطيعون تقديم الوثائق عن الأخطار بطرق أخرى ؟ لماذا تتعرض بنوك الادخار والقروض إلى فشل ذريع قبل أن تلتفت السلطات لذلك ، بينما سوء الاستغلال والأخطاء التى أدت إلى هذا الفشل كانت موجودة وظاهرة أمام الجميع ؟ لماذا تستمر أخطار تشغيل محطات الطاقة النووية فى ظل إجراءات أمان غير كافية ، وموظفين غير مدربين ، بدون أن نلتفت إلى هذه الأخطار لمدة طويلة ، ولا نهتم بذلك إلا بعد وقوع حوادث رهيبة مثلما جرى فى محطة « ثرى مايل أيلاند » وفى محطة تشرنوبيل ؟ لماذا لابد أن تقع كارثة قبل أن يبدى الناس اهتمامهم ؟

هذه أسئلة لا تلقى سوى إجابات مراوغة . ولكن هناك بعض التفسيرات الممكنة . فعند دراسة زيادة الوعى ، سوف يذهل المرء لمدى نقص الخيال عند الجمهور . هذه الظاهرة ليست قاصرة على أمريكا . إن الروس ، والفرنسيين والألمان ، واليابانيين ، وأهالى تاسمانيا . . وكل الشعوب يبدو أنها تعانى من نقص الخيال .

وهى ليست ظاهرة عالمية ، ولو أنها صفة فى الغالبية العظمى من الناس . وهناك أقلية هامة من الناس ــ رجال ونساء ، مثقفين جيداً ، وغير مثقفين ، صغار وكبار ــ لديهم المقدرة على تخيل ما قد يحدث قبل أن يحدث ذلك فعلاً . وكل ما يحتاجونه هو تفسير يجعل الأمر معقولاً فى إطار المعلومات التى يرجعون إليها . وبالنسبة للبعض فإن هذا الإطار كمى وإحصائى : مثلاً ، إذا كانت فرصة إصابة مدمنى التدخين بمرض سرطان الرئة أو أزمة قلبية أكثر مما قد يحدث لغير المدخنين ، فإن هذه المجموعة من الناس (أصحاب الخيال) سوف يقبلون الأدلة تماماً بدون الحاجة لأن يصابوا هم أنفسهم بنوبة قلبية حتى يتأكدوا أن أخطار التدخين حقيقية . وآخرون يرجعون إلى إطار معلومات نوعى أو كيفى : النوادر مثلاً ، أو التجربة الشخصية ، أو التفسيرات التى تتفق مع آرائهم فى هذا العالم . كل هذه الأشياء أكثر إقناعاً لهم عن الإحصائيات أو أشكال البراهين الأخرى العلمية .

ومن الواضح أن أقلية منا هى القادرة على البصيرة أو رؤية ما قد يحدث فى

المستقبل . والمدهش أن الغالبية العظمى من الناس ليست لديها هذه المقدرة . إننا نادراً ما نتصرف إزاء خطر محتمل . وما لم تقع الكارثة ، فإننا نبدو عاجزين عن اتخاذ إجراءات للوقاية منها بحسن البصيرة .

وما يبدو منذ الوهلة الأولى أنه نقص فى الخيال قد يكون شيئاً آخر مختلفاً تماماً . فقد نكون مشغولين جداً بأشياء أخرى ، أو معرضين لمضايقات أكثر من اللازم ، أو منهمكين فى عملنا بدرجة تجعلنا لا نلقى اهتماماً لأى شىء يستحق ذلك منا . فالخبراء يصيحون دائمـاً للتحذير : احترسوا من الذئب (الذئب هنا هو الخطر القادم) . والأشخاص غرباء الأطوار ينتزعون اهتمامنا بقوة وبدون تمييز . والأخطار تأتى مغلفة بالمبالغات التى تحتاج إلى استبعادها ، لأن هؤلاء الذين يريدوننا أن نعلم يعرفون أن استخدام طريقة عاقلة ومعتدلة سوف تؤدى بهم إلى لا شىء . وهناك ببساطة أخطار أكثر من اللازم ، وأزمات أكثر من اللازم ، وموضوعات أكثر من اللازم . . وكلها تتنافس من أجل مقدرتنا المحدودة على الاهتمام والتصرف . ومن المحتمل أن طريقتنا فى ترتيب الأولويات هى أن نزيح جانباً كل ما ليس فى حالة طوارىء أو شبه طوارىء .

ولكن مهما كان الشرح ، فإن الجمهور يبدو عملياً بدرجة كبيرة أكثر من اللازم : إن عدم رغبة الغالبية فى الالتفات الجدى لأى شىء لم يقع فعلاً قد يؤدى يوماً ما إلى أن الإجراء العلاجى لأى مشكلة سيكون قد تأخر أكثر من اللازم .

إدراك إمكانية انطباق القضية على الشخص نفسه . ومن الحقائق أيضاً أن الناس يهتمون أكثر بالقضايا التى تتعلق بحياتهم أكثر من تلك التى لا علاقة لها بهم . فمثلاً : فى ما يسمى بقضايا المرأة فإن زيادة الوعى بين النساء أكثر بالنسبة لمشاكل الأم العاملة ، والتفرقة ضد النساء فى أماكن العمل ، وتوفير الرعاية لأبناء الأمهات العاملات فى مكان العمل . . وخصوصاً بالنسبة للنساء اللاتى يتعرضن للأخطار من هذه المشاكل . هذا الشعور بزيادة الوعى إزاء هذه المشاكل أقل بدرجة كبيرة بين الرجال والنساء اللاتى لسن عرضة للأخطار . وقد لاحظ أحد الصحفيين فى صحيفة « نيويورك تايمز » بدهشة أن الأمريكيين يبدون اهتماماً أقل لأخبار الدجل فى واشنطن ، ويهتمون أكثر بالقضايا التى تلمس حياتهم بطريقـة مبـاشرة أكثر . واقتبس الصحفى من استطلاع لمعهد جالوب يكشف أن ١٥٪ من الأمـريكيين فقط يتـابعـون عن قرب تقـارير سوء السلوك فى الكـونجـرس ، بينما كان نصف الجمهور تقريباً يتابع باهتمام كبير الحوار حول الإجهاض

أو حرق العلم الأمريكى (٤٦) . ويعتمد زيادة الوعى مباشرة على قدرة الناس على تطبيق القضية المثارة على أنفسهم .

وبالنسبة لمرض الإيدز ، وتأثير الدفيئة ، فقد لعبت العلاقة الشخصية للموضوع دوراً مسيطراً على انتشار زيادة الوعى . فعندما ظهر مرض الإيدز لأول مرة ، كان يبدو أولاً أن الـذين يهمهم الأمر هم جماعات الشذوذ الجنسى فى سان فرانسيسكو ونيويورك . ولكن بمجـرد أن عرف الناس أن عمليات نقل الدم من مرضى الإيدز ، وأن العملية الجنسية غير الشاذة قد تؤدى للإصابة بالمرض ، ارتفع زيادة الوعى بدرجة عالية جداً . وعندما انتشر المرض ، ازداد عدد الذين يعرفون شخصاً مصاباً بالإيدز بدرجة كبيرة (٤٧) ، وطالما كان الناس غير واثقين من خطر انتقال عدوى الإيدز إليهم ، ومدى خطورة المرض بالنسبة للناس عموماً ، فإن القلق حول المرض سيظل موجوداً بمستويات عالية (٤٨) .

وحول « تأثير الدفيئة » ، فإن الذين ازداد وعيهم مبكراً كان من بينهم خبراء البيئة ، والذين انتقلوا حديثاً إلى مناطق يكثر فيها الضباب والهباب . هؤلاء القادمون الجدد كانوا أكثر حسـاسية لمشـاكـل التلوث عن السكان المقيمين هناك منذ وقت بعيد ، والذين اعتادوا ــ مثلما يفعل الإنسان فى كل مكان ــ على جوهم الملوث (٤٩) .

ويتضح من بيانات البحث أن التعرض لنفس الرسالة كثيراً لا يعنى أن هؤلاء الذين تعرضوا لها سوف يستجيبون بنفس الطريقة . فقد كان الباحثون فى تجارب الاتصالات يدركون منذ وقت طويل كيف أن انتباه الناس للرسائل يتم بطريقة اختيارية . ولا توجد قوة أكثر إقناعاً بالاستماع للرسالة من علاقة الإنسان الشخصية بالموضوع المثار (٥٠) . وفى نفس الوقت فإن قضية الإيدز وقضية تأثير الدفيئة أظهرتا أنه ليس من الضرورى أن يتأثر الناس مباشرة حتى يبدو اهتماماً وقلقاً بالقضية المثارة . إن الاهتمام العالمى الذى لقيه ظهور مرض الإيدز وانتشاره ، وزيادة الوعى على مستوى العالم كله يوضح أنه ليس من الضرورى أن يكـون الشخص شاذاً أو أعـزبـاً مغـامـراً مع الجنس الآخر ، أو مدمناً للمخدرات لكى يعرف ويهتم بهؤلاء الذين سقطوا ضحايا لفيروس مرض الإيدز .

الواقعية والوضوح . العامل الرابع الذى يؤثر فى سرعة وسهولة زيادة الوعى يتعلق بوضوح وواقعية القضية عند عرضها . إن عجز الميزانية تعبير مجرد وغير واضح . أما تأثير التضخم على أسعار الطعام والوقود فهو واضح وواقع . وفى الأمثلة التى ذكرناها سابقاً ، فإن مرض الإيدز كان له اسم مجرد بطريقة غير عادية (كلمة إيدز هى اختصار للاسم

الكامل وهو : مرض نقص المناعة المكتسب) ، ولكن رغم ذلك فإن آثار المرض كانت واضحة جداً .

ولم يؤخر عملية تطور زيادة الوعى بالنسبة لتأثير الدفيئة سوى نقص الوضوح والواقعية . وفى مختلف الأوقات تم استخدام تعبيرات علمية مختلفة فى قضايا مختلفة وعواقب مختلفة لوصف المشكلة مما أدى إلى إثارة الارتباك بين الناس . وفى عام ١٩٧٠ كان المذنب فى قضية إلحاق الضرر بطبقة الأوزون هو علب الأيروسول ، وكانت عوادم السيارات والمصانع مسئولة عن الضباب والهباب . ولم يكن الضباب والهباب آنذاك له صلة باستهلاك طبقة الأوزون ، على الأقل فى عقول الناس العاديين . وكان أسهل بكثير فهم ظاهرة الضباب والهباب لأنها كانت واضحة للعين . أما الإضرار بطبقة الأوزون نتيجة استخدام علب الأيروسول فقد كان شيئاً غير مرئى ، كما أنه كان مجرداً . كما أن الضرر الناشىء عنه سوف يقع فى المستقبل البعيد . وفجأة ، فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، ظهرت سلسلة من التعبيرات العلمية الجديدة ، والمذنبين الجدد وهم : تأثير الدفيئة ، والمطر الحمضى ، وتدمير غابات المطر الاستوائية ، ومفهوم الثقوب فى طبقة الأوزون . والتعبير الأخير أكثر إثارة للحيرة . فإذا أصبحت طبقة الأوزون فى الغلاف الجوى العلوى قليلة السمك ، فإن هذا شىء سىء . وقيل أيضاً للجمهور أن زيادة الأوزون ضارة أيضاً . ويأتى الارتباك من أن وسائل الإعلام (الميديا) قد فشلت فى توضيح أن الأوزون يكون حسناً أو سيئاً حسب المكان الذى يوجد فيه . فالأوزون مفيد إذا وجد فى طبقات الجو العليا حيث يعمل كمظلة واقية لترشيح الأشعة فوق البنفسجية الضارة . ولكن الأوزون يصبح ضاراً إذا كان عند مستوى الأرض وحيث يتنفس الناس .

وما يعنيه العلماء بكلمة الثقب فى طبقة الأوزون يعطى صورة مضللة للجمهور . فهم (العلماء) لا يعنون وجود ثغرة أو مكان خال حرفياً فى الغلاف الجوى ، مثل خيمة بها ثقب . والعلماء يعنون أن تركيب الغلاف الجوى فى بعض المناطق مثل القطب الجنوبى ، يتألف من ثانى أكسيد الكربون فقط وملوثات أخرى . وهذه تسمح لأشعة الشمس الضارة أن تخترقها بسهولة فى غياب الأوزون الواقى فى هذه المناطق . ومن وجهة النظر العاقلة ، فإن ما يسمى بالثقب ليس فتحة فى الغلاف الجوى فعلاً ، ولكنه مكان تتركز فيه المواد الملوثة للجو .

والجمهور أيضاً لا يعرف بالضبط ما هي الأضرار التي يجب أن نحاول تجنبها . وقد ركز د. هانسن على ازدياد سخونة جو الأرض . وركز علماء آخرون على تأثيرات ذلك على الصحة ، مثل زيادة الإصابة بمرض سرطان الجلد والمياه البيضاء في العين . ويركز آخرون على الأضرار التي ستلحق بالأطفال وكبار السن . ويخشى آخرون من إصابة الرئة في وقت مبكر . وآخرون يؤكدون على الآثار الاقتصادية بالنسبة للزراعة ، واحتمال تحول أراضي أمريكا الخصبة التي توفر الطعام إلى صحراء [٥١] .

وباختصار فإن قضية صعبة ومجردة أصبحت أكثر تجريداً وصعوبة بمعالجتها بطريقة متناثرة باستخدام عبارات لغوية تثير الارتباك والحيرة . وقد سئل الناس في استطلاع أخير عن أي خطر على البيئة يقلقهم أكثر من غيره من الأخطار . وكانت النتيجة أن أربعة من الأخطار التي ذكروها تتعلق بتلوث الهواء . وتكشف نتائج الاستطلاع خلافات واسعة في مستويات القلق . وقال أغلبية ٥١٪ أنهم قلقون أكثر حول « فقدان المجال الطبيعي لإقامة الحيوانات المتوحشة » . وأقل من النصف بقليل (٤٨٪) يقلقهم تلوث التربة والمياه بالإشعاعات الناتجة عن المحطات النووية . وقال ٤٣٪ من الأمريكيين أن ما يقلقهم هو « الأضرار بطبقة الأوزون » . ويعتبر ٤٠٪ أن « فقدان غابات المطر الاستوائية » هو الشيء الذي يثير قلقهم أكثر . وتثير « أخطار الأمطار الحمضية » قلق ٣٤٪ . وفي ذيل القائمة قال ٣٠٪ فقط أنهم قلقون بسبب « تأثير الدفيئة » أو « سخونة جو العالم » [٥٢] . ورغم أن كل هذه الأخطار متعلقة ببعضها البعض ، إلا أن زيادة وعي الجماهير لم يربط بينها حتى الآن .

الثقة . إن الثقة في مصادر المعلومات التي يتلقاها الجمهور هي العامل الخامس من العوامل التي تؤثر في زيادة الوعي . وإذا لم تتوفر هذه الثقة ، فإن زيادة الوعي سوف تتأخر بدرجة كبيرة . وأثناء أزمة الطاقة في السبعينيات ــ مثلاً ــ كانت الجهود المبذولة لإقناع الجمهور بالحفاظ على الطاقة ، وتأييد سياسة جديدة قومية للطاقة ، تصادف الكثير من العقبات لأن الجمهور كان لا يثق كثيراً في المعلومات التي كان يتلقاها من شركات البترول ، ومن الحكومة الفدرالية . وكان الجمهور مقتنعاً بأن شركات البترول والحكومة متواطئتان لرفع أسعار البترول . ولم يصدق الناس المعلومات التي يقدمها هذان المصدران ، لأنهم كانوا يعتقدون أن أزمة نقص البترول كانت مزيفة . وأظهرت استطلاعات الرأي أن الناس كانوا مقتنعين أن هناك الكثير من البترول المتاح ، وأنه سوف يظهر حالما ترتفع الأسعار [٥٣] . ولم تستعد الحكومة ولا صناعة النفط أبداً ثقة

الجمهور فى هذا المجال بعد ذلك ، ونتيجة لذلك فإن أمريكا مازال ينقصها سياسة بترولية عاقلة .

وعلى النقيض من ذلك ، وبالنسبة لمرض الإيدز ، فإن جميع مصادر المعلومات — ومنها مراكز التحكم فى الأمراض ، والوكالات الحكومية ، والأطباء — كلهم جميعاً يتمتعون بمستويات عالية من الثقة فيها . وعندما كان الجمهور تنتابه الشكوك ، لم تكن راجعة إلى الثقة فى هؤلاء الذين ينقلون المعلومات عن الإيدز ، وأيضاً لم يكن هناك شك فى وجود مؤامرة أو عملية تغطية . وكانت شكوك الناس قاصرة على أسئلة يرددونها حول مدى تأكد معلومات الخبراء ، وهل هم واثقون بنسبة ١٠٠٪ أن مرض الإيدز لا تنتقل عدواه من الحمامات التى يستخدمها المصابون بالمرض ، أو من خلال الطعام الملوث بحاملى فيروس الإيدز . ولكن كيف يتأكد الناس من مخاوفهم ؟ لقد أخطأ الخبراء من قبل . فلماذا لا نتحاشى استخدام الحمامات العامة وكذلك وضع مقدمى الطعام تحت الاختبار دائماً ؟ ومن الأفضل أن يكون الإنسان آمناً بدلاً من أن يأسف على ذلك فيما بعد .

أما « تأثير الدفيئة » فقد اختلطت الرسائل التى يطلقها الخبراء كما اتضح ذلك فى مقالات صحيفة « نيويورك تايمز » . وأولى هذه المقالات كانت فى الصفحة الأولى تقول « المتشككون يتحدون الرأى القائل بوجود آثار خطيرة للدفيئة » . وركز المقال على الخلافات الكبرى فى الرأى بين العلماء حول الآثار التى يتنبأون بها عن الغازات الناشئة عن الدفيئة على سخونة الجو عالمياً والعوامل الجوية الأخرى [٥٤] . ويدور النزاع حول تشكك بعض العلماء حول دقة معلومات الكمبيوتر من النماذج المستخدمة كأساس لاتخاذ إجراءات مكلفة وصارمة للحد من الغازات المنبعثة بسبب الدفيئة .

وظهر المقال الثانى لنفس الكاتب فى اليوم التالى . وكان عنوانه « دراسة تؤكد تنبؤات العلماء حول زيادة سخونة طقس العالم » [٥٥] . وهى مبنية على قياسات مباشرة لدرجة حرارة الغلاف الجوى ، وبخار الماء . وقد أكدت الدراسة الكثير من النتائج التى جاءت من الكمبيوتر والتى شكك فيها بعض العلماء . ولكن المقال ذكر أيضاً أن النزاع مازال مستمر بين الخبراء .

وتحت هذه الظروف المضطربة ، كيف يتوقع الإنسان أن يتخذ الجمهور موقفاً واضحاً ؟ فالذى يقرأ العناوين فى « نيويورك تايمز » خلال هذين اليومين المتتاليين سوف يخرج بانطباعين متعارضين . وإذا كان لديه الوقت لقراءة المقالين بإمعان ، فإن

ذلك لن يبدد اضطرابه .

إن أكبر خطر على عنصر الثقة يأتى من الاستراتيجية التى يتبعها صانعو السياسة . فالخبراء يتفقون على أن مصادر « تأثير الدفيئة » الكبرى هى المركبات ، والوقود ، وعمليات الإنتاج الصناعى ، واستخدام المواد المذيبة فى الصناعة ، والاستخدامات الصناعية الأخرى للمواد الكيميائية [٥٦] . هذه المواد الملونة تساهم أيضاً فى نشوء الأمطار الحمضية وفى استنزاف طبقة الأوزون . ويقدر الخبراء أن ثلاثة أرباع الـ ٢٣ مليون طناً من الكيماويات التى تلقى فى الغلاف الجوى سنوياً ، تنطلق من المركبات ومن المصانع [٥٧] . ويتفق المسئولون أيضاً أنه سيكون من الصعب جداً تحقيق أية مكاسب كبرى فى هذه المجالات . وهناك شعور بأن معظم المكاسب التى قد تتحقق من إنتاج سيارات تستخدم الوقود بكفاءة أكثر ، واستخدام أجهزة أخرى للإقلال من دخان مصانع الطاقة والمياه والغاز ، وإجراءات أخرى للتقليل من التلوث ، قد تم تحقيقها من قبل وليس هناك مزيد فى هذا المجال . ولذلك فقد حول خبراء وكالة الحفاظ على البيئة فى أمريكا والعلماء انتباههم إلى الألوف من المصادر الأخرى الأقل للتلوث مثل علب الأيروسول ، والوقود السائل المستخدم لإشعال أفران شوى اللحوم فى الهواء الطلق ، والمنظفات المستخدمة فى المنازل . وتراقب عيونهم البيروقراطية المخابز حيث تولد عملية إعداد الخبز أبخرة الكحول من الخميرة المستخدمة فى العجينة ، وعلى الأماكن التى تقوم بتنظيف الملابس بالبخار حيث يشكون أيضاً فى الأبخرة المتصاعدة منها . ولكنهم لا ينظرون إلى شركات إنتاج الكهرباء والمياه والغاز ، ولا إلى تدفق السيارات واللوريات فى الشوارع كمصادر للتلوث [٥٨]

وهكذا فقد عدنا إلى النزاع الكبير حول علبة الأيروسول الذى بدأ فى السبعينيات . وقد لا يعرف الجمهور الإحصائيات الدقيقة حول هذه القضية . ولكنه يشك أن الملوثين الكبار سيتم تجاهلهم ، بينما يتلقى المستهلكون الخطب الرنانة حول التهديدات الموجهة للحياة على الأرض باستخدام المنظفات المنزلية ، ومشعلات الفحم فى الشوايات . إن انعدام الثقة هذه نفسها ، والشك فى المعلومات الذى منع أمريكا من اتخاذ سياسة سليمة حول الطاقة ، قد يؤدى لنفس الموقف ويمنع اتخاذ سياسات سليمة للتعامل مع تأثير الدفيئة . وقد تصاب جهود الحكومة ونواياها الطيبة بخيبة أمل قوية فى محاولاتها لرفع الوعى إزاء هذه القضايا ، وذلك بسبب نقص الإحساس لدى الحكومة بعنصر الثقة .

الـدعـايـة . يجب أن نقول هنا كلمة مختصرة عن أهمية « جماعات التأييد » وعن الدعاية التى يقومون بها للقضايا التى يتولونها . إن زيادة الوعى هو إلى حد كبير عملية دعـاية . وهـذا هو العامل السادس الذى يجب وضعه فى الاعتبار . ومع وجود دعاية كافية ، فإن أصعب القضايا يمكن زيادة الوعى تجاهها . وهناك عقبات طبعاً ، ولكن إذا كانت الثقة منخفضة ، أو إذا كانت المزايا والمساوىء من الصعب بيانها ، فإن زيادة الوعى سوف يستغرق وقتاً أطول ، وسيكون فى حاجة إلى المزيد من الدعاية . ولكن فى النهاية ، فإن المهم هو كمية الدعاية بالنسبة لعملية زيادة الوعى .

وهـذه عملية هامـة تعود بنا إلى التمييز بين زيادة الوعى (مرحلة أولى) ، وشق الطريق (مرحلة ثانية) . ومن أجل زيادة الوعى لابد من القيام بعملين أساسيين : جعل الجمهور يدرك قضية ما ، ثم إثارة اهتمامهم وقلقهم بأن شيئاً ما يجب أن يتم إزاء هذه القضية . هذان العملان يمكن تحقيقهما جيداً بواسطة الدعاية . وأفضل دعاية هى تلك التى تستغل الأحداث لزيادة تأثير القضية (مثلاً : الغزو العراقى للكويت الذى أظهر مدى اعتماد أمريكا على بترول الشرق الأوسط) .

وفى السنـوات الأخـيرة أصبح واضحاً مدى أهمية الدعاية لعملية زيادة الوعى . ونتيجة لذلك وجدت كل جماعات الدفاع عن القضايا نفسها تعمل بمهنة الدعاية . وغالباً ما تكون هذه جهوداً منحازة لقضية أو لأخرى . ولكن فى أحيان أخرى لا يحدث ذلك . وفى مايو ١٩٨٨ أرسلت الحكومة الفدرالية ١٥٠ مليون نسخة من نشرة بعنوان « لكى نفهم مرض الإيدز » (وهى تحدد أخطار مرض الإيدز) إلى ١٠٧ ملايين منزل فى الولايات المتحدة عن طريق البريد . (وكان الجراح العام الذى تقاعد الآن وهو دكتور إيفـريت كوب وراء الإشراف على النصـين الانجليزى والأسبـانى المستخـدمـين فى النشرة) [٥٩] . وكشف استطلاع للرأى أجراه معهد جالوب بعد شهر من إرسال النشرة بالبريد أن ٦٣٪ من المنازل تلقت النشرة ، وأن أحداً من أفراد الأسرة قرأها فى أكثر من نصف هذه المنـازل [٦٠] . وفى الفصول التالية سوف نناقش جانباً من الجهود المبذولة لزيادة الـوعى عن طريق جماعات المصلحة العامة غير المنحازة . أما الآن فإن النقطة الوحيدة التى يجب تأكيدها هى أن الدعاية تخلق زيادة فى الوعى ، وأن الدعاية يمكن شراؤها لأنها إلى حد كبير مسألة تمويل وجهد يبذل . وهذا يعنى أن زيادة الوعى يمكن شراؤها . . وهذا ما يحدث يومياً .

٧

عقبات المرحلة الانتقالية

بعد هذه الصورة التى قدمناها عن زيادة الوعى ، ننتقل الآن إلى المرحلة الثانية وهى « شق الطريق » . وبتعديل بؤرة اهتمامنا ، فإننا ننتقل من الضوء إلى الإظلام . ونحن ننتقل من نشاط محدد إلى درجة معقولة تتولاه مؤسسات قوية ذات مصادر هائلة .

إن عملية « شق الطريق » شىء آخر مختلف تماماً . فهى ليست واضحة ولا هى محددة ، كما أن مؤسساتنا ليست ملتزمة للقيام بها . والواقع أنها لا تعترف بها كمرحلة منفصلة فى عملية تطوير الرأى العام . ونتيجة لذلك فإن عملية « شق الطريق » مثقلة بالعقبات ، ومعظمها نشأ عن طريق الخطأ . والتقليل من هذه العقبات هو أحد المفاتيح لتحسين نوعية الرأى العام .

الانتقال إلى المرحلة الثانية

هناك بعض العقبات الخطيرة التى تعترض المرحلة الانتقالية من زيادة الوعى إلى شق الطريق . والواقع أن نجاح عملية « شق الطريق » يعتمد إلى حد كبير على الطريقة التى تمت بها زيادة الوعى . فهذه الطريقة يمكن أن تساعد عملية شق الطريق أو تعطلها . والانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية يمكن أن يكون سهلاً وناعماً ، ويمكن أيضاً أن يكون صعباً وعرضة للتقلبات .

هذا الانتقال يصبح ناعماً وسهلاً عندما تقدم الميديا ـ وهى تحاول أن تجعل الجمهور يدرك أن هناك مشكلة ما ـ ما يمكن عمله لحل المشكلة . وإذا قدمت وسائل الإعلام حلاً موثوقاً به ، أو مجموعة من الخيارات ، فإن المسرح يكون معداً هكذا لكى يعمل الجمهور ، ويمكن للمرحلة الثانية أن تتقدم بسرعة (وخصوصاً إذا أثرت فيها الأحداث) . وفى ١٩٥٧ عندما أطلق السوفيت أول قمر صناعى (سبوتنيك) توجهت وسائل إعلام أمريكا ، وحكومتها ، وخبراؤها جميعاً إلى نفس التفسيرات والحل . فقد أثبت سبوتنيك أن أمريكا تأخرت فى استكشاف الفضاء ، وأن الفشل يرجع فى قدر كبير منه إلى إهمال تدريس الرياضيات ، والعلوم ، والهندسة فى مدارس أمريكا وكلياتها . وكان الحل هو إعادة ترتيب أولوياتنا ، وتحسين أدائنا الأكاديمى فى هذه المجالات .

وقبل الجمهور هذا التفسير وأيده من كل قلبه . وعندما ننظر إلى ما جرى الآن ، نجد أن الإجماع القومى الذى تم بناؤه حول هذه القضية كان مثيراً للإعجاب . وكان من الممكن للجمهور أن يستجيب بطرق أخرى عديدة مختلفة : كان يمكن أن يلجأ إلى اتهام العلماء ، أو إلى حوار لا ينتهى ، أو الخوف ، أو الشك والسخرية ، أو الهروب فى اضطراب ، أو إلى تسييس الموضوع لجعل العمل الإيجابى البناء مستحيلاً . ولو أن عملية زيادة الوعى التى جاءت بعد إطلاق سبوتنيك كانت أقل كفاءة ، لظهر واحد أو أكثر من ردود الفعل هذه ، ولتأخرت عملية « شق الطريق » عدة سنوات ، أو لنتج عن ذلك استقطاب للرأى العام بدلاً من إجماع الرأى الذى تحقق .

ونحن نرى نموذجاً مشابهاً لما جرى بعد الغزو السوفيتى لأفغانستان . وعندما رشح رونالد ريجان نفسه لانتخابات الرئاسة فى ١٩٨٠ ، قام بعملية ربط بين غزو أفغانستان ، وسلسلة أخرى من العمليات الشهيرة ، مثل تحدى فيدل كاسترو لأمريكا ، وعملية الرهائن التى تمت فى عهد آية الله خومينى ، وازدياد الإهانات للولايات المتحدة بوصفها « الشيطان الكبير » . وقال ريجان للأمريكيين أنه لا داعى لأن يقبلوا الإهانة أو الإقلال من شأنهم ، وعليهم أن يجعلوا أمريكا تقف عالياً ، وأنه يجب زيادة ميزانية الدفاع مرة أخرى . ولأن إدارة كارتر السابقة كانت قد زادت ميزانية الدفاع ، فإن الموضوع لم يكن محل نقاش حزبى إطلاقاً .

وسوف يختلف المؤرخون إلى حد كبير حول مدى صحة استجابة ريجان . ولكن تصرف ريجان كان مقبولاً من الشعب الأمريكى لدرجة أن أحداً لم ينتقده . وبعد مأساة

حرب فيتنام ، قام رونالد ريجان بتفسير سلسلة من الأحداث التى كانت تقلق الأمريكيين كثيراً بطريقة ربطت بينها وبين ما كان يشعر به المواطن الأمريكى العادي . وساعد ريجان على زيادة الوعى بأن أمريكا تتصرف « كعملاق عاجز يثير الرثاء » ، وقدم إلى الشعب الأمريكى الترياق الناجح والبسيط لما يثير قلقهم ــ وهو زيادة ميزانية الدفاع . وأظهرت استطلاعات الرأى التى قام بها الحزب الجمهورى بعد حملة انتخابات الرئاسة أن جاذبية هذا التفسير كانت التالية للكساد الاقتصادى فى أسباب فوز ريجان الحاسم بالرئاسة عام ١٩٨٠ [1] .

هذان المثالان للإسراع فى مرحلة « شق الطريق » يعتبران مثالين دراسيين ولكنهما ليسا نموذجاً لما يجرى فى كل الأحوال . وهما يظهران أنه يمكن تحقيق ذلك ، ولكن ذلك لا يحدث كثيراً ، حتى لو كانت عملية زيادة الوعى قد أدت إلى حلول مقترحة أو إلى خيارات يفهمها المواطنون . والنموذج المثالى هو ما يمكن رؤيته فى مثال مرض الإيدز الذى ذكرناه فى الفصل السادس .

ففى المرحلة الأولى لعملية زيادة الوعى بالنسبة لمرض الإيدز ابتداء من ١٩٨٣ وحتى ١٩٨٧ ، كان كل هم وسائل الإعلام أن تركز على جعل الجمهور يدرك أن هناك وباء فى الطريق ، وعلى الجدل الدائر حول كيفية انتقال العدوى ، ومن الذى يتعرض للخطر ، ومن هو البعيد عن الخطر . وكان الجمهور بالكاد واعياً بالحريات المدنية والقضايا الاقتصادية التى أثارتها أزمة مرض الإيدز . وفى السنوات التالية بدأت وسائل الإعلام (الميديا) فى كشف هذه القضايا وعرضها فى الضوء . وكانت الأسئلة مثل : هل من حق أصحاب العمل اختبار عمالهم للتأكد من خلوهم من فيروس الإيدز ؟ وتحت أية ظروف يمكن قبول وضع ضحايا الإيدز فى الحجر الصحى ؟ هل يجب تقديم إبر حقن مجانية لمدمنى المخدرات لوقف انتشار مرض الإيدز من خلال مشاركتهم إبرة واحدة ؟ هذه الأسئلة تثير تعارضاً قوياً للقيم بين حماية صحة المجتمع ، وبين حماية الحريات الفردية لضحايا المرض . . وأيضاً بين الأعمال الضرورية لوقف انتشار الإيدز ، وبين انتهاك المعتقدات القوية للناس التى تحتم عدم قبول أو تشجيع استخدام المخدرات . وبدأ الجمهور يواجه تدريجياً هذه الخيارات المؤلمة . وسوف يستغرق الأمر سنوات عديدة قبل حل هذه المشاكل . ومن المحتمل التوصل إلى حل طبى لمرض الإيدز قبل التوصل إلى حل للعقبات التى تحول بين الجمهور وبين اتخاذ قراره العام .

والنقطة الهامة هنا أنه فى حالة قضية الإيدز ، وعلى عكس أمثلة أخرى سنقدمها فيما بعد ، فإن الميديا ساعدت بطريقة إيجابية لجعل الانتقال إلى مرحلة « شق الطريق » تمر بنعومة . فمتى أدرك الناس الخيارات المطروحة أمامهم ، والمشاكل الأخلاقية والعملية التى تترتب عليها ، فإن الجمهور يستطيع أن يبدأ فى التعامل مع هذه الخيارات . وحتى هنا فإن عملية الانتقال لا تصبح كاملة بعد . فبعض القضايا المتعلقة بالإيدز لم تظهر بعد على السطح بطريقة تجعل الجمهور يواجهها . وأحد هذه القضايا هو التكلفة الهائلة للعناية بضحايا الإيدز الذين لا تتوفر لديهم الوسائل ولا التأمين الصحى الكافى لتغطية هذه المصاريف . ومازال أمام الصحافة أن تركز بدرجة كافية على هذه النواحى لقضية مرض الإيدز للفت الانتباه إليها ، كما أن الصحافة لم تقدم خيارات قابلة للتطبيق إلى الجمهور للتفكير فيها حتى يمكن أن تبدأ عملية « شق الطريق » .

النموذج السائد

فى الأمثلة السابقة ، انتهت عملية زيادة الوعى بتقديم مقترحات كحلول ، أو خيارات للجمهور لكى يبحثها . وانتهت مرحلة زيادة الوعى بطريقة سارعت فى الانتقال إلى المرحلة رقم ٢ . ولـلأسف ، فإن هذا النمـوذج ليس النموذج السائد . وفى معظم الأحيان فإن الوعى والاستعجال هما ما تسعى إليهما الميديا فعلاً كهدفين فى حد ذاتهما بدون الإعداد للمرحلة رقم ٢ . وفى هذه الأحوال لا يتم عرض القضية بحيث تنتقل إلى مرحلة « شق الطريق » ، ويصبح الانتقال من مرحلة لأخرى عملية صعبة .

وبطريقة أكثر تحديداً ، فإن القضية تثار بطريقة سيئة نحو المرحلة رقم ٢ إذا :

- لم يفهم الناس ما هى احتمالات التصرف تجاه القضية ،
- أو إذا كانت الخيارات المقدمة إليهم غير كافية وغير مناسبة ،
- أو إذا لم يتفهم الناس العواقب التى سوف تترتب على الخيارات المختلفة ،
- أو إذا تم توجيه اهتمامهم بعيداً عن القضية قبل أن تتاح لهم الفرصة لبحثها ،
- أو إذا تم تقديم معلومات متناقضة عن القضية إلى الجمهور ،

● أو إذا اعتقد الناس أن الذين يقدمون اقتراحات للحل يفعلون ذلك بنية سيئة .

وقد يبدو غريباً أن وسائل الإعلام (الميديا) تستطيع بطريقة خاطئة خلق كل واحد من هذه العقبات ، ورغم ذلك تحقق مستوى عال لزيادة وعى الجمهور بالنسبة للقضية المثارة . ولأن زيادة الوعى هو هدفهم الرئيسى ، فإن الميديا تستطيع ألا تهتم بالعراقيل التى تثيرها ، وأن تنحيها جانباً لأنها (الميديا) لا تريد أن تنزعج بها . وإذا كانت هناك قصة إخبارية هامة تتطلب التغطية بحيث تثير اهتمام الجمهور وانزعاجهم ، فإن الميديا تصبح رائعة فى دق الطبول ، وإثارة مشاعر الجميع . ولكن متى تم دفع الجمهور إلى حالة من القلق الكبير ، فإن وسائل الإعلام تنتقل حينئذ إلى المهمة التالية لزيادة الوعى ، وكأنما إثارة قلق الناس وانزعاجهم هو هدف فى حد ذاته . وحينما يبدأ الناس فى التساؤل : « ما الذى يجب بحق السماء أن نفعل إزاء هذه المشكلة ؟ » ، فإن وسائل الإعلام تنتقل إلى القصة الإخبارية التالية .

وعندما تنتقل الميديا بدون أى كلل من قصة إلى أخرى ، فإنها تترك الجمهور إما فى حالة هياج أخلاقى ، أو فى وضع سلبى يبدو فيه فى حالة تسلية وهو يوجه اهتمامه إلى شىء آخر . ففى أسبوع نجد قصة الناقلة « إكسون فالديز » وبقعة الزيت الضخمة على شواطىء ألاسكا ، وفى الأسبوع التالى تكون قصة الرهائن فى لبنان لها الأولوية فى وسائل الإعلام ، وفى الأسبوع التالى تبرز الميديا قصة اغتيال المواطنين الذين يحاولون التدخل للحد من تجارة المخدرات فى أحيائهم . وبمجرد أن تبدأ التركيز على قضية ، تكون وسائل الإعلام قد أبعدتها وحلت مكانها قضية أخرى . وفى كل حالة من هذه الحالات يتم تحقيق زيادة الوعى ، ولكن مهمة المرحلة رقم ٢ تصبح معقدة للغاية . ويكفى ما يلقاه الجمهور من صعوبات لمواجهة الخيارات المؤلمة حتى إذا كانت الأرض ممهدة جيداً لبحثها . وإذا لم تكن الأرض ممهدة ، فإن المهمة تتضاعف صعوبتها ، كما أن مرحلة شق الطريق يمكن أن تتأخر سنوات عديدة .

إن تحليل ما تتضمنه النوعية فى الرأى العام هو إلى حد كبير عملية فهم العراقيل التى تقف فى طريق مرحلة « شق الطريق » . فنظرية الرأى العام يتحتم عليها أن تتعرف على وتصف الأنواع المختلفة للعقبات التى تنشأ بينما الرأى العام يتحرك فى رحلته من رأى الجماهير إلى « القرار العام » .

وتستطيع الصحافة أن تستفيد من زيادة الوعى عن العقبات التى تخلقها . فالصحافة تشبه غوريللا تزن ٨٠٠ رطل تستطيع أن تجلس فى أى مكان تريده ، ولا يهمها من هم هؤلاء الذين تجلس فوقهم . ولا توجد محاولات متعمدة من جانب الميديا لتأخير مرحلة شق الطريق . بل على العكس ، فإن وسائل الإعلام (الميديا) تريد المساهمة فى حل القضايا الكبرى فى عصرنا هذا ، وفى هذا فإنها تتفق مع رؤيتها الأكبر لمساهمة الميديا فى دعم القيم الديمقراطية .

إن مرحلة « شق الطريق » أصبحت أشبه بعملية « اضرب واهرب » لأن الميديا ليس لديها مفهوم عما إذا كانت تساعده أو تؤذيه . فهى (الميديا) تعمل على أساس النموذج التقليدى : على المرء أن يجعل الجمهور يعلم من خلال وسائل زيادة الوعى ، وهذه بدورها ستؤدى مباشرة إلى القرار أو التصميم على العمل . ولأن وسائل الإعلام لا تحسب حساباً لمرحلة شق الطريق ، فإنه ليس من المتوقع أن تحرص على عدم إثارة الاضطراب فيها . وإذا أدركت الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى كم من القلق والاضطراب والخلط يثيرونه بطريقة خاطئة ، فقد يكونوا أكثر حساسية لما يحتاجه الجمهور بدون تحويل انتباههم (الميديا) عن الهدف الذى يسعون إليه . والعقبات التى سنصفها فيما يلى هى — مع استثناءات قليلة — ليست نتاج سوء نية من جانب الميديا أو سوء تصرف متعمد ، ولكنه نتج عن خطأ غير متعمد مع لمسة من التعالى .

وسوف نناقش نوعين من عقبات المرحلة الانتقالية . وفى كليهما ، لا يمكن فهم دور الصحافة بدون الإشارة إلى دور الخبراء الفنيين ، والسلطات الحكومية . وفى القضايا السياسية الكبرى ، فإن هذه المصادر هى التى تغذى الصحافة بالمعلومات التى تنقلها الصحافة للجمهور . وأسوأ عقبات عملية الانتقال هى تلك التى تجمع بين ميل الميديا للتشويه غير المتعمد ، مع الميول المتعمدة غالباً لتشويه القضية والتى يقوم بها الخبراء والمسئولون .

إعداد جدول أعمال خاطىء

إن أكبر عقبة تواجه الانتقال من المرحلة رقم ١ إلى المرحلة رقم ٢ تتعلق بما يسمى أحياناً

بوظيفة الصحافة فى إعداد « جدول الأعمال » .

ويوجد جانب كبير من مواد البحث حول تأثير وسائل الإعلام فى القضايا المختلفة . هذه المواد تصف الجدل الذى استمر عشرات السنين حول حجم تأثير وسائل الإعلام (الميديا) على عقول الجماهير . ما هو مقدار هذه التأثيرات ؟ لقد بدأت جهود منظمة للإجابة على هذا السؤال فى العشرينيات . وفى ذلك الوقت ، كانت النظرية السائدة هى أن الميديا الجماهيرية تتمتع بقوة كبيرة جداً فى التأثير فى الجماهير . واستخدمت قصص الدعاية أثناء الحرب العالمية الأولى من الجانبين كدليل على أن الصحف تستطيع أن تجعل الجمهور يصدق ما تنشره (الصحف) عن الجانبين المحاربين من قصص عن التعذيب ترسم العدو « كمتوحش ولا أخلاقى »[٢] . وفى الثلاثينيات تدعمت وجهة النظر هذه بعد تأثير السينما على الأطفال وازدياد نفوذ الإذاعة ، وساد الاعتقاد بأن الميديا تستطيع أن تستغل الناس كما تشاء وأن تجعلهم يعتقدون ويفعلون أى شىء يريده هؤلاء الذين يسيطرون على الميديا[٣] .

وجاءت نظرية تقول أنه بعد أن تقدمت المدنية ، وبعد أن حل مجتمع الجماهير التى لا يسهل توجيهها محل المجتمع التقليدى فى الماضى ، فإن جماهير الناس أصبحت أكثر شكاً بالنسبة لوسائل الإعلام[٤] . وفى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حلت مكان هذه النظرية أبحاث أكثر تمييزاً أدت إلى توثيق الأثر الانتقائى لوسائل الإعلام . وظهر أن تأثيرات الميديا تعتمد على عوامل عديدة ، بما فى ذلك الوضع الاجتماعى للناس ، وعلاقاتهم الشخصية مع الآخرين ، وعلاقة القصة وأهميتها بالنسبة لمصالح الجماهير واهتماماتها[٥] .

وتكشف أن تأثير وسائل الإعلام كان بطريقة غير مباشرة أكثر مما كان مفترضاً من قبل . وكان من الصعب على الباحثين اكتشاف تأثيرات ترجع إلى تأثير الميديا وحدها . وتأرجح البندول من النظرة السابقة أن الميديا فى منتهى القوة إلى الرأى القائل بأن نفوذ وسائل الإعلام محدود بدرجة تثير الدهشة . واتضح أن الميديا كانت ببساطة تقوى التأثيرات والاتجاهات الأخرى فى المجتمع . وتوصل الباحثون فى وسائل الاتصال إلى الاستنتاج الفاتر أن « وسائل الاتصال الجماهيرية لها تأثير محدود فقط على بعض الناس تحت ظروف معينة »[٦] . ولكن الجمهور — وبعض هؤلاء داخل جماعة البحث العلمى — لم يتقبلوا أبداً هذه النظرة عن عقم وسائل الإعلام . واضطر بعض الباحثين

تحت ضغط التحفظ تجاه هذه النتائج إلى تطوير نظريات جديدة ، واستراتيجيات جديدة للبحث . ويشك الباحثون الآن مرة أخرى أن وسائل الإعلام لها آثار ونتائج هامة بعيدة الأثر .

ويولى هؤلاء الباحثون اهتماماً خاصاً بوظيفة « إعداد جدول الأعمال » التى تقوم بها الصحافة . ويرى الباحثون أن هذا المفهوم يرجع إلى اقتراح قدمه أستاذ العلوم السياسية برنارد كوهين الذى كتب فى ١٩٦٤ يقول : « قد لا تنجح الصحافة معظم الوقت فى إبلاغ الناس ماذا يفكرون ، ولكنها ناجحة بطريقة مذهلة فى إبلاغ قرائها ما الذى يجب أن يفكروا فيه » [٧] . وقد توصل كبار الباحثين فى هذا الميدان أمثال ماكسويل ماكومبز ، ودونالد شو إلى نتائج توحى بأن الصحافة تلعب الدور الحاسم فى إعلام الجماهير مقدار الأهمية التى يجب أن يولونها لقضية ما . وهى تفعل ذلك باختيار القصص التى تغطيها ، ومدى الاهتمام الذى يجب توجيهه لكل قصة ، والمساحة التى تخصص لها ، والطريقة التى سوف تفسر بها القصة .

هؤلاء الذين يجرون استطلاعات لرأى الجماهير ينظرون إلى هذه الوظيفة فى الصحافة (إعداد جدول الأعمال) كأمر عادى . وقد تكون للناس تجربة شخصية فى القليل من القضايا مثل الجريمة ، والتضخم ، وزيادة سعر الفائدة ، ولكنهم رغم ذلك لا يتوفر لديهم إحساس واضح بمدى انتشار تجربتهم حتى تذكرها وسائل الإعلام . ولكن المواطن الأمريكى العادى ليس مشاركاً فيما يجرى فى موسكو أو فى بكين أو فى بغداد حتى يرى ما يحدث فى التليفزيون أو يقرأ عنها فى الصحف . ومعظم الموضوعات التى تهم الناس لا تأتى من تجارب شخصية ــ مثلاً : ألاعيب بنوك التسليف والادخار ، أو آثار الإيدز ، أو تأثيرات السندات المزيفة فيما عرف باسم « السندات الخردة » . إن ما يعرفه الناس حول هذه الموضوعات يأتى أساساً من وسائل الإعلام .

وفى العصر الحالى الذى نحس فيه « بزيادة تحميل » وسائل الإعلام ، فإن حكم الميديا عن مدى أهمية قضية ما هو الذى يقرر الفرق الحاسم فى الطريقة التى ينظر بها الأمريكى العادى إلى القضية ، وأى عمل قد يرغب فى تأييده ــ وخصوصاً إذا كان هذا العمل يتضمن إزعاجاً له ، أو لا يناسبه ، أو يؤلمه فى المال الذى سيضطر لإنفاقه . وهنا تكمن قوة الميديا التى ليس من السهل إطلاقاً المبالغة فيها . وتنشأ أخطر عقبات مرحلة الانتقال من الوعى إلى شق الطريق عندما تقلل الميديا من أهمية قضية أو عندما تبالغ فى أهميتها .

وفى هذا القرن يعتبر أكبر مثال على تقليل الميديا من أهمية قضية ما هو تغطية الصحافة لقصة حرق اليهود فى الحرب العالمية الثانية ، وهى من أكبر القصص الصحفية فى هذا القرن . وكما نعرف الآن ، فإن سياسة « الحل النهائى » التى اتبعها هتلر أدت إلى قتل ٦ مليون يهودى ، وبولندى وضحايا من جنسيات أخرى ــ وهذه واحدة من أكبر الأحداث فى تاريخ البشرية . وقد بدأ « حرق اليهود » فى ١٩٣٨ ، واستمر بدون أى ندم حتى هزيمة ألمانيا فى الحرب عام ١٩٤٥ . ولكن الأمريكيين لم يكونوا يعرفون شيئاً عن هذه القصة حتى انتهت الحرب . وفى المراحل الأولى « للمحرقة » كانت التغطية الإخبارية جيدة . وكانت تغطية ليلة بدء المحرقة « كريستال ناخت » كبيرة لدرجة أن جالوب عندما أجرى استطلاعاً للرأى فى نهاية ١٩٣٨ بين قطاع يمثل الشعب الأمريكى حول أكثر القصص الصحفية أهمية فى هذا العام ، أجاب الأمريكيون بأن اضطهاد اليهود بواسطة النازى كان من أهم هذه القصص [٨] .

ومن الغريب أن معالجة الصحافة لقصة اضطهاد النازى لليهود اندثرت بعد ذلك بقليل . ولعدة أسباب ترجع مباشرة إلى كيفية نجاح عملية زيادة الوعى ، فإن الرعب الكامل لقصة « محرقة اليهود » لم تصل إلى ضمير الأمريكيين حتى أواخر الأربعينيات .

وكان أحد أسباب ذلك الموقف الرسمى الأمريكى . فطوال الثلاثينيات ، وبينما ازداد اقتناع الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت أن أمريكا لابد أن تتخذ عملاً عسكرياً لوقف هتلر ، فقد وجد نفسه يواجه حركة انعزالية قوية فى أمريكا ، وكان روزفلت يخشى أن يصبح عرضة لهجوم الانعزاليين عليه . وقد أعجب روزفلت كثيراً بوسائل قياس الرأى العام الجديدة ، والتى كان جورج جالوب سبباً فى انتشارها ، وطلب روزفلت إجراء عدة استطلاعات لمعرفة موقف الشعب الأمريكى من قبول لاجئين من اليهود . وقد وجد ــ وهذا ليس مثيراً لدهشة أحد ــ عنصراً قوياً من العداء للسامية وكراهية الأجانب فى أمريكا [٩] . [وكانت أغرب مظاهر هذا العداء شائعة ملحة نشرها أثرياء الحزب الجمهورى بحماس أن اسم روزفلت الحقيقى هو روزنفلد (وهو اسم يهودى)] . وكشفت الاستطلاعات التى طلبها روزفلت أنه قد يواجه مقاومة عاتية لأية محاولات لقبول أعداد كبيرة من اللاجئين اليهود . ولم يكن الأمريكيون فى ذلك الوقت فى مزاج مرحب أو كريم مع اللاجئين . وقد ذكر استطلاع لجالوب عام ١٩٣٨ أن حوالى ثلاثة أرباع الأمريكيين (٧٢٪) كانوا يشعرون أن أمريكا « يجب ألا تسمح بدخول عدد

كبير من اليهود المنفيين من ألمانيا » [١٠] . وبعد ذلك بسنة عارض ٦١٪ من الأمريكيين السماح لـ ١٠ آلاف طفل لاجىء من ألمانيا ــ ومعظمهم من اليهود ــ بدخول أمريكا [١١] .

وكانت أكبر مخاوف روزفلت أنه إذا أثارت أمريكا ضجة كبرى حول اضطهاد النازى لليهود ، فإن هتلر قد يستدير ويقول : « إذا كنتم تحبون اليهود هكذا خذوهم عندكم ومرحباً إذا أردتموهم عندكم » . وكان روزفلت يدرك أنه إذا حدث ذلك ، فإن أمريكا لن تقبل هذه المسئولية . وتحت وطأة هذه الظروف ، كانت سياسة واشنطن التقليل من قصة اضطهاد النازى لليهود بكل طريقة ممكنة .

ولكن كانت هناك طريقة أخرى فعالة تتعلق بتحريات الصحافة لكشف القصة . فقد كان هناك مراسلون أجانب لأمريكا فى ألمانيا ، ومن بينهم شباب مثل ريتشارد هوتلت ودانييل شور ، كانوا يدركون ما يرتكبه النازى من اضطهاد لليهود ويبعثون برسائل عديدة إلى صحفهم عن ذلك . غير أن رؤساءهم فى أمريكا فعلوا ما يفعله رؤساء التحرير دائماً . فقد مارسوا ــ بوصفهم مسئولين عن الأخبار التى تنشر فى الصحيفة ــ حقهم فى استخدام حكمهم على هذه الرسائل . فكانوا يراجعون هذه الرسائل مع المصادر الرسمية فى وزارة الخارجية . وكانوا يتلقون إما تشجيعاً مباشراً على عدم نشرها ، أو تشكك مصادر الوزارة فى صحة معلومات الرسائل القادمة من ألمانيا . ونتيجة لهذا لم تنشر الصحف الرسائل ، أو كانت تنشرها فى أماكن غير بارزة فى القسم الأخير من الصحيفة ــ وهى رسالة أكيدة للقارىء بأن القصة ليست مهمة .

واستمر الاتجاه إلى اعتبار قصص « المحرقة » فى ألمانيا على أنها غير صحيحة أو غير هامة حتى بعد بيرل هاربور ، بل أن هذا الاتجاه قد زاد بعد الغارة اليابانية على بيرل هاربور . ولم تطرد قصص الحرب مع اليابان جميع القصص الأخرى من الصفحات الأولى ، بل إن اليابانيين أصبحوا العدو رقم واحد . وطبعاً كانت الصحف الأمريكية فى ذلك الوقت تفضل نشر قصص التعذيب اليابانية على قصص التعذيب النازية . ونتيجة لذلك ، أظهرت الاستطلاعات أن الأمريكيين كانوا يعتبرون اليابان « عدوهم الرئيسى » قبل ألمانيا (٥٣٪ إلى ٣٤٪) [١٢] . وكان الأمريكيون يعتقدون أيضاً أن ألمانيا دولة « تستطيع التعامل معها بطريقة أفضل بعد الحرب » (٦٧٪ مع هذا الاعتقاد إلى ٨٪ ضده) [١٣] . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد كانت النظرة إلى اليابانيين أنهم قساة القلب

(٨٢٪ إلى ١٨٪) [١٤] أكثر من الألمان ، وأنهم ـ اليابانيون ـ كانوا أكثر استعداداً لقتل وتجويع أسرى الحرب عن الألمان (٦٣٪ إلى ٣١٪) [١٥] .

إن قصة التغطية الصحفية لمحرقة اليهود فى ألمانيا تمت مناقشتها فى مؤتمر عقد بجامعة هارفارد فى ١٩٨٨ حيث كان موضوع المؤتمر « الصحافة الأمريكية والمحرقة » [١٦] . وقد حضر المؤتمر المسئولون السابقون فى إدارة روزفلت ، والمراسلون الصحفيون لأمريكا الذين كانوا فى ألمانيا قبل الهجوم اليابانى على بيرل هاربور الذى أدى مباشرة إلى دخول أمريكا الحرب . وكان هناك قلق خاص فى المؤتمر من كشف حقائق القصة . ورغم أن النقد الذى وجه إلى إدارة روزفلت فى المؤتمر كان مفهوماً ضمناً ، إلا أن المشاركين فيه أكدوا أن فرانكلين روزفلت بذل جهوداً كبيرة لإنقاذ حياة اليهود ، وأنه على العكس من وزارة الخارجية الأمريكية ، لم يكن روزفلت يحمل أى شعور بالعداء للسامية . ورغم ذلك ، فإن القصة توضح كيف أن الحكومة تستطيع أن تعمل مع الصحافة تحت ضغط السرعة للتأثير فى عملية زيادة الوعى [١٧] .

وفى معظم الحالات ، فإن القصص الصحفية والأحداث الكبرى يمكن نشرها فى الصحف بطريقة أو بأخرى . ولكن كما تكشف هذه « النكتة » عن قصة « المحرقة » فإن هذا ليس صحيحاً دائماً . وهناك مثال آخر وقع حديثاً ، وهو كارثة بنوك الادخار والقروض ، وهى أكبر مضيعة للوقت فى تاريخ أمريكا ، وكلفتها غالياً . وكانت وسائل الإعلام متخلفة على الأقل سنتين أو ثلاث سنوات فى نشر هذه القصة وإعطائها الإبراز الذى تستحقه . ولو أن الميديا كانت أكثر انتباهاً ، لأمكن إنقاذ دافعى الضرائب من تحمل مئات البلايين من الدولارات . والنقطة الرئيسية هنا أن الأحداث ـ مهما كانت كبيرة ومهما كانت مهمة ـ تتم تصفيتها دائماً ومعالجتها بالطريقة المناسبة لكل صحيفة . ولا يحدث هذا التلاعب فقط فى مضمون الأحداث ، ولكن درجة الأهمية التى تعالج بها القصة تعتمد مباشرة على تفسير الميديا لها تحريرياً .

إن قصة « محرقة اليهود » فى ألمانيا قد قللت الصحافة الأمريكية من أهميتها فى بداية الحرب . وقصة فضيحة بنوك الادخار والقروض تم إهمالها . وهناك أحداث يتم تكبدها وإعطاؤها اهتماماً زائداً فى أغلب الأحوال . وسواء أعطيت هذه القصص اهتماماً مناسباً لها ، أو أكبر أو أصغر مما تستحقه ، فإن هذا يرجع إلى الحكم الشخصى عليها . غير أن وسائل الإعلام هى التى تتخذ هذا القرار .

٨

الفجوة بين رأى الخبراء والرأى العام

ليس الإعداد السيء لجدول الأعمال هو العقبة الوحيدة التى يواجهها الجمهور فى عملية تحول الرأى العام . فحتى عندما تنجح عملية « زيادة الوعى » بدرجة كبيرة ، فإن مرحلة الانتقال إلى « شق الطريق » يمكن أن توقفها مجموعة أخرى من العقبات ـــ وهى العقبات التى يخلقها الخبراء وغيرهم من الصفوة . وفى أمريكا اليوم توجد ثغرة خطيرة بين وجهة نظر الخبراء وبين وجهة نظر الرأى العام . هذه الفجوة واسعة وعميقة . وهى لا تغطى الخلافات فى مستويات المعرفة فقط ، بل تمتد أيضاً إلى القيم والإطارات وطرق التعبير .

وفى مقدمة هذا الكتاب ، ذكرت ما أبدى البروفيسور كى من حزن طوال سنوات عديدة من أنه ما من شيء حيره أكثر من العلاقة بين رأى الصفوة وبين الرأى العام . وكانت الدوافع والقيم للثقافات الفرعية عند الصفوة وكيفية ارتباطها بعامة الجماهير من أكثر الأشياء المحيرة عند كى [(1)] . وحتى الآن لم يتم حل اللغز الذى تحدث عنه كى . ولا يعرف سوى القليل اليوم عن التفاعل بين آراء الصفوة وبين آراء الجمهور العام . ولحسن الحظ فإن البحث حول « جدول الأعمال العام » والأسس التى وضعها كيترينج لسد الفجوة بين الصَفوة وبين الجمهور تلقى الضوء على هذا اللغز .

إن عمل هذه المؤسسات يعكس أن الخلافات بين الجمهور العام وبين الصفوة ليست قاصرة على مستويات المعرفة ، ولا على درجة وضوح الرأى . فهى أكثر اتساعاً من ذلك . إن الزعامة فى أمريكا يتم اختيارها من بين مجالات التخصص فى مهنة المحاماة ،

وإدارة الأعمال ، والشئون المالية ، وجماعة السياسة الخارجية ، وكبار موظفى الحكومة ، والأكاديميين ، والعلماء ، والكنيسة ، والصحافة . . وهكذا . وهؤلاء معلوماتهم واهتماماتهم تعتبر متخصصة . واتصالهم من يوم ليوم مع الجمهور العام ضئيل جداً . فهم ينتمون إلى ثقافات فرعية متميزة ، لكل منها نظرتها الخاصة . وفى معظم الأحيان فهم خريجو كليات وجامعات الصفوة ، التى تبث فيهم شعوراً لا يمكن محوه من التفوق على الجمهور العام . وبدون شك حول مدى عمق ارتباطهم بالديمقراطية ، فإنهم قد اتخذوا فى حياتهم الخاصة موقف الطبقة الحاكمة . ورغم أن مواقفهم قد تكون حميدة ، إلا أن طرق حياتهم تخلق مسافة اجتماعية كبيرة بينهم وبين الأمريكيين العاديين .

ومعظم هؤلاء الصفوة يدركون مدى ابتعادهم عن أمريكا المتوسطة ، وهم تواقون لأن يتعلموا كيف يمكنهم تحسين وسائل نقل آرائهم إلى الجمهور الأكبر . وهم يفترضون أن لديهم الكثير من الآراء القيمة لنقلها إلى الجمهور ، بدون أن يتخيلوا أن الجمهور أيضاً لديه الكثير من الآراء القيمة التى ينقلها إليهم . ومن أكبر مساوىء النموذج التقليدى « للنوعية كمعلومات » أنه يفترض دائماً انسياباً للحكمة فى اتجاه واحد من هؤلاء الذين لديهم معلومات أكثر إلى هؤلاء الذين لديهم معلومات أقل .

إن العلاقة بين الصفوة من الزعماء وبين الجمهور العام تعتبر حلقة ضعيفة فى نظام أمريكا الديمقراطى ، كما أنها مصدر سوء فهم لا ينتهى . ومن المحتمل أن أكبر سوء فهم ينشأ عن حقيقة أن كل جانب ينظر إلى القضايا من زاوية مختلفة . وهذا يجعل من الصعب عليهما أن يتصلا ببعضهما ، وخصوصاً عندما لا يعرف هؤلاء الذين فى مستوى الزعامة وجهة نظر الجماهير ، وكيف أنها تختلف عن وجهة نظرهم .

إن هدف هذا الفصل هو توضيح هذه النقطة . ومن المهم للقارىء أن يفهمها بوضوح لأنه لا توجد عقبة أخطر من هذه العقبة لتقوية نوعية الرأى العام فى أمريكا . وفيما يلى ، سوف أقدم أمثلة محددة لسوء الفهم بين الخبراء وبين الجمهور نشأت فى اختلاف وجهات النظر التى يتخذها كل جانب بالنسبة لمختلف القضايا . ويجعل سوء الفهم هذا من المستحيل أن يؤدى المهمة الصعبة فى مرحلة « شق الطريق » والتى لابد أن يقوم بها الناس قبل حل أية قضية عامة هامة .

تأثير الدفيئة

إن أول مجموعة من الأمثلة التى تحدثت عنها سوف نأخذها من قضية سبق أن فحصناها بالتفصيل ـ وهى قضية « تأثير الدفيئة » . وسيتذكر القارىء الخلاف بين د. هانسن وبين خبراء الحكومة فى مكتب الإدارة والميزانية حول مدى خطورة تأثير الدفيئة ، وإلى أى مدى ثبت صحتها علمياً . هذا النوع من الخلاف بين الخبراء أمر شائع . وقد أدى إلى عواقب ملحوظة بالنسبة للرأى العام . فعندما يختلف الخبراء علناً وجدلاً ، يصاب الجمهور بالارتباك ، ولا يعرف أى جانب يصدق . وإذا كانت نفقات اتخاذ الاحتياطات تافهة (مثل قبول إحلال بديل لعلب الأيروسول) فإن الناس سوف ترتد إلى مواقفها التى تقول « من الأفضل السلامة الآن بدلاً من الندم فيما بعد » . ولكن إذا كانت التكلفة عالية ، والإزعاج كبيراً ، فإن الجمهور سوف ينتهز فرصة الخلاف بين الخبراء ليتوقف عن اتخاذ قرار ، ويتجنب القضية طالما أمكنه ذلك ، وهكذا يؤجل العمل الصعب فى المرحلة الثانية .

والعقبة الثانية التى يثيرها الخبراء والتى يمكن تصويرها بمثال « تأثير الدفيئة » تتعلق بارتباك الجمهور من معانى اللغة التى يستخدمها الخبراء . فلا شىء يثير حيرة الجمهور أكثر من الطرق المتعارضة التى يستخدم الخبراء بها كلمات مثل « الأوزون » . وكما لاحظنا فى الفصل السادس ، فإن كلمة « أوزون » تعنى أحياناً الحاجز الوقائى فى طبقات الجو العليا الذى يساعد على منع الغلاف الجوى من تكوين ما يسمى بالثقوب . ولكن كلمة « أوزون » تعنى أحياناً أخرى الناتج السىء للملوثات قرب سطح الأرض ، وهو السبب الرئيسى فى وجود الضباب والهباب معاً . إذن الأوزون يصبح « مفيداً » عندما يكون فى طبقات الجو العليا ، و« مؤذياً » عندما يقترب من سطح الأرض . ولكن هذه النقطة التوضيحية نادراً ما يذكرها أحد . ولهذا لا يعرف الناس هل الأوزون مفيد أم مؤذى . وقد لا تكون هذه نقطة جوهرية فى موضوع « تأثير الدفيئة » ، ولكن من المؤكد أنها تعكر فهم القضية .

والعقبة الثانية التى يثيرها الخبراء والتى توجد فى مثال « تأثير الدفيئة » تتعلق بالاستراتيجية التى اختارها الخبراء لمعالجة هذه القضية . وكما رأينا من قبل ، وبعد أن توصل الخبراء إلى أنه لا جدوى من وقف المصادر الكبرى « لتأثير الدفيئة » مثل عوادم

العربات ، والغازات الناتجة من النشاط الصناعى ، فإن وكالة حماية البيئة ووكالات الولايات قررت أن تطبق على المصادر المتعددة الصغرى مثل عمليات الشواء فى الحديقة الخلفية [٢] . وها نحن نعود إلى أعراض مرض « علبة الأيروسول » الذى ساد فى السبعينيات وعدم مصداقية كلام الخبراء . وقد تفيد هذه الاستراتيجية فى تحقيق بعض التجاوب على أساس مبدأ « الوقاية خير من الندم » ، ولكن ما أن يطالب الجمهور بتقديم تضحيات أكبر فإنه سوف يمتنع . وسوف يفعل الجمهور ذلك لأنه يجد من الصعب أن يصدق أن هذه الاعتداءات البسيطة التى يرتكبها يترتب عليها هذه العواقب الكبرى . والأهم من ذلك أن الجمهور سوف يفهم بسرعة أن المصادر الكبرى للمشكلة ، وهى الشركات الصناعية الكبرى للسيارات وغيرها ، لا يطالبها أحد بشىء . وتؤدى مخاوف الجمهور ، وهى شىء جاهز دائماً للانطلاق ، إلى نشوء سخرية الجماهير . ويتساءلون : « لماذا نضحى نحن ، بينما الأولاد الكبار يفلتون من أى عقاب على جرائمهم ؟ » ، هكذا سيكون رد فعل الجمهور . وسوف تحفل القضية بجدل كريه بدلاً من أن تصبح أساساً لإجماع المجتمع على الوقوف ضد خطر مشترك .

هذه الأنواع الثلاثة من العقبات وهى : الخلافات بين الخبراء أنفسهم ، واستخدام اللغة بطريقة تثير الحيرة ، والاستراتيجيات المتبناة والتى لا يهمها حاجة الجماهير إلى حلول يصدقونها ـ هى أمر شائع فى قضايا كثيرة .

زيادة ازدحام السجون

إن قضية زيادة ازدحام السجون تعد مثالاً جيداً لكيفية اختلاف وجهات نظر الصفوة عن الجمهور . فمعظم الصفوة يفترضون أن قضية زيادة ازدحام السجون هى كما تصفها المحكمة « أمر قاس وعقوبة غير عادية » . وهم يفترضون أيضاً أن الجمهور سوف يتفق مع هذا الاستنتاج إذا أمكن عن طريق التعليم العام توضيح مشكلة زيادة الزحام بواسطة الرسوم البيانية . ولاختبار هذا الافتراض ، فقد أجرت مؤسسة « بابليك أجندا فاونديشن » دراسة فى ولاية ألاباما [٣] . فقد عرض على قطاع يمثل سكان ولاية ألاباما فيلم فيديو أعد إعداداً خاصاً بحيث تظهر فيه المشاكل الناجمة عن زيادة ازدحام

السجون . وقد تم توجيه أسئلة لسكان ألاباما قبل وبعد عرض الفيديو . وقبل رؤية الفيلم رفض ٦ من كل ١٠ (٦١٪) من مواطنى ألاباما النتيجة التى تقول فى السؤال إن « وضع شخص فى سجن مزدحم جداً يعتبر عقوبة قاسية وغير عادية » . والأهم من ذلك ، أنه حتى بعد مشاهدة آثار زيادة الازدحام فى السجن كما عرضها الفيلم ، فقد رفض عدد مساو تقريباً (٦٣٪) نفس الاستنتاج السابق [٤] . وبمعنى آخر ، فقد رفضت الأغلبية رأى الخبراء قبل وبعد تعريضها لحملة تعليم عام . واستمرت الأغلبية الكبيرة التى عارضت بناء مزيد من السجون فى ولاية ألاباما فى معارضتها لهذه الفكرة قبل وبعد الفيديو (٦٩٪) وتمسكت برأيها حتى بعد رؤية الفيديو [٥] .

والواقع أن فيلم الفيديو كان له أثر . فالأمريكيون ليسوا متصلبين فى آرائهم حول عقاب المذنب وإعادة تأهيله فى السجن . ولكنهم لا يقبلون ببساطة رأى الخبراء أن زيادة ازدحام السجون مرض اجتماعى يتعين معاملته . إن من رأى الجمهور أن السجن عقاب وردع معاً ، ولتأدية هذا الغرض ، فإن تجربة السجن يجب أن تكون سيئة جداً بالنسبة للسجين . ومحاولات تخفيف ازدحام السجون تجعل الجمهور يعتقد أنها مساوية لتخفيف الأثر العقابى والردعى للسجن . وبعد مشاهدة الفيديو كان هناك تأييد كبير لمنح المجرمين فى جرائم غير عنيفة بدائل أخرى للسجن ، مثل دفع تعويض لمن أصيب بالضرر ، أو الاعتقال المنزلى ، أو أداء خدمة للمجتمع (خدمة اجتماعية) ، أو العفو بعد مضى مدة معقولة من الحكم . وتوصل المواطنون إلى أن هذه عقوبات كافية لإعادة تأهيل الذين يرتكبون جرائم غير عنيفة بدلاً من استمرارهم فى السجن [٦] .

وهكذا ، فقد رفض الناخبون فى ولاية ألاباما بلا تردد رأى الخبراء الذى ينادى بأن السبب الرئيسى لبناء مزيد من السجون هو تخفيف « العقوبة القاسية وغير العادية » لزيادة الازدحام فى السجون . إن قضية الجريمة لها أولوية قصوى بالنسبة للأمريكيين ، وخصوصاً جرائم المخدرات . فالناس قلقون بسبب ازدياد جرائم المخدرات . وهم ينتقدون بشدة النظام القضائى فى محاكم الجنايات ويصفونه بأنه متساهل جداً ومنحاز إلى صف المجرم وضد الضحية . فإذا جئنا ــ فى فترة زيادة الوعى التى تصاحب قضية الجريمة فى أمريكا ــ وزاد التأكيد على استراتيجيات يعتبرها الأمريكيون استمراراً لإظهار مزيد من الاهتمام بالمجرم أكثر من الضحية (بناء مزيد من السجون لتقليل ازدحام الزنازين) ، فإن معظم الأمريكيين سيرفضون بلاشك هذه الرسالة . إن مثل هذه

الاستراتيجيات ينقصها الثقة فيها لدرجة أنها تبعد الناس عن واجب الاهتمام بالخيارات الصعبة لمكافحة الجريمة والمخدرات . فهى تقف بالناس عند رأى الجماهير ، وتوقف التفكير فى مواجهة قضية الجريمة بطريقة أكثر نجاحاً .

حرية التعبير

وهنـاك مثال آخر مثير للاهتمام عن التعارض الخفى بين الخبراء والجمهور ، واختلاف آرائهم حول قضية حرية الصحـافـة . والخلاف بين الصحفيين والجمهور حول هذه القضية سببه مواقفها المختلفة كمنتجين ، وكمستهلكين للمعلومات .

إن موقف الصحفيين مألـوف ، فهم يعملون يومياً مع التعـديل الأول للدستور الأمريكى ، وتدريبهم المهنى يجعلهم يألفون مزايا الصحافة الحرة فى نظام ديمقراطى . ومن الطبيعى أنهم يحددون حرية الصحافة من منظورهم كمنتجين « للكلام الحر » .

وهنـاك عنصر كان منغمس تماماً فى ثقافة الصحفيين مثل حرية الصحافة ، وهو الاعتقـاد السائد بأن الجمهور لا يفهم أهمية هذه الحرية الأمريكية الأساسية . ومراراً وتكراراً ، ذكر الصحفيون الذين تم سؤالهم حول حرية التعبير دراسات يظهر فيها أن الجمهور لا يعرف ولا يعترف بالتعديل الدستورى الأول عن هذه الحرية [٧] . وبالتأكيد فإنه عندما يطلب من المواطنين العاديين فى أمريكا أن يوقعوا على التماس لتأييد التعديل الـدستـورى الأول (ولـو أنـه لا يقـدم لهم هكـذا) ، فإنهم يرفضون التوقيع . وفى استطلاعات الرأى ، يطالب الجمهور بتنظيم أكبر للصحافة . وبالنسبة للخبراء ، فإن هذه الحقائق تبين أن الجمهور يتخذ موقفاً معادياً من دور الصحافة فى مجتمع حر .

وترجع المشكلة فى جانب منها إلى أن الصحافة تثير ارتباك الجمهور لعدم تعوده على لغة التعديل الدستورى الأول ، وتخلط بينها وبين نقص تأييده للوضع المثالى للصحافة فى نظر الصحفيين . إن الجمهور الأمريكى العام يؤيد بشدة ضارية جميع الحقوق المتعلقة بحـرية الكـلام . ولا يعنى أن الناس لا يستطيعون ترديد كلمات التعديل الدستورى الأول أو التعرف عليها ، أنهم ضد حرية الصحافة . وبالمثل إذا كان كثيرون من الناس لا يعرفون أيضاً التعديل الدستورى الثانى ، فإن هذا لا يعنى أنهم يريدون أن يقيم

الجنود فى غرف معيشتهم .

إن أكبر فجوة بين الصحافة والجمهور هى حول تحديد معنى حرية الصحافة . إن فهم الجمهور الواضح لما تعنيه حرية الصحافة يقابله سوء فهم لهذا الموقف من جانب الصحفيين . فالأمريكيون العاديون لا يعتبرون أنفسهم منتجين للكلام الحر ويحتاجون للحماية إذا هم قرروا إصدار صحيفة ، أو إذا هم قرروا أن يخطبوا عند ناصية الشارع . وبدلاً من ذلك ، فإنهم يرون أنفسهم كمتفرجين ومستمعين ، وما يهمهم هو الحصول على المعلومات وتوفرها لهم ، وليس قدرتهم على الإعراب عن آرائهم بحرية . وقد وضح أحد المواطنين رأيه هذا قائلاً : « أليس هذا ما تعنيه حرية الصحافة ، أن نستمع إلى جميع وجهات النظر ؟ » وفى رأى الجماهير هناك حاجة لنوع من التنظيم (مثل مبدأ العدالة والمساواة فى الوقت فى وسائل الإعلام الإلكترونية) ، وهذه يراها الجمهور تزيد من حرية الكلام عن طريق ضمان تقديم جميع وجهات النظر حول قضية ما .

وعندما تذكر استطلاعات الرأى أن الجمهور يرغب فى تنظيم أكبر للصحافة ووسائل الإعلام (الميديا) ، فإننا نلاحظ هنا سوء فهم ضمنى . فالخبراء والصحفيون يفترضون بطريقة أوتوماتيكية أن الجمهور يطالب بفرض الرقابة على الأفكار التى لا تلقى تأييداً شعبياً ، وعلى الفور تلف الصحافة نفسها بعبارة التعديل الدستورى الأول . أما من وجهة نظر الجمهور ، فهم يرون أنهم يدعون إلى حرية أكبر للتعبير عندما يطالبون بتنظيمات تمنع « الميديا » من فرض وجهة نظر واحدة عليهم . وهكذا فإن كل جانب يعرض وجهة نظر مختلفة عن الآخر حول هذه القضية .

مشكلة المياه فى الولايات الغربية بأمريكا

ولنأخذ مثالاً آخر للخلافات بين آراء الجمهور والخبراء وكيف تخلق فجوة لا يسهل عبورها من سوء الفهم بين الجانبين . فمنذ عدة سنوات كنت أشترك فى مشروع مع اتحاد حكام ولايات الغرب الأمريكى [٨] . وكان الحكام قلقين حول نقص المياه فى ولاياتهم الغربية . وكان سكان هذه الولايات قلقين أيضاً . ولكن نظرة المواطنين للموضوع كانت تختلف عن نظرة الحكام وخبرائهم إليهم . وكان لكل جانب وجهة نظر تبدأ من نقطة

معينـة . فالحكـام وخبرائهم يرون أن المشكلة هى : (١) محلية أو إقليمية ، (٢) غير شخصية ، (٣) واقتصادية . وإذا كانت مصادر المياه شحيحة فى المنطقة ، فإنه يتعين علاجها بالطريقة الاقتصادية الكلاسيكية ، أى باستخدام عامل السعر لتخصيص حصص كل فرد بطريقة عادلة وغير شخصية .

هذا الموقف المعتاد من الخبراء للمشكلة أغضب مواطنى ولايات الغرب بشدة . فأولاً ، إنهم لا يرون المشكلة على أنها « محلية أو إقليمية » تخص ولايات الغرب وحدها . فهم يعتبرونها مشكلة تخص المدينة التى يقيم فيها كل منهم . وهم لا يفكرون فى ولايات الغرب ، وإنما يفكرون فى مدن مثل كولورادو ، ودنفر ، وفينكس ولارامى . إنهم يرون القضية قضية ولايتهم ، أو مدينتهم ، أو مجتمعهم هم . وهم أيضاً لا يرون قضية المياه ــ كما يراها الخبراء ــ سلعة فى السوق غير شخصية . فهم لا يقولون مشكلة « المياه » ، وإنما يقولون مشكلة « المياه الخاصة بى » . وهم يقولون « أنهم يبيعون المياه التى هى ملكى » . ويقولون « إن بعض المستثمرين يريدون الاتجار فى المياه التى امتلكها » . . أو « هل تريد الحكومة أن تأمرنى متى استخدم مياهى ، ومتى لا أستخدمها ؟ » وهذه تعبيرات نموذجية لمشاعر المواطنين الذين يملؤهم الغضب الشديد ، وعدم الفهم ، وعدم الثقة .

والمشكلة هنا ليست ما هو الخطأ وما هو الصواب . إنها ببساطة أن الفجوة بين الخبراء وبين الجمهور متسعة لدرجة أن الانتقال من مرحلة زيادة الوعى إلى مرحلة شق الطريق قد توقفت تماماً . فمواطنو ولايات الغرب تم زيادة توعيتهم بالنسبة لقضية خطر نقص المياه . ولكنهم يواجهون حلاً غير مقبول ــ تنظيم الاستهلاك عن طريق السعر ــ وهذا شىء يثير حنقهم بدلاً من أن يشاركوا بإيجابية فى الحوار حول كيفية حل المشكلة التى يعانى منها مجتمعهم .

إن مشكلة المياه الغربية ترمز إلى تعارض أكبر للقيم مع وجود أشكال عديدة للتعبير عن الرأى . إنها التعارض بين قيم الجماعة وبين القيم المبنية على نظام السوق . فهل يجب أن يكون لكل شىء سعر ؟ وأين تتوقف هذه السياسة ؟ وكيف تحقق التوازن ؟ وهل يتعين على هؤلاء الذين لا يقدرون على دفع السعر أن يتخلوا عن جميع حقوقهم ، وعن كل آمالهم ؟ وماذا عن الضرورات القصوى مثل الطعام ، والماء ، والهواء النقى ، والمأوى ، ورعاية الأطفال العاجزين ، وكبار السن ، والمرضى والمتعطلين ؟ وفى

النظام الديمقراطى ، فإن تحقيق التوازن الصحيح بين قيم المجتمع وقيم السوق مهمة لا يجب أن نعهد بها إلى الخبراء . إن القرارات الأساسية فى هذا الموضوع يجب أن يتخذها المواطنون ، وإلا فإن فكرة الديمقراطية نفسها ستصبح مثاراً للسخرية . مثل هذه القرارات يجب اتخاذها بعد التفكير ، وبحرص ، وبشعور بالمسئولية . وفى جميع الأحوال يجب حل التناقضات . إن اتخاذ هذه الأنواع من القرارات هى بالضبط ما تعنيه مرحلة « شق الطريق » إلى القرار العام . وتمهيد الطريق أمام المواطنين لاتخاذ مثل هذه القرارات بتعقل وبمسئولية هو ما تعنيه عملية القيادة الديمقراطية .

إن تجربة إجراء استطلاعات بين قطاعات من المواطنين تحمل مبدأ معروفاً جيداً لعلماء النفس : إذا كان الناس مشغولين بشىء ما أو قلقين حول شىء ما ، فإنهم لن يستمعوا إليك إلا إذا تحدثت إليهم عن المشاكل التى تقلقهم . وإذا أرادت الزعامة السياسية فى أمريكا أن تصلح نظام التأمين الاجتماعى مثلاً ، عن طريق اقتطاع شىء من كبار السن لكى يحصل الشباب على نصيب أكبر ، فعليهم أولاً أن يفكروا فى هموم الأمريكى المسن الذى إذا أخذت مليماً واحداً منه ، فإنك تحرمهم من الأموال التى استثمروها شخصياً عندما دفعوا ضرائب التأمينات الاجتماعية ، وأنت تهددهم بأن يتحولوا إلى معدمين : وإذا أخذت منهم مليماً اليوم ، فسوف تأخذ منهم غداً مساكنهم ويصبحون بلا مأوى . وقد لا يهمك أن هذه المخاوف قد لا يوجد ما يبررها ، أو أنها خاطئة (بزعم أن ضرائب الذين يتلقون عائد التأمين الاجتماعى اليوم تشكل جزءاً بسيطاً من الأموال التى يتلقونها) . ولكن الأمريكيين من كبار السن سوف يرفضون بشدة أى اقتراحات لتعديل نظام تأمينهم الاجتماعى مهما كانت هذه الاقتراحات معقولة وعادلة ، ما لم نفكر فى مخاوفهم من أنهم تتم سرقتهم ، وأنهم سيصبحون بلا مأوى . وإذا أمكن تهدئة هذه المخاوف ، فإنهم سوف يستمعون ويستجيبون بطريقة معقولة . وبالمثل ، فإن الأمريكيين لن يوافقوا على أن يدفعوا جزءاً أكبر من تكاليف التأمين الصحى أو الرعاية الصحية إلا إذا زالت مخاوفهم عن احتمال إصابتهم بمرض يؤدى إلى كارثة بالنسبة لهم . وكذلك ، فإن مواطنى ولايات الغرب لن يقبلوا أية خطط اقتصادية لتوزيع المياه ما لم تتم تهدئة مخاوفهم وإزالتها . وإذا كان معظم الخبراء يفكرون بطريقة ، ومعظم الجمهور يفكر بطريقة أخرى ، فإن النتيجة ستكون الركود ، والانقسامات ، والاستقطاب . وستصاب الزعامة بخيبة أمل . وسيتمسك الناس برأى الجماهير . وسوف تتأثر بذلك

نوعية الديمقراطية عندنا . وفى جميع الأحوال سوف تستمر عملية زيادة الوعى ، وكأنها هدف فى حد ذاتها ، وليست تمهيداً للخطوة الدقيقة التالية وهى : شق الطريق نحو قرار عام .

٩

قضية التنافس

إن مثالنا التالى عن العقبات التى يتسبب فيها الخبراء ، والتى تعوق الانتقال إلى مرحلة شق الطريق ، هو أهم هذه الأمثلة ، وأكثرها كشفاً لها . وأهميته ترجع إلى أهمية القضية نفسها . إن مواجهة المنافسة الاقتصادية الشرسة من اليابان ودول حافة المحيط الهادى الأخرى ، ومن دول أوروبا الغربية هى أخطر تحد بالنسبة لمستقبل أمريكا . ومن أجل أهدافنا فى هذا الكتاب ، فإن قضية المنافسة هذه هامة أيضاً لأنها تصور بالتفصيل التام طبيعة الفجوة بين الجمهور وبين الخبراء ، وكيف أنها يمكن أن تسد تماماً انتقال الجمهور إلى مرحلة « شق الطريق » بواسطة أفكاره ومشاعره .

إن الخريطة رقم ٩-١ من صحيفة « يو. إس. إيه توداى » هى نموذج للأخبار التى يتم نقلها للجمهور فى تيار مستمر منذ أواخر السبعينيات وحتى الآن . والخريطة تبين قصة عادية جداً : كيف كانت الولايات المتحدة متقدمة جداً على اليابان فى التجارة العالمية فى منتج هام جداً (شبه الموصلات) ، وكيف ظل اليابانيون يكسبون أرضاً فى هذا المجال حتى تفوقوا على أمريكا بعد أن استولوا على جزء كبير من التجارة العالمية فى هذه الموصلات . وفى ١٩٨٢ كانت أمريكا تستأثر بجزء كبير للغاية من التجارة العالمية فى شبه الموصلات . وكان لليابان نصيب الثلث فقط فى هذه التجارة . وبعد ذلك بست سنوات فقط ، وقرب نهاية الثمانينيات ، انقلبت الأوضاع ، وأصبح لليابان أكثر من نصف التجارة العالمية فى شبه الموصلات ، بينما تراجعت أمريكا إلى نصيب الثلث فقط من هذه التجارة .



خريطة ٩-١ . توضح كيف انقلب التوازن فى تجارة الكمبيوتر . هذه الخريطة نشرتها صحيفة « يو. إس. إيه توداى U.S.A. Today » الأمريكية فى ٣٠ أغسطس ١٩٨٩ ونحن ننشرها بإذن منها .

وظهر مثال آخر لنموذج كسب اليابان لنصيب أكبر من السوق العالمى على حساب أمريكا وذلك طوال السبعينيات والثمانينيات ، وتأثرت به منتجات وصناعات متفرقة مثل السيارات ، وآلات التصوير ، وأجهزة الراديو ، والصلب ، والدراجات ، وأجهزة التليفزيون ، وأجهزة الفيديو ، والموتوسيكلات ، والآلات الدقيقة للماكينات ، والأجهزة البصرية ، والكمبيوتر للاستخدام الشخصى ، وآلات الفاكس ، وأفران الميكروويف ، والمعدات الزراعية ، وفى العمليات المصرفية . وفى ١٩٧١ ، وبعد أكثر من قرن من استمرار الميزان التجارى فى صالح أمريكا ، بدأت الولايات المتحدة فى استيراد بضائع أكثر مما تصدر ، وباستثناء سنوات قليلة فى السبعينيات ، ظل العجز فى الميزان التجارى قائماً منذ ذلك الوقت وبمستويات تزيد على مائة بليون دولار سنوياً . ولقد ظل العجز سائداً عند هذه المستويات العالية بالرغم من التخفيض الكبير فى قيمة الدولار والذى جعل بضائع أمريكا أرخص فى الخارج (فى الوقت الذى ارتفعت فيه تكاليف المنتجات التى يستوردها الأمريكيون) . ولأن الولايات المتحدة تعانى من عجز كبير فى ميزانيتها الفدرالية ، وتعيش على أموال مقترضة (معظمها من اليابان) ، فإن الشعب الأمريكى

لم يحس بعد بالمعاناة الكاملة نتيجة لفقدانه لقوته على المنافسة فى الأسواق العالمية ـــ وهو خطر يهدد مستوى معيشة أمريكا فى المستقبل ، وقدرتها على خلق وظائف جيدة ، وعلى استقرارها الاجتماعى ، واستقلالها الاقتصادى .

ويظهر من استجابة الجمهور الأمريكى ، حتى الآن ، لهذا الخطر جميع علامات الفشل فى التوصل إلى مرحلة « شق الطريق » . فلا يوجد سوى إحساس ضئيل جداً بأزمة قومية أو الشعور بالخطر ، ولا صرخة الجماهير من أجل العمل لوقف ذلك ، ولا إجماع على ما يتعين عمله ، ولا ضغط جماهيرى على المستوى الحكومى أو مستوى القطاع الخاص لزيادة معدلات الادخار القومى ، وتوسيع مجموعات المهندسين والفنيين الذين تحتاجهم أمريكا للمستقبل ، وتحسين التعليم ، والحد من ممارسات وول ستريت (حى المال) التى ترغم رجال الأعمال على تبنى وجهة نظر قصيرة المدى فقط ، أو تحسين نوعية المنتجات الأمريكية ، أو تعبئة القوة العاملة فى أمريكا ، وتعبئة وتوجيه التطور التكنولوجى ، أو تعليم الجمهور حتى يعى حقيقة التهديد ، و / أو اتخاذ أى إجراء آخر قد يعكس اتجاه عملية المنافسة لصالح أمريكا مرة أخرى . هناك بعض الجهود الفردية هنا وهناك من جماعات خاصة ، ومسئولين حكوميين وشركات فردية ، ومن بعض كبار رجال الأعمال ، والاقتصاديين ، والصحفيين . ولكن الجهود الفردية ليست مثل الإجماع العام .

إن حملات انتخابات الرئاسة تركز أحياناً على بعض القضايا وتبرزها ، وتعمل على تقدم مرحلة « شق الطريق » من خلال الحوار القومى . وقد توقع بعض المراقبين أن تكون حملة انتخابات الرئاسة لعام ١٩٨٨ فرصة مثالية لبدء حوار قومى حول الاستراتيجية التى يجب أن تتبعها أمريكا لمواجهة قضية المنافسة التجارية . ولكن هذه الفرصة ضاعت ، كما أن كل فرصة أخرى أتيحت بعد ذلك ضاعت هى الأخرى .

وفى النظام الديمقراطى ، فإن وظيفة القيادة هى تنبيه الشعب لوجود أى تهديد خطير ، وتحديد هذا التهديد ، والتوصل إلى استراتيجية (أو استراتيجيات بديلة) للتعامل مع الخطر ، والسعى لتعبئة وتركيز طاقات الشعب لمواجهة التهديد . وأحد الأسباب الرئيسية لفشل الإرادة السياسية لأمريكا فى مواجهة تحدى المنافسة التجارية هو أن الزعامة الأمريكية لم تتقدم للجمهور بخيارات واقعية ، بل إنها فى بعض المناسبات خلقت فعلاً عقبات عرقلت الجمهور من « شق الطريق » لحل المشكلة . إن العقبات

التى خلفتها الفجوة بين آراء الخبراء ورأى الجماهير خلقت حائطاً سميكاً من عدم الفهم وسوء الفهم والارتباك .

وجهة نظر الجمهور

وعند فحص استجابة الجمهور لقضية المنافسة ، يتأثر المرء فى البداية بارتفاع مستوى « زيادة الوعى » فى بيانات استطلاعات الرأى . وفى ١٩٧٧ ، كانت أغلبية بسيطة من الجمهور (٥٣٪) تدرك مشكلة العجز التجارى فى أمريكا [١] . وبعد ذلك بعشر سنوات ، أى فى عام ١٩٨٧ ، قال ٨١٪ من الجمهور أنهم قرأوا أو سمعوا عن مشكلة المنافسة التى تعانيها أمريكا [٢] . وفى منتصف الثمانينيات كان الوعى بالعجز التجارى قد بلغ مستوى ٧٥٪ [٣] ، وقرب نهاية الثمانينيات بلغ الوعى حول هذه القضية ٨٣٪ ، أى الغالبية العظمى من الأمريكيين [٤] . وإضافة إلى ذلك ، فإنه بمجرد أن يعى الناس حجم العجز التجارى ، فإنهم يقولون أنهم يعتبرونه مشكلة خطيرة [٥] .

غير أنه مازال هناك شك يساور المرء حول ذلك . فبالرغم من هذه المستويات العالية من الإدراك والقلق حول المشكلة ، فإن شيئاً ما أساسياً مازال مفقوداً فى صورة « زيادة الوعى » . وكما تكشف الصورة هنا للجمهور ، فإن شروط تحقيق الانتقال إلى مرحلة « شق الطريق » مازالت غائبة : فالجمهور لا يفهم حقيقة التهديد ، والناس لم يقدم لهم أى حافز للتعامل مع المشكلة ، ولتوضيح كيف يشعرون وأين يقفون ، كما لم تقدم لهم أية استراتيجية أو أولويات أو خيارات صعبة أو مقايضات لكى يناقشوها .

إن أحد الاختلافات الكبرى بين الخبراء والجمهور يتعلق بالطريقة التى يعمل بها الاقتصاد الأمريكى . وإذا كان للمرء أن يجرد الملامح الرئيسية لتفكير الخبراء حول الاقتصاد الأمريكى ، فإنه من الممكن القول أن الخبراء يرون عمل الاقتصاد الأمريكى على ضوء عوامل فنية أو عوامل صعبة للاستثمار الرأسمالى ، ونمو الناتج القومى ، وأسعار الفائدة ، وإنتاجية العمال . ويرى الخبراء أن السبب الرئيسى فى عجز الميزان التجارى مع اليابان يكمن فى تصحيح أسعار التبادل بين الين والدولار ، وفى تحقيق ميدان مستو للنشاط ، وأن الطريق لكى يصبح الاقتصاد الأمريكى أكثر صحة هو زيادة الإنتاجية

التى يمكن رفعها بمزيد من الاستثمار فى التكنولوجيا وخلق قوة عمالية أكثر تدريباً وأفضل تعليماً بحيث تستطيع أن تستخدم التكنولوجيا الجديدة بمهارة .

أما الجمهور ــ من ناحية أخرى ــ فهو لا يرى الاقتصاد من زاوية التكنولوجيا ، والإنتاجية ، وقوة عمالية أكثر مهارة فنية ، ولكن من زاوية الاستهلاك ، وزاوية « النسيج أو العنصر الأخلاقى » . وكما أشار مارتين فلدشتاين وآخرون ، فقد انتشر نوع من « الكينزية الشعبية » [نسبة إلى الاقتصادى البريطانى الشهير بنظريته فى تحريك الاقتصاد الرأسمالى جورج ماينارد كينز] ، وأصبحت أشبه « بحكمة تقليدية » للشعب الأمريكى عن كيفية عمل الاقتصاد (٦) . فالجمهور يرى أن الاقتصاد يحركه الطلب والاستهلاك . وتبين دراسات « جدول الأعمال العام » ، على سبيل المثال ، أن معظم الناس يعتقدون أن زيادة مدخرات الأفراد يعتبر سيئاً للاقتصاد ، لأنه يستبعد النقود من الدوران فى السوق . فإذا اشترى الناس أقل ، فإن الآخرين سيجدون وظائف أقل أو يعملون أقل ، وسيصبح بذلك الاقتصاد فى وضع أسوأ . أما قلق الناس حول المستقبل فيتركز فى مخاوفهم من ارتفاع الأسعار بصورة أسرع من الأجور ، وأن أبناءهم لن يكونوا قادرين على شراء المنازل ، ولا توفير مصاريف التعليم ، أو الحياة الطيبة . والناس فى أمريكا قلقون جداً أيضاً حول كيفية تقسيم الفطيرة (ترمز إلى الثروة أو ناتج الثروة) ، وأن بعض الجماعات تحصل على نصيب أكبر من الآخرين من الفطيرة . ويعتقدون أيضاً أن الحديث عن تأثير الإنتاجية فى الاقتصاد لا معنى له ، أو أن اقتصاد أكثر إنتاجاً سيخلق فطيرة أكبر للجميع ، بغض النظر عن طريقة توزيعها (٧) .

والجمهور أيضاً يحلل قضية المنافسة على أساس أخلاقى ، وليس على أساس فنى . وهم يرون أن السبب والعلاج لبطء الاقتصاد الأمريكى هما أمر واحد (السبب والعلاج) . وهناك عدد متزايد من الأمريكيين يعتقدون أن أمريكا قد فقدت « نسيجها أو عنصرها الأخلاقى » (٨) . وفى الحكومة يتضح ذلك فى الفساد والفضائح . ويرى الناس فى الاقتصاد أن الولايات المتحدة تنتج بضائع ومنتجات حقيرة أو سيئة ، ويمكن التخلص منها بعد استعمالها ، وأن هذه المنتجات لا ترقى إلى النوعية الممتازة للبضائع اليابانية . وفى التعليم يرى الناس تساهل أكثر من اللازم إلى درجة التسيب ، وانتشار المخدرات بين الطلبة ، ونقص النظام (٩) .

والمقارنة بين الموقف اليوم ، والموقف بعد إطلاق القمر الصناعى السوفيتى

« سبوتنيك » يعتبر شيئاً مفيداً . فعندما أطلق السوفيت قمرهم الصناعى فى ١٩٥٧ ، فسر الأمريكيون فوراً نجاح السوفيت كنوع من التحدى لهم وقدرة أمريكا الفنية . وكان الحل مذهلاً للغاية ، وهو تركيز أكبر على العلوم وعلى الرياضيات . وكانت الاستجابة فعالة للغاية . ومن الصعب أن نتخيل اليوم أن السوفيت كانوا يوماً من الأيام خطراً تكنولوجياً على أمريكا .

وفى السبعينيات والثمانينيات واجهت أمريكا تحدياً أكثر تأثيراً ، وهو انتصار التكنولوجيا اليابانية . ولكن رد الفعل لم يكن هو نفس الذى حدث بعد سبوتنيك . فلم تلق الدعوة لزيادة التدريب العلمى والفنى سوى استجابة ضئيلة من الجمهور (بالرغم من أن هذا هو بالضبط ما يعتقد الزعماء الأمريكيون أنه الجزء الرئيسى من حل المشكلة) .

وأحد أسباب هذا الموقف أن الأمريكيين يرون نجاح اليابانيين يرجع إلى تطبيق الصفات الأخلاقية أكثر مما يرجع إلى صفات فنية . وهناك شعور أن لدينا تكنولوجيا أكثر من اللازم ، ولكننا ليس لدينا النظام والضبط والربط الكافيين للاستفادة من هذه التكنولوجيا . وعلى سبيل المثال ، وفى دراسة « لجدول الأعمال العام » ظل المستجيبون يفكرون كثيراً فى مضمون معركة التنافس كما تبدو فى التعليم . وبدلاً من الدعوة لزيادة عدد أجهزة الكمبيوتر فى فصول الدراسة ، فإن المشاركين فى الرد على أسئلة الدراسة أبدوا قلقهم من أن الكمبيوتر والحاسبات الآلية جعلت الأمور أسهل من اللازم بالنسبة للطلبة . وقالت مجموعة من المشاركين فى البحث : « إن الطلبة يجب أن يعملوا بالمساطر ، ويكتبوا بالقلم بدلاً من مجرد الضغط على زراير الكمبيوتر »[١٠] . وهناك شعور بأننا لدينا الكثير من الفرص التعليمية ، والقدرات الفنية ، وكثير من المعامل ، ولكن لا يوجد عدد كاف من الناس لاستخدامها واستغلالها . وإذا حدث وعاد « النسيج أو العنصر الأخلاقى » إلى مكانه ، فإن المهارات سوف تأتى بعده بسرعة .

كل هذا يخلق سوء اتصال بدرجات كبيرة . فالزعماء (وهم يركزون على الدعوة لزيادة الإنتاج) يدعون إلى ادخار أكبر لزيادة الاستثمار . والجمهور (وهو يركز على الاستهلاك) يعتقد أن الادخار أكثر سيعمل على بطء الاقتصاد ، ويؤدى إلى تخلف أمريكا أكثر فى المنافسة مع اليابان . والزعماء يرون أن الدراسة هى مفتاح الحل ، ويوافق الجمهور إلى حد ما ، ولكن الزعماء يندهشون أن الجمهور لن يشجع السندات لتطوير

المدارس . ويبدو هذا نوعاً من قمة عدم الثبات ـ فالجمهور يوافق أن التعليم هام جداً ، ولكنه يرفض أن يدفع أجوراً أعلى ، مثلاً ، لاجتذاب معلمى الرياضيات . ولكن هذا الموقف يعتبر منتهى التعقل بالنسبة للجمهور . وعندما يقول الناس أن التعليم هو الحل ، فإنهم يعنون بذلك المطالبة بمزيد من النظام والانضباط ، وبنسيج أو عنصر أخلاقى أقوى . والجمهور يعرف أن هذا لا يمكن شراؤه بمزيد من الدولارات . وهناك شعور بأنه إذا لم يحمل الطلبة المسدسات معهم فى الفصول ، فإننا لن نكون فى حاجة إلى إنفاق المزيد من الأموال لتوظيف المدرسين .

ما هى إذن فكرة الجمهور عن مشكلة التنافس ؟ مما لاشك فيه أن الجمهور قلق حول مستقبل أمريكا الاقتصادى . وفى حالات كثيرة ، يعتقد الناس أنهم قدموا ما يكفى ، ولكنهم يشعرون أن أمريكا تنزلق فوق طبقة رفيعة من الجليد [أى أنها فى خطر] . وهم قلقون بالذات حول مستقبل أطفالهم . وهم لا يستطيعون أن يحددوا بالضبط ما الذى سوف يحدث . وهم يلجأون إلى التفاؤل حول المستقبل كمهرب لهم ، وهو تفاؤل مبنى على الإيمان بأن أمريكا سوف تجد الحل بطريقة ما .

وعندما سئل الناس عن الحاضر والماضى القريب ، كان تقديرهم متشائماً . وفى إجابة لسؤال من جالوب « فى السنوات العشر الماضية ، هل تعتقد أن قدرة أمريكا على التنافس اقتصادياً فى العالم قد تحسن ، أوساء عن ذى قبل ، أم أنه لم يتغير كثيراً ؟ » وبأغلبية أكثر من ٢ إلى واحد ، يقول الناس إن قدرة أمريكا التنافسية قد ساءت أكثر مما تحسنت (٤٧٪ إلى ٢١٪) [١١] . وعندما ينظرون إلى المستقبل فإن النسبة تنقلب : ٤٦٪ إلى ١٧٪ يعتقدون أن مقدرة أمريكا على المنافسة الاقتصادية فى المستقبل فى السوق العالمية سوف تتحسن (٤٦٪ تتحسن) ولن تسوء (١٧٪ تسوء) [١٢] . وهناك أقل من واحد من كل خمسة أمريكيين (١٤٪) يرون أن أمريكا سوف تدخل فترة طويلة من الهبوط الاقتصادى . ويؤيد نصف الأمريكيين (٥٠٪) الرأى التالى : « إننا نتزلق بخطورة ، ولكننا نستطيع أن نعكس هذا الاتجاه إذا تصرفنا بحسم » . وأغلبية الأمريكيين يرون أن أمريكا سوف تستطيع وقف هذا الانزلاق [١٣] . وبأغلبية ٥٣٪ إلى ٤١٪ ، يعتقد الأمريكيون أن الولايات المتحدة سوف تنجح وتتحرك إلى أعلى فى المنافسة فى الاقتصاد العالمى بدلاً من التحرك إلى أسفل [١٤] . هذا الإيمان هو الذى يجعل الناس يقولون أنهم ينظرون إلى المشكلة بجدية ، وبالرغم من ذلك يظلون راضين عن أنفسهم ، ولا يرون

حاجة إلى أى استعجال لحلها . والافتراض هو أن الحاضر سيء (وهذا ليس خطأ الجمهور) ، ولكن الوضع سيتحسن فى المستقبل بطريقة ما سحرية ــ وبدون أية مشاركة مباشرة من الجمهور .

إن جزءاً من المشكلة هو ارتباك الجمهور حول فهم أهمية ومعنى العجز التجارى . فالأمريكيون يعرفون أن العجز التجارى كبير ، وأن هذه مشكلة خطيرة . ولكن مناقشة العجز التجارى فى مجموعات التركيز يكشف عن قدر كبير من الارتباك . فهناك كثيرون ، على سبيل المثال ، يعتقدون أننا كنا دائماً نعانى فى أمريكا من عجز تجارى ــ وأنه شيء مثل الموت والضرائب والدين القومى . وقد يكون العجز أكبر الآن ولكنه كان دائماً موجوداً معنا فى أمريكا [١٥] .

والمشكلة الحقيقية أنه بالرغم من أن الناس يدركون خطورة الموقف ، إلا أنهم لا يفهمون بالضبط أية آثار سلبية له (إذا وجدت) . ولكن التعبيرات الاقتصادية الأخرى لها مدلول أوضح . فالأمريكى العادى يفهم ما هو عجز الميزانية ، لأنهم يرونه مشابهاً للعجز فى ميزانيتهم الشخصية ، كما أنهم يرون تأثيرات التضخم والبطالة على حياتهم اليومية . أما أخطار العجز التجارى فهو أمر صعب رؤيته .

والتأثير الأول للعجز التجارى كما يخمنونه هو فقدان الوظائف . ولكن طالما أن الناس يقودون سياراتهم من طراز « تويوتا » ويمرون بأميال من المتاجر والمطاعم وهى تحمل علامات تقول « مطلوب موظفين » ، فإنه من الصعب تصور وجود نقص فى الوظائف أو علاقته بالعجز التجارى [١٦] . إن الفشل فى الربط بين العجز التجارى وبين البطالة أو هبوط الأجور يعتبر تعبيراً عن رأى الجماهير . وبالرغم من أن الناس يقولون أن المنافسة من المنتجات الأجنبية هى سبب كبير من أسباب انتشار البطالة ، إلا أنهم عندما يسألون فى الاستطلاعات أن يرتبوا أكبر ٥ أخطار تهدد الاقتصاد الأمريكى ، فإنهم يضعون خطر البطالة أولاً ، ويضعون العجز التجارى فى آخر القائمة ، ولا يربطون بينهما مباشرة [١٧] .

ومن أكثر العواقب التى يذكرها الناس عن هذه المنافسة أن اليابانيين يشترون الممتلكات والشركات الأمريكية . والواقع أن الأمريكيين الأقل تعليماً يربطون غالباً بين نجاح الدول الأسيوية فى المنافسة التجارية العالمية ، وبين نجاح الأسيويين المقيمين فى أمريكا . وقال أحد المشاركين فى الاستطلاع : « إن المكان الذى أحلق فيه شعرى يعمل

فيه عمال أمريكيون ، ولكن مالك المحل آسيوى . وقريباً جداً سوف يصبح رئيس أمريكا من أصل يابانى »[١٨] .

وجهة نظر الخبراء

أحس الخبراء والزعماء فى أمريكا بمشكلة المنافسة قبل معظم المواطنين بوقت طويل . وفى أوائل الثمانينيات بدأ معظم كبار رجال الأعمال وصانعى السياسة فى الشعور بقلق أكبر وانزعاج حول المشكلة . وفى منتصف الثمانينيات قال ٨٠٪ من كبار رجال الأعمال وصانعى السياسة فى أمريكا أنهم يعتقدون أن أمريكا أخذت تفقد حافة قدرتها على المنافسة . وأجرت شركة « موتورولا » دراسة سألت فيها الزعماء وانتهت إلى أن « مشكلة التحدى اليابانى للصناعة الأمريكية تثير قلقاً أكبر من أية قضية أخرى اجتماعية أو اقتصادية فى العشرين سنة الأخيرة »[١٩] .

ورغم هذا القلق ، فإن زعماء أمريكا ظلوا يلقون العقبات باستمرار فى طريق الفهم العام . ومن بين أخطر هذه العقبات هذه الأنواع الأربعة التى سنتحدث عنها فيما يلى :

« ملكية » الخبراء للقضية

إن العقبة القوية الأولى هى الاتجاه الآلى عند الخبراء للاحتفاظ « بملكية » القضايا لأنفسهم . وهذا شىء سهل تحقيقه . وكل ما هو مطلوب أن يتم تحديد القضية بتعبيرات فنية مستوحاة من العلم الذى تخصص فيه الخبير . فالاقتصاديون الذين يحددون المشكلة فى شكل أسعار الصرف للين والدولار يحققون شيئين فى نفس الوقت : إنهم يقدمون زعماً ثقافياً ، وآخر ينحى الآخرين جانباً . إنهم يقررون ثقافياً أن مفاتيح الحل تقع فى منطقة تخصص الخبير الاقتصادى . وهم أيضاً يبعثون برسالة إلى الخبراء الآخرين وإلى الجمهور أن القضية تخص الاقتصاديين ، وأنها ملكهم . وبمعنى آخر فإنهم يقولون للآخرين : « ابتعدوا ، إن هذه لعبتنا » . أما رجال الأعمال الذين أضيروا بزيادة

الواردات فيحددون المشكلة بأنها مشكلة تحقيق ملعب أكثر توازناً . وهنا أيضاً نجد أن هناك زعماً بملكية القضية لحساب منطقة نفوذ التفاوض التجارى ، وفى نفس الوقت نجد رجال الأعمال يصدرون بياناً ثقافياً حول طبيعة المشكلة (أى أنها مسألة تخص أساساً تعديل قواعد التجارة المعقدة) . وهناك أيضاً خبراء الدمج بين الشركات أو الاستحواذ عليها وهم يعلنون أن هدفهم أن يجعلوا صناعة أمريكا أكثر منافسة ، وهم يلمحون أيضاً بحقهم فى ملكية القضية . وهكذا موقف باقى الخبراء المتخصصين فى تكوين رأس المال ، أو فى التطبيق التجارى للتكنولوجيا ، أو فى السياسة الصناعية . . وهكذا .

والشىء الوحيد تقريباً المشترك بين هؤلاء الخبراء هو استبعادهم للجمهور من القضية . وباستثناء عدد نادر من الخبراء مثل روبن متلر ، والاقتصادى ليستر ثورو من « معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا » ، فإن مختلف الخبراء يفسحون مجالاً لخبراء فى ميادين أخرى ، ولكنهم لا يعترفون بأن الجمهور له دور فى الحوار الدائر حول القضية ، أو أن الجمهور يستطيع أن يشارك فى حلها . ويشجعهم على إدارة ظهورهم للجمهور أن الفجوة بين فهمهم للمشكلة ، وفهم الجمهور لها واسعة جداً . وقد يعترفون بقوة النفوذ السياسى للجمهور وقدرتهم على التصويت ضد برنامج يرونه ضرورياً لحل المشكلة . ولكنهم لا يمكن أن يتخيلوا إطلاقاً أن يعتبروا الأمريكيين العاديين كمساوين لهم ثقافياً ، وأنهم (الجمهور) ينظرون إلى المشكلة من منظور آخر (وجهة نظر أخرى) مثلما يفعل زملاؤهم الخبراء تماماً .

وقد أبلغنى أكيو موريتا رئيس مجلس إدارة شركة « سونى » اليابانية عن حوار دار بينه وبين صديق حميم له هو مارتى فلدشتاين ، وهو الرئيس السابق لمجلس المستشارين الاقتصاديين فى عهد الرئيس ريجان . أما أكيو موريتا فهو شخصية شبه أسطورية فى دنيا الأعمال على المستوى العالمى لقيادته لصناعة الإلكترونيات فى اليابان . وقد قال موريتا لى : إن فلدشتاين كبير مستشارى ريجان يصر أن مفتاح وقف العجز فى الميزان التجارى الأمريكى مع اليابان هو تخفيض سعر الدولار أكثر فأكثر حتى تصبح المنتجات المصنوعة فى أمريكا أكثر قدرة على التنافس من ناحية الأسعار . ويضيف موريتا : « لقد قلت لفلدشتاين أنه مخطىء ، أن السر ليس فى تخفيض الدولار ، ولكن السر فى إنتاج بضائع أكثر جاذبية للمستهلك » . وسألت موريتا ماذا يعنى بمنتجات أكثر جاذبية فقال :

« إنك تعرف ما أعنى . إنها المنتجات التى تعطى المستهلك الصفات التى يريدونها فى المنتج ، وتكون قيمتها مناسبة للثمن الذى يدفعه المستهلك ، وأن تكون مصممة بطريقة لطيفة فى شكلها »[٢٠] . هذه التركيبة ليست أساس نجاح شركة « سونى » فقط ، ولكنها أيضاً تلخيصاً مناسباً لما يريده الجمهور . ويشترك مارتين فلدشتاين كخبير اقتصادى عالمى مع صديقه أكيو موريتا وهو أيضاً رجل صناعة عالمى فى حوار رغم أنه يرفض أفكار الخبير اليابانى . ولكنه ومعظم الخبراء الأمريكيين الآخرين لا يلقون بالاً إلى الجمهور صاحب المشكلة .

والجمهور لا يتساءل عن سبب استبعاده . إنها « مشكلتهم » . . أى مشكلة خبراء الاقتصاد ، ورجال الأعمال ، والحكومة ، والبنوك واتحادات العمال وهم أقدر على حلها . وبالرغم من أن هؤلاء « الخبراء » يبدو أنهم يخطئون الطريق ، إلا أنهم سوف يعترفون بخطئهم هذا فى المستقبل ، وسيحاولون أن يفعلوا شيئاً لتصحيحه . وطالما أن الجمهور يشارك اعتقاد الخبراء أنهم (الخبراء) يمتلكون المشكلة ، فإن الجمهور ليس لديه حافز قوى لكى يواجه المشكلة أو يشق الطريق لحلها .

قيم مختلفة

ولا يكفى أن الجمهور مستبعد من المشاركة فى حل المشكلة ، بل أن الخبراء الذين يتولونها لديهم قيم مختلفة عن قيم الجمهور . وقد كلف « مجلس مدينة شيكاجو للعلاقات الخارجية » مؤسسة جالوب بإجراء دراسة لمقارنة مواقف الجمهور العام مع مواقف الخبراء العارفين من الصفوة . وكان تركيز المجلس فى أغلبه على السياسة الخارجية ، ولكن بعض الأسئلة ركزت على الاقتصاد الأمريكى . وبالنسبة لمواقف حول الحاجة لتعريفة جمركية وقائية ، وحول قيم مثل الرغبة فى حماية وظائف الأمريكيين ، كشف بحث جالوب أن الفجوة بين الزعامة وبين الجمهور مثيرة للدهشة . فالصفوة يكرهون التعريفة الجمركية الوقائية ، ولا يهمهم كثيراً حماية وظائف الأمريكيين ، أما الجمهور فيهمه جداً حماية الوظائف ، وكما رأينا من قبل فقد أعلن الأمريكيون أنهم يؤيدون فرض تعريفة جمركية وقائية لحماية الوظائف . وبالتحديد ، فإن أغلبية ثلثى الجمهور (٦٦٪) يعتقدون أن التعريفة الجمركية ضرورية ، بينما ثلاثة فقط من بين كل عشرة خبراء (٣١٪)

يشاركون الجمهور هذا الرأى ، وبالعكس ، فإن أقل من نصف الخبراء (٤٤٪) يعتقدون أنه من « المهم جداً » حماية وظائف الأمريكيين ، بينما (٧٩٪) وهى أغلبية كبيرة من الجمهور يرون ضرورة توفير هذه الحماية [٢١] .

إن نظام التمثيل الديمقراطى فى أمريكا يفترض أن الذين يتصرفون باسم الجمهور لديهم معرفة أعلى ، ولكنهم يشاركون الجمهور فى أهدافه وفى قيمه . ولكن هذا الافتراض ثبت عدم صحته فى كثير من القضايا . فالزعماء والخبراء يسعون إلى تقديم قيمهم وتفضيل مصالحهم . ولهذا السبب نجد كل هذا التركيز على « العلاقات العامة » . إن تصحيح فهم الجمهور نادراً ما يكون هدف إدارات العلاقات العامة . إن الهدف المعتاد هو إتاحة الفرصة للمصالح الخاصة لتحقيق أهدافها ، وتقديم قيم لا يشارك فيها الجمهور .

وفى بعض الأحيان تعكس الخلافات بين الجمهور وبين الخبراء حول القيم ووجهات النظر شعوراً طيباً من الجانبين . وكما رأينا فى مثال زيادة ازدحام السجون ، لا يوجد ما يدعو للشك فى إخلاص كل من الخبراء والجمهور ، بالرغم من أن كلا الجانبين يرى القضية من زاوية مختلفة . ولكن فى أحيان أخرى يكون صدام المصالح بين الخبراء والجمهور حاداً وواضحاً .

وأحد أمثلة ذلك النشاط المحموم فى أواخر الثمانينيات لدمج والاستيلاء على الشركات . وقد عارض كثير من الزعماء الماليين إجراء أية تغييرات فى القوانين التى تحكم عملية الدمج أو شراء الشركات ، وخصوصاً بالنسبة لعمليات الشراء من جانب معاد لأمريكا . وكان رأيهم أن إمكان شراء الشركات يجعل الإدارة متيقظة جداً فى عملها ، وأنه بدون هذا التحدى ، فإن الإدارة الراسخة فى الشركات قد تدير العمل بطريقة غير ناجحة وبلا كفاءة ، وتصبح أقل قدرة على التنافس فى السوق العالمى . ولا توجد وجهة نظر أكثر خدمة للمصلحة الخاصة لأصحابها من هذه الدعوى ، والتى تفوقها فقط ما زعمه نيرون أن المسيحيين كانوا يستمتعون بعملية إلقائهم للأسود ، لأن هذا يسمح لهم أن يصبحوا شهداء فى نظر رفاقهم .

إن التهديد بالاستيلاء على الشركات هو أحد الأسباب الرئيسية أن صناعة أمريكا فقدت قدرتها على المنافسة فى السنين الأخيرة . ولدرء هذا الخطر أصبحت الإدارة الأمريكية مشغولة عن هدفها فى المدى البعيد ، وهو بناء الأعمال من أجل الأجيال فى

المستقبل . وبدلاً من مواجهة اليابانيين فى أكبر ميزة للتنافس يتمتعون بها ـ وهى رغبتهم فى التخلى عن الأرباح فى المدى القصير من أجل مكاسب أكبر فى المدى البعيد فى نصيبهم من السوق ـ أما فى أمريكا ، فإن عمليات الاستيلاء العدوانية على الشركات اضطرت الإدارة إلى زيادة العبء على ميزانياتها بالديون ، وبالتركيز على ما تحققه من مكاسب كل ثلاثة أشهر .

كيف يعمل هذا التهديد (الاستيلاء العدوانى على الشركات) فى ممارسة العمل اليومى تكشفه تعليقات أحد المديرين الذين يتنافسون فى صناعة الإطارات ضد شركة « بريدجستون » وهى الشركة اليابانية التى اشترت شركة « فايرستون » . وقد أجاب المدير على سؤال حول المستقبل كما يلى :

> لاشك فى ذلك . فى المدى البعيد سوف تكسب شركة « بريدجستون » . والواقع أنهم خبراء تسويق متوسطو الحال ، وهذا يعطينا فرصة للتفوق عليهم . ولكنهم يعوضون ذلك وأكثر بسياستهم الاستثمارية والإنتاجية . فهم لا يدعون إطلاقاً أية فرصة تفوتهم لتحسين المنتج وكفاءة الإنتاج . ومهما كان الثمن ، فإنهم يفعلون ما يتطلبه ذلك . أما نحن فلا نريد تحمل هذه النفقات لتحسين الإنتاج وكفاءته ، لأن النظرة قصيرة المدى التى أثرت فى ميزانياتنا جعلتنا معرضين لعمليات شراء شركتنا . وفى المدى البعيد ، فإن مئات التحسينات الصغيرة التى تدخلها شركة « بريدجستون » على إنتاجها ستجعلهم يحصلون على نصيب أكبر فى السوق [٢٢] .

وحتى تتجنب الإدارة الأمريكية خطر الاستيلاء العدوانى على الشركات التى تديرها ، فقد أخذت تلجأ تدريجياً إلى طريقة تفكير دفاعية وعلى المدى القصير . وهذا هو أهم سبب لفقدان أمريكا قدرتها على المنافسة . ومن الصعب علينا أن نصدق أن هؤلاء الخبراء الماليين الذين يدافعون بحماس عن القوانين تؤيد الاستيلاء العدوانى على الشركات ، مقتنعون بأنهم يجعلون بذلك أمريكا أكثر قدرة على المنافسة . وهناك نفر من أذكى المحامين فى أمريكا وخبراء « وول ستريت » يتلقون مبالغ ضخمة جداً كأتعاب لهم لخدمة مصالح عدد محدود من المستثمرين الذين يسعون للبحث عن مصالحهم وقيمهم الخاصة ، بدون أى اعتبار لمصالح وقيم الجمهور .

المعلومات المتضاربة

وهنـاك عقبـة ثالثـة من صنع الصفوة تتضمن نقل رسائل مربكة ومتعارضة عن الجمهـور . ومـوضـوع المدخرات مثال واضح لذلك . فمن وجهة نظر الخبراء ، فإن انخفاض مستوى المدخرات الخاصة فى أمريكا هو المساهم الأول لأزمة التنافس . إن معـدلات المدخرات الخاصة فى الولايات المتحدة هى باستمرار أقل من اليابان . وفى بعض السنين تصل فى أمريكا إلى ثلث أو نصف معدلات الادخار فى اليابان [٢٣] . إن المدخرات الخاصة هى مصدر هام لتكوين رأس المال للاستثمار فى التكنولوجيا ، وهو أمر هام بالنسبة لنجاح الخطط بعيدة المدى فى دنيا الأعمال . ولكن الرسائل التى يتلقاها الجمهور عن الرغبة فى الادخار محيرة للغاية . إن مجموعة من الخبراء الاقتصاديين تؤكد حقيقة أن معدلات الادخار القومى منخفضة جداً ، وتدعو الناس للادخار أكثر . ولكن مجموعة أخرى تحذر أن تجنب الكساد يعتمد على استمرار حيوية إنفاق المستهلكين ، وتحث النـاس فى الـواقـع على الادخـار أقل . وفى كل موسم للإجازات ، تنهال على الجمهور مخاوف الاقتصاديين من أن الإنفاق للمستهلكين قد يكون أقل . وكما رأينا ، فإن هذه الرسالة تقوى اعتقاد الجمهور أن الإنفاق يساعد الاقتصاد بدوران النقود ، بينما الادخار يوقف نمو الاقتصاد .

إن الـرسـائـل المتضاربة حول المدخرات ليست ظاهرة جديدة . وفى عهد إدارة كارتر ، وفى ظرف ثلاثة أسابيع ، تم إبلاغ الجمهور مرة بأن يقللوا من استخدام بطاقات الائتمان لتجنب زيادة التضخم ، ومرة أخرى فى نفس الوقت باستخدام بطاقات الائتمان أكثر لأن عدم استخدامها يؤدى إلى حدوث كساد اقتصادى .

خلافات حول الإطار

وبـوجـه عام ، فإن العقبـة الرئيسية أمام الجمهور هى أن الخبراء يقدمون إطاراً مختلفاً ، ووجهة نظر مختلفة لمشكلة التنافس . وكما رأينا ، فإن العوامل الرئيسية للمشكلة هى المتغيرات التكنولوجية « الجامدة » مثل : (معدلات أسعار العملات ، تكوين رأس المـال ، الإنتاج ، والمهارات الفنية للقوة العاملة) . أما بالنسبة للجمهور ، فإن العوامل

الرئيسية هى عوامل نوعية ، وخصوصاً الخوف من أن العنصر الأخلاقى فى أمريكا يتدهور . فالمنتجات الأمريكية ذات النوعية الرديئة ، والشركات التى تتبع وجهة نظر قصيرة المدى ، وخبراء « وول ستريت » الذين يهمهم المكسب السريع فقط ، والفساد ، والنهب فى بنوك الادخار والتسليف ، والفاقد فى ميزانية الدفاع ، واستخدام المخدرات فى المدارس ، وفشل تلاميذ هذه الأيام فى الانتباه فى الفصل لاكتساب المهارات التى يحتاجونها ، وأن يعمل المرء بأقل من أفضل ما عنده ، والمعلمون الذين يهمهم الحصول على أجور أعلى أكثر من أى شىء آخر ، وعلى امتيازات أكثر من تعليم الأولاد ــ كل هذه الظواهر التى يشكو منها الجمهور هى قضايا أخلاقية ، وليست مشاكل فنية .

ولكن الخبراء والجمهور يعرضان صوراً مختلفة لأسباب المشكلة . فالاقتصاديون لديهم صورة للتوازن تسود مفاهيمهم ، أما الجمهور فلديه صورة لدوران النقود بحيث يظل الاقتصاد ينمو . الاقتصاديون يرون أهمية المهارات الفنية فى مكان العمل ، والجمهور يرى المحاولات الجاهدة الإنسانية والفضائل الأخلاقية (العمل الجاد ، والنظام ، والاهتمام بالنوعية) ، أو نقص هذه العوامل ، كأسباب رئيسية لها أهميتها البالغة فى المشكلة . والاتصال بين جماعات تحمل إطارات مختلفة أمر صعب للغاية ، وخصوصاً عندما يكون كل طرف لا يهتم كثيراً بفهم موقف الطرف الآخر .

جعل القيم أمراً أساسياً

إنه من السذاجة الإيحاء بأن النظرة الضيقة للخبراء هى السبب الوحيد فى أن الولايات المتحدة مازال عليها أن تواجه قضية التنافس ، وأن تبتكر استراتيجية للتعامل معها بحيث يؤيدها الجمهور . إن الأمر يتطلب زعامة ملهمة لتخيل استراتيجية تناهض الخطر ، وتكسب تأييد الجمهور ، حتى لو تضمن ذلك بعض الآلام والتضحيات ، (هؤلاء الخبراء الذين يشكون فى استعداد الجمهور لتحمل التضحيات عليهم أن يتذكروا كيف صبر الجمهور أثناء سنوات الكساد الكبير فى ١٩٨١ وحتى ١٩٨٣ ، عندما ظل الجمهور على ثقته فى سياسات رونالد ريجان الاقتصادية التى أثارت جدلاً واسعاً ، وذلك بالرغم من أن هذه السياسات تسببت فى كرب اقتصادى كبير) .

ورغم أن هذه النظرة الضيقة لدى الخبراء قد لا تكون السبب الرئيسى للاستجابة المتأخرة للجمهور إزاء المشكلة ، غير أنها عامل هام يؤثر فيها . فهى لا تشجع القيادة السياسية على تشكيل استراتيجيات وخيالات يناقشها الجمهور ويشق الطريق لحل المشكلة . وفوق هذا كله ، فإنها تمنع تضارب القيم فيها من أن يتم عرضه بوضوح . وفى السنوات الأخيرة ، وضعت أمريكا الاستهلاك قبل الإنتاج ، والإنفاق قبل الادخار ، والإرضاء الفورى قبل العمل من أجل المستقبل ، ورعاية المسنين قبل مصالح الشباب ، والطمع قبل التضحية ، والمصلحة الخاصة قبل الولاء ، وحملة الأسهم قبل الموظفين ، والأرباح قصيرة الأجل قبل النمو على المدى البعيد ، والطريق السهل بدلاً من الاهتمام بالنوعية ، واحتياجات الفرد قبل احتياجات المجتمع . وفى الصراع بين قيم السوق وبين قيم المجتمع ، فإن قيم السوق هى التى كانت سائدة .

وإذا نحن حددنا القضية بهذه الكيفية ، فمعنى ذلك أننا نشاطر الجمهور فى الإطار الذى يعرضه للمشكلة . وهو إطار يعتبره الخبراء الفنيون عاطفياً ولا علاقة له بالمشكلة . والشرط المسبق الأساسى لبلوغ مرحلة « شق الطريق » لحل القضية ، هو العمل أولاً لحل هذا الخلاف بين الإطارين . إن بعض كبار رجال الأعمال يتفهمون أن الجمهور يجب أن يشارك فى حل المشكلة . وقد لاحظ روبين متلر ، الرئيس السابق لمائدة رجال الأعمال المستديرة وهى مجموعة ذات نفوذ واسع أن « المعركة العالمية للتنافس لم تعد فقط بين صناعة وصناعة ، أو بين شركة وشركة ، وكل منها يحاول أن يحصل على امتياز فى هذه المنافسة يخصه وحده ، ولكنها معركة تعتمد على ما يفعله المجتمع كله ــ الحكومة ، والمديرون ، والموظفون ، واتحادات العمال ، والمؤسسات التعليمية ، والمستهلكون ، ودافعوا الضرائب »[٢٤] .

وعند الكتابة عن قضية التنافس منذ عدة سنوات توصلنا أنا وزميلى المؤلف سيدنى هارمان إلى نفس النتيجة التى توصل إليها متلر ، وهى أن حل مشكلة التنافس يكمن فى الإرادة السياسية للكثيرين أكثر مما يكمن فى الذكاء الفنى للقليلين . وقلنا :

> ما لم يكن الشعب الأمريكى لديه القدرة على المنافسة التى سيلقاها ، وما لم يكن الأمريكيون مستعدين لبذل الجهد والالتزام المطلوبين ، فإن الخبراء لن يمكنهم أن يفعلوا شيئاً . إن المنافسة الاقتصادية بيننا وبين اليابان لن نكسبها أو نخسرها بقرارات تصدرها قلة من الاقتصاديين ، وزعماء الحكومة ، ومديرى الشركات . إنها ستعتمد فى النهاية على

مدى استعداد الأمريكى العادى للتغلب على تردده لتقديم التضحيات والالتزامات الضرورية ـ مثل العمال ، والمدخرون ، ودافعو الضرائب ، والناخبون . وهى تضحيات والتزامات ضرورية لأمريكا لكى تصبح أفضل قدرة على المنافسة . وإذا لم تكن هناك عزيمة والتزام من جانب الأمريكيين العاديين ، فإن الخبراء لا يستطيعون تعويض ذلك باتفاقيات فنية حول معدلات أسعار تبادل العملة ، والممارسات التجارية ، أو بالسياسة الضريبية [٢٥] .

وفى الوقت الذى انقضى ، أصبحت أكثر اقتناعاً بأن الإطار الذى يقدمه الجمهور لمشكلة التنافس يجب وضعه فى الاعتبار : فإذا أمكن حل مشكلة القيم على وجه صحيح ، فإن الحل الفنى سوف يتبع ذلك مباشرة . والبديل لذلك ـ أن نتجاهل المسائل المتعلقة بالعنصر الأخلاقى ، وأن نركز على السياسات الفنية الصحيحة وحدها مثل أسعار تبادل العملات ، والمفاوضات التجارية ، والاستثمار فى التكنولوجيا ، وإصلاح نظام التعليم . . وهكذا ، فإن هذه تصبح معادلة للفشل .

إن طغيان وجهة نظر الخبراء حالياً يعنى أن عملية « شق الطريق » التى يحتاجها الجمهور قد تتأجل إلى أجل غير مسمى ، إما حتى تصبح المشكلة أكثر خطورة ، أو يقع حادث درامى مثل الانهيار التام لصناعة أو لشركة أمريكية كبرى مما قد يؤدى إلى تدخل الجمهور وتأكيد بعض من ملكيته للقضية . وهناك احتمال آخر ، وهو احتمال واقعى ، وهو أن بعض الرجال العليمين والمؤسسات المتنورة سيتجمعون معاً لإعادة تركيز انتباه الأمة الأمريكية إلى الخيارات الاستراتيجية ، ومبادلات القيم التى سوف تعلو فوق الاهتمامات ذات النظرة الضيقة للخبراء الفنيين وللمصالح الخاصة . (إن المنبر المشترك للأعمال والتعليم العالى يحاول أن يفعل ذلك بالضبط) .

وهناك جزء هام من « زيادة الوعى » لابد من وضعه فى مكانه الصحيح . وفى الوقت الحاضر ، فإن الرمز الأساسى لمشكلة التنافس هو العجز التجارى . وهناك وجهات نظر متعددة ترى أن هذا رمز غير فعال لأنه مجرد ، ولا يعرف الناس ماذا يعنى ، وأسوأ من ذلك كله أن العجز التجارى يمكن خفضه بدون حل المشكلة الأساسية ، بل على العكس قد يؤدى ذلك إلى زيادة خطورتها . وعلى أمريكا أن تفهم أن المغزى الحقيقى للعجز التجارى ليس أن اليابانيين يبيعون لنا منتجات جذابة ، وبأسعار جذابة ، أو أنهم يشترون عقاراتنا . وإنما المشكلة هى أن قدرتنا المهتزة على التنافس تهز بشدة

أساس الاستقرار الاجتماعى فى أمريكا : قدرة المجتمع الأمريكى على تقديم المساواة فى الفرص من خلال آلية النمو الاقتصادى المستند إلى قاعدة عريضة .

إن الصلة بين العجز التجارى وبين هذه القيمة الأساسية ليست واضحة للخبراء ولا للجمهور . ولابد من توضيحها حتى يمكن إعداد المسرح للتعامل مع الخيارات الصعبة التى تقع أمامنا . ومن الممكن أن نوضح هذه الصلة بالمناقشة القصيرة التالية :

الفرص المتساوية أو تكافؤ الفرص

يعمل المجتمع الأمريكى فى أفضل صورة عندما توفر الأحوال الاقتصادية والاجتماعية فرص عمل لجميع طبقات المجتمع . ويعتبر إيماننا بتكافؤ الفرص أحد أهم القيم فى المجتمع الأمريكى . هذه هى القيمة التى نثيرها كلما واجهنا النقاد بالتعارض بين المثل العليا القومية عن المساواة والحرية . فإذا أصبحت المساواة هى الهدف الوحيد لأمريكا ، فإن الحرية سوف تتأثر فى النهاية بلاشك . وإذا كانت الحرية هى رقم واحد فى الأولويات ، فإن المساواة سوف تتأثر ، لأن حرية التوصل إلى الأهداف الشخصية بلا ضوابط ينتج عنها عدم مساواة حادة . وهذا ليس درساً سهلاً نتعلمه . وخلال عشرين سنة ما بين منتصف الستينيات إلى منتصف الثمانينيات ، عاشت أمريكا خلالها فترة اهتز فيها البندول مسافة واسعة من برامج « المجتمع العظيم » فى سنوات ليندون جونسون إلى « ابعدوا الحكومة عن ظهورنا » ، وهو الأيديولوجية التى كانت سائدة فى سنوات رونالد ريجان .

وكان حجر الأساس فى برنامج جونسون هو « حقوق المواطنين » . إن نظرية « الحقوق » تنادى بأن جميع المواطنين لهم حق قانونى وأخلاقى فى التمتع بحد أدنى من الأمن ، والرعاية الصحية ، والتعليم ، والحريات المدنية ، وعلى الحكومة أن توفر الموارد وإمكانيات التنفيذ اللازمة لتحقيق ذلك . وفى سنوات جونسون وحتى أيام نيكسون وفى عهد إدارة كارتر كانت الأولوية فى برنامجنا القومى هى للمساواة حتى لو كان ذلك على حساب بعض الحريات . ثم جاءت ثورة ريجان . وكان شعار ريجان المحبب إليه هو

« ابعدوا الحكومة عن ظهور الجماهير » . وهو شعار يعنى انقلاباً فى الأولويات القومية . لقد أحس الأمريكيون أن البندول قد اهتز بعيداً جداً وأكثر من اللازم فى اتجاه المساواة . وأراد الناخبون تغيير ذلك . فقد أصبحوا يعتقدون أن النظام القضائى الجنائى يساعد المجرمين على حساب الضحية ، وأن المجتمع ذى الأخلاق المتساهلة والتسيب تحمل التزييف الذى كان يجرى على نطاق واسع فى نظام الرعاية الاجتماعية ، وكان يسمح للطلبة ألا يدفعوا القروض التى حصلوا عليها لإتمام تعليمهم الجامعى . وظل رونالد ريجان مرتين قبل عام ١٩٨٠ يحاول إقناع الناخبين بلا جدوى ببرنامجه لتغيير ذلك . ولكن فى سنة ١٩٨٠ كان الناخبون على استعداد لأن يستمعوا له وأن يستجيبوا .

وأثناء رئاسة ريجان لم ينكمش حجم الحكومة . والواقع أنها زادت حجماً . غير أن أولويات أمريكا انقلبت رأساً على عقب : والآن أصبحت الحرية والفردية على رأس القائمة ، أما المساواة فقد أصبحت أقل أهمية . وتوقفت الحرب على الفقر ، والمكاسب التى حققتها حركة الحقوق المدنية ، بل أنها فى بعض الحالات تقهقرت فى الاتجاه العكسى . وعندما نظم بنيامين هوكس رئيس « جماعة تقدم الملونين » مسيرة إلى واشنطن فى أغسطس ١٩٨٩ ، فقد قام بذلك للاحتجاج على قرارات المحكمة العليا ، ولزيادة وعى أمريكا حول الانقلاب الحاد الذى لحق بالمكاسب التى حققتها حركة الحقوق المدنية .

وفى التسعينيات يسعى الأمريكيون إلى تحقيق توازن بين الحرية وبين المساواة . وإذا أردنا تجنب حرب بين الطبقات وأخرى بين الأجناس ، فإن أمريكا عليها أن تفعل ما فعلته فى الماضى بنجاح : عليها أن تعيد الحياة إلى مثلها الأعلى التقليدى وهو تكافؤ الفرص . إن هذه هى الاستراتيجية الوحيدة التى نجحت فى الماضى فى حل التضارب فى المصالح بين الحرية والمساواة ، بين الأغنياء والفقراء ، والذين يقيمون فى الريف أو فى المدينة ، أهل الشمال وأهل الجنوب ، سكان الشرق وسكان الغرب ، الموظفون وأصحاب الأعمال ، الرجال والنساء ، الكبار والصغار ، الكاثوليك والبروتستانت واليهود ، فوق هذا كله الأقليات العرقية التى تشكل قلب الحياة الأمريكية المتعددة الأجناس .

وفى بداية رئاسته القصيرة ، تحدث جاك كنيدى عن ثقته فى « تيار المد المتصاعد الذى سيرفع جميع القوارب » . وفى العشر سنوات التى تلت عهد كنيدى ثبت أن هذه

الاستعارة لم تكن مجرد خطابة رنانة أو جوفاء . وبالفعل نجح تيار المد المتصاعد فى الستينيات والسبعينيات فى رفع الكثير من القوارب . ولم يكن مدهشاً أن الشباب الذى يحمل درجات جامعية أو دراسة عليا استطاعوا أن يحسنوا أوضاعهم ، وأن يعيشوا حياة طيبة ، وكذلك فعل العمال من الشباب الذين لا يحملون مؤهلات عليا . وفى بعض الحالات ، مثلما حدث فى صناعات الصلب والسيارات التى بها اتحادات عمالية قوية ، كان العمال يحققون حياة أفضل من كثيرين من أمثالهم الذين يحملون درجات جامعية .

وأدى توافر الفرص وكثرتها فى هذه السنين إلى حفز الجمهور ليتخذ نظرة أكثر كرماً ، وهكذا أيد الناس الاندفاع نحو مساواة أكبر طوال عهد ريتشارد نيكسون الرئيس الجمهورى ، وأيضاً أثناء فترة ليندون جونسون التى سادتها الليبرالية الديمقراطية . وكان موقف الأمريكى العادى كالتالى : « إننى أحصل على ما أستحقه ، فلماذا لا يحصل الآخرون على ما يستحقونه ؟ » هذه النظرة بدأت تتغير فى أواخر السبعينيات عندما بدأ الكثيرون يخشون آثار الاقتصاد الذى أخذ فى تضييق الفرص ، وأصبحوا مدركين للتعارض داخل برامج الحكومة لحقوق المواطنين . وأصبح الموقف السائد هو : « إننى لا أحصل على ما أستحقه ، لأنهم يحابون البعض على حسابى » . وهكذا أصبحت الأرض مهيأة لرونالد ريجان .

إن تكافؤ الفرص الحقيقى يزيل الضغط عن المجتمع . وفيه يكسب الجميع بما فى ذلك الذين يحتاجون مساعدة علاجية . وهذا يحدث فقط عندما تكون هناك موارد كافية والنوايا الطيبة . وفى أغلب الأحوال ــ كما جرى فى الستينيات والسبعينيات ــ فإن الموارد الكافية هى مفتاح الطريق إلى النوايا الحسنة . وفى الثلاثينيات كان هناك قدر كبير من النوايا الطيبة بين ضحايا الكساد الاقتصادى الذى لحق بالغالبية العظمى من الأمريكيين . ولكنه لم يكن هناك الكثير من النوايا الطيبة بين طبقات المجتمع ــ الأقلية من الأثرياء الذين مازالت لديهم الموارد ، والغالبية من الذين يقاسون الفقر . وكان فرانكلين روزفلت يشعر بمعاناة الطبقات الفقيرة . ولهذا جاء روزفلت إلى الحكم . واستغرق الأمر عشرات السنين من الرخاء قبل أن يتبدد المناخ المرير للعداء بين الطبقات الذى ساد فى الثلاثينيات .

ويعتمد نجاح الاستراتيجية الأمريكية التقليدية ــ وهى العمل على تقدم تكافؤ الفرص ــ على نمو اقتصادى يستند إلى قاعدة عريضة فى الإنتاج وفى الخدمات أيضاً .

وهذا النمو بدوره يعتمد على قدرة أمريكا على تصحيح نواحى النقص فى قدرتها على التنافس والتى ظهرت فى السنوات الأخيرة . وإذا لم يتم تصحيح نواحى النقص هذه ، فإن أوروبا المتحدة اقتصادياً ستزيد من متاعب أمريكا فى المنافسة التجارية فى الأسواق العالمية .

إن العواقب الاجتماعية لعدم مواجهة العجز التجارى ليست مألوفة مثل العواقب الاقتصادية ، ولكنها أكثر إثارة للقلق . ويمكن تلخيصها فى المعادلة الواضحة التالية : بعكس « التيار المتصاعد » فى سنوات ما بعد كنيدى ، فإنه فى أمريكا اليوم أصبح من الصعب جداً على هؤلاء الذين لا يحملون درجات جامعية أن يعيشوا حياة طيبة . ومنذ منتصف السبعينيات وحتى ١٩٨٦ ، انخفض متوسط دخل الشباب الذين لا يحملون درجات جامعية بنسبة ٣٥٪ (وقد تعدل هذا الرقم طبقاً للتضخم) . وبالنسبة للذين لم يتموا دراستهم الثانوية ، انخفض متوسط دخلهم بدرجة مذهلة وهى ٤٢٪ [٢٦] . ولما كان قرابة نصف الشباب الأمريكى لا يحصلون على دراسة عليا ، فقد تأثر بهذه التطورات عدد كبير جداً من الشباب .

ويوجد حوالى ٤٠ مليون شاب أمريكى تتراوح أعمارهم بين السادسة عشرة وأربع وعشرين سنة [٢٧] . ويطلق على الذين لا يحملون درجات جامعية من هؤلاء اللقب المناسب وهو « النصف المنسى » ، كما جاء فى تقرير لجنة جرانت التى استغرقت ثلاث سنوات فى إجراء دراستها حول شباب أمريكا . هذه اللجنة غير الحزبية ، والتى مولتها مؤسسة ويليام جرانت ، ورأسها الرئيس السابق للتعليم هارولد هاو الثانى ، توصلت إلى أن محنة « النصف المنسى » فى أمريكا ترجع أساساً إلى التغييرات الحديثة فى تركيبة الاقتصـاد الأمـريكى حيث تغيرت من وظائف تعتمد على عمال مهرة ونصف مهرة فى الإنتاج إلى وظائف خدمات ، وإلى ممارسة تصدير الوظائف الإنتاجية إلى خارج أمريكا . وإذا استمرت هذه الاتجاهات فى الاقتصاد الأمريكى ، فإن الفجوة بين هؤلاء الحاصلين على تعليم عال وبين الذين لم يحصلوا عليه سوف تزداد حدة .

هذا الموقف سيؤدى إلى عدم استقرار سياسى واجتماعى . إن تاريخ هذا القرن يبين أنـه لا توجد قوة سياسية سلبية أكثر خطراً من الحركة إلى أسفل . وإذا أصبح الحلم الأمريكى مثار سخرية عشرات الملايين من الشباب الأمريكى المتفجر نشاطاً ، والذى يجب أن نتـذكر أنه يمثل التيار الرئيسى فى شباب أمريكا وليس فقط الأقليات فى وسط

المدينة ، فعلى أمريكا أن تتوقع زيادة العنف ، والجريمة ، وإدمان المخدرات ، وحوادث الشغب ، والتخريب ، والهزات الاجتماعية . كما أن ازدياد التوتر العنصرى بين الشبان البيض والسود هو تعبير عن تلك الهزات الاجتماعية . وسنكون محظوظين إذا كان هذا أسوأ ما نتوقعه : إن التاريخ يقول لنا أنه فى ظل هذه الظروف فإن الغوغائية أمر لا مفر منه .

إن مخاطر مواجهة أخطاء أمريكا فى عملية التنافس التجارى ، والتوصل إلى حل لها أكثر اتساعاً من كونها مسألة اقتصادية فقط . إنها تضرب فى قلب بقاء أمريكا كمجتمع ديمقراطى .

١٠

من الدقائق إلى القرون

من حسن الحظ أن كل القضايا ليست واقعة كلية فى الثقب الأسود للفجوة بين الخبراء وبين الجمهور . وكثير من هذه القضايا أقل تعقيداً من مشاكل أخرى مثل التنافس التجارى ، والمصالح التى تتضمنها أقل تعارضاً ، والخبراء أقل انشقاقاً فيما بينهم حولها . وبالنسبة لمعظم هذه القضايا ، فإن خيارات الجمهور أكثر وضوحاً ، والبدائل مفهومة أكثر ، والعقبات التى تمنع الجمهور من المشاركة فى القضية أقل .

ولكن قضية التنافس التجارى ليست وحدها الفريدة فى الصعوبات التى تقدمها فى وجه مرحلة « شق الطريق » . فهناك قضايا أخرى مثل : الجريمة ، والمخدرات ، والتمييز العنصرى ، والطاقة ، والرعاية الاجتماعية ، وقضايا أخرى عديدة حافلة أيضاً بالعقبات . والواقع أننا عندما نفحص سلسلة القضايا التى تواجه الأمة من مفهوم أومنظور التقدم الناجح خلال المرحلة رقم ٢ (شق الطريق) ، فإننا سوف نذهل للاختلاف الكبير فى الوقت الذى تتطلبه هذه القضايا لإتمام مرحلة « شق الطريق » . ويختلف هذا الزمن من دقائق فى بعض القضايا إلى قرون عديدة فى قضايا أخرى .

وفى ناحية نجد أن عملية « شق الطريق » تتم بسرعة كبيرة فى قضايا مثل موقف الجمهور من القضية المسماة بقضية « إيران ــ كونترا » . هنا قرر الناس بسرعة رأيهم ، بالرغم من أن القيم كانت تتعارض مع رأيهم ، ورغم أن القضية كانت تتضمن رئيساً له شعبية . وتشير استطلاعات الرأى المأخوذة فى منتصف الثمانينيات إلى أن الجمهور كان

قلقاً للغاية حول الرهائن الأمريكيين المحتجزين فى لبنان ، وأنه كان يتوق لعودتهم سالمين . ولكن عندما علم الجمهور أن الرئيس رونالد ريجان قد خضع حقاً للابتزاز ، وأنه باع أسلحة لإيران فى مقابل وعود بأن يستخدم الإيرانيون نفوذهم لإطلاق سراح الرهائن ، قام الناخبون بسرعة بحل التعارض بين القيمة العليا التى وضعوها حول حياة الرهائن ، والقيمة الأعلى التى وضعوها على شرف أمريكا ، وعلى المخاطر ذات المدى البعيد للاستسلام لمطالب الإرهابيين . وصمم الناخبون على ألا يلطخ أحد شرف أمريكا ، وألا يتعرض الرهائن الذين قد يتم خطفهم فى المستقبل للخطر ، حتى ولو تم التضحية ببعض الأرواح . ونظر الناس إلى ريجان على أنه ارتكب غلطة خطيرة فى تقديره للموقف . وقد توصل الجمهور إلى هذا الاستنتاج بسرعة وبدون أى تردد . وهوت بسرعة الثقة فى رئاسة المستر ريجان ، بل أنها قد هوت بسرعة أكبر من أى وقت مضى فى تاريخ استطلاعات الرأى [1] . وعلى خلاف ما سوف نبحثه فى هذا الفصل من الكتاب من أنواع التعارض العديدة المختلفة ، فإن الجمهور كان قادراً على « شق الطريق » بسرعة خلال الضغوط المتضاربة فى قضية « إيران ـ كونترا » وبدون أى تردد .

وفى الطرف الآخر أو الناحية الأخرى على مقياس الزمن نجد قضايا مثل العبودية . فقد استغرقت أمم الغرب قروناً عديدة لتقتنع بأن العبودية تنتهك حقوق الإنسان بدرجة يجب معها حظرها قانونياً ، وإدانتها ولعنها أخلاقياً . وفى هذه القضية (العبودية) اصطدمت الامتيازات الاقتصادية للسادة ومعها مواقف التفوق العنصرى للبعض مع تعاليم أخلاقيات الديانتين المسيحية واليهودية . وترددت دول الغرب طويلاً . وكانت مزايا الثقافة وطرق الحياة فى جنوب الولايات المتحدة مبنية حول « المؤسسة العنجيية » التى كان اسمها يطلق على العبودية . وقد تمكنت الحرب الأهلية الأمريكية من حل القضية قانونياً ، ولكن ميراث التوتر العنصرى فى الولايات المتحدة الذى استمر طويلاً يكشف مدى مقاومة الصراع وعناده . وبالرغم من أن العنصرية مازالت موجودة ، إلا أن العبودية لم تصبح قضية الآن . ولكن هذا التغيير فى وجهة النظر لم يتم بسرعة . فلقد استغرق الأمر عدة قرون حافلة بالصراع والنزاع ، والتضحية بدماء أمريكية كثيرة قبل أن يتم « شق الطريق » لحل هذه القضية (العبودية) .

نظرة عن قرب إلى عملية « شق الطريق »

من دقائق إلى قرون : أى نوع من العمليات هذه التى يتولد عنها هذا القدر الكبير وغير المعقول من التغير فى الوقت ؟ وتحت أى ظروف يمكن لمرحلة « شق الطريق » أن تتم بسرعة ، مثلما حدث فى فضيحة « إيران ـ كونترا » ؟ وما الذى يتسبب فى تعطيل طويل لعملية « شق الطريق » بحيث تستغرق سنيناً وقروناً ؟ وهل هناك طريقة للتدخل بحيث يمكن الإسراع فى العملية ، وجعلها أقل امتلاء بالنزاع والصراع ؟

كل هذه الأسئلة تتعلق بموضوعنا وهو : تحسين نوعية الرأى العام بالعثور على طرق أفضل لتحويل « رأى الجمهور » إلى « قرار الجمهور » أو « حكم الجمهور » . ونحن نعترف بأن قضية العبودية تقع عند القطب الأقصى لمقياس الزمن . ولكن من الشائع لبعض القضايا أن تبقى بلا حل طوال عدة قرون . إن الكفاح من أجل حقوق المرأة فى أمريكا له تاريخ طويل مثل الجدل حول العبودية ، وهذا الكفاح مازال مستمراً . كما أن المعارك حول التمييز العنصرى ، وسياسة الهجرة ، والمصالح الريفية ضد مصالح المدنية . . كل هذه القضايا لها جذور تاريخية عميقة . وهناك قضايا أخرى أكثر حداثة مثل سباق التسلح النووى ، وإصلاح برامج الرعاية الاجتماعية ، والمخدرات ، وسياسة الطاقة ، وحماية البيئة . . وقد ظلت هذه القضايا بلا حل وحافلة بالتضارب والتعارض سنوات عديدة .

ومن المبالغة الإيحاء بأنه إذا كان الجمهور قد اجتاز عملية « شق الطريق » وتغلب على مشاعر التردد إزاء هذه القضايا ، لأمكن التوصل إلى حل لهذه القضايا أوتوماتيكياً . إن توصل الناس إلى قرار هو شرط ضرورى لحل معظم القضايا قانونياً وسياسياً ، ولكنه من النادر أن يكون شرطاً كافياً للحل . ففى بعض القضايا تعمل بعض المصالح الخاصة التى لها وضع استراتيجى على إحباط إرادة الجماهير . وفى قضايا أخرى ، قد تكون الموارد غير متاحة ، أو القيادة القوية غير موجودة ، أوعدم وجود أساس للتوصل إلى حل وسط . إن وضع حد لتردد الجمهور قد لا يكون كافياً لضمان التوصل إلى قرار سياسى ، ولكنه يعجل العملية بصورة كبيرة . ويمكن توضيح الأمر ببساطة هكذا : بدون التوصل إلى « قرار عام » ، تظل القضايا بدون حل تقريباً وبلا وقت محدد لحلها . أما فى وجود « القرار العام » ، فإن القضايا يمكن حلها بسرعة ، وبذلك نتجنب سنيناً

من الصراع ، والاضطراب ، والضياع ، والخطر .

ولكن للأسف أن المجهود الهائل المطلوب للتوصل إلى « قرار عام » يثبط همة معظم السياسيين وصانعى السياسة الذين يفضلون التعامل مع زملائهم من الصفوة بدلاً من الجماهير . وبينما نحن نقوم بعملية جرد للعقبات الكبرى التى تتدخل فى عملية التوصل إلى « القرار العام » ، فإن هؤلاء الذين يتطلعون إلى حلول سهلة سوف يستسلمون وهم يشعرون بالاشمئزاز . فالمطلوب هنا جهد كبير بدرجة أنه يبدو من الأفضل تجاهل الجمهور .

وفى بعض الأحيان تنجح استراتيجية تجاهل الجماهير . وفى معظم الأحيان لا ينتبه الجمهور كثيراً بدرجة أن كثيراً من العمل يمكن إنجازه بدون مشاركة الجمهور . ولكن التاريخ يكشف لنا ــ وهذا درس يجب أن نتعلمه مراراً ــ أن التحرك إلى الأمام فى قضايا قومية هامة بدون تأييد الجمهور ، معناه أنك تخاطر بأن يتم إضعافك بدرجة خطيرة فى المدى البعيد . أما توليد الإجماع ، أو على الأقل تأييد الجماهير ، فهو أمر ليس سهلاً تحقيقه . ولكن فى النظام الديمقراطى يعتبر ذلك ضرورياً . ولما كانت الولايات المتحدة تدار بطريقة ديمقراطية طوال أكثر من قرنين من الزمان ، فإن الأمريكيين يعرفون كيف ينجزون قدراً كبيراً من العملية ، وخصوصاً فى مراحلها الأولى (زيادة الوعى) وفى النهاية أيضاً (الحل الوسط ، والخبرة التشريعية ، تأييد قرار الأغلبية حتى لو كان المرء لا يتفق معه) . ولكن الجزء الأوسط ــ عملية شق الطريق ــ هو الذى لا تحسن أمريكا أداءه . ويرجع ذلك جزئياً إلى الحياة الحديثة المعقدة . إن لقاء الجيران معاً فى الجرن ، أو فى اجتماع بالمدينة قد يثير الخلافات بينهم ، ولكنهم فى النهاية عادة يفهمون بعضهم البعض . أما اللقاء حول جهاز التليفزيون ، والاستماع إلى شرح الخبراء للأمور ، فهذا أمر مختلف تماماً .

ولحسن الحظ أن تحليل عملية « شق الطريق » يؤدى إلى طرق عملية كثيرة لتحسين الموقف . ومثل معظم الأشياء المعقدة ، فإنك متى استطعت تفكيك هذه العقد تصبح المشكلة أقل إثارة للتشاؤم . وعند مناقشة الأشكال المختلفة لشق الطريق ، والعقبات التى تعرقلها ، نكون قد وصلنا إلى صميم موضوعنا ، وأعتقد أيضاً أننا نكون قد وصلنا إلى أحد مفاتيح الممارسة الناجحة للديمقراطية فى القرن الحادى والعشرين .

الأشكال المتعددة لمرحلة « شق الطريق »

كما ذكرنا فى الفصل الخامس ، إن تعبير « شق الطريق » مشتق من علم النفس (وأصلاً من التحليل النفسى) ، وهو يستخدم فى التحليل النفسى لوصف العملية التى يقوم بها الفرد للتكيف مع خسارة كبرى (مثلاً حالة وفاة ، أو طلاق ، أو تغيير سىء وعكسى فى طريقة الحياة) ، أو لحل صراعات عاطفية عميقة . وعندما نصف عملية « شق الطريق » (العمل للتوصل إلى حل مقبول) بأنها إحدى مراحل الرأى العام ، فإننى أستخدم التعبير بطريقة أشمل ، ولكن بدون أى معنى إكلينيكى (طبى) . إننى أستخدمه للتعبير عن الوقت والمجهود اللازمين للناس لامتصاص وتقبل عواقب وجهات نظرهم .

وهناك أربعة أنواع من عمليات شق الطريق ، وهى المسئولة عن معظم الاختلاف فى الوقت الذى تتطلبه العملية . ورغم أن الأنواع الأربعة تحدث جميعاً فى وقت واحد ، إلا أنه يمكن بسهولة التمييز بينها . ونذكر فيما يلى وصفاً موجزاً لكل منها ، مع أمثلة لتوضيح كيف يؤثر كل منها فى الرأى العام .

الأفكار الثانية (أو الأخرى) . أبسط أشكال عملية « شق الطريق » تتيح للناس الفرصة لتغيير رأيهم والبحث عن أفكار أخرى حول القضايا المشحونة عاطفياً . وعادة يكون الوقت المطلوب قصيراً للانتقال من رد الفعل الأول المندفع إلى رأى أو فكرة ثانية أكثر جدية وتأملاً (بعد بحثها) ، وقد يستغرق هذا الوقت أياماً أو أسابيع وليس بالضرورة شهوراً أو سنيناً . وقد أعطى الرئيس بوش مثالاً شخصياً جيداً فى لقاء تليفزيونى مع ديفيد فروست [٢] . وفى المقابلة وصف مستر بوش رد فعله الأول عندما رأى جثة الكولونيل هيجنز على التليفزيون ، وهو أحد الرهائن الأمريكيين الذين قام « حزب الله » فى لبنان بشنقهم . ورأى بوش جثة الكولونيل هيجنز وهى تتدلى بوحشية من الحبل الذى تم شنقه به ، وقال بوش أن رد فعله الأول كان الغضب الشديد ، والرغبة فى الانتقام ، وإطلاق قوة أمريكا العسكرية على القتلة . ولكن الحكمة سادت فى النهاية . واستسلمت رغبته فى الانتقام وتحولت إلى قلق من أجل حياة الرهائن الآخرين ، والقلق من أن يقتل أبرياء آخرون ، والانتباه إلى المصالح الأكبر جغرافيا وسياسياً للولايات المتحدة الأمريكية .

إن تطور رد فعل الرئيس بوش يصور بدقة العملية التى يتعرض لها الجمهور عندما يستجيب لأحداث قد تثير فى البداية الغضب ، والرغبة فى الانتقام . ليس فقط حادث الرهائن ، ولكن أشكال أخرى من الاستفزاز من كاسترو رئيس كوبا ، والقذافى رئيس ليبيا ، ومن صدام حسين رئيس العراق . إن الناس فى حاجة إلى بعض الوقت لتهدأ أعصابهم ، ولكى تكون لهم أفكار أخرى .

وأن يكون للمرء أفكار أخرى أو رأى آخر لا يتطلب بالضرورة انتظار انكسار حدة العواطف القوية والتأثيرات الأولى . ومن الممكن أن تصبح عملية أكثر هدوءاً وبرودة . إن انطباعات الناس الأولى تلونها دائماً الأحداث الغريبة فى حياتهم والتحامل الذى يشعرون به . إنهم فى حاجة إلى وقت وإلى من يذكرهم بأن يعطوا قيمهم الأساسية فرصة للظهور . وفى دراسات أجريت على مواقف الجمهور تجاه الرقابة على وسائل الإعلام ، تبين أن الناس حالما نذكرهم بأهمية الحفاظ على حرية الكلام ، فإن دوافعهم الأولى لتأييد فرض الرقابة تلين ، وخصوصاً إذا كان الأمر لا يتضمن البرامج التى يشاهدها الأطفال . ولكن عندما يتعلق الأمر بفرض الرقابة على الأفلام والكتب الإباحية مثلاً ، فإن الجمهور يصبح متردداً فى معارضة فرض الرقابة وخصوصاً إذا أصبح الأطفال ضحايا لهذه الإباحية . ولكن إذا كان الأمر يتعلق بالكبار فقط ، فإن معظم الأمريكيين سوف يكبحون جماح رغبتهم الأولى فى فرض الرقابة ، ويؤيدون حرية الكلام عندما يفكرون فى المخاطر الأكبر للرقابة [٣] .

قبول الواقع الجديد . وهناك شكل ثان لعملية « شق الطريق » تتضمن قبول واقع جديد . ولأن الواقع يتغير باستمرار ، فإن عملية قبول الواقع الجديد مستمرة أيضاً . ولكنها لا تتم دائماً بسرعة أو بيسر . وتوفر « أزمة الطاقة فى أوائل السبعينيات » مثالاً نموذجياً لواقع جديد قاومه الأمريكيون طويلاً . وبعد الطوابير الطويلة فى محطات البنزين التى تسبب فيها حظر البترول العربى عام ١٩٧٣ ، ارتفع سعر البنزين إلى مثله ثلاث مرات ، من حوالى ٣٠ سنتاً فى الجالون إلى ٩٠ سنتاً أو أكثر . وقد تطلب الأمر شهوراً عديدة ، وكثيراً من السخط والغضب والشكوى ، قبل أن يتكيف الأمريكيون مع الواقع الجديد ، وقبوله كشىء آخر غير ما كانوا يعتقدون أنه مؤامرة بين شركات البترول والحكومة لزيادة الأسعار . وبالنسبة لقضية الأسلحة النووية ، فقد استغرق الأمر أطول من ذلك ليعترف الأمريكيون ويقبلوا الواقع الجديد فى السبعينيات والثمانينيات أن الاتحاد

السوفيتى قد وصل إلى درجة التساوى مع أمريكا فى الأسلحة النووية . (وسوف نبحث موقف الرأى العام من هذه القضية فى الفصل رقم ١١) .

آراء ، ومواقف ، وقيم متعارضة . أما ثالث وأكثر أشكال عملية « شق الطريق » شيوعاً فهو يتضمن التوصل إلى حل لمشكلة التردد ، والمشاعر المقسمة حول آراء الشخص نفسه ، وحول المواقف ، والقيم . وحتى بعد زيادة الوعى حول قضية ما ، فإن استطلاعات الرأى غالباً ما تجد عواطف الناس ومشاعرهم ممزقة ، ومواقفهم متعارضة مع بعضها . وفى القضايا التى تثير الجدل فإن القيم التى يتمسك بها الناس تتجاذبهم فى اتجاهات متعارضة . وفى بعض الأحيان يكون الصراع محدوداً ، وفى أحيان أخرى يصبح الارتباك العقلى والاضطراب فى التفكير كاملاً تقريباً .

والشخص الذى يقول « لقد غيرت رأيى » ، يستخدم فى الواقع تعبيراً شائعاً وعامياً للدلالة على المجهود الذى بذله لحل الصراع الداخلى . ولنأخذ مثالاً بسيطاً : يوافق طالب فى السنة الأولى بإحدى الكليات على أن يجرب تدخين الماريجوانا فى حفل . وفى البداية يشعر الطالب بعدم الارتياح لأنه يقدر طاعة القانون ، ويعرف أن استخدام المخدرات عمل غير قانونى . وهو أيضاً يضع السيطرة على النفس فى مرتبة عالية من القيم التى يؤمن بها . ومن ناحية أخرى ، فإن التجربة أثبتت أنها مناسبة له . وهو تواق لأن يقبله الكبار فى الكلية الذين يعتقدون أنه لا بأس بتدخين الماريجوانا تحت ظروف يمكن السيطرة عليها . وإذا سئل هذا الطالب عن رأيه فى الماريجوانا ، فإنه يردد وجهة نظر زملائه فى الفصل أنه لا بأس أن يكون المرء مستخدماً للماريجوانا ولكن بصورة غير دائمة .

وعندما يصبح هذا الطالب فى السنة النهائية ، يكون قد تخلى عن عادة تدخين الماريجوانا . وعندما يسأل عن رأيه فى تدخين المخدر من حين لآخر فإنه يجيب : « لقد غيرت رأيى ، ولا أعتقد أنك يجب أن تستخدم مادة غير مشروعة ، وخصوصاً إذا كانت هذه المادة تجعلك تفقد السيطرة على نفسك إذا كنت تقود سيارتك ، أو كنت تذاكر استعداداً للامتحان ، كما أنه أمر سيء لعقلك ولبدنك » . وطوال فترة استغرقت بضع سنوات ، تمكن طالبنا من « شق طريقه » من خلال الصراع بين ضغط الطلبة الكبار ، وبين معتقداته الشخصية . وتمكن من أن يوفق بين آرائه ومواقفه ، وبين القيم التى يؤمن بها .

ومنذ بضع سنوات قدم عالم النفس ليون فستنجر نظريته عن « الخلاف الفكرى » . وعلى أساس الدليل العملى توصل فستنجر إلى أن الناس الذين يتمسكون بمعتقدات تختلف مع بعضها ، كما فى المثال السابق ، يتعرضون للتوتر وعدم الراحة مما يدفعهم إلى محاولة حل هذا الخلاف[٤] .

وقد تعرضت نظرية فستنجر للفحص والنقد . ولكن الفكرة العامة للنظرية بأن الناس ـ إذا كان كل شىء متساوياً ـ يحاولون جاهدين التوصل إلى حل للتناقض فى أفكارهم ، هذه الفكرة تبدو سليمة فى أساسها . وبالتأكيد فإن نتائج استطلاعات الرأى توحى بأن العملية التى يصفها فستنجر فى حالة عمل مستمر . ولكن استطلاعات الرأى توحى أيضاً بأن هذه قوة ضعيفة . وإذا نشأت العقبات ، فإن الاتجاه لحل الخلافات الداخلية يمكن بسهولة تنحيته جانباً . والواقع أن العقبات تنشأ بصورة متكررة كثيراً .

وعندما نركز على الطريقة التى يتعامل بها الناس مع التضارب فى آرائهم ، وفى مواقفهم ، وفى قيمهم ، وكيف يحاولون جاهدين التغلب على « الخلاف الفكرى » عندهم والناشىء عن هذه العقبات ، وكيف تنشأ العقبات لتأخير أو تنحية هذا التصميم ، وكيف أن هذه العقبات نفسها يمكن تقليلها أو إزالتها نهائياً ، فإننا نكون بذلك قد وصلنا إلى الأساس الحقيقى لعملية « شق الطريق » . وفى كل يوم ، وفى عشرات القضايا المهمة ، تشغل ديناميكية هذه العملية (شق الطريق) جانباً كبيراً من طاقات الناس . وهنا مفتاح الطريق لفهم ما الذى يجعل الناس يصلون إلى رأى عام جيد النوعية أو سيىء النوعية . إن عملية نقل المعلومات من المعلمين ، والصحفيين ، والخبراء تعتبر نسبياً جزءاً ضئيلاً من هذه العملية . وأكبر جزء فى هذه العملية هو الصراع الشخصى الذى يتعرض له ملايين الأفراد للمواءمة بين معتقداتهم وبين القيم الأساسية التى يؤمنون بها .

إن كلمات مثل الآراء ، والمواقف ، والقيم شائعة بدرجة أننا نتقبل استخدامها وتعريفاتها كأمر مسلم به . ولكن كل واحد منها يتضمن قدراً من الغموض . وقبل الخوض فى وصف كيفية « شق الطريق » التى يقوم بها الجمهور خلال هذه الآراء والمواقف والقيم ، فإنه قد يكون من الأفضل أولاً أن نحدد معانى كل منها .

تعريفات

باتباع الكلمة المستخدمة الشائعة فى العلوم السياسية ، فإننى أعرف « الرأى العام » بأنه مجمـوع لكل آراء الجمهور ، ومواقفه ، وقيمه . وعند وصف الرأى العام بهذا المعنى العـام ، فإنه ليس من المهم التفرقة بين الآراء وبين الاتجاهات والمواقف والقيم ، لأنها جميعاً يلقى بها فى نفس الوعاء ، مثل التوابل التى تمتزج معاً فى الحساء (الشوربة) .

ولكن بمجرد أن يحاول المرء أن يتعلم كيف يتعامل الناس مع الاختلافات التى خلقتها الصدامات التى فى داخلهم ، فإنه يمكن تمييز الآراء والمواقف عن القيم ، طالما أن المرء لا يفعل ذلك بطريقة جامدة أكثر من اللازم . ولكن هذه التفرقة تتم نظرياً ، أما عملياً فإن الآراء والمواقف والقيم تندمج معاً إلى حد أنه يصبح نوعاً من الحذلقة أن نحاول إرغامها على الدخول فى فئة تخص كل منها وحده . ومع هذا التحذير فى عقولنا ، فإن بعض التفرقة التقريبية يمكن أن تكون مفيدة .

وعنـدمـا نفحص كتب العلوم الاجتماعية ، فإننا نواجه كماً ضخماً من الكلمات تتعلق بالآراء ، والمواقف ، والقيم مثل :

- النموذج أو المعيار
- المعتقدات
- المعانى المشتركة
- التفضيلات
- الصور
- الأفكار
- التوقعات
- الميول أو النزوع إلى
- الإدراك
- الحكم أو القرار
- الآراء
- الفلسفات
- فلسفة الحياة weltanschauung
- المظهر
- المصالح
- الأيديولوجى
- العقيدة
- الإيمان
- الالتزام
- الآمال والمخاوف

وهنـاك أسبـاب عديدة لهذه الغـزارة فى المصطلحات . وأحد هذه الأسباب هى التخصص الأكـاديمى . فلكـل واحد من العلوم الاجتماعية قاموس ألفاظه الخاص به .

فهنـاك عالم اجتماع قد يستخدم كلمة « النموذج أو المعيار » بأنها تعنى إلى حد كبير ، وليس تماماً ، نفس الظاهرة التى يشير إليها عالم « الأنثروبولوجى » أو علم الإنسان عندما يتحدث عن « المعانى المشتركة » . ويحبذ الاقتصاديون استخدام كلمة « تفضيلات » التى يستخدمها علماء النفس (بنفس الطريقة تقريباً) لتعنى كلمة « قيم » . ويعتقد علماء النفس أنهم يدرسون « المواقف » ، بينما علماء العلوم السياسية يميلون أكثر إلى استخدام كلمة « رأى » لوصف نفس الشىء موضع الدراسة .

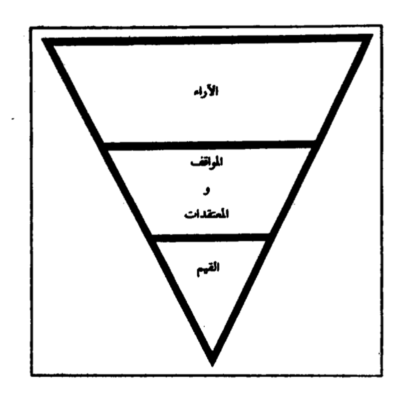
ولكن السبب الـرئيسى لكثـرة هذه المصـطلحات هو التعقيد البالغ والدقة التى يصعب وصفها للعقل الإنسانى . إن أفكار الناس ومشاعرهم لا يمكن وصفها ببضع كلمات بسيطة . ولوصف الرأى العام ، فإننا نستطيع أن نركز على الآراء ، والمواقف ، والقيم باستخدام بعض الكلمات الأخرى لتوضيح معانيها .

وفى مؤلفات العلوم الاجتماعية ، فإن الآراء ينظرون إليها عادة على أنها أكثر حالات العقل الثلاث قرباً من السطح ، أما المواقف فهى أعمق ، والقيم أكثر عمقاً . هذ المفهوم يمكن النظر إليه مثل هرم مقلوب فيه الآراء فى أكثر أجزائه اتساعاً وعرضاً لأنها أكثرها عدداً وقرباً من السطح ، أما الاتجاهات فتوجد فى مستوى آخر تحته وأعمق من الآراء ، بينما القيم توجد فى أعمق وأصغر جزء من الهرم المقلوب لأن الإنسان لديه قيم أقل عدداً من المواقف والآراء . كما أن القيم توجد فى مكان عميق داخل العقل . (انظر الخريطة ١٠-١) .

وهذه بعض التعبيرات النموذجية لنظرية « الهرم المقلوب » كما جاءت فى مؤلفات العلوم الاجتماعية .

من عالم فى العلوم السيـاسيـة . (غالبـاً ما يميز المرء بين « الآراء » و« المواقف » و« القيم » . « فالآراء » تعبر عن أحكام أقل عمقاً حول السياسات الجارية ، والقادة ، والأحـداث . . أما « المواقف » السياسية فهى تعبر عن مفاهيم أساسية حول مسائل اجتماعية وسياسية تستمر طويلاً مثل المواقف بالنسبة للعلاقات بين الأجناس المختلفة . أما « القيم » فهى المثل العليا ، والالتزام الذى يتخذه الشخص ، وتتضمن المعتقدات الدينية ، والمعايير للعلاقات بين الأشخاص ، والأحكام الأخلاقية . هذه الثلاثة معاً « الآراء والمواقف والقيم » تشكل الرأى العام فى أوسع معنى له) [*] .

من قامـوس العلوم الاجتـماعية . « الرأى هو حكم أو قرار ، أو إيمان ، أو وجهة



خريطة ١٠ - ١ . توضح ترتيب الآراء والمواقف والقيم .

نظر ، أو المعتقد الذى يتمسك به الشخص حول قضية ما . . ومن المفيد التمييز بين الآراء وبين المواقف والقيم المبنى عليها هذا الرأى . فالآراء يعبر عنها الشخص عادة حول نقاط ضيقة ومحددة ، وعند الإعراب عن عدد من الآراء فإن ذلك يسمح لنا بأن يكون لنا موقف . وهكذا فإنه إذا كانت الآراء سطحية نسبياً ، وقابلة للتغيير ومحدودة ، إلا أن جذورها تمتد فى نظام المواقف التى تتحمل وتستمر أكثر من الآراء » [٦] .

من علم النفس الاجتماعى . « الرأى هو شىء مؤقت بمعنى أن الشخص يحتفظ بحقه فى أن يغير رأيه . والرأى يستخدم غالباً مع كلمة موقف . والقيم هى فى مجملها ما يطمح إليه الشخص فى حياته (أو ما يريد حقاً أن يحققه) . . وهى تفسير للمواقف » [٧] .

وفى نظرية الهرم المقلوب نجد أن الآراء هى أكثرها عدم استقرار ، أما القيم فهى أكثرها رسوخاً ودواماً ، أما المواقف فهى بين الاثنين . والآراء أكثر خصوصية من المواقف ، والمواقف أكثر خصوصية من القيم . إن مواقف الناس ليس من السهل أن تتغير من يوم إلى يوم ، أما آراثهم فمن الممكن حدوث ذلك التغيير . أما القيم فمن النادر

أن تتغير . والآراء تتولد من المواقف ، والمواقف تتولد من القيم . والهرم يبدو وكأنه يتحكم فى نفسه بنفسه .

والكمية الكبيرة من أبحاث الرأى العام تؤيد أن بعض نواحى نظرية الهرم المقلوب صحيحة ، والبعض الآخر أقل صحة . وهذه هى نواحى النظرية التى تؤكدها بيانات الأبحاث :

(١) تكشف الاستطلاعات فعلاً أن الآراء أكثر عدداً وتحديداً عن المواقف والقيم .

(٢) والآراء أيضاً أكثر عرضة للتغيير عن المواقف والقيم (ولكنه من الخطأ اعتبار كل الآراء مائعة ، فبعض الآراء تتميز بالصلابة والتحمل) .

(٣) بعض الآراء تتولد فعلاً من المواقف .

(٤) القيم هى أكثر الثلاثة ثباتاً واستمرارية وهى الأساس فى الأنواع الثلاثة .

(٥) الرأى العام ــ عند النظر إليه عموماً ــ لا يمكن التقليل من شأنه والقول بأنه مجموع الآراء فقط وبدون أن يتضمن ذلك وصفاً للمواقف والقيم التى لها أيضاً علاقة بالرأى العام .

والتغييرات المقترحة هنا ليست اختلافاً كبيراً عن نظرية « الهرم المقلوب » ، ولكنها تعديلات ضرورية وتحولات فى التركيز . إن تحليلى لبيانات الرأى العام تكشف أن :

(١) الآراء ليست بالضرورة أقل ثباتاً من المواقف والقيم . إن الآراء تكون متقلبة قبل أن تتم عملية « شق الطريق » . ولكن متى تم التوصل إلى القرار العام فإن الآراء تصبح صلبة ومثل الصخر فى ثباتها .

(٢) ليس عملياً استمرار التمييز بين الآراء والمواقف . ولفهم الرأى العام ، يمكن مناقشة الآراء والمواقف بالتبادل (هذا رغم أن التمييز بينهما قد يكون هاماً فى نطاق آخر) .

(٣) عندما تؤخذ الآراء والمواقف معاً ، فإنها تعكس معتقدات بالنسبة للعالم محملة بالمعانى للشخص الذى يتمسك بها . والمعنى عادة ما يكون فكرياً (« فى رأيى أن الشيوعية قد انتهت حتى فى الاتحاد السوفيتى نفسه ») أوعاطفياً

(« آمل بقوة أن يحدث هذا ») .

(٤) يجب تمييز القيم عن الآراء والمواقف . فالقيم تعكس المثل العليا للشخص وأهدافه . وهى تعبر إما عن مثل عليا نهائية مثل (« إننى أومن بالقاعدة الذهبية ») أو مفيدة عملياً مثل (« العمل الشاق يؤتى ثماره ») أو شخصية وتعبر عن مصالح الجماعة (« إن أسرتى تهمنى أكثر من الوصول إلى القمة فى الشركة ») .

(٥) معظم الآراء والمواقف لا تتولد من القيم . فالناس يحصلون على الكثير من آرائهم ومواقفهم من مصادر أخرى ، وهذا يفسر لماذا تصطدم الآراء كثيراً مع القيم (إن الشخص الذى لديه قيم مسيحية متأصلة فى أعماقه قد تكون لديه آراء عنصرية التقطها فى المدرسة أو فى مكان العمل) . هذه النقطة تعنى أن الهرم ليس مغلقاً على نفسه ، ولكنه فى الواقع مفتوح تماماً كتأثير الآخرين ، وللتجارب التى يمر بها الإنسان من يوم إلى يوم . ومعظم الآراء والمواقف تتولد من الثقافة الأكبر ، وهى تعكس نماذج اجتماعية عادية ، والمعلومات التى تبثها وسائل الإعلام . وقيم الناس تتولد أيضاً من الثقافة الأكبر ، ولكنها تضرب بجذورها منذ التجارب الأولى فى الحياة حيث يساعد نفوذ الآباء والكبار على تغلغلها . إن الناس يستطيعون بل ويغيرون فعلاً قيمهم من وقت لآخر . ولكن بمقارنة التغيير فى القيم بالتغيير الذى يحدث فى الآراء والمواقف ، فإن التغيير فى القيم يحدث فى مناسبات نادرة .

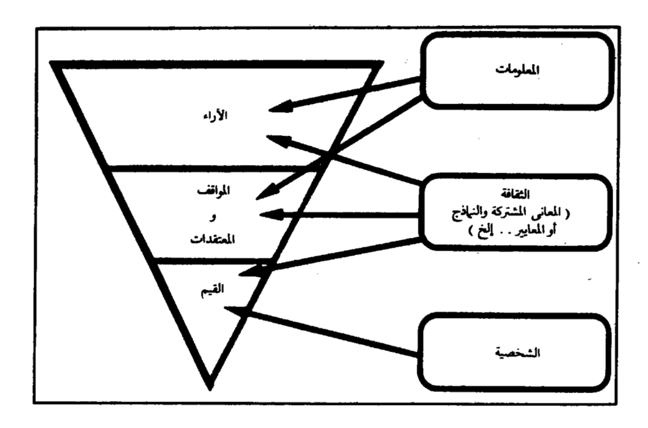
وأكبر تعارض أساسى يحدث هو « القيم فى مواجهة القيم » أو تصادم القيم مع بعضها . فمن ثقافتنا نرث مثلاً عليا حافلة بالمتناقضات . وقد لاحظ الفيلسوف ألفريد نورث هوايتهيد ذات مرة أن الالتزام الحرفى بقواعد الأخلاق والسلوك المسيحى فى ظل ظروف الوجود العالمى الحالية قد يؤدى إلى الموت فوراً [٨] . إن ثقافتنا تعلمنا أن نمجد الحرية والمساواة ، ولكن الالتزام فى كل منهما يجعلهما يصطدمان مع بعضهما . إن مصالحنا الأنانية واحتياجاتنا فى توتر دائم مع مثلنا العليا ، والحياة ليست سوى عمل طويل لتحقيق التوازن بينهما . وكل منا لا ينتمى فقط إلى الثقافة الأمريكية الأكبر ، ولكن إلى ثقافات أخرى فرعية ومتعددة ــ سواء كانت عرقية ، أم مهنية ، أو متعلقة

بالسن ، أو بالمؤسسة التى تعمل بها ، أو إقليمية ، أو طبقية . وتصطدم التوقعات والمطالب التى تفرضها الثقافات الفرعية المختلفة إلى درجة غير عادية مع قيم الثقافة الأكبر . إن ثقافة جامعة هارفارد ، وثقافة جامعة ساوث بوسطون لا يمتزجان جيداً . كما أن ثقافة وول ستريت وداخل المدينة (نيويورك) هما على نقيض شرس . كما أن ثقافة الشركات المساهمة التى يؤمن بها من يغير عمل هذه الشركات للاستيلاء عليها لا تتفق مع ثقافة موظفى الشركة وبطريقة أكثر من تعارض مصالحهم الاقتصادية . وثقافة العلم والعمل لا يتفقان جيداً . وأكثر أشكال « شق الطريق » التى يمكن تنحيتها بسهولة هى تلك التى تتطلب من المواطنين أن يحلوا مشكلة الصراعات الداخلية فى القيم والتى تعكس جذباً متعارض الاتجاه للثقافات الفرعية المختلفة التى ينتمون إليها .

الخريطة ١٠ - ٢ ترسم المصادر المتعددة والمختلفة للآراء والمواقف والقيم .

وكلما فحصنا الرأى العام ، فإننا نعرض للضوء مجموع آراء الناس ، ومواقفهم ، وقيمهم . وعندما تكون القضية معقدة ، فإن هذه الحالات العقلية الثلاث (الآراء والمواقف والقيم) نادراً ما تتوحد فى شكل واحد متماسك ، بل على العكس نجدها مشحونة بالتناقضات والضغوط المتعارضة . وهناك بالتأكيد نوع من الاتجاه نحو التماسك : إن الخلاف الفكرى يخلق توتراً غير مريح يحاول الشخص أن يتخلص منه . ولكن من السهل أن تتغلب العقبات على قلة الراحة ، وهذا شىء مميت . وعندما يحدث ذلك تتوقف عملية « شق الطريق » لمدد طويلة ، وقد يستمر ذلك أحياناً عشرات السنين أو لأجيال عديدة .

وأخيراً هناك غموض حول تعبير « الرأى العام » وطريقة استخدامه . فأحياناً يشير ذلك إلى مجموع الآراء والمواقف والقيم حول موضوع معين ، وفى أحيان أخرى يستخدم تعبير الرأى العام ليشير إلى الجزء الخاص بالرأى فقط فى هرم « الرأى - الموقف - القيمة » . وهكذا يستخدم نفس التعبير « الرأى العام » لكى يدل على الكل وعلى الجزء . ولتجنب هذا الخلط سوف أستخدم تعبير « الموقف » كلما كان ذلك ممكناً عملياً ، لوصف الجزء ، وسوف أحتفظ بتعبير « الرأى العام » للدلالة على الكل .



خريطة ١٠ - ٢ توضح مصادر الآراء والمواقف والقيم .

صراع القيم الداخلية

يجد الأمريكيون أنفسهم فى دوامة من ضغوط القيم المتعارضة حول الكثير من القضايا . فالاحتياجات الشخصية ، والمطالب الواقعية ، والقيم المتولدة من الآباء أو التى امتصوها من الثقافة الأكبر أو من الثقافات الفرعية المتعددة ، والدروس التى تعلموها من الحياة . . كل هذه تجذب الأمريكى فى اتجاهات مختلفة . والعبارة الشائعة « حاول أن تلم شملك » هى طريقة بارعة للإشارة إلى جهود الشخص لتوجيه كل التأثيرات المتنوعة فى نوع من الاستجابة الموحدة .

وفى هذا المجهود ، فإن الجزء الخاص بالرأى العام فى حياة الشخص له أسبقية منخفضة إذا ما قارناه مثلاً بالمطالب المتصارعة للعمل أو الوظيفة ، وللأسرة ، ولاحتياجاته الشخصية . إن التوصل إلى موقف مسئول حول السياسة الزراعية ، أو العلاقات الأمريكية السوفيتية ، أو تفكيك تنظيم شركات الطيران لا تعتبر بالضبط حاجات عاجلة للناس الذين يعتقدون أن وجهات نظرهم لن ينتبه إليها أحد حول هذه

الموضوعات ــ وهذا هو موقف معظم الأمريكيين .

وتحت هذه الظروف ، فإنه من المدهش أن هناك الكثير من عمليات « شق الطريق » حول القضايا العامة . وبالرغم من أن الناس يشعرون أن الذين فى السلطة لا يستمعون إليهم ، إلا أن معظم الأمريكيين يعتقدون أن آراءهم حول حياة الأمة مهمة جداً لهم ، وخصوصاً بالنسبة لقضايا تلمس حياتهم مباشرة مثل الجريمة ، والمخدرات ، والسياسة الاقتصادية .

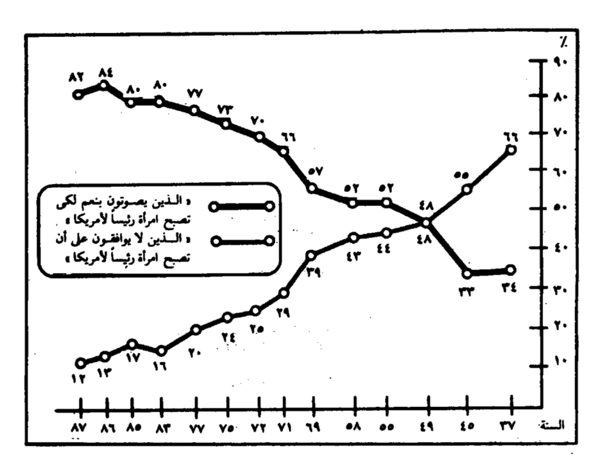
إن فحص عدد قليل من الصراعات حول الآراء والمواقف والقيم سوف يكشف لنا حقيقة هذا الدور المركزى والهام لعملية « شق الطريق » .

الحركة النسائية

إن القليل من القضايا يبين عملية « شق الطريق » بوضوح ، واستجابة الأمريكيين للحركة النسائية هى واحدة من هذه القضايا القليلة . ولحسن الحظ أن بيانات الاستطلاعات تمدنا بسجل تاريخى ممتاز لذلك . ومنذ بداية استطلاعات الرأى الحديثة فى أواخر الثلاثينيات ، قامت منظمات الاستطلاعات وممولوها بتوجيه أسئلة حول مواقف الجمهور نحو المرأة . وفى ١٩٣٧ وجه استطلاع لجالوب أسئلة إلى قطاع من الأمريكيين حول ما إذا كانوا سيصوتون لإمرأة مؤهلة جيداً لكى تصبح رئيسة للولايات المتحدة . وأجاب ثلثا الجمهور (٦٦٪) بقولهم « لا »[٩] . وبعد ذلك بسنة ــ أى فى ١٩٣٨ ــ سأل جالوب عينة من الجمهور إذا كانوا يوافقون أو يعترضون على أن تحصل المرأة المتزوجة على مال من العمل فى الشركات أو فى المصانع إذا كان لها زوج قادر على إعالتها ؟ ورفض الجمهور ذلك بأغلبية ٥ إلى واحد (٧٨٪ ضد عمل المرأة ، و٢٢٪ معها)[١٠] .

وفى السنوات العشر التالية تحركت هذه المواقف بطريقة مؤثرة . فقد ذكرت استطلاعات الرأى فى فترة ما بعد الحرب وجود نموذج ثابت لتغيير الاتجاهات نحو دور المرأة ، وخصوصاً منذ بداية السبعينيات عندما اشتدت الحركة النسائية فى أمريكا . وسوف تبين خرائط قليلة سرعة هذا التغير فى اتجاهات الرأى العام تجاه المرأة .

الخريطة ١٠ - ٣ تبين التغير فى المواقف نحو التصويت للمرأة لكى تصبح رئيساً

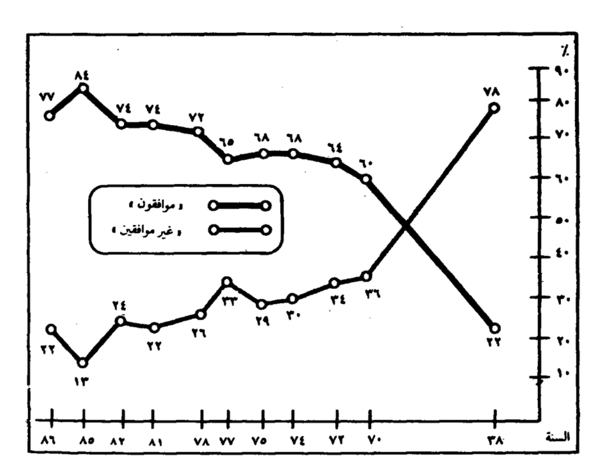


المصدر : The Gallup Organization with the exception of 1972-1977, (National Opinion Research Center).
خريطة ١٠ - ٣ . امرأة رئيساً للولايات المتحدة .

لأمريكا . ويكشف الاتجاه فى الرسم تآكلاً واضحاً فى المقاومة لهذه الفكرة من جانب الجمهور — من ٦٦٪ عام ١٩٣٧ إلى ١٢٪ فقط بعد ذلك بنصف قرن فى عام ١٩٨٧ .

أما الخريطة ١٠ - ٤ فهى تسجل الهبوط المستمر فى الموقف الاجتماعى الذى كان سائداً أن النساء المتزوجات يجب ألا يعملن خارج المنزل إذا كان لهن زوج قادر على إعالتهن . ولم تتغير مواقف سائدة مثل هذا الموقف الذى كان فى الماضى قوياً ، ويؤمن به الجميع تقريباً ، ولكن التغير الذى حدث كان كبيراً وجذرياً . وخلال ٥٠ سنة من الاستطلاعات حول هذا السؤال ، انقلب موقف الموافقين وغير الموافقين رأساً على عقب . ففى أواخر الثلاثينيات كانت نسبة الموافقين لغير الموافقين ٢٢٪ (موافقون) إلى ٧٨٪ (غير موافقين) . وفى أواخر الثمانينيات أصبح الموقف العكس تماماً — ٧٧٪ (موافقون) و٢٢٪ (غير موافقين) .

ويكفى خطان لبيان اتجاه نموذج التغيير . وخلال فترة ١٥ عاماً كان هناك انقلاب مماثل فى تبنى وجهة النظر القائلة أن الرجال أفضل وأنسب عاطفياً فى السياسة عن المرأة .



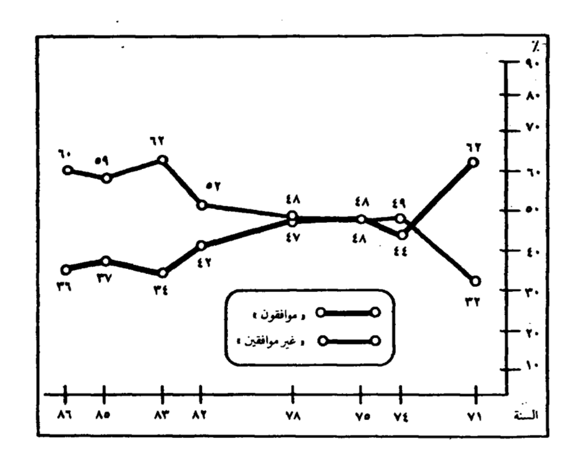
المصادر : The Gallup Organization, (1938, 1970, and 1975); National Opinion Research Center (1972, 1975, 1978, and 1982-86); and CBS News/New York Times (1977 and 1981).

خريطة ١٠ - ٤ . تبين الموافقين وغير الموافقين على أن تعمل المرأة المتزوجة إذا كان لها زوج يستطيع أن يعولها .

وفى أوائل السبعينيات تبنى الجمهور هذا الرأى بنسبة ٢ إلى واحد (٦٢٪ يرون الرجال أفضل و٣٢٪ لا يرون ذلك) . وبحلول الثمانينيات تحركت مشاعر الجمهور إلى الاتجاه المضاد وأصبح ٦٠٪ يرفضون فكرة أن الرجال أفضل عاطفياً من النساء فى السياسة ، وأقلية ٣٦٪ يتمسكون بأفضلية الرجال (انظر الخريطة ١٠ - ٥) .

وتبين الخريطة ١٠ - ٦ مستوى التأييد لتقوية وضع المرأة فى المجتمع الأمريكى . وفى ١٩٧٠ كان ٥٢٪ يعارضون ذلك و٣٤٪ يؤيدون . وبحلول منتصف الثمانينيات تحول الموقف بطريقة ظاهرة فى الاتجاه العكسى ، وأصبحت أغلبية ٦٣٪ تحبذ تقوية وضع المرأة الأمريكية ، و٢٥٪ يعارضون .

وليس واضحاً لماذا تحدث هذه التغييرات الكبرى فى اتجاهات الجماهير بالنسبة لهذه القضايا . وتستحق الحركة النسائية النشطة جزءاً من هذا الشرف . ولكن مجرد وجود حركة نسائية قوية لا يشرح لماذا استجاب الأمريكيون لتغيير وجهات نظرهم فى الفترة من



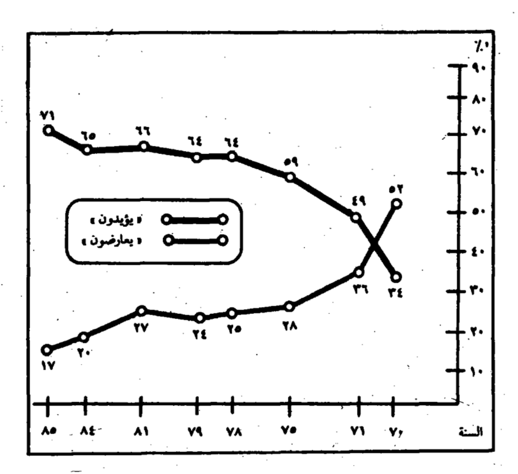
المصادر : National Opinion Research Center, with the exception of 1971 (Harris for Virginia Slims).

خريطة ١٠ - ٥ . توضح النسبة المئوية للموافقين وغير الموافقين أن الرجال أنسب عاطفياً للعمل السياسى عن النساء .

بداية السبعينيات إلى أواخر الثمانينيات .

وبالتأكيد ، فإن العوامل الاقتصادية لعبت دوراً هاماً فى تغيير الاتجاه السائد بالنسبة للمرأة المتزوجة وعملها خارج المنزل . وبحلول الثمانينيات أصبح واضحاً أن معظم الأسر (الزوج والزوجة) لا تستطيع الحفاظ على ، أو تحسين مستوى معيشتهم إذا كان واحداً فقط فى الأسرة هو الذى يعمل (الزوج أو الزوجة) . وكانت هذه الحقيقة الاقتصادية من القوة بدرجة أنها فى السنين الأخيرة أصبحت فى صراع مع رغبة النساء اللاتى لديهن أطفال فى البقاء فى المنزل لرعاية أطفالهن . والواقع أن حوالى ٩٠٪ من النساء (٨٨٪ بالضبط) يوافقون أنهم : « إذا استطعت أن أتحمل نفقات ذلك ، فإننى أفضل البقاء مع أطفالى فى المنزل »[١١] .

لقد استكشفت ديناميكية هذا التحول الاجتماعى الهام فى أماكن أخرى[١٢] . والشىء الوحيد الذى يهمنا هنا أن هذه الظاهرة تتعلق بعملية « شق الطريق » التى تحدثنا عنها . إن التغييرات التى طرأت على الاتجاهات نحو دور ووضع المرأة تكشف



المصادر : 1970, 1975, and 1978, Harris; 1971, Harris for Virginia Slims; 1979 and 1985, Roper for Virginia Slims; 1981, ABC News/ *Washington Post;* and 1984, *Los Angeles Times.*

خريطة رقم ١٠.– ٦ . تبين المؤيدين والمعارضين لتحسين وضع المرأة فى أمريكا .

بوضوح كيف صارع الأمريكيون لكى يستوعبوا قيماً جديدة إلى جانب القيم التقليدية التى يتمسكــون بها . هذه القيم التقليدية تتعلق بالمنــزل ، والأسرة ، والأطفـال ، والعدالة ، والظهور بمظهر محترم ، والوضع الاجتماعى ، والأمن المادى ، والمثل التى ينظر الناس إليها فى الرجولة وفى الأنوثة . أما القيم الجديدة فهى تتعلق بحق التعبير عن النفس ، وتحقيق الذات ، والاستقلال الذاتى ، والجماعية بدلاً من الفردية ، وتوسيع قاعدة اختيار طريقة المعيشة ، وطرق أخرى تعمل على توسيع الحدود بالنسبة للفردية .

وقد تفجرت القيم الجديدة على المسرح الأمريكى فى الستينيات والسبعينيات . وقد ظل الأمريكيون يصارعون لترتيبها وتصنيفها منذ ذلك الوقت . إن قوة هذه القيم الجديدة وحقيقة أنها ليست مجرد بدع مؤقتة تختص بها الثقافة الأمريكية ، تظهر فى انتشارها فى أوروبا الغربية وفى اليابان حيث تستمر فى خلق انقلابات واسعة فى عملية التغيير الاجتماعى .

إن الأسئلة التى تثيرها هذه القيم الجديدة تعتبر أساسية . ما الذى يتطلبه الإنسان ليحيا حياة ممتلئة وسعيدة ؟ وما مدى مناسبة قيمنا الاجتماعية التقليدية لتحقيق أهم أهدافنا الشخصية ؟ فى المجتمع الأمريكى فى الخمسينيات كان الالتزام بالعادات الاجتماعية السائدة ، والتضحية من أجل الآخرين ينظر إليها على أنها قيم عالية مؤثرة (المرأة يتوقعون منها أن تضحى من أجل زوجها وأطفالها ، والزوج يضحى من أجل زوجته وأطفاله) . وقد شككت ثورة القيم فى الستينيات والسبعينيات فى هذين المعيارين التقليديين على أساس أن الالتزام للتوقع السائد آنذاك لدور المرأة فى المجتمع ، وللمثل العليا للرجولة وللأنوثة ، للآخرين . . جعل للمرأة مكاناً أقل فى المجتمع . وأكثر من ذلك فإن النظرة التقليدية كان معناها أن القيم الجديدة للاستقلال الذاتى ، وحق التعبير عن النفس ، وطريقة حياة الفرد ، وتوسيع الخيارات فى الحياة . . كل هذه القيم كان يتم إحباطها بالنسبة للنساء أكثر من الرجال .

وقد سجلت استطلاعات الرأى بوضوح تأثير القيم الجديدة على القيم القديمة . فقد كانت القيم السائدة فى الثلاثينيات تدعو إلى عائلات أكبر تضم أربعة أطفال أو أكثر ، وترفض فكرة الأسرة التى لديها طفلان فقط وتصفها بأنها لا تكفى . أما اليوم فإن أغلبية الأمريكيين يعتقدون أن الأسرة ذات الطفلين فقط تعتبر أسرة نموذجية [١٣] .

وفى منتصف السبعينيات سئل الجمهور : « أى نوعين من الزواج تختار ، الزواج التقليدى (حيث يتحمل الزوج المسئولية لتوفير متطلبات الأسرة ، بينما الزوجة مسئولة عن إدارة المنزل ورعاية الأطفال) ، أم زواجاً يشارك فيه الزوج والزوجة فى تحمل المسئولية بالتساوى . . « وأى الزيجتين أنسب لك وتعطيك شخصياً أكبر قدر من الرضا والسعادة فى حياتك » . وفى السبعينيات انقسم الجمهور حول هذا السؤال بنسبة ٥٠٪ للزواج التقليدى ، و٥٠٪ يؤيدون تحمل الزوج والزوجة المسئولية بالتساوى [١٤] . وبعد ذلك بعشر سنوات ، واستجابة لنفس السؤال ، مال الميزان نحو الزواج غير التقليدى الذى يشارك فيه الزوج والزوجة المسئولية أفضل من التمسك بزواج تقسم فيه الأدوار [١٥] .

إن صياغة السؤال نفسها تثير الإعجاب . فأنت تسأل الناس هنا أى شكل من أشكال الترتيب الاجتماعى قد يعطيهم أفضل وأمتع حياة . إن كلمات السؤال تكشف القيم الجديدة . وفى الخمسينيات كان التركيز على « فعل الشىء الصواب » وليس على الصالح الشخصى وراحة النفس .

وفى الولايات المتحدة أدت زيادة الوعى التى قامت بها الحركة النسائية إلى ضمان إثارة مطالب المرأة بقوة . وهل كانت هذه التغييرات الكبرى فى المواقف والقيم لتحدث بدون هذه الدفعة للحث على العمل ؟ لا توجد طريقة مؤكدة للإجابة على هذا السؤال . وإننى أشـك أن اتجاه التغيير كان سيكون كما حدث ، ولكن بسرعة أقل ، وبطريقة مترددة ــ مثلما حدث فى اليابان وفى أوروبا الغربية حيث الحركات النسائية أقل نشاطاً عن مثيلاتها فى الولايات المتحدة . وفى أمريكا الآن ، يحاول الناس تصنيف مشاعرهم حول هذه الأمـور بدون الإشارة تقريباً إلى الحركة النسائية كما كان يحدث فى الماضى القـريب . وتشير دلائل عديدة إلى أن اتجاه حركة التغيير فى التسعينيات سيكون أكثر اضطراباً وبلا نتيجة عما جرى فى الماضى ، مهما كان نشاط الحركة النسائية .

وحـول التغيير الـذى طرأ على وظيفة ووضع المرأة ، فإن تعقيدات عملية « شق الطريق » تم رصدها جيداً . وتبدأ العملية بظهور قيم جديدة نشأت فى الحرم الجامعى لجامعات أمريكا فى الستينيات . وانتشرت هذه القيم من الحرم الجامعى إلى المجتمع الأكبر فى السبعينيات والثمانينيات ، وأثرت فى الجميع تقريباً . وتبدو مظاهر التعارض بين القيم الجديدة والقديمة فى جميع مناحى الحياة ــ فى العمل ، وفى اللهو ، وفى التعبير الدينى ، فى الفن والموسيقى ، وفى المواقف تجاه المرء نفسه . وبالنسبة لقضايا المرأة ، فإن جماعة قوية ومنطقية (حركة المرأة) تنشأ لضمان أن التعارض يفسر لإظهار محنة المرأة . ولا يوجـد مثـل هذا الاهتـمام بمحنة الرجل ــ وهذا يرجع جزئياً إلى أن الرجال كانوا المستفيدين وحدهم من العادات القديمة .

والعادات السائدة التى وقفت فى طريق هضم القيم الجديدة واستيعابها مع القديمة (مثلاً : الالتزام الاجتماعى ، المرأة العذراء قبل الزواج ، والرجال كرؤساء للأسرة ، وهم وحـدهم الـذين يأتون بقوت العائلة) هذه العادات تم تحديها . وبدأت الآراء والمـواقف التى كانت تعكسهـا العـادات التى كانت سائدة تتحول وتتبدل ، وظهرت عادات سائدة جديدة . وعند مستوى حياة الفرد ، فقد تبدلت مواقف كل من الرجال والنساء ، وأخذ كل منهما يتصارع للعثور على طريقة لموازنة الجديد والقديم فى حياتهما الخاصة .

وسـوف تظل عملية « شق الـطريق » مستمرة حتى يتم حل الصراعات الكبرى والتنـاقضـات فى وظيفـة المـرأة . وهى حتى الآن لم يتم التـوصـل إلى حل لها . وفى

التسعينيات نجد أن محنة الرجال تحت الترتيب الاجتماعي الجديد تنال اهتماماً أكبر ـ خصوصاً لأن طريقة الحياة الجديدة لا ترضى الكثير من النساء . إن طريقة حياة المرأة المعاصرة وهي تعمل كموظفة تحقق إيراداً للأسرة ، وفي نفس الوقت مسئولة عن إدارة المنزل هي حياة تثير الاضطراب بدرجة أن معظم النساء يقتطعن الوقت من ساعات نومهن لمواجهة متطلبات هذه الحياة [١٦] . وبينما تمضى سنوات التسعينيات ، فإن عملية « شق الطريق » سوف تدور حول سؤالين على الأرجح : هل ذهبت قضية تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة إلى نهايتها ولا حاجة للمزيد ؟ (إن الرجال مازالوا لا يشاركون بنسبة ٥٠٪ في الأعمال المنزلية ، وفي رعاية الأطفال ـ والواقع أنهم أبعد من هذه النسبة بكثير) [١٧] . والسؤال الثاني هو : هل الخيار بين النظام التقليدي للزواج حيث لكل من الزوج والزوجة دوره المحدود والمختلف بوضوح ، وبين النظام الجديد للزواج الذي يلعب فيها الزوجان دوراً متساوياً هو الخيار الوحيد ، أو أفضل الخيارات المتاحة ؟

إن الصراع الدائر اليوم حول وظيفة المرأة يكشف عملية « شق الطريق » وهي في أوجها . وهي لم تنته بعد وأمامها الكثير . فهي تتعلق بالترتيبات الاجتماعية الأساسية ، وهي تعبر عن نفسها كمحاولة لتوفيق الصراعات المضطربة بين الآراء ، والاتجاهات ، والقيم . ومن ناحية أخرى ، فإن الموجود أكثر الآن هو رأى الجماهير أكثر من القرار العام حول هذه القضية .

وهذا المثال يساعدنا على رؤية الدور الأقل نسبياً في تشكيل القرار العام والذي يؤديه الخبراء الذين يوزعون معلومات عن حقائق القضية ، وكذلك الدور الرئيسي أو المركزي الذي يظهر في العملية نتيجة للقاء المشحون للغاية بين الاتجاهات والقيم المتصارعة .

الصراع مع السلوك . إن أكثر أشكال الصراع شيوعاً هو الصراع بين مواقف الناس وقيمهم وبين سلوكهم الخاص . فالرجال السمان الذين يضعون قيمة كبيرة على أن يتميزوا بالنحافة ، والرجال قليلى الحركة الذين يعرفون أن الرياضة خير لهم ، والأشخاص الوقحين الذين يعلنون أنهم يؤمنون بالذوق والكياسة ، والناس الذين يتبنون أفكاراً ومواقف ليبرالية بينما سلوكهم يفوح منه التعصب ـ هذا ما يتعرض له الناس كل يوم في تجاربهم .

إن معظم الاختلاف والتنوع بين المواقف وبين السلوك يقع خارج نطاق ميدان بحثنا في الرأى العام . ولقد عرفنا الرأى العام على أنه مجموع الآراء والمواقف والقيم حول

موضوع ما ، وتعمدنا استبعاد السلوك من هذا التعريف . وإذا كنا قد أضفنا السلوك ، فإن هذا كان كفيلاً بأن يجعل دراسة الرأى العام مرادفة تقريباً لدراسة الناس . وتوسيع ميدان الدراسة هكذا سوف يزيد من تعقيد موضوع هو معقد سابقاً . وكان سيمد معنى الرأى العام إلى ما وراء الحدود المعقولة .

صحيح أن معرفة ما إذا كان سلوك الناس يتفق مع آرائهم يضيف بعداً ووجهة نظر جديدة إلى الرأى العام . والمرء ينظر إلى الرأى العام بجدية أكثر عندما يدعمه سلوك الإنسـان . ولكنه من المهم أن نعرف أن أسباب الفجوات بين السلوك وبين المواقف مختلفة للغاية . ففى بعض الحالات ، نجد أن فجوة ما قد تعكس الصراع بين الظواهر العادية فى المجتمع وبين آراء الناس الحقيقية . مثلاً ، الناس الذين يعلنون أن آرائهم ضد العنصرية ، ولكنهم يتصرفون بطريقة عنصرية يمكن اعتبار أنهم لديهم آراء ، ومواقف ، وقيم مختلفة عن تلك التى يؤمن بها الناس الذين يتصرفون طبقاً لما يعلنون من آراء ومواقف وقيم . إن مجرد الكلام عن قيمة لا يتمسك بها الإنسان هو أمر شائع لأن الأمر العادى فى المجتمع يتولد من ثقافته ، وليس من آراء الناس .

وخـبراء الاستـطلاع يعرفون أنهم لكى يصلوا إلى المواقف الحقيقية للناس ، فإن عليهم البحث تحت أعماق الطبقة العليا للسلوك العادى المقبول اجتماعياً . ومعظم الناس الـذين لديهم مشاعر عنصرية لا يريدون الاعتراف بها لأن السلوك الاجتماعى السائد يرفض العنصرية . وهذا هو أحد الأسباب فى أن الاستطلاع الذى يتضمن سؤالاً واحد يمكن أن يكـون مضللاً . فهم يخبرونـك ما يردده النـاس كلامـاً ، وهـو شىء مفيا كمعلومـات . ولكن أن تكشف القيم والمواقف الحقيقية للشخص ، عليك أن توجا أسئلة أخرى أكثر سبراً للأغوار .

إن معـظم الاختـلافـات بين المواقف وبين السلوك لا ترجع إلى النفاق أوخداع النفس . إن ميدان أبحاث التسويق تركز بدقة على علاقة المواقف بالسلوك لأن الصلة بينهما لها أهمية كبرى لخبراء التسويق . فمن الشائع أن يعرب المستهلكون عن موقفهم المفضـل لنوع من المنتجات بينما هم فى الواقع يشترون ماركة أخرى . والأسباب هنا مختلفة . فعندما يذهب المستهلك للتسوق ، قد لا تكون الماركة المفضلة لديه موجودة على الأرفف ، وقد تسترعى انتباهه ماركة منافسة معروضة بطريقة ملفتة للعين وفى ركن التخفيضات وتغرى المستهلك بضع لحظات بعيداً عن البحث عن ماركته المفضلة . وقد

يكون المستهلك يبحث عن ماركة أرخص من تلك التى أعرب عن تفضيله لها .

إن دراسة سلوك المستهلك يخبرنا أشياء عديدة مفيدة عن العلاقة بين المواقف وبين السلوك عندما تكون حدة المواقف منخفضة . فقد يكون للمستهلكين موقف محبذ تجاه ماركة ما ، ولكن اختيار الماركة نادراً ما يكون هاماً فى حياتهم . ولهذا فإنهم قد يشترون ماركة أخرى منافسة بسبب عوامل أخرى مؤثرة مثل مهارة البائع ، أو فرصة المساومة على سعر منخفض . وعندما تسوء الأحوال ، فإن مواقف الناس غالباً ما تأخذ اتجاهاً آخر مخالف لسلوكهم .

وحتى لو كانت الأحوال طيبة ، فإن المرء سوف يتأثر بالعوامل المتعددة التى تستطيع التدخل بين المواقف وبين السلوك . ومن المحتمل أن أهم هذه العوامل هو عدم قدرة الناس على التحكم فى سلوكهم الخاص . ودراسة التدخين تعطى مثالاً يوضح ذلك . وهناك تحليل للحكومة ينتهى إلى أن « معظم المدخنين يريدون الكف عن التدخين ، ولكن المهمة ستكون مثبطة للهمة ومخيفة لدرجة أن القليلين منهم يحاولون ذلك . هذا التحليل صحيح ، كما أن القليل منهم الذين يحاولون لا ينجح فى الكف عن التدخين سوى عدد ضئيل منهم . وهناك أقلية من المدخنين يلجأون إلى المساعدة من جانب الآخرين للكف عن التدخين »[١٨] . ويقول التحليل ، فى الواقع أن معظم المدخنين ينوون الكف عن التدخين . وهناك ٥٪ فقط من بين ٥٠ مليون مدخن أمريكى تقريباً (من البالغين) ينوون التدخين لمدة ٥ سنوات أخرى فقط منذ الآن . ولكن هناك نسبة فشل عالية فى محاولات الكف عن التدخين ، ونسبة عالية أيضاً من الذين كفوا ثم عادوا إلى التدخين[١٩] .

إن عملية زيادة الوعى حول مخاطر التدخين جرت ببطء ولكن بثبات خلال عشرات السنين الماضية . وفى بداية الخمسينيات قال اثنان فقط من كل خمسة أمريكيين (٤١٪) أنهم يعتبرون تدخين السجائر سبباً فى الإصابة بسرطان الرئة[٢٠] . ولكن فى أواخر الثمانينيات ازداد هذا العدد إلى الرقم المؤثر ٨٧٪ من الجمهور[٢١] . هذا السبب ، وأخطار أخرى للتدخين أقنعت معظم المدخنين أنهم يجب أن يكفوا عن التدخين . ولكن نسبة بسيطة جداً فقط من هؤلاء نجحوا فى الكف عن التدخين . وتكشف الاستطلاعات بين البالغين أن عدد المدخنين فى أمريكا هبط من ٤٥٪ فى ١٩٥٤ إلى ٣٠٪ فى أواخر الثمانينيات ، وهو انخفاض يبلغ الثلث فى خمسة وثلاثين عاماً[٢٢] . وفى

١٩٥٧ جرى استطلاع للمدخنين الذين سمعوا عن دراسة للجمعية الأمريكية لمرض السرطان تربط بين التدخين وبين مرض سرطان الرئة . وقال واحد من كل أربعة أمريكيين أنهم لا يريدون الكف عن التدخين لأنهم يستمتعون بالتدخين ، رغم أنهم يعرفون أن ذلك خطر عليهم [٢٣] . واعترف آخرون أنهم لا يستطيعون الكف عن التدخين بسبب « ضعف الإرادة » أو بسبب قوة الإدمان عندهم [٢٤] .

وباختصار ، فإنه من المفيد دائماً أن نعرف العلاقة بين الرأى العام وبين السلوك (حتى نكتسب فكرة جيدة عن قوة آراء الناس ، ومدى إخلاصهم لهذه الآراء ، وسيطرتهم على سلوكهم الخاص) . ولكن نظراً للعلاقة المعقدة بينهما (الآراء والسلوك) ، فإن المرء لا يستطيع استخلاص آراء الناس ، ومواقفهم ، وقيمهم من سلوكهم . . والعكس صحيح تماماً ، أى أنه لا يمكن معرفة ما سيكون عليه سلوك الأشخاص بثقة تامة من آرائهم ومواقفهم وقيمهم .

ملامح عامة

هذه الأشكال الأربعة لعملية « شق الطريق » تشترك معاً فى بعض الصفات . إن عنصر « بُعد الوقت » هو عنصر هام لها جميعاً . وتغيير الرأى إلى رأى آخر يستغرق عادة أقل وقت ، ويمكن قياسه بالساعات والأيام . ولا توجد كمية من الوقت نعتبرها متوسطاً لما قد يستغرقه الشكل الثاني من أشكال شق الطريق ــ وهو تقبل واقع جديد . ويختلف الوقت باختلاف مزاج الفرد وطبيعة الحقيقة الواقعة . ولكن هنا أيضاً يمكن تحقيق عملية « شق الطريق » فى وقت قصير نسبياً ــ قد تكون أسابيع أو شهوراً أكثر مما قد تصل إلى سنين وعشرات السنين . وعندما نأتى إلى الشكلين الثالث والرابع من أشكال شق الطريق وهما « الصراع بين الآراء والمواقف والقيم ثم بينها وبين السلوك » نجد تأخيراً كبيراً فى الوقت لتحقيق عملية شق الطريق التى تستمر أحياناً سنوات أو عشرات السنين أو أطول من ذلك .

إن الزمن هنا يمكن اعتباره مقياساً حسناً لشدة الصراع التحتى و / أو . . عناد العقبات التى تقف فى وجه شق الطريق . وإذا تمت مرحلة « شق الطريق » بسرعة ،

فإن هذا يعنى أن الصراعات التحتية ليست صعبة الحل ، وأن العقبات فى طريق التوصل إلى قرار يسهل التغلب عليها . ولكن العكس صحيح عندما تستغرق عملية « شق الطريق » زمناً طويلاً لتحقيقها .

وهناك صفة أخرى تشترك فيها الأشكال المختلفة لعملية « شق الطريق » وهى أنها كلها تدعو إلى حل للصراع . وفى « تغيير الرأى » فإن المرء لابد أن يحل الصراع بين الحافز (الدافع) وبين التعقل . أما الشكل الثانى وهو « تقبل واقع جديد » فيتركز حول الصراع بين القديم وبين الجديد ، بين العادة وبين التغيير . والناس فى العادة ماهرون فى التخلى عن القديم والتكيف مع الجديد . ولكن هناك دائماً نقص الحركة . فهناك دائماً التوتر والصراع عند الانتقال من المألوف إلى الواقع الجديد .

والصراع بين الآراء ، والمواقف ، والقيم تتعدد أشكاله . فالآراء المبنية على معايير المجتمع قد تصطدم مع مواقف الشخص وقيمه . والمواقف الموجودة فى المعانى المشتركة للثقافة الأكبر (مثلاً . . ما معنى أن تكون رجلاً أو امرأة) قد تصطدم بالقيم المتأصلة منذ الطفولة وفى الشخصية أيضاً ، وأصعبها جميعاً أن هذه القيم المتأصلة قد تتصارع مع بعضها . وفى أغلب الأحوال ، فإن النظام كله لآراء الناس ومواقفهم وقيمهم سوف يصطدم ويتصارع مع سلوكهم .

وأهم صفة مشتركة هى تلك التى ذكرناها فى الفصل الخامس ـ وهى أن جميع أشكال مرحلة « شق الطريق » عرضة للعقبات ـ العقلية والعاطفية والأخلاقية . والعقبات العقلانية هى صعوبات ترتبط بالإدراك والتفكير والحكم على الأمور ، والربط بينها ، وعملية فرز وامتصاص المعلومات . أما العقبات العاطفية فتتضمن التعامل مع مجموعة واسعة من المشاعر ، والدفاعات المرتبطة بها مثل : الأمل والخوف والقلق والمثل العليا ، والغضب ، والإنكار ، والتغاضى ، والاستسلام ، والمرارة ، والتكبير فى النفس ، وتقدير النفس . . وهكذا . أما العقبات الأخلاقية فتتضمن صراعات بين الرغبات الشخصية وبين الالتزام تجاه الآخرين . وهى ترتبط بالسؤال المحير عن متى وكم يجب أن يضحى المرء به .

وفى « شق الطريق » إلى أفكار أخرى غير تلك التى بدرت لنا ، فإن شدة العواطف المثارة فى البداية إزاء أعمال إرهابية ، أو الوحشية ضد الأطفال ، أو الإهانات للوطنية مثل حرق العلم الأمريكى لا تؤدى تلقائياً ، وحتى بعد فترة تهدئة معقولة ، إلى حكم عاقل

وجدى . وحتى يحدث ذلك ، فإن الجانبين العقلانى والأخلاقى للفرد يجب مشاركتهما فى القرار أو الحكم . وعلى الناس أن يضعوا فى حسبانهم العواقب المحتملة للتصرف طبقاً لدوافعهم . وبعض الناس يفعلون ذلك بالتفكير المنطقى بينهم وبين أنفسهم . وآخرون يحتاجون إلى مساعدة من زعمائهم المحترمين ، الذين يلجأون إليهم طلباً لإرشادهم . وحتى بعد أن تهدأ العواطف القوية ، فإن القلق العقلى والأخلاقى يلعب دوراً رئيسياً . إن نقص المعلومات عن العواقب ، أوعدم القدرة على التفكير المنطقى أو التوصل إلى حكم سىء ، كل هذا يشكل العقبات أمام عملية شق الطريق .

إن التفاعل بين النواحى الفكرية والعاطفية والأخلاقية لعملية « شق الطريق » يمكن مشاهدته بوضوح أكثر فى عملية قبول واقع جديد . فعلى الجانب الفكرى ، يجد الناس أن عليهم التعامل مع واقع جديد ، وأن يكيفوه مع نظامهم الحالى لفهم العالم ، وأن يروا ما سيؤدى إليه ذلك من تغيير فى فهمهم وفى تصرفاتهم . ويتضمن ذلك عمليات تفكير معقدة .

ومن الناحية الأخلاقية والعاطفية ، فإن الناس عليهم أن يواجهوا مقاومتهم الشرسة أحياناً ، وخصوصاً إذا كان الواقع الجديد مؤلماً ، أو يتضمن تغييرات فى طريقة المعيشة ، وتضحيات للآخرين . والمقاومة تأخذ عادة شكل التمنى أو الإنكار أو التحاشى . هذه هى أكثر الدفاعات شيوعاً ضد تقبل الواقع الجديد . إن الناس بارعون للغاية فى عملية المماطلة والتسويف والإنكار ، لدرجة أنه ما لم يكن هناك حافز حقيقى لمواجهة الواقع ، فإن عمل ذلك يمكن أن يتأجل لفترات طويلة جداً .

والشكلان الآخران لعملية « شق الطريق » يتعاملان بالكامل مع الطاقات الفكرية والعاطفية والأخلاقية للناس . ويحتاج الأمر إلى مستوى عال من القدرة العقلية أو الفكرية لرؤية عدم الكفاءة فى نظام آراء الشخص ومواقفه وقيمه ، وللتغلب على حب الشخص الكسلان للتفكير المجزأ إلى أقسام ، والذى يستخدمه الناس لتخزين المعتقدات التى لا تتفق معاً فى أماكن منفصلة فى العقل بدون فهمها أو حتى الاهتمام بالتعارض بينها . ويتطلب الأمر انفتاحاً عقلانياً ، وتحولاً حكيماً فى العقل لتقبل خيارات متنوعة لحل الصراعات الداخلية . ويتطلب الأمر أيضاً طاقة عقلية لامتصاص الخيارات ، وذكاء لرؤية تفرعاتها . ويتطلب الأمر قوة أخلاقية لرؤية ما هو الصحيح والالتزام به . ووجود نقص فى أى من هذه القدرات يؤخر عملية شق الطريق .

ويتطلب الأمر قوة أخلاقية وعاطفية لمواجهة الدفاعات المعتادة من المماطلة والإنكار وتحاشى الأمر ، والأشكال الأخرى المعروفة جيداً لعلماء النفس عن الدفاع ضد اتخاذ القرار مثل الإسقاط ، والبحث عن كبش فداء ، والتبرير .

وعندما يوجد شك فى مصادر المعلومات ، مثلما يحدث كثيراً ، فإن هذا أيضاً يشكل عقبة قوية لعملية شق الطريق . وعندما يواجه الناس مطالب لتغيير وجهات نظرهم فى العالم ، فإنهم يفعلون أى شىء أحياناً للتمسك بنظرتهم حتى ولو أدى ذلك إلى تشويه الواقع (وأكثر أشكال التشويه تطرفاً هو إنكار وقوع أحداث تاريخية مثل محرقة اليهود فى ألمانيا) . ويتطلب حل الصراعات الداخلية لهؤلاء الذين تأثرت عقولهم أيديولوجياً ، توفر قوة عقلية وخلقية وعاطفية ، حتى يمكنهم التخلص من هذه الصراعات التى تهدد أيديولوجيتهم . وللحفاظ عليها (الأيديولوجية) فإنهم يقعون تحت إغراء تنحية جميع ما لا يتفق معها جانباً ، أو إرغامها على أن تتفق مع مفاهيمهم الأيديولوجية السابقة .

ولكن يجب ألا ييأس الإنسان إزاء متطلبات نجاح عملية شق الطريق من موارد أخلاقية ، وفكرية ، وعاطفية يحتاجها الناس لتحقيق ذلك . والواقع أن الناس يشقون الطريق لحل صراعاتهم معظم الوقت ، وأن معظم هذه الصراعات يمكن التغلب عليها بمزيج من الوقت والتركيز عليها . صحيح أن كل الأفراد لديهم أمور لا يفهمونها ، وكذلك كل المجتمعات . ولكن فى مجتمع ديمقراطى سليم ، مثلما فى الشخص السليم ، فإن هذه الأمور غير المفهومة هى مجرد نقاط غير واضحة فقط ، وهناك عمق فى القلق الأخلاقى عند الجمهور يتجاهله الخبراء لأنهم لا يعرفون ما الذى يفعلونه به .

وبعد مثال آخر واحد لتوضيح عملية « شق الطريق » وهى فى كامل طاقتها ــ ويتعلق بالعلاقات الأمريكية السوفيتية ــ سنكون جاهزين لفحص المرحلة الثالثة والأخيرة لرحلتنا من رأى الجماهير إلى القرار العام ، وكيف يمكن للمجتمع المساعدة فى التوصل إليه .

نهاية الحرب الباردة

إننا ننهى فحصنا لعملية « شق الطريق » فى هذا الفصل ، وفى الفصل التالى بمناقشة التحول الجديد فى العلاقات الأمريكية السوفيتية . ومنذ أواخر الأربعينيات ، وطوال أكثر من جيلين عاش الأمريكيون مع التوترات والانشغال بالحرب الباردة . وقد نجحت الولايات المتحدة إلى درجة ملحوظة فى الاستمرار فى سياسة الاحتواء التى توصل إليها بعد الحرب العالمية الثانية جورج كينان وبول نيتزه وآخرون كأفضل استراتيجية لشن الحرب الباردة .

والآن ، فقد أدت سياسات جورباتشوف (الرئيس السوفيتى السابق وقبل تفكك الاتحاد السوفيتى) المتعلقة بالجلاسنوست (المصارحة) والبريسترويكا إلى تحقيق تحول كبير فى العلاقات الأمريكية السوفيتية . وفى ١٩٨٥ و١٩٨٦ ، وهى السنوات الأولى لزعامته لروسيا ، كان جورباتشوف ومعاونوه المقربين يقولون لزوارهم الأمريكيين فى غبطة : « إننا سوف نجعلكم أيها الأمريكيون تواجهون مشكلة رهيبة . سوف نحرمكم من عدوكم (الاتحاد السوفيتى) » . وفى البداية لم يكن الأمريكيون واثقين كيف يأخذون بجدية هذا الكلام . لقد قيل الكلام بنوع من السخرية ، ولكن عواقبه كانت فى منتهى الخطورة . فقد ألمح الكلام إلى أن الأمريكيين قد انغمسوا فى سياسات ومواقف الحرب الباردة لدرجة أنهم لن يعرفوا ما الذى سيفعلونه إذا انسحب الاتحاد السوفيتى فجأة من سياسات ومواقف الحرب الباردة .

وفى بداية التسعينيات ، استمرت الصفوة التى تخطط للسياسة الخارجية الأمريكية منقسمة على نفسها حول السياسات التى يجب أن تتبعها أمريكا حيال الاتحاد

السوفيتى . فالزعماء المحافظون ينبهون إلى خطورة ربط سياساتنا بتصرفات وكلمات أى فرد . وأشاروا إلى أننا إذا تخلينا عن حذرنا ، وساعدنا جورباتشوف (وقتها) على النجاح ، فإن النتيجة قد تؤدى إلى تقوية دعائم الاقتصاد السوفيتى بدرجة أن السوفيت قد يستطيعون فيما بعد استئناف سياساتهم الامبريالية بنشاط متجدد . ويؤكد هؤلاء المحافظون أن جورباتشوف ليس زعيماً مصلحاً على الطراز الغربى بحيث يسعى إلى نشر الديمقراطية فى الاتحاد السوفيتى لأنه يؤمن بمبادىء الديمقراطية ، ولكنه زعيم شيوعى قوى يهدف من وراء كل هذه الإصلاحات إلى تقوية ودعم القاعدة الاقتصادية للاتحاد السوفيتى . ووجه الزعماء المحافظون رجاء إلى الأمريكيين ألا يكونوا أغبياء ، وألا يقعوا تحت وهم التمنيات ، بل يجب أن يستمروا فى اتباع السياسات التى تفترض أن السوفيت يعارضون طبيعياً مصالح الولايات المتحدة .

غير أن أعضاء مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية من الليبراليين والمعتدلين لهم وجهة نظر أخرى . إنهم يجادلون بأن النظام الشيوعى القديم الذى كان سائداً أيام ستالين وبريجنيف قد مات . ومهما كانت دوافع جورباتشوف لاتباع النظم الديمقراطية ، فإن الاتحاد السوفيتى الذى سيصبح مشغولاً بالنزاعات العنصرية والقومية ، والذى سيتميز بازدياد بحرية الكلام ، وانتخابات ديمقراطية جزئياً ، والتأكيد على ضرورة اتباع القانون ، ومراعاة بعض مبادىء اقتصاديات السوق . . هذا الاتحاد السوفيتى لن يكون دولة شيوعية بالمعنى الأيديولوجى القديم .

والذين لا يعترفون بأن سياسات الولايات المتحدة قد نجحت ، وأنها كسبت الحرب الباردة ، هم هؤلاء الذين لديهم نوع من العمى بحيث لا يقبلون مطلقاً كلمة « نعم » كجواب لأى سؤال . والآن ، وبعد أن كسبت أوروبا الشرقية قدراً من الحرية ، فإن التهديد العسكرى السوفيتى أصبح ضعيفاً للغاية . وبنهاية الحرب الباردة ، فلقد أصبحنا أخيراً أحراراً لتخصيص موارد أكثر واهتماماً أكبر بمشاكلنا الأمريكية .

استجابة الجمهور

إن استطلاعات الرأى تبين كيف يستجيب الجمهور فى أمريكا للموقف الجديد . إن

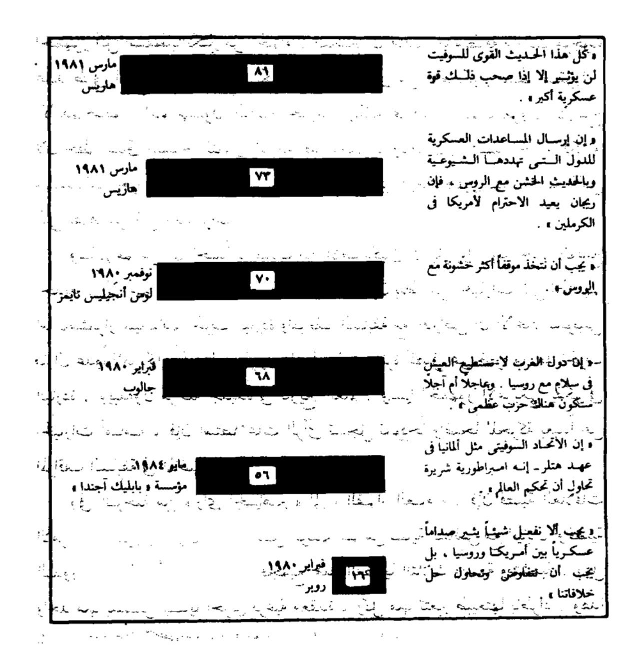
الجمهور أقل استقطاباً بكثير من الخبراء . صحيح أن هناك آراء متطرفة مازالت موجودة عند طرفى الطيف السياسى . ولكن الغالبية الكبرى من الأمريكيين ليسوا صقوراً ، ولا هم حمائم . إنهم يهتمون بالوضع الجديد ، ولكنه يحيرهم . إنهم يشعرون بالارتياح لأن خطر سباق التسلح النووى المتزايد قد انحسر ، ويأملون فى انتشار حرية الكلام والمؤسسات الحرة فى الاتحاد السوفيتى ، ولكنهم فى نفس الوقت قلقين بسبب خيبة الأمل التى لقوها من قبل عدة مرات .

وبالرغم من أن أحداً لم يطلب من الأمريكيين أن يقرروا رأيهم حيال الوضع الجديد ، إلا أنهم يقومون بهذه العملية . فهم يقتربون ببطء من الخيارات التى تطالبهم إما باستمرار سياسات الحرب الباردة والمواقف السابقة مع افتراض أن الاتحاد السوفيتى مازال عدواً لأمريكا ، أو هل ينظرون إلى السوفيت نظرة أفضل على ضوء ما بعد الحرب الباردة ، ويبدأون مرحلة جديدة فى تاريخ العالم . وبينما الجمهور الأمريكى يفكر فى الخيارات أمامه ، فإن استطلاعات الرأى تسجل نموذجاً واضحاً للحركة بعيداً عن المواقف السابقة فى الماضى .

وفى الرحلة من « رأى الجماهير » إلى « القرار العام » ، فإن قضية العلاقات الأمريكية السوفيتية مازال أمامها بعض الوقت أكثر من قضية التنافس مع اليابان أو قضية الدور المتغير للمرأة الأمريكية . فجميع هذه القضايا الثلاث واسعة ومتشعبة . وكل واحد منها يتضمن قضايا أخرى فرعية معقدة ، وكل منها تتغير طبيعتها باطراد . ولهذا السبب فإن كل هذه القضايا الثلاث من الصعب حلها .

وبالنسبة لقضية العلاقات الأمريكية السوفيتية ، فإن الخيارات الواضحة لم تظهر إلا فى عهد جورباتشوف بطريقة تتيح للأمريكيين التفكير فيها . وفى الماضى واجه الجمهور خيارات تكتيكية عديدة ترتبط باستراتيجية الحرب الباردة : أى نوع من نظم الأسلحة يؤيدها ، هل تتدخل أمريكا أولاً فى أماكن مثل أنجولا أو نيكاراجوا ، كم من التأييد يجب أن تحظى به العمليات السرية لجهاز المخابرات « سى . آى . إيه » . . وهكذا . هذه الأسئلة أثارت مشاعر حزبية قوية ، ولكنها لم ينشأ عنها قرارات عامة بمعنى الاعتقاد الثابت والمستمر الذى يتقبل فيه الناس المسئولية كاملة لعواقب آرائهم .

وقبل عصر جورباتشوف ، ظلت مواقف الجمهور الأمريكى تجاه الاتحاد السوفيتى ثابتة إلى حد كبير طوال أربعين سنة من الحرب الباردة ، ومع استثناء واحد فقط . فحتى



خريطة رقم ١١ - ١ . مواقف الأمريكيين فى أوائل عهد ريجان (بالنسبة المئوية)

أواخر الثمانينيات كان الأمريكيون لا يثقون فى نوايا السوفيت ، ويخشون من سياسة التوسع السوفيتى ، ولهذا فقد تبنوا معظم سياسات أمريكا فى الحرب الباردة . ووصلت المواقف السلبية للأمريكيين تجاه الاتحاد السوفيتى إلى أدنى حد لها فى السنوات الأولى من عهد إدارة الرئيس ريجان (الفترة التى قال فيها ريجان عن الاتحاد السوفيتى أنه « امبراطورية الشر ») . هذا الهبوط فى العلاقات يظهر بيانياً فى الخريطة ١١ - ١ .

وطوال هذه الفترة ، كان الجمهور الأمريكى تواقاً لأن تتم السيطرة على سباق

التسلح ، مع الاحتفاظ فى نفس الوقت بمستوى عال من القوة العسكرية . وكانت غالبية الأمريكيين مقتنعين أن الاتحاد السوفيتى فى الماضى كان دائماً يسىء تفسير محاولات الصلح الأمريكية على أنها علامة ضعف ، وأن « السوفيت لا يستجيبون إلا للقوة العسكرية » (٥٥٪ من الأمريكيين كانوا يؤمنون بذلك فى ١٩٨٨) [١] . وفى بعض الأوقات ارتفعت المشاعر التى تحبذ تخفيف حدة التوتر . وفى أوقات أخرى كانت المشاعر عامة مع اتباع سياسة متشددة مع السوفيت . وكانت هذه التقلبات فى المزاج ترتبط بالأحداث ، وبالإشارات الواردة من الزعامة الرئاسية . ولكن تحت السطح ، ظلت المواقف الإجمالية ثابتة .

أما الاستثناء الوحيد فى العلاقات الأمريكية السوفيتية فيتعلق بالأسلحة النووية . ففى الأربعينيات والخمسينيات كانت غالبية الأمريكيين يرون الأسلحة النووية « كشىء جيد » [٢] . وفى هذا الوقت كانت أمريكا تتمتع بتفوق لاشك فيه فى الأسلحة النووية . وكان الجمهور مقتنعاً بأن أمريكا لن تستخدم الأسلحة النووية إطلاقاً بطريقة عشوائية أو تدميرية . ولهذا كان الأمريكيون ينظرون إلى السلاح النووى على أنه يضيف إلى أمن أمريكا القومى — وإلى أمن الجميع أيضاً . ولكن بمجرد أن لحق السوفيت بأمريكا فى الأسلحة النووية ، وأدرك الجمهور أننا فقدنا تفوقنا النووى ، تغيرت مواقف الجمهور بدرجة كبيرة . فقد غير الأمريكيون تفكيرهم حول الأسلحة النووية وأنها « شىء حسن » [٣] . والآن تشعر الغالبية من الأمريكيين أن هذه الأسلحة شر ، ولابد من كبح جماحه [٤] . وفى منتصف السبعينيات ، ونتيجة لهذا التغيير فى المواقف ، والخوف المتزايد من أن العالم قد يتعرض للدمار فى مواجهة نووية [٥] ، فقد تحول الجمهور ضد سباق التسلح النووى .

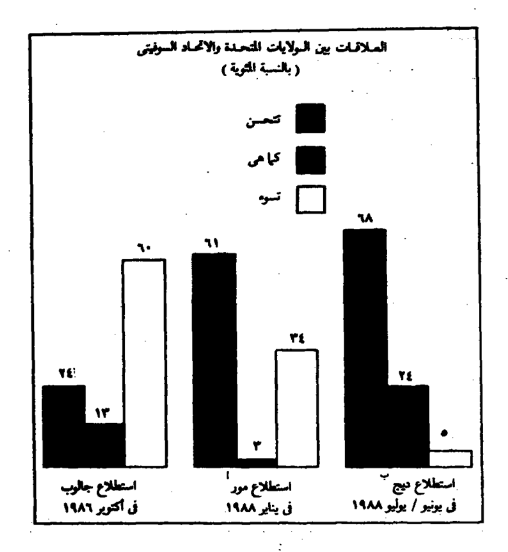
وبحلول منتصف الثمانينيات ، وقبل اجتماع القمة الأول بين جورباتشوف وريجان ، وجد الأمريكيون أنفسهم فى ورطة أو مأزق . فلقد طلب منهم أن يختاروا بين مخاطر التعادل النووى ، مع وجود مخزون كبير من الأسلحة النووية عند الجانبين ، أو أخطار بذل أى مجهود لتحقيق التفوق النووى ، وهو شىء كانت الأغلبية من الأمريكيين تشعر أنه لن ينجح . ولم يتمكن الناس من « شق الطريق » خلال مشاعرهم واتخاذ قرار إزاء هذه الخيارات غير المرضية . وبدلاً من ذلك ، اتصف عقل الجماهير بإحساس غامض وغير مركز من عدم الارتياح . وقبل انتخابات ١٩٨٤ كان تصرف

الرئيس ريجان إزاء التحدى السوفيتى هو الناحية الوحيدة فى أدائه التى وصفتها الجماهير بأنها غير مرضية [٦] . وبعد الانتخابات تحول الرئيس ريجان الذى وصف الاتحاد السوفيتى ذات مرة بأنه « امبراطورية الشر » إلى الصوت الأول فى وقف وعكس سباق التسلح النووى . وقد ارتفعت بعد ذلك شعبيته بشكل كبير .

التغييرات فى عهد جورباتشوف

بدأت عقلية الجمهور الأمريكى التى اعتادت على الحرب الباردة تظهر عليها علامات الذوبان والتغيير فى فترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ ، أى بعد أن أمضى جورباتشوف عدة سنوات فى الحكم . فقد أظهر استطلاع لمعهد جالوب فى أكتوبر ١٩٨٦ أن غالبية الأمريكيين يعتقدون أن العلاقات بين الولايات المتحدة والسوفيت تزداد سوءاً ولا تتحسن . ولكن فى مارس ١٩٨٨ كشف استطلاع آخر Americans Talk Security (ATS) [٧] أن المدّ قد تحول بصورة مؤثرة ، وقالت الأغلبية أنها تعتقد أن العلاقات بين البلدين تتحسن . وبحلول منتصف صيف ١٩٨٨ ، وبنسبة ١٤ إلى ١ تقريباً ، (انظر الخريطة ١١ - ٢) قال الأمريكيون أن العلاقات بين البلدين تتحسن . وفى منتصف عام ١٩٨٩ تبنت أغلبية الثلثين (٦٥٪) وجهة النظر القائلة « إننا ندخل عهداً جديداً فى علاقاتنا مع الاتحاد السوفيتى ، وأن هذه العلاقات سوف تكون أفضل بكثير جداً عما كانت عليه فى الماضى » [٨] . ولا ينظر عدد كبير من جمهور أمريكا الآن إلى الاتحاد السوفيتى بوصفه دولة « غير صديقة » أو دولة « عدو » لأمريكا . وفى فترة قصيرة مدتها خمس سنوات من ١٩٨٦ وحتى ١٩٩٠ انخفض عدد الأمريكيين الذين ظلوا ينظرون إلى الاتحاد السوفيتى كعدو من ٨٩٪ إلى ٤٩٪ . وبالمثل ارتفع عدد الذين يرون الاتحاد السوفيتى كدولة « صديقة » أو « كحليف قريب » من أمريكا من ٣٪ إلى ٤٧٪ (انظر الخريطة ١١ - ٣) .

ومما يثير الاهتمام أن مواقف الجماهير الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتى قد عادت إلى مستوياتها التى سادت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة . ففى ١٩٤٥ انقسم الجمهور الأمريكى إلى النصف فى وجهة نظرهم إلى الاتحاد السوفيتى كدولة « محبة للسلام »

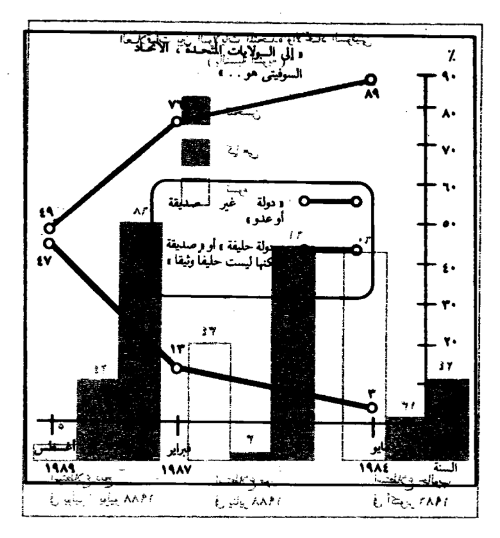


أ: مور (اختصار لمؤسسة « ماركت أوبينيون ريسيرش » Market Opinion Research for Americans Talk Security فى الاستطلاع رقم ٢ .

ب: ديج (اختصار لاسم مؤسسة مجموعة « دانيل يانكيلوفتش المساهمة » The Daniel Yankelovich Group, Inc., for Americans Talk Security فى الاستطلاع رقم ٧ .

خريطة ١١ - ٢ . توضح الاستعداد لفتح مرحلة جديدة فى العلاقات الأمريكية السوفيتية .

أو كدولة « عدوانية » ، (٣٩٪ إلى ٣٨٪) . وبعد ذلك بسنتين فقط (١٩٤٧) تحولت الآراء بصورة مؤثرة ، وأصبح سبعة من بين كل عشرة أمريكيين (٦٨٪) يعتقدون أن أطماع روسيا قوية بدرجة أنها قد تبدأ حرباً لتحصل على أى شىء تريده . واستمر هذا الرأى سائداً بين الأمريكيين حتى النصف الثانى من الثمانينيات (فقد كشف استطلاع للرأى فى ١٩٨٥ مستويات مساوية تقريباً للأرقام السابقة بالنسبة لعدم الثقة فى الاتحاد السوفيتى) . ولكن فى أواخر نوفمبر ١٩٨٩ ، وبعد أسبوع واحد فقط من سقوط سور برلين ، كشف استطلاع للرأى أجرته صحيفة « نيويورك تايمز » أن آراء الأمريكيين تعود



المصادر : The Roper Organization, May 1984; and Louis Harris and Associates, Feb. 1987 and Aug. 1989.

خريطة ١١ - ٣ صديق أم عدو؟

إلى مستوياتها عام ١٩٤٥ (٩) . وفى ديسمبر ١٩٨٩ كان ٦٥٪ من الأمريكيين (وهو رقم جدير بالملاحظة) يعتقدون أن « الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى من المحتمل أن يصبحا حلفاء بحلول سنة ٢٠٠٠ » .

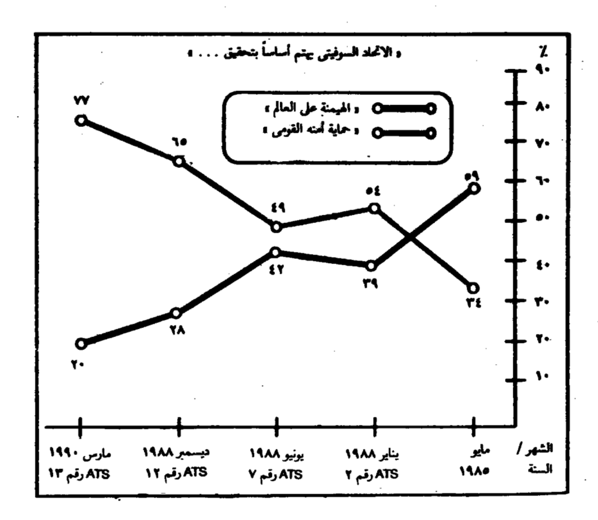
ولم يغير موقف أمريكا من السوفيت شىء أكثر مما شاهده الأمريكيون من تغييرات فى أوروبا الشرقية . وكان سقوط سور برلين ذى السمعة السيئة فى نوفمبر ١٩٨٩ أحد رموز التغيير القوية جداً التى غيرت رأى الأمريكيين . فقط أخذ العالم يشاهد وهو فى ذهول رمزاً عتيداً للطغيان السوفيتى استمر أكثر من ٤١ عاماً يتزاح فجأة . وكشف استطلاع للرأى عن اتفاق عام بالإجماع تقريباً (٩٠٪) على أن هذا الحدث كان « أحد أكثر الأحداث إثارة وأكبر علامات السلام فى العالم منذ سنين عديدة »(١٠) . هذا الحدث

والتغيرات الأخرى (انتخاب حكومة غير شيوعية فى بولندا ، وأخرى فى المجر ، والتحرك نحو توحيد ألمانيا) جعل الأمريكيين يلاحظون ويهتمون بما يحدث . حتى هؤلاء الأمريكيين المتشددين بدأوا يعتقدون أن الاتحاد السوفيتى ربما قد تغير فعلاً . وقال معظم الأمريكيين (٧٠٪) أنهم يرون أن التغيرات فى أوروبا الشرقية تزيد من فرص السلام العالمى ، لأنها تخفض من التوترات بين الدول الشيوعية وبين الدول غير الشيوعية »[١٢] . ورأى أكثر من نصف الأمريكيين (٥٢٪) أن هذه الأحداث تعتبر « بداية لعلاقة محتملة بعيدة الأمد » مع الاتحاد السوفيتى أكثر من كونها « علاقة مؤقتة ويمكن أن تتغير بسهولة » (٣٧٪)[١٣] .

والعنصر الأساسى فى مواقف الجمهور الأمريكى هو إدراك الناس لدوافع السوفيت . فعندما كان الأمريكيون يعتقدون أن القوة المحركة وراء السياسة السوفيتية هى السيطرة على العالم ، كانوا ينسبون إلى السوفيت جميع أشكال النوايا العدوانية فى أعمالهم . وبالعكس ، عندما رأى الأمريكيين أن حماية الأمن القومى للاتحاد السوفيتى هو الحافز الرئيسى للسوفيت ، كانت النظرة أفضل بكثير لما يقوم به السوفيت من تحركات . وتوضح الخريطة ١١ — ٤ كيف حدث تحول عكسى ملحوظ فى نظرة الأمريكيين إلى السوفيت فى فترة قدرها خمسة أعوام من ١٩٨٥ وحتى ١٩٩٠ .

ومن أجل تخفيف حدة التوترات ، فإن الأمريكيين مستعدون لتبنى سلسلة عريضة من الجهود التعاونية . وتكشف استطلاعات الرأى التى أجريت لحساب مؤسسة « أمريكان توك سكيوريتى » أن غالبية الأمريكيين يؤيدون التعاون مع السوفيت فى مشروعات اقتصادية مشتركة ، وفى وقف تجارة المخدرات غير الشرعية ، وفى مشروعات مشتركة تتعلق بالبيئة ، وفى مكافحة الإرهاب ، وحتى فى العمل على حل الصراعات فى الشرق الأوسط (انظر الخريطة ١١ — ٥) . وقد وافقت أغلبية ٦٤٪ من الأمريكيين بقوة على هدف « التحرك بأكبر قدر من السرعة الممكنة لإنهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى » . (وقد وافق ٢٤٪ آخرون على هذا الاتجاه مع بعض التعديلات أو التحفظات)[١٤] .

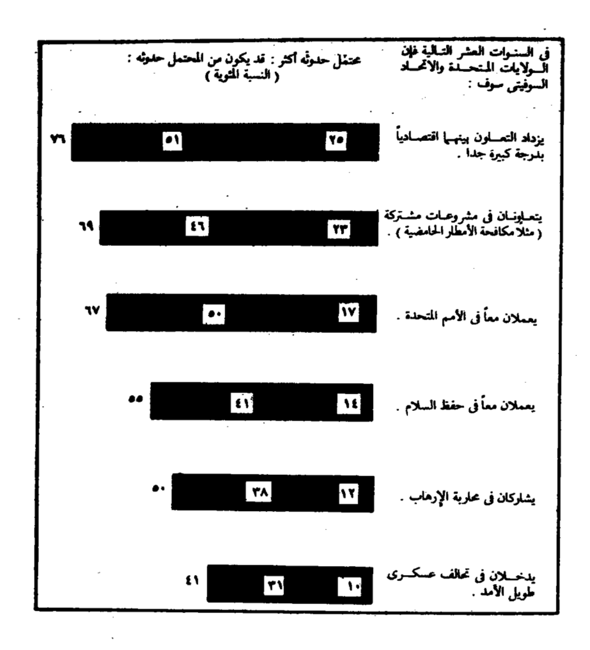
والسبب الرئيسى فى طفرة الأمل والتفاؤل هو الموقف الإيجابى تجاه جورباتشوف . فقد كانت هناك أغلبية كبيرة من الأمريكيين لديهم انطباعات حسنة عنه[١٥] . فهم يعتقدون أنه يختلف عن الزعماء السوفيت السابقين — وأنه رجل أكثر تحضراً وثقافة[١٦] ،



المصادر : Market Opinion Research, May 1985; all other surveys were conducted by Americans Talk Security.

خريطة ١١ – ٤ . وتظهر فيها التحولات فى دوافع السوفيت كما يراها الأمريكيون .

وأنه يمكن الوثوق به (١٧) ، وأنه مهتم أكثر بتحقيق علاقات سلمية مع الغرب (١٨) . ويرونه كزعيم روسى يعرف الخطر الهائل للحرب النووية بالنسبة للاتحاد السوفيتى وللولايات المتحدة ، ولهذا فإنه يرحب باتفاقيات الرقابة على التسلح (١٩) حتى لو أدى ذلك إلى تقديم تنازلات حقيقية للولايات المتحدة (٢٠) . ويعتقد الأمريكيون أيضاً أن التغييرات التى أدخلها جورباتشوف ليجعل مجتمعات الاتحاد السوفيتى والدول الأخرى فى أوروبا الشرقية أكثر انفتاحاً وديمقراطية هى تغييرات ذات مغزى هام ودائمة (٢١) . وتقتنع الغالبية العظمى من الأمريكيين أنه من أجل السلام العالمى ، ومن أجل تحقيق علاقات طيبة بين أمريكا والاتحاد السوفيتى ، فإنه من المهم بقاء جورباتشوف كقائد



المصدر : Marttila & Kiley, Inc., for Americans Talk Security, survey no. 4, Mar. 1988.

خريطة ١١ - ٥ . توضح احتمالات التعاون بين روسيا والولايات المتحدة .

للاتحاد السوفيتي [٣٢] . وتشعر أغلبية الأمريكيين أيضاً أن سياسات جورباتشوف تنبع من اعتقاده بأنه كلما توفرت حرية أكثر للفرد ، كلما كان أكثر إنتاجاً [٣٣] .

وإذا كانت الرغبة في تحسين العلاقات بين أمريكا والاتحاد السوفيتي ترجع فقط إلى « الإعجاب بجورباتشوف أو جورببيانيا كما يسمونه في أمريكا » ، فإن المرء يتوقع أن هذا المزاج قد يكون عابراً وقابلاً للتغيير مثلما حدث في الماضي ، وخصوصاً في أيام الوفاق التي تم التوصل إليها في سنوات نيكسون ـ فورد ـ كيسنجر . ولكن بيانات الرأي العام توحي

بأن الأمريكيين يتوقون إلى علاقات أفضل لأسباب أخرى ، وأن الفرصة التى أتاحها جورباتشوف خلقت ببساطة فرصة للتحرك فى هذا الاتجاه .

لقد تعب الأمريكيون من الحرب الباردة ، وبدأوا يشعرون أنها أصبحت شيئاً آيلاً للزوال [illegible] من مواردها [illegible] أخرى عاجلة . والأمريكيون يرون الآن أن التهديد الرئيسى لخطر وقوع حرب نووية لا يأتى من الاتحاد السوفيتى ، ولكن من الإرهابيين [illegible] الثالث [illegible] صدام حسين فى العراق) [٢٤] .

وفى نفس الوقت يرى الأمريكيون أن التهديد السوفيتى آخذ فى الانحسار ، وأن تهديدات أخرى آخذة فى الازدياد ، وعلى رأس هذه الأخطار المخدرات والاتجار فيها الذى أصبح يشغل بال الأمريكيين ، ليس فقط لكونها قضايا محلية ، ولكن لأنها تعتبر تهديداً خطيراً لأمن أمريكا القومى [٢٥] . إن الأمريكيين يعيدون التفكير فى معنى « الأمن القومى » ، وهم [illegible] ليكون أشمل معنى عما كان عليه أيام ريجان ، عندما كان مرتبطاً كلية تقريباً بالقوة العسكرية . والآن لم تعد المخدرات وحدها تعتبر تهديداً للأمن القومى لأمريكا ، ولكن ضعف التنافس الجديد للاقتصاد الأمريكى يعتبر أيضاً تهديداً للأمن القومى . وغالبية الأمريكيين يرون أن العجز فى الميزان التجارى يعتبر خطراً على الأمن القومى [٢٦] ، ويعتقدون أن المنافسين الاقتصاديين لأمريكا يشكلون خطراً أكبر على أمنها القومى من أعدائها العسكريين [٢٧] . ويشعر الأمريكيون الآن أن أمريكا لا تستطيع الاستمرار فى إنفاق كل هذه الأموال على سباق التسلح ، وعلى الدعم العسكرى لحلفائنا ، ورغم أننا يجب أن نظل عسكرياً أقوياء ، إلا أن الناخب الأمريكى قد اقتنع بأن مستويات الإنفاق العسكرى التى كانت سائدة أيام الحرب الباردة قد أضرت بأمريكا اقتصادياً [٢٨] . ويفهم الأمريكيون أن الأخطار الجديدة تتطلب سياسات جديدة [٢٩] .

وإذا كان وصفنا للمواقف العامة ينتهى هنا ، فإن المضمون واضح : إن غالبية الأمريكيين يرحبون بانتهاء الحرب الباردة ، لأنهم يعتقدون أنها « موضة قديمة » فى طريقها للزوال ، وأنها كانت تحول انتباهنا ومواردنا بعيداً عن مشاكل أخرى أكثر إلحاحاً . ولكن هذا الاستنتاج سابق لأوانه ، وقد يكون ــ فى ضوء بيانات الرأى العام الأخرى ــ مضللاً . إن الأمريكيين لم يتقبلوا هذه الآراء بعد بطريقة حازمة وثابتة بما فيه الكفاية لكى نسميها « قراراً عاماً » . فمازالت هناك عناصر كبيرة من رأى الجماهير . والجمهور مازال مشغولاً بعملية « شق الطريق » نحو قرار عام .

علامات رأى الجماهير

مازال الأمريكيون يحتفظون بمشاعر متضاربة عن الاتحاد السوفيتى ، والخطر الذى يشكله على أمريكا . وهذه المشاعر المتصارعة مازالت عميقة ولم يتم حلها بعد . إن الأحداث التاريخية قد تركت راسباً من الخوف وعدم الثقة . فمازالت أزمة صواريخ كوبا ماثلة فى أذهان الأمريكيين ، وهى تذكرهم بأننا كنا مقبلين ذات مرة على الدخول فى مواجهة نووية مع الاتحاد السوفيتى . وسباق التسلح النووى ـ الذى أنتج خمسين ألف سلاح نووى ـ وهو أكثر مما يكفى لتحويل أمريكا والاتحاد السوفيتى معاً إلى كومة من الأحجار ـ هذا السباق بدأ بالكاد يعكس اتجاهه للوراء . وفى أيام ماكارثى فى الخمسينيات ، كان الأمريكيون يخشون الأيديولوجية الشيوعية ، وكانت المشاعر الموالية للسوفيت تخلق تخريباً داخلياً . كما أن انتشار الشيوعية فى أوروبا كان يمثل خطر احتمال استيلاء الشيوعيين على حكومات أوثق حلفاء أمريكا الأوروبيين .

وحتى بعد أن خفت حدة مخاوف الخمسينيات ، فإن الأيديولوجية الشيوعية ظلت بمثابة إهانة للقيم الأمريكية الأساسية . فلقد كان الأمريكيون ينظرون إليها على أنها تشكل خطراً على الحريات السياسية والدينية والاقتصادية . وطوال فترة ما بعد الحرب ، كان أكبر تحد للزعامة الأمريكية يأتى من العالم الشيوعى ، وبالذات من الاتحاد السوفيتى . وكانت أكثر الحروب التى خاضتها أمريكا مرارة ، والتى لم تنته بنتيجة حاسمة ، وأدت إلى الفرقة والانقسام ، هى الحرب فى جنوب شرقى آسيا التى حاربتها أمريكا لاحتواء الشيوعية .

كان هناك الخطر على بقائنا القومى ، وخطر التخريب الداخلى ، والخطر على حلفائنا ، والخطر على الحريات التى نعزها كثيراً ، والخطر على مركزنا فى زعامة العالم ، والخطر على السلام ـ كلها ترجع إلى الشيوعية . وقد تكون بعض هذه الأخطار مبالغاً فيها ، ولكن بيانات الاستطلاعات تكشف أن لها جذوراً عميقة فى الضمير الأمريكى . مثل هذه المخاوف لا تتبخر بين يوم وليلة ، مهما كان الأمل الذى يحدو الناس ، ومهما كانت احتمالات علاقات جديدة مع السوفيت واعدة .

ويبدو الشك فى إخلاص الأمريكيين للتعاون مع السوفيت ، فإنه من المهم هنا التأكيد على أن جانباً كبيراً من الصراعات الداخلية لدى الأمريكيين مازالت بلا حل .

وهناك بعض الدلائل التى تكشف حقيقة الصراع الداخلى وعدم الثقة المتأصلة فى الأمريكيين نحو الاتحاد السوفيتى . والمجموعة الأولى من الاكتشاف التى سنلخصها فيما يلى مأخوذة من استطلاعات أجريت قبل أن تحصل أوروبا الشرقية على حريتها الجديدة فى نهاية ١٩٨٩ . أما المجموعة الثانية فهى تلخص نتائج استطلاعات تم إجراؤها بعد سقوط سور برلين :

(١) فى ١٩٨٤ أعرب ثلثا الأمريكيين (٦٧٪) عن مخاوفهم من أنه « إذا كانت أمريكا ضعيفة ، فإن الاتحاد السوفيتى سوف يهاجمنا فى اللحظة المناسبة ، وسوف يهاجم أيضاً حلفائنا فى أوروبا واليابان »[٣٠] . وقرب نهاية ١٩٨٨ ، انخفض هذا الخوف من أن يستغل الاتحاد السوفيتى أى ضعف عسكرى قد يبدو علينا إلى ٥٥٪ . وكان هذا الانخفاض ذا مغزى هام . ولكن فى أواخر ١٩٨٨ ظلت هناك أغلبية من الأمريكيين تعبر عن مخاوفها[٣١]

(٢) انخفض الخوف من أن الشيوعية تهدد قيمنا الدينية والأخلاقية من ٧٤٪ عام ١٩٨٤ إلى ٥٩٪ فى ديسمبر ١٩٨٨ . وهنا أيضاً ، يعتبر هذا انخفاضاً طيباً ، ولكن المخاوف مازالت منتشرة[٣٢] .

(٣) وفى ١٩٨٢ شعر ثلثا الأمريكيين (٦٦٪) أن السوفيت لا يمكن الثقة فى وعودهم للحفاظ على تنفيذ كلمتهم فى اتفاقيات الرقابة على السلاح النووى[٣٣] . وبعد ذلك بسبع سنوات تقريباً انخفض مؤشر عدم الثقة هذا إلى ٤٦٪ . وهذا تقدم كبير ، ولكن فى ديسمبر ١٩٨٨ قال ٤٤٪ من الأمريكيين (وهو رقم يقل قليلاً عن الأغلبية) أنهم يثقون فى وفاء السوفيت بوعودهم فى اتفاقيات الأسلحة النووية[٣٤] .

(٤) ويكشف استطلاع مدى خطورة تهديد الاتحاد السوفيتى لأمن أمريكا القومى ، فيبين انخفاضاً كبيراً ـــ من ٧٦٪ كانوا يعتبرون التهديد السوفيتى « خطيراً جداً » أو « خطيراً » فى أواخر ١٩٨٥[٣٥] ، إلى ٤٥٪ بعد ذلك بثلاث سنوات[٣٦] . ولكن فى نفس سلسلة الاستطلاعات التى أجريت لهذا الغرض ، كشف سؤال تم تغيير كلماته قليلاً أن « العدوان السوفيتى حول العالم » يعتبر تهديداً خطيراً لأمننا القومى وذلك بأغلبية ٦٩٪ من

الأمـريكيين [٣٧] . (ولعـل القـارىء يتـذكـر أنه من أقوى علامات « رأى الجماهير » هذا الاتجاه إلى الاستجابة بدون ثبات إلى الأسئلة التى يتم تعديل صياغتها قليلاً) .

(٥) وهناك علامة أخرى تعتبر دليلاً على « رأى الجماهير » ، وهى الميل إلى الإجابة « بنعم » على كل اقتراح تقريباً يتفق مع قيم الناس ، حتى ولو لم تكن هذه المقـترحـات تتفق مع بعضهـا . ويحـدث ذلـك كلما اعتنق النـاس قيمتـين متعارضتين بدون حل الصراع بينهما . كما أن وجود « التمنى » يعتبر علامة أكيدة على أنه لم يتم التوصل بعد إلى « القرار العام » .

وعندما وجهت استطلاعات الرأى ATS سلسلة من الأسئلة التى يجيب عليهـا الجمهور « بنعم » أو « لا » ، « أوافق » أو « لا أوافق » حول أفضل الوسائل لتقوية الأمن القومى لأمريكا ، كشفت الاستطلاعات هذه النتائج المتعارضة : فقد تبنى ٥٩٪ فى إجابتهم على أحد الأسئلة أننا « يجب أن نبذل كل ما فى وسعنا لتحقيق التفوق العسكرى على الاتحاد السوفيتى » [٣٨] . وفى إجـابتهم على سؤال آخـر قال ٧٠٪ من الأمـريكيين إنهم يوافقون على أنه لا توجد طريقة عملية لتحقيق التفوق العسكرى على السوفيت ، ولذلك فإننا يجب أن نسعى ــ بدلاً من ذلك ــ إلى تحقيق التوازن مع السوفيت فى القوة العسكرية [٣٩] . وفى الإجابة على سؤال ثالث ، وافق ٧٩٪ من الأمريكيين على أن توازن القوى الحالى خطير للغاية بسبب مخزون الأسلحة النووية ، وأننا يجب أن نسعى إلى تحقيق التـوازن عنـد مستـويات منخفضـة من هذا المخزون [٤٠] . وفى إجابتهم على سؤال رابع ، وافق ٧٠٪ من الأمريكيين أننا يجب أن نقلل من إنتاج الأسلحة التى تهدد الجانب الآخر ، وأن نتجه بدلاً من ذلك إلى إنتاج الأسلحة لأغراض الدفاع فقط [٤١] . هذه الآراء الأربعة ليست شيئـاً فريداً ، كما أن التعارض بينها ليس بالضرورة صارخاً . ولكن صانعى السياسة قد يشعرون بدوخة (وهم على حق فى ذلك) ، إزاء هذا الارتباك إذا كانوا سيضعون الرأى العام فى حسابهم ، وإذا تم تقديمه لهم بهذه الطريقة السـابقة .

(٦) تقـدم « الأجندة العامة » تصوراً لرأى الأمريكيين يشمل أربع سياسات فريدة

بالتبادل لمستقبل العلاقات مع الاتحاد السوفيتى ، وذلك قبل أن نناقش مزايا ومساوىء كل منها وقبل المناقشة كان ٣٢٪ يحبذون بقوة الرأى الأول ، و٦٤٪ مع الرأى الثانى ، و٧٧٪ يؤيدون الرأى الثالث و١٣٪ مع الرأى الرابع ، وهذا يبلغ المجموع ١٨٦٪[٤٢].

(٥) ومن المهم أن نذكر أنه بعد مناقشة استمرت ثلاث ساعات ، وعندما طلب من الناس التصويت على المقترحات ثانية ، كان إجمالى التصويت ١٠٠٪ كما يجب ، وهذا يشير إلى أن الناس اتخذوا مواقف أكثر واقعية وأكثر شعوراً بالمسئولية[٤٣].

وعند إجراء عدد من الاستطلاعات بعد انهيار سور برلين ، تبين أن كثيرين من الأمريكيين مازالوا يعتقدون أن الحرب الباردة بين الولايات المتحدة وبين الدول الشيوعية مازالت مستمرة[٤٤] . وبالرغم من وجود علامات على ازدياد ثقة الأمريكيين فى السوفيت[٤٥] ، وازدياد الاعتقاد بأن الشيوعية المتشددة تفقد قبضتها على الدوام فى أوروبا الشرقية[٤٦] ، إلا أن ميراث الحرب الباردة من عدم الثقة فى السوفيت مازال قوياً . وحتى بعد سقوط سور برلين نجد أن

(١) هناك أغلبية واضحة (٦٣٪) يعتقدون أن « العدوان السوفيتى حول العالم » مازال يعتبر « تهديداً خطيراً » للأمن القومى الأمريكى ولمصالحه[٤٧] . كما أن أكثر من نصف الأمريكيين (٥٣٪) مازالوا يعتقدون أنه « لا يمكن الثقة فى أن السوفيت سوف يحترمون كلمتهم فى اتفاقيات الرقابة على السلاح »[٤٨] .

(٢) وهناك حوالى نصف الأمريكيين (٤٦٪) يعتقدون أنه « سوف يكون هناك رد فعل عكسى وحملة إجراءات صارمة يقوم بها السوفيت فى أوروبا الشرقية »[٤٩] .

(٣) يعارض قرابة أربعة من كل خمسة أمريكيين (٧٧٪) « قيام الشركات الأمريكية ببيع منتجات التكنولوجيا المتقدمة للاتحاد السوفيتى »[٥٠] .

(٤) ويعتقد أغلبية واضحة ٥٤٪ أن « التدخل السوفيتى فى أمريكا الوسطى ليس من المحتمل أن ينتهى »[٥١] .

إن لدينـا هنا صورة سريعة للرأى العام الأمريكى عند بداية التسعينيات ، وهو يصـارع خيارات مصيرية فى معمعة عملية « شق الطريق » . إن الأمريكيين يريدون احتضان شعار « نهاية الحرب الباردة » ، ولكن آرائهم مازالت معبأة « برأى الجماهير » . والعملية النفسانية « لشق الطريق » وسط الخيارات مازالت معطلة بسبب الاتجاه غير المؤكد للأحداث نفسها . ولهذا فإن الكثيرين من الأمريكيين يأخذون موقف « لننتظر ونرى » . إن عملية « شق الطريق » لم تصل بعد إلى مرحلة التصميم على قرار .

١٢

تجربة فى شق الطريق

حتى الآن ناقشت عدداً من القضايا تمت فيها العملية ذات الخطوات الثلاث للتوصل إلى القرار العام ، أو كان القرار العام على وشك الظهور (مثلاً فى قضية المرأة) ، وأشرت إلى عدد من القضايا أيضاً مثل التنافس التجارى بين أمريكا واليابان ، حيث توقفت عملية التوصل إلى قرار عام . ولكننى لم أواجه حتى الآن مباشرة موضوع إمكان الإسراع فى عملية تحويل رأى الجمهور إلى القرار العام . وبمعنى آخر ، هل يمكن ترجمة الدروس المستفادة من ملاحظة شكل القرار العام إلى وسائل لتقدم القرار العام بطريقة أكثر فعالية ؟

إن المميزات التى سوف نحصل عليها من وراء ذلك واضحة للغاية . فمثلما أن فشل الدولة فى التحرك من الرأى العام إلى القرار العام له عواقب سيئة ، فإن وسائل زيادة سرعة تشكيل القرار العام يمكنها ، تحت ظروف معينة ، أن تساعد الدولة على حل المشاكل التى تواجهها .

وفى خلال الثمانينيات ، عملت منظمات كثيرة معاً ــ مؤسسة « بابليك آجندا » ، ومؤسسة « تشارلز ف. كيترينج » ، ومركز تطوير السياسة الخارجية التابع لجامعة براون ــ لتطوير وتجربة وسائل الإسراع فى عملية « شق الطريق » ، وتقليل العقبات فى طريق التوصل إلى قرار عام . وفى هذا الفصل من الكتاب أريد أن أصف سلسلة من المشروعات المتعلقة بقضية العلاقات الأمريكية ــ السوفيتية .

فى ١٩٨٤ ، أجرى مركزان للاستطلاعات دراسة حول مواقف الأمريكيين تجاه

سباق التسلح النووى [١] . وكشفت الدراسة أنه فى السبعينيات بدأ الأمريكيون يفقدون حماسهم لسباق التسلح النووى ، كما أنهم كانوا غير مرتاحين للغاية بالسياسات التى أوصلت سباق التسلح إلى مستويات عالية من الخطر باسم الرقابة على السلاح . وكشفت الدراسة أيضاً أن الأمريكيين يتوقون إلى إنهاء التنافس على إنتاج الأسلحة النووية . وفى نفس الوقت كانت أغلبية ٥٦ ٪ من الأمريكيين يشاركون المستر ريجان وصفه للاتحاد السوفيتى بأنه « إمبراطورية الشر » [٢] . ولما كان الرأى العام غير قادر على التوفيق بين هذين الرأيين المتعارضين اللذين يشدانه فى إتجاهين مختلفين ، فقد أصبح الرأى العام متقلباً ويشعر بخيبة الأمل .

وفى أواخر الثمانينيات ، بدأت مجموعة من مراكز البحث الكبرى [٣] (مركز براون ، ومؤسسة بابليك أجندا) تجربة للتأثير فى عملية « شق الطريق » فى موقف الأمريكيين حول مستقبل السياسات الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتى . وكان هدف المشروع ـ الذى تم إجراؤه قبل سقوط سور برلين ـ هو اكتساب معرفة عميقة للاتجاه الذى يسلكه تفكير الجماهير ، ولتقرير كيف يمكن للأمريكيين فى عهد جورباتشوف أن يتوصلوا فى المستقبل إلى حل لترددهم إزاء العلاقات الأمريكية السوفيتية .

وكانت أولى مهمة للمشروع توفير خيارات ليتصارع الجمهور معها . وبعد مناقشات طويلة مع الخبراء ، ومع جماعات البحث والجماهير ، توصل فريق المشروع إلى أربع خيارات للسياسة على الأمد البعيد وأطلقوا عليها اسم « مستقبليات » . ولجس نبض مواقف الجمهور ، كان لابد أن تكون هذه المستقبليات بسيطة بحيث يفهمها الجمهور ، ولكنها فى نفس الوقت يجب ألا تكون من البساطة بحيث تكون لا علاقة لها ولا معنى لقادة وخبراء السياسة الخارجية . وكان تحقيق هذين الشرطين صعباً بسبب أن الفجوة بين تفهم الخبراء والجمهور لهذا الموضوع كانت بالذات فجوة واسعة . وبالنسبة للأمريكى العادى ، فإن التعبيرات الفنية التى كان الخبراء يستخدمونها فى الحوار حول الرقابة على السلاح كانت لا يسهل اختراقها .

وبعد أن تم التوصل إلى المستقبليات الأربعة ، عقد فريق البحث اجتماعات لعينات من الجمهور فى المدن الأمريكية لدراسة مركزة للموضوع تستغرق ثلاث ساعات . وفى هذه الاجتماعات تم تقديم المستقبليات وبحثها بالتفصيل . وقبل أن تبدأ

كل مناقشة طلب من المشاركين فيها تقييم المستقبليات الأربع التى تم تقديمها إليهم على النحو التالى :

إن الناس لهم آراء مختلفة حول ما يجب أن تكون عليه علاقاتنا مع الاتحاد السوفيتى فى العام ٢٠٠٠ . ومع الاحتفاظ بهذه الآراء تصور ما تفعله أمريكا . فكر فى هذه الرؤى الأربع البديلة لما يجب أن تحققه أمريكا بحلول سنة ٢٠١٠ . وحاول أن توضح شعورك إزاء كل منها :

المستقبلية رقم (١) : الولايات المتحدة سيكون لها اليد العليا . وسوف تستعيد تفوقها الواضح على السوفيت فى الأمور العسكرية وفى شئون العالم .

المستقبلية رقم (٢) : زوال الخطر النووى والتنافس بطرق أخرى . الوصول إلى اتفاق مع السوفيت لإنهاء سباق التسلح ، ومنع الصراعات المحلية ، مثل تلك التى فى الشرق الأوسط ، من أن تشكل تهديداً نووياً ، وفى نفس الوقت يتعين محاربة التوسع الشيوعى فى العالم الثالث .

المستقبلية رقم (٣) : التعاون لحل المشاكل . التوصل إلى اتفاقيات مع السوفيت حول المشاكل التى تواجه البلدين ، مثل التهديد للبيئة ، وانتشار الأسلحة النووية إلى الدول الأخرى فى العالم .

المستقبلية رقم (٤) : الدفاع عن أمريكا الشمالية فقط . العمل على إعادة قوات أمريكا من الخارج ، وإنهاء التزاماتنا فى المعاهدات تدريجياً ، وترك حلفائنا يدافعون عن أنفسهم[٤]

وبعد أن أعطى المشتركون فى جماعات البحث تقديراتهم للمستقبليات الأربع ، تم عرض فيلم بالفيديو استغرق نصف ساعة ، وقد تم إعداده بواسطة « مؤسسة بابليك أجندا » و « مركز براون » خصيصاً لهذا المشروع . وفى فيلم الفيديو ، تم شرح وإعادة الملامح الهامة لكل من المستقبليات الأربع ، وتكاليف كل منها ، والمخاطر ، والمبادلات المنتظرة (المزايا والمساوىء) . وقد تم تجنيد عدد من أساتذة الجامعة من خارج ميدان السياسة الخارجية لرئاسة جماعات البحث والمناقشات الحية التى تلت عرض كل فيلم من أفلام الفيديو . وقد تم اختيار الأساتذة الذين يتمتعون بسمعة طيبة جداً فقط . وتم تدريب جميع المشرفين على جماعات البحث بقوة بحيث يمكن أن تتم المناقشات فى كل منها بطريقة موازية للأخرى . (ولم يستعن الباحثون بخبراء السياسة الخارجية على أساس أنهم قد يقدمون بدون قصد أفكارهم المنحازة أو يستخدمون لغتهم الفنية فى المناقشات) .

وفى النصف ساعة الأخيرة من كل جلسة ، قام المشاركون فى البحث بالإجابة على قائمة مطولة من الأسئلة حول آرائهم فى المستقبليات الأربع ، وقاموا أيضاً بتقييمها للمرة الثانية . وبالرغم من أن صياغة المستقبليات كانت متشابهة تماماً قبل وبعد تقديم تقديراتهم ، فقد طلب التقييم التالى للاختبار أن يتذكر المشاركون مزايا ومساوىء كل مستقبل ، والآراء التى معه والتى ضده التى كانت المحور الرئيسى لاجتماع الثلاث ساعات . وقد شارك فى هذه الاجتماعات ٩٦٣ أمريكياً يمثلون مختلف قطاعات المجتمع الأمريكى . وعقدت الاجتماعات فى مدن بلتيمور ، وناشفيل ، وسياتل ، وسان أنطونيو ، وشيكاجو .

وتكشف لنا الخلافات والاتفاق فى الرأى « قبل » و« بعد » التقديرات بعض الأشياء المفيدة حول عملية « شق الطريق » .

خلافات الرأى « قبل » و« بعد »

لأن المشروع تم قبل تفكيك سور برلين ، وقبل قيام حكومات غير شيوعية فى أوروبا الشرقية ، فإن اهتمامنا بالنتائج الكبرى أقل من اهتمامنا بالعملية نفسها والطريقة المتبعة لتنفيذها . إننا نريد أن نعرف ونتعلم كيف تتقدم عملية « شق الطريق » نحو اتخاذ القرار تحت ظروف نسيطر عليها بعناية . والسؤال المهم هو : هل التدخل لمدة ثلاث ساعات ، والذى تم تصميمه لمساعدة عملية « شق الطريق » قد نجح فى ذلك فعلاً ؟ وإلى أى حد ــ إذا كان ذلك قد حدث فعلاً ــ ساعد ذلك المشتركين على حل صراعاتهم الداخلية ، وتوضيح تفكيرهم ؟ وإذا كان قد فعل ذلك وساعدهم فعلاً ، فكيف تمت العملية ، وهل يمكن تطبيقها فى ظروف « العالم الحقيقى » ؟

وهنا لابد من ملاحظة للتحذير : فعند مراجعة النتائج ، على القراء الذين لديهم خلفية علمية أن يتذكروا أن مشروع « براون وبابليك أجندا » لم يصمم على أنه تجربة موجهة . وهدفها ليس الغرض العلمى لاختبار طريقة بحث ، ولكنه الغرض العملى لمعرفة المزيد عن كيفية تصرف الناس ورد فعلهم إذا كانت أمامهم فرصة ــ تحت ظروف مثالية ــ لمواجهة الخيارات حول العلاقات الأمريكية ــ السوفيتية ، وهى خيارات

لم يبحثوها من قبل . وبالرغم من أن النتائج تعتبر استفزازية ، إلا أنها تتطلب تجربتها تحت الرقابة قبل أن يمكن اعتبار أنها قد « ثبتت » فعلاً بطريقة علمية .

وبهذا التحذير فى عقولنا ، فإننا نستطيع أن نلخص ما جرى نتيجة للتدخل .

رد الفعل المبدأى للجماهير تجاه المستقبليات يكشف علامات كثيرة لرأى الجمهور .

إن تقييم الجمهور للمستقبليات الأربع قبل التدخل لمدة ثلاث ساعات يكشف أن المشاركين فى البحث لم يتعرفوا على التوترات والتناقضات بين هذه المستقبليات . وفشلت استجاباتهم للتمييز بين البدائل المتنافسة . ويوضح الجدول ١٢ - ١ الدليل على ذلك .

فقد ذكرت أغلبية المشاركين (٦٣٪) أنهم « يحبذون بقوة » اثنين أو أكثر من هذه المستقبليات فى نفس الوقت (الجدول ١٢ - ١) . وعند هذه المرحلة التى سبقت الحوار والمناقشة ، كان رد الفعل الأول للمشاركين هو المزج بين المستقبليات أو مجرد النظر عبر عدم التوافق فيما بينها . فقد طلب معظمهم ـــ على سبيل المثال ـــ المشاركة فى « حل تعاونى للمشكلة » مع السوفيت فى الأبحاث الطبية ، وفى نفس الوقت السعى بقوة لفرض السيادة فى القوة العسكرية . ولم يبدأ المشاركون فى تصنيف مشاعرهم إلا بعد أن أشار المشرفون إلى التوترات بين هذه المشاعر . وعندما وضع المشاركون أنفسهم ـــ بناء على طلب المشرفين ـــ فى مكان السوفيت ، بدأوا يلاحظون كيف أنه سيكون من الصعب على الاتحاد السوفيتى التعاون مع دولة أخرى تسعى إلى « أن تكسب اليد العليا » عسكرياً فى نفس الوقت الذى تطلب التعاون معها .

وتكشف المواقف التى تم قياسها قبل الاختبار علامات من التمنى ، والرغبة فى أن يتحقق كل شىء ، وهو ما يسمى بظاهرة « قل نعم لكل شىء » . وفى المقابلات التى تمت قبل المناقشة ، أدت تغييرات بسيطة فى صياغة السؤال إلى تغييرات كبرى فى الاستجابة ، وهذا علامة أكيدة على رأى الجمهور . وقد كانت ردود أفعال الناس الأولية وبلا تفكير عميق متقلبة وغير واقعية وغير ثابتة . فقد كان الناس يريدون شيئاً مختلفاً ، ولكنهم لم يضعوا فى حسابهم بعد عواقب ما يريدونه . والجمهور فى هذه المرحلة أشبه

الجدول ١٢ - ١

المقارنة بين الاستجابات قبل وبعد الاختيار بالنسبة للمستقبليات الأربع (بالنسبة المئوية)

المستقبليات	الذين يحبذون بقسوة قبل الاختيار	بعد الاختيار	التغيير
(١) أن تحقق الولايات المتحدة اليد العليا فوق السوفيت	٣٢	٢٦	-٦
(٢) إزالة التهديد النووى	٦٤	٢١	-٤٣
(٣) التعاون فى حل المشاكل	٧٧	٣٩	-٣٨
(٤) الدفاع فقط عن أمريكا الشمالية	١٣	١٤	+١
المجموع الكلى	١٨٦	١٠٠	-٨٦

بشخص يجيب بنعم على سؤال يسأله : « هل تريد تفاحة أم برتقالة ؟ »

التغيرات بعد الاختيار

وأثناء التدخل ، انهمك المشاركون فى مناقشات مستفيضة حول كل من المستقبليات الأربع . واستمعوا أيضاً إلى نقاش متعدد الجوانب حول مزايا ومساوىء كل واحد من هذه المستقبليات . وقد تغيرت بعد ذلك مواقفهم بطريقة مذهلة تجاه ثلاثة من هذه المستقبليات . وعلى العكس ، فإن استجابة الجمهور للمستقبلية الرابعة ــ الدفاع عن أمريكا الشمالية فقط ــ ظل ثابتاً بشكل عجيب طوال العملية كلها .

ويكشف كل من التغيير وعدم التغيير فى المواقف أشياء كثيرة . فبعد المناقشة هوت التقديرات المحبذة لثلاثة من أكثر المستقبليات شيوعاً ــ لماذا حدث ذلك ؟ ــ الإجابة أنه فى المناقشات بدأ المشاركون يواجهون الواقع ، ويفكرون فى عواقب ما يريدون أن تكون عليه الصورة فى المدى البعيد حقاً . وأصبحوا أقل استعداداً لتبنى مستقبليات غير متوافقة ولا متكافئة ، وكانوا أكثر استعداداً للاختيار فيما بينها بطريقة واقعية . وبعد أن

نفكر جيداً فى مزايا ومساوىء كل مستقبلية ، بدأوا يرون أنهم لا يمكنهم أن ينالوا كل شىء معاً . وكما لاحظ البروفيسور جون إيمرزوار[٨٢] ، الذى ساعد فى تدريب المشرفين على المناقشات ، فإنه « بعد سماع المزايا والمساوىء ، وبعد منحهم الوقت والفرصة الكافيين لشق الطريق » خلال هذه الخيارات ، وجدنا أن الناس يتحركون فى اتجاه رأى أكثر إحساساً بالمسئولية وأكثر ثباتاً حول ما يريدون أن تتجه إليه أمريكا فى المستقبل البعيد » . (انظر الجدول ٩٢ - ٩١ لترى الفرق بين تقديرات ما قبل الاختبار وبعده) .

ولا تعنى التغيرات فى تفضيلات الناس فى أعقاب التدخل الذى استمر ثلاث ساعات أن تفكير [illegible] بعد المناقشات تكشف نواح عديدة لم يحقق فيها المشاركون « شق الطريق » بالكامل خلال التعارضات الأساسية . وحتى بعد الاختبار فقد أيد قرابة الثلث (٢٩ ٪) من هؤلاء الذين يؤيدون المستقبلية رقم ٣ التى تدعو إلى اتفاقيات شاملة للرقابة على السلاح ، الرأى القائل » « بأن السوفيت لن يحافظوا على كلمتهم ، فإننا يجب ألا نوقع أية اتفاقيات معهم للحد من الأسلحة النووية » .

ومن المثير للاهتمام ، أن الانخفاض الأكبر فى تأييد الجماهير كان بالنسبة للمستقبلية رقم ٣ — وهى سياسة التعاون مع السوفيت لإزالة التهديد النووى ، مع الاستمرار فى نفس الوقت فى معاملتهم كأعداء فى جميع الميادين الأخرى . فقد هبطت أغلبية الـ ٩٤ ٪ الذين « يؤيدون بقوة » هذه السياسة قبل بحثها بالتفصيل إلى ٦٦ ٪ فقط — وهو تغير مذهل ومفاجىء ! ويرجع تفسير ذلك فى جزء منه إلى أن المشاركين يرون المستقبلية رقم ٣ أكثر تعقيداً من المستقبليات الثلاث الأخرى . إن فكرة التعاون مع السوفيت فى مجال واحد ، ومنافستهم بقوة فى كافة المجالات الأخرى تثير الارتباك وتعتبر ضد بديهة الكثير من الناس . وهناك أيضاً ما يدعو للاعتقاد أن بعض الناس قد لا يكونوا قد فهموا كل تشعبات هذه المستقبلية فيما قبل الاختبار ، وبعد الاختبار أصبحوا أقل حماساً لها وأقل تأثراً بها .

ويرجع بعض الانخفاض فى الرأى إلى الناس الذين أعادوا النظر حول المستقبلية رقم ٢ . فهذه المستقبلية أصبحت الاختيار المفضل الثانى للمشاركين لأنها تؤكد على الرقابة على السلاح ، وعلى منافسة أكبر تحديداً . وعندما سئل المشاركون بعد الاختبار

أن يختاروا ترتيب المستقبليتين الأفضل لديهم (المستقبلية الأولى والثانية فى نظرهم) من بين المستقبليات الأربع ، فقد رتب ٢٨ ٪ المستقبلية رقم ٢ على أنها اختيارهم المفضل الأول ، ولكن ٤٦ ٪ منهم اعتبروها اختيارهم المفضل الثانى . وكانت المستقبلية رقم ٣ (المشاركة فى حل المشاكل) الاختيار الأول لـ ٤٦ ٪ ، والثانى لـ ٣٠ ٪ . وحصلت المستقبلية الأولى (أن يكون لأمريكا اليد العليا فوق السوفيت) على ٢٤ ٪ كاختيار أول و ١٥ ٪ كاختيار ثان . بينما حصلت المستقبلية رقم ٤ (الدفاع عن أمريكا الشمالية فقط) على مجرد ٤ ٪ كاختيار أول ، و ٨ ٪ أخرى كاختيار ثان .

بعض الأسئلة أظهرت تغيراً طفيفاً بين ما قبل وما بعد الاختبار

إن المواقف التى لا تكشف إلا عن تغيير قليل يمكن أن تكشف عن الكثير مثل تلك التى يحدث فيها تغيير مذهل . وأثناء تدخل استمر ثلاث ساعات كان من الواجب ألا يكونُ هناك تغيير ، أو تغيير بسيط فقط حول الموضوعات التى تم « شق الطريق » فيها من قبل خلال المواقف ، والتوصل إلى رأى ثابت وأكثر وعياً . والواقع أن عدداً كبيراً من الموضوعات الهامة لم يظهر فيها أى تغيير تقريباً فى الفترة التى بين « ما قبل » و « ما بعد » الاختبار . فالاستجابة للمستقبلية رقم ٤ (الدفاع عن أمريكا الشمالية فقط) على سبيل المثال ، لم يطرأ عليها أى تغيير . كان التأييد لهذه المستقبلية قبل الاختبار منخفضاً (١٣ ٪) ، ولم يتغير كثيراً بعد التدخل (١٤ ٪) ، رغم توضيح المزايا لهذه المستقبلية « الانعزالية » . والسبب فى ذلك أن الأمريكيين سبق لهم أن فكروا فى فكرة « الانعزالية » ورفضوها . صحيح أن الناس يرددون أحياناً فكرة الانعزالية ويفكرون فيها ، وأن كثيرين يعتقدون أن أمريكا قد توسعت فى الخارج أكثر من اللازم ، وأن لدينا داخل أمريكا مشاكل أكثر إلحاحاً ، وأن حلفاءنا يستنزفوننا إلى حد ما ، ولكن هذه المشاعر لا يترجمها الأمريكيون إلى تأييد لسياسات الانعزالية . وفى المناقشات ، قال المشاركون أنه فى عالم اليوم المتشابك والذى تعتمد فيه الدول على بعضها البعض ، لا تستطيع الولايات المتحدة أن تدير ظهرها لبقية دول العالم . وفى البحث المبدئى ، كانت هذه المستقبلية الوحيدة من بين الأربع مستقبليات التى كانت درجة التقلب فيها منخفضة للغاية . وكان الناس من جميع الأجناس يعارضونها مهما كانت طريقة صياغة

الجدول ١٢ - ٢

المقارنة بين المواقف قبل وبعد الاختبار (بالنسبة المئوية)

	أوافق	
	قبل الاختبار	بعد الاختبار
« إن السوفيت يختبروننا على الدوام بحثاً عن نقطة ضعف وهم مستعدون لانتهاز أية فرصة تتاح لهم ضدنا » .	٦٨	٧١
« علينا أن نعيش وندع غيرنا يعيش أيضاً . دع الشيوعيين يكون لهم نظامهم ولنا نظامنا الخاص بنا . فهناك مجال كاف فى العالم لكلا النظامين » .	٥٠	٤٩
« إننا قد نلحق الضرر باقتصادنا بإنفاق أموال طائلة للدفاع عن الآخرين » .	٧٣	٧٤
« إننا قد نهمل مشاكلنا الداخلية فى أمريكا بسبب الإنفاق على سباق التسلح » .	٧٠	٧٢
« السوفيت سوف يزيدون من تأييدهم للإرهابيين وللدول مثل ليبيا » .	٦٧	٦٩
« إن السوفيت سيبدأون هجوماً نووياً شاملاً ضد الولايات المتحدة » .	٢٧	٢٠

السؤال . إن الأمريكيين مصممون على هذه النقطة ، وليس من المحتمل أن يغيروا رأيهم .

وقبل الاختبار وبعده ، تم توجيه أسئلة عديدة إلى المشاركين حول رأيهم بوجه عام حول الاتحاد السوفيتى والتهديدات التى يمثلها للأمن القومى الأمريكى . ولم تركز هذه الأسئلة على السياسات ، وإنما على طبيعة السوفيت ، وعلى الأمن القومى لأمريكا فقط . وقد فكرت الجماهير كثيراً وطويلاً حول الاتحاد السوفيتى ، وهم مدركون لبعض التغييرات التى تجرى هناك . والأمريكيون يوفقون بحرص مواقفهم تجاه هذه التغييرات . إن القرار العام لا يعنى التصلب فى الرأى ، لأن الناس سوف يغيرون رأيهم (قرارهم) تجاه السوفيت استجابة للأحداث الجديدة ، ولكن ليس من السهل إقناعهم بتغيير « قرارهم » إذا كانوا قد اتخذوه عبر فترة استغرقت عدة سنوات . وحول هذه

الموضوعات ، لم يحدث تغيير كبير قبل وبعد الاختيار كما نرى فى الجدول ١٢ - ٢ .

وبوجه عام تشير النتائج إلى تمييز مثير بين ما يشعر به الناس تجاه الاتحاد السوفيتى ، وبين السياسة التى يريدون أن تكون عليها العلاقات بين أمريكا والاتحاد السوفيتى . وطوال سنين عديدة ظل الأمريكيون يفكرون كثيراً فى الاتحاد السوفيتى . وهم الآن يدمجون التغييرات السريعة المتلاحقة خلال السنوات القلائل الأخيرة فى وجهة نظرهم الشاملة بالنسبة للعالم . ولكن عادة التفكير فى العلاقات الأمريكية السوفيتية على المدى البعيد ليست مألوفة لديهم بنفس الدرجة . فالتفكير العام فى هذا الموضوع مازال مشحوناً بقطاعات كبرى من رأى الجماهير . والخطوط الرئيسية لأى علاقة مقبولة فى المستقبل البعيد سوف تظهر فقط بعد أن تتاح الفرصة للناس للتفكير فيها وبحثها ، و« شق الطريق » خلال بعض الخيارات والصدامات .

ملخص

هذا المشروع يعطى عدداً من الملامح حول الطريقة التى يتم بها « شق الطريق » نحو اتخاذ القرار العام :

(١) حتى فى القضايا الصعبة والمعقدة مثل العلاقات الأمريكية السوفيتية فإن عملية « شق الطريق » يمكن ــ تحت ظروف مثالية ــ أن تتقدم بدرجة كبيرة فى وقت قصير .

(٢) الشكل الذى تتم به عملية « شق الطريق » لا يعنى أن الناس يغيرون مواقفهم الأساسية ، وخصوصاً حول موضوع شغل أعمق معتقداتهم سنوات عديدة . فبعد ثلاث ساعات من المناقشات الموضوعية والمتوازنة لم تتحول الصقور إلى حمائم ، ولا تحولت الحمائم إلى صقور . ومن جهة أخرى هناك دلائل على حدوث كثير من إعادة النظر فى اتجاه واقعية أكبر . فالناس الذين حبذوا فى البداية التعاون مع السوفيت فى ميدان تخفيض الأسلحة النووية فقط ، بينما يستمر التنافس بقوة معهم فى العالم الثالث بدأوا يعتقدون الآن

أن هذه السياسة لها مساوىء أكثر مما كانوا يرونها من قبل . وهناك دليل على أن المشاركين حققوا خلال ساعات المناقشة الثلاث مستوى أعلى من التفكير الواقعى والثابت . كما أن التمنى قد خف بدرجة كبيرة . وأمكن إبعاد الناس عن استجابتهم الأولية « بأن يقولوا نعم لكل شىء » . وقد أمكن اختراق نوع التفكير المقسم الذى يتيح للناس التمسك بأفكار غير متوافقة ، وأمكن التوصل إلى مستوى أعلى من الاندماج بين هذه الأفكار .

(٣) رغم تشجيعهم على تحديد خيارات واضحة تماماً ، فقد احتفظ المشاركون بمشاعرهم المتقلبة نحو السوفيت . وقد يستغرق الأمر عشر سنوات أو أكثر من العلاقات الطيبة بين أمريكا والاتحاد السوفيتى لتبديد ميراث الشك الذى ظل يتزايد طوال الأربعين عاماً الماضية . ولكن المهم أن هذا التردد لا يمنع الأمريكيين من أن يقرروا اختيار علاقات أكثر تعاوناً بدون التخلى عن حذرهم .

(٤) الشكل الرئيسى الذى اتخذته عمليه « شق الطريق » فى هذا المشروع كان التقليل من حماس الناس لكل المستقبليات الثلاث الموثوق بها (منذ البداية لم يكن هناك ثقة كبرى فى المستقبلية رقم ٤) . وبمجرد أن اتضحت تماماً المزايا والمساوىء لكل خيار ، بدأت بوضوح مساوئهم ، وأصبحت مواقف الناس أكثر تعقلاً .

(٥) ومما يساعد الناس على العمل الصعب ، تحفيزهم على ذلك . والعمل الصعب يأتى خلال عملية « شق الطريق » . وفى هذا المثال ، كان المشاركون يتم تحفيزهم بدرجة عالية : فالموضوع فى غاية الأهمية ، وهناك عدم ارتياح لاستمرار الوضع الراهن ، كما أن المشاركين تمت دعوتهم للمساهمة فى البحث واستمتعوا بذلك ، وقد حفزتهم كثيراً أيضاً المناقشات التى شاركوا فيها .

١٣

عشرة قواعد للتوصل إلى القرار العام

ننتقل الآن إلى المرحلة الثالثة من عملية القرار العام . كيف يتم الجمهور عملية « شق الطريق » وينتهى إلى تكوين أحكام أو قرارات ثابتة متماسكة ومسئولة حول القضايا ؟ إننى أقدم هنا ١٠ قرارات للتوصل إلى القرار . وكل واحد منها يتعرف على العقبات التى تقف فى وجه التوصل إلى قرار ، وأقدم اقتراحات للتغلب عليها .

هذه القواعد العشرة تعتبر بمثابة أدلة لهؤلاء القادة الذين يرغبون فى مشاركة الجمهور فى نوع من الحوار (ديالوج) يؤدى إلى صدور قرار عام ، ويحسن من نوعية الرأى العام . (وفى الفصل الأخير رقم ١٩ من الكتاب ، سوف أقدم تصوراً أولياً لخطة عمل لتحسين القرار العام فى أمريكا ، وهى خطة تتضمن هذه القواعد العشر فى استراتيجية على مستوى أكبر) .

القاعدة رقم ١ : *فى أية قضية معروضة ، من الأسلم عادة افتراض أن الجمهور والخبراء سيكونون خارج المرحلة . ولسد هذه الفجوة ، يجب أن يعلم الخبراء ما هى نقطة البداية عند الجمهور ، وكيف يخاطبونها .*

وفى معظم الأحيان وفى معظم القضايا ، يبدأ الخبراء والجمهور التفكير فيها من مواقع مختلفة . وإذا كان الخبراء يفكرون فى موضوع معين منذ سنوات (مثل العجز فى الميزانية الفدرالية) ، ولكن الجمهور ليس كذلك ، فإن القادة عليهم أخذ هذا العامل فى الاعتبار . وإذا أرادوا أن يتصلوا بطريقة فعالة مع الجمهور ، فإن عليهم أن يعرفوا

كيف يبدأوا من النقطة التى بدأ منها الجمهور . وللأسف ، فإن معظم الخبراء يعالجون القضايا بدون أن يعرفوا ما هى نقطة أو موقف البداية عند الجمهور . والأمثلة لهذا ليست أمراً صعباً :

(١) ارتفاع نفقات الرعاية الطبية : يبدأ الخبراء النظر لهذه القضية من عوامل مثل ارتفاع نفقات التكنولوجيا الطبية الحديثة ، وعامل زيادة عدد المسنين فى أمريكا . ولكن الجمهور ــ كما يشرح جين جونسون ــ ينظر إلى ارتفاع نفقات الرعاية الطبية بطريقة مختلفة . فالناس يرونها مبدئياً مشكلة تأمين . ويقولون « إذا كنت أنا مؤمناً على بالكامل ، وكل واحد آخر مؤمن عليه بالكامل ، فإن نفقات الرعاية الطبية لن تصبح مشكلة » . ويقول جونسون أن الناس يقللون بدرجة كبيرة [illegible] (وبالآلاف الدولارات) المبلغ الذى يجب أن يدفعه أصحاب العمل الذى يعملون به لتغطية التأمين الطبى ، وهم يبالغون أيضاً فى قيمة [illegible] الأطباء [illegible] فى تقدير المدى الذى تساهم فيه أتعاب الأطباء فى ارتفاع تكاليف الرعاية الطبية (وهى للأسف الشديد [illegible]) [illegible] الجمهور من الأطباء كبش فداء لقضية ارتفاع تكاليف الرعاية الطبية [illegible]

(٢) التأمين الاجتماعى : ومعظم الأمريكيين يعتقدون أن هذا نظام للادخار يحتفظ لهم بأموالهم حتى يقبضوها إلى سن الخامسة والستين . ولهذا فإن على التخفيض فى مزايا التأمين الاجتماعى ينظر إليه الجمهور على أنه سرقة ، وأن الحكومة تسرق الأموال التى ادخروها طول العمر وتحرمهم منها . أما الشباب فى أمريكا فيخشون أن تصبح الخزانة خاوية عندما يأتى دورهم فى الحصول على مزايا التأمين الاجتماعى [2] .

(٣) أزمة التعليم : يؤكد الخبراء والقادة هنا على حاجة الشباب إلى اكتساب المهارة الفنية اللازمة فى عالمنا المتقدم تكنولوجياً ، أما المواطنون فيرون المشكلة إلى حد كبير من زاوية أخلاقية ، فهم يؤكدون الحاجة إلى مدارس تعلم الطلبة الأخلاق [illegible] وعادات العمل [illegible] والمستوى [illegible] التعليم [illegible] إذا بذل الطلبة جهوداً للتحقيق

ذلك ، فإنهم سيحصلون على المهارة التى يحتاجونها بدون الحاجة إلى تدريب خاص للمهارات الفنية [٣] .

(٤) تطعيم (تحصين) الأطفال فى العالم الثالث : الصورة التى لدى الأمريكيين عن العالم الثالث أن الناس هناك يقيمون فى قرى نائية لا يرون فيها أى طبيب إطلاقاً . وهم يفترضون أنه من المستحيل تطعيم الأطفال هناك . وهم ليست لديهم أية فكرة عن مدى الالتزام والتقدم اللذين تحققا فى عملية التطعيم (التحصين) عالمياً . وعندما يفشل الزعماء فى وضع هذا النقص فى إدراك الجماهير فى حسبانهم ، فإنهم يجدون أنفسهم يتحدثون إلى ما وراء الجماهير ، وسوف يفشلون فى الاتصال معهم [٤] .

(٥) إصلاح نظام تمويل الحملات الانتخابية : الذى يقلق الجمهور كثيراً هو عواقب زيادة النفقات واحتمال أن تؤدى إلى حملات انتخابية « سلبية » أو « مشوهة » . ومعظم الناس لا يفهمون كيف تؤثر أية إساءة لاستخدام هذه النفقات فيهم شخصياً ، أو كيف تقلل من اهتمام الجماهير . وحتى بعد أن يعرفوا ذلك ، فإن معظم الأمريكيين يرون أن إصلاح عملية تمويل الحملات الانتخابية ليست لها سوى أولوية منخفضة جداً بالنسبة للقضايا الأخرى .ولكن الخبراء يولون أهمية كبرى لعملية إصلاح نظام تمويل الحملات الانتخابية ، لأنهم يزعمون أن النظام الحالى يقوض العملية الديمقراطية . واهتمام الخبراء المركزى يدور حول النفوذ المتزايد « للجان العمل السياسى » فى العملية التشريعية . ويقول أحد المشاركين فى مؤتمر حول هذا الموضوع : « المشكلة هى هل يريد الكونجرس تمثيل الناس العاديين فى هذه اللجان بوجه عام ، أم أن الذين سوف يسيطرون على اللجان هم جماعات المصالح التى يتزايد حجم تمويلها لها » [٥] .

هذه الأمثلة يمكن الحديث عن أضعاف أضعافها بلا نهاية . وليس من المبالغة القول بأنه فى كل قضية تتعلق بسياسة عامة ، نجد أن الجمهور والخبراء لا يشاركان بعضهما فى نقطة البداية بالنسبة للتفكير فى هذه القضية . فالخبراء ليس لديهم سوى

مفهوم قليل عن نقطة بداية الجمهور ، ولا عن الاختلاف بينها وبين نقطة البداية عندهم ، ولا عن كيفية سد هذه الفجوة .

القاعدة رقم ٢ : *لا تعتمد على الخبراء فى تقديم القضايا .*

مع زيادة التخصص ، زاد أيضاً استخدام العبارات والتعبيرات الفنية فى الكلام . هذه اللغة نصف الخاصة التى يستخدمها الخبراء تخدم أغراضاً كثيرة ، وأولاها وأهمها أنها تعمل كحارس لبوابة الأفكار . ولا توجد قوة أكبر فى الاحتفاظ بالتفرقة بين الذين فى الداخل وبين الدخلاء عليهم مثل لغة الخبراء . فإذا كنت لا تتحدث لغتهم ، فأنت على الفور من الدخلاء . وهذا يحمى الثقافة الفرعية من غزو الخوارج ، ويحتفظ بها للذين فى الداخل .

هذا الاتجاه متعمق جداً ويتم بلا وعى ، بدرجة أن الخبراء عندما يريدون بحق ضم الجمهور فى معالجة القضايا معهم ، فإن لغة الخبير ، ونغمة صوته ، والإطار الذى يميزه ، كل هذا يباعد بينه وبين كتلة الجماهير . وعلى سبيل المثال ، فإنه من أجل صالح التعليم العام ، قدم التليفزيون برامج عديدة تصور مناقشات بين الخبراء حول الرقابة على السلاح ، ومجالات أخرى فى السياسة الخارجية . وفى أغلب الأحوال ، كان لهذه البرامج تأثير عكسى عن الغرض الذى تم عرضها من أجله . وبدلاً من أن يشعر الناس أنهم يفهمون القضايا أفضل ، فإن الحديث عن صواريخ « ميرف » و « مارف » وعن القاذفة « ستيلث » أكد للمشاهدين افتراضهم أن هذه المناقشات ليست موجهة إليهم . حتى الخبراء الملتزمين بصدق بإشراك الجمهور فى المناقشات حول السياسة ، يعوقون العملية أحياناً بالإصرار على استخدام الألفاظ والتعبيرات الصحيحة علمياً كثمن لإشراك الجماهير فى النقاش . وعلى سبيل المثال ، الخبراء المهتمين بقضية زيادة ازدحام السجون قد يشعرون أن أول شىء هو ضرورة تعليم المواطنين الفرق بين كلمتى سجن ومكان احتجاز المساجين . وبالرغم من أن تعريف الناس بهذه الفروق يرضى الخبراء ، إلا أنه لا يساعد الجمهور على التوصل لحل لرغباتهم المتناقضة فى ضرورة إبعاد المجرمين عن الشوارع ، وفى نفس الوقت تجنب زيادة الضرائب اللازمة لبناء سجون جديدة . وبدلاً من ذلك ، فإن الاهتمام المحدود للجمهور بالقضية ، وهو شىء هام ، يتم تبديده فى تفاصيل لا علاقة لها بالنجاح فى التوصل إلى قرار حول القضية المثارة .

وتتفاقم المشكلة عند استخدام الكثير من الكلمات التى لا تبدو فنية ، ولكنها بالنسبة للخبراء تحمل معان فنية تشير فى خط مضاد لافتراضات الجمهور . وطوال أكثر من ٢٠ سنة ، كانت مناقشات الخبراء حول اتفاقيات الرقابة على السلاح تعنى شيئاً مختلفاً عما يعتقده الجمهور . فالخبراء يرون أن الرقابة على السلاح تعنى تحقيق توازن فى السلاح ، وهو عادة عند مستوى عال ومتزايد فى نفس الوقت . ولكن الجمهور يفترض أن الرقابة على السلاح تعنى أن الخبراء لا يتحدثون عن التوازن ولكن عن تخفيض السلاح . وظل الأمر هكذا حتى تم توقيع اتفاقية تخفيض الأسلحة الاستراتيجية « ستارت » أيام الرئيس ريجان ، وعندها بدأت عبارة الرقابة على السلاح تعنى ما كان الجمهورية يعتقد أنها تعنى .

القاعدة رقم ٣ : *تعلم ما هو الاهتمام المفضل الذى يشغل الجمهور وخاطبهم عنه قبل أن تناقشهم حول أى جانب آخر من جوانب القضية .*

كل واحد منا لديه تجربة مناقشة موضوع مع أشخاص لا يهتمون بما تقوله ، لأنهم ببساطة مشغولين بما يريدون أن يقولوه أنفسهم . وهم ينظرون بفارغ الصبر الذى لا يخفونه جيداً حتى تفرغ من حديثك وهكذا يستطيعون الإدلاء بدلوهم . وهذا هو نفس الذى يحدث عند مناقشة القضايا العامة . ففى كل قضية تثير فى الناس مشاعر قوية ، نجد أن معظم الناس يأتون ومعهم نظريتهم المفضلة حول الموضوع أو ما يشغلهم عن المناقشة ، وهو ما نسميه « الفكرة المسبقة الثابتة » . وإذا لم تنجح فى مخاطبة هذه الفكرة المسبقة التى تشغل بالهم ، فإنك لن تنجح فى جعلهم يصغون لك . وليست هذه الظاهرة قاصرة على الجمهور ، ولكنها شائعة أيضاً بين الخبراء والقادة .

ومن أسباب نجاح الرئيس ريجان فى إقناع الجماهير فى قضايا مثل الرعاية الاجتماعية أنه كان يخاطب أولاً معتقداتهم المحببة إليهم . فكان مثلاً يتحدث عن « صاحبة الجلالة ملكة الرعاية الاجتماعية » التى تصرف شيكات عديدة للرعاية الاجتماعية ، بينما هى تقود سيارتها الكاديلاك فى شوارع المدينة . . مثل هذه الصور كانت تدق على أسوأ المخاوف عند الجمهور وكذلك معتقداتهم عن دافع الضرائب المسكين والمضغوط بينما هذه السيدة تصرف شيكات المعونة الاجتماعية . وكانت موهبة ريجان العظمى فى الاتصال بالجماهير هى شعوره غير الطبيعى بما يشغل بال الجماهير من أفكار محببة إليهم ،

مثل اعتقاد الجماهير أن « الفاقد ، والتزييف ، وسوء الاستغلال » فى الإنفاق الحكومى هى السبب فى العجز فى الميزانية الفدرالية .

ولا يضعف من هذه المشاغل لدى الجمهور أنها قد تكون ممزوجة بشىء من اللامنطق ، بل على العكس فإن ذلك يزيد من قوتها . فالمرء يرى كثيراً من العوامل المؤثرة بدون أى منطق فى الكثير من القضايا . وإذا هدد أحدهم أن يأخذ ولو حتى قرشاً واحداً من برامج الحكومة لكبار السن فى أمريكا ، فإنهم يستجيبون لذلك وكأنهم سيصبحون معدمين . (والواقع أن كبار السن فى أمريكا لا يعارضون التوصل إلى حلول وسط من ناحية المبدأ ، إذا أمكن إقناعهم أن هذه ليست الخطوة الأولى نحو بيوت الفقراء) . وكما رأينا ، فإن الجمهور يتخذ موقفاً متشدداً من قضية زيادة الازدحام فى السجون ، وذلك بسبب أن الناس مقتنعين بأن المساجين يعيشون حياة ناعمة داخل السجون (ولو أن جميع الدلائل تشير إلى عكس ذلك) ، وأن نظام القضاء الجنائى يدلل المجرمين على حساب ضحاياهم . ويعارض بعض الناس أيضاً زيادة أجور المدرسين بسبب فكرة مثالية مترسبة لديهم أن التدريس مثل الدعوة للدين ، وأنه عندما يعلن المدرسون الإضراب مطالبين بأجور أعلى ، فإنهم يخرقون بذلك قاعدة أخلاقية اجتماعية مقدسة .

وغالباً ما تكون مشاغل الجمهور تعبر عن قلق خطير لديهم لم يحظ فى رأيهم إلا باهتمام ضئيل جداً من القيادة . وفى دراسة أجريت على مشكلة السجون ، كان اهتمام الجمهور الأول هو سلامة الجمهور فى الشوارع . وقد يكون مسئولو السجون على حق فى انزعاجهم لمشكلة زيادة الزحام ، ولأمن السجون ، ولكن الجمهور كان مهتماً بسلامة الناس أولاً . وزيادة على ذلك ، فقد شعر كثير من المواطنين بالغضب لأن الكثيرين من خبراء القضاء الجنائى بدوا وكأنهم يرفضون مخاوف الجماهير بدون مناقشتها . (وقد استغل روجر أيلز خبير حملات الانتخابات الجمهورى هذا الخزان من الغضب والقلق العام فى البرنامج المشهور فى التليفزيون « ويلى هورتون » الذى كان يظهر فيه جورج بوش عندما كان نائباً للرئيس ريجان) . وفى دراسة لمؤسسة « بابليك أجندا » ، كان التأييد واسعاً لبرامج الأحكام البديلة طالما أنها كانت تعنى أنها برامج للتقويم والإصلاح وإعادة التأهيل للمجرمين الذين لا يتسموا بالعنف . ولكن مد هذه البرامج لتشمل المجرمين الذين لهم تاريخ فى جرائم العنف ، فإن معظم المساهمين فى الدراسة لم يقبلونه . ويقول التقرير : « إن تأييد الجمهور لنظام الأحكام البديلة ليس

مطلقاً . فهـذا النظام مخصص للمجرمين الذين لا يعتبرون خطراً كبيراً على المجتمع ولا يرتكبون أعمال عنف . وإذا اعتقد الناس أن مجرمى العنف سوف يسمح لهم بالتواجد فى مجتمعـاتهم ، أو أن « الأحكـام البـديلة » هى « الأبـواب الخلفية » للمجـرمين المحترفين ، فإن تأييد الجمهور لهذه الأحكام البديلة سوف يتبخر »[٦] .

والمبدأ هنا أساسى . فإذا كان المرء مهتماً بنجاح عملية « شق الطريق » بالنسبة للجمهور ، فإن عليه أن يعترف وأن يخاطب مشاغل الجمهور وما إذا كانت عاقلة أم غير عاقلة ، خطيرة أم تافهة . ويكفى فى معظم الأحيان الاعتراف بهذه المشاغل . فالناس يريدون أن يعرفوا أن أحداً ما يعرف ما الذى يشغلهم ، وأن أحداً قد وضع هذه المشاغل فى اعتباره . ومن المقبول أن تختلف مع الناس ، فهم يتوقعون ذلك . ولكن ليس من المقبول ألا تهتم بما يقلق بال الناس مهما كان ذلك أمراً غير معقول أو كان نمطاً مألوفاً .

القاعدة رقم ٤ : *اعط الجمهور حافزاً بأن يعرفوا أن أحدهم يصغى إليهم . . وأنه يهتم بما يقولونه .*

إن الجمهور يريد أيضاً أن يعرف أن مداولاتهم سوف يضعها القادة فى حسبانهم . إن عملية فرز وتقييم الخيارات عملية صعبة ، وسوف يقاوم الناس هذه المهمة إلا إذا كان هناك سبب ما يدعوهم للاهتمام بها . وأحد الطرق القوية لتحفيز الناس لشق الطريق بين خيارات السياسة العامة هو إقناعهم بأن قادتهم يريدون أن يعرفوا ، وإنهم سوف يصغون فعلاً لما يقولونه . ويجتذب الحوار حول السياسة الخارجية فى انتخابات الرئاسة ما بين ٧٠ إلى ٨٠ مليون مشاهد . ونفس الحوار إذا جرى فى غير سنة انتخابات الرئاسة لن يجذب أكثر من ٢ إلى ٣ ملايين مشاهد . فالسبب الرئيسى الذى يجعل الناس يتابعون الحوار فى الانتخابات الرئاسية باهتمام أكبر عن الحوارات التى تجرى فى أوقات أخرى هو أن الانتخـابـات تقـدم إليهم حافـزاً : ففى موعـد محدد فى المستقبـل سوف يصوتون كناخبين ، وصوتهم هذا قد يكون له أثره فى صنع القرار .

وأثنـاء إجراء مقابلات لمجموعات التركيز التى تتألف من مواطنين عاديين ، يقع شىء ما كاشف فى الدقائق الأولى لكل جلسة . فإذا كانت المناقشة حول قضية معقدة ، مثل سباق التسلح النووى أو العجز التجارى ، فإن المشاركين فى المناقشة يشعرون عادة بالحرج . وغالباً ما سوف يقول أحدهم « إنك لا تريد حقاً رأيى حول هذا الموضوع

إننى أعرف الكثير عنه » . هذا الشخص يوحى بأنه قد دعى إلى جماعة البحث المركز هذه تحت مزاعم مزيفة ، وأنه الآن محرج لوضعه فى مركز الاهتمام . وعندما يتم طمأنة الجماعة أن دعوتهم لم تأت بطريق الخطأ ، وأن آراءهم وردود أفعالهم تعتبر شيئاً قيماً للبحث ، فإن التحول الذى يحدث للمشاركين يعتبر أمراً مذهلاً . وخلال ١٥ إلى ٢٠ دقيقة ، ينهمك المشاركون بحماس فى المناقشات . كما أنهم يستمتعون بذلك كثيراً . وأحياناً يستمعون إلى ما يقوله الآخرون ، ولكن ذلك لا يحدث فقط إلا إذا كانت لديهم فرصة الإعراب عن آرائهم .

إن رد الفعل هذا لا يدعو للدهشة . فكل واحد يريد أن يلتفت الناس إلى ما يقوله . وكل واحد يريد أن يستمع الناس إلى آرائه باحترام وبتفهم . ومن بين كل العقبات التى تقف فى وجه « شق الطريق » ، فإن السلبية هى أسهل عقبة يمكن التغلب عليها . فحالما يشعر الناس أن قيادتهم مهتمة فعلاً بما يقولونه ، فإن السلبية تختفى وكأن ذلك قد حدث بفعل السحر .

القاعدة رقم ٥ : *يجب تحديد عدد القضايا التى يهتم بها الجمهور فى فترة معينة إلى قضيتين أو ثلاث قضايا على الأكثر .*

إننا نعيش فى عهد يتسم بزيادة الحمل الإعلامى . وهناك قضايا كثيرة يحاول كل منها جذب انتباه الناس . وهناك شىء بديهى فى مجال الرأى العام ، وهو أن الجمهور لا يستطيع أن يعطى انتباهه الكامل إلا لقضيتين ونصف قضية فى وقت معين . هذا الرقم يبدو طبعاً مثل مزحة متحذلقة . ولكنها مثل مزحات كثيرة تحتوى على الكثير من الحقيقة . إن مدى اهتمام الجماهير محدود . وفى أى وقت معين ، فإن هذه الحدود قاسية .

إن إدراك هذا القيد هو أحد الأسباب الذى كان هناك من أجلها تأييد عام كبير لإنهاء الحرب الباردة : فهى تستولى على مساحة كبيرة وأكثر من اللازم من مجال الاهتمام القومى . وقد عرف الزعماء السياسيون المحنكون فى الماضى مثل رونالد ريجان هذا المبدأ . ومن أجل هذا كانوا يحددون الأولويات التى يتحدثون فيها . أما الزعماء غير المحنكين مثل جيمى كارتر ــ وهو رجل يتميز بذكاء نادر ــ فإنهم لم يفهموها . إن خطورة التحدث عن قضايا أكثر من اللازم أن المرء قد ينتهى وهو خالى الوفاض . وإذا كان يتعين

الحديث عن قضيتين أو عن ثلاث قضايا ، فلابد من ترتيبها بحيث توجد مسافة مناسبة ووقتاً مناسباً بين كل منها .

أما كيف تركز اهتمام الجماهير على موضوعين أو ثلاثة موضوعات لها أولوية قصوى ، فهو أمر معقد إلى حد ما . إن هذا يعتمد جزئياً على أولويات القيادة ، وعلى وسائل الإعلام (الميديا) . ولكن درجة الاهتمام تزداد تلقائياً من الجمهور نفسه إلى حد كبير . إن حكومة بوش قررت أن تعطى لقضية الحرب على المخدرات أولوية قصوى ، بعد أن كشفت استطلاعات الرأى العام أن الجمهور يرى أن مشكلة المخدرات هى مثار القلق الأول محلياً ، وأنها تعتبر التهديد الأول لأمن أمريكا القومى .

القاعدة رقم ٦ : *عملية « شق الطريق » تتم بنجاح كبير عندما يكون أمام الناس خيارات لبحثها .*

معظم الأمريكيين لا يلتفتون إلا بعض الوقت للقضايا ، كما أنهم يختارون بعناية نوع المعلومات التى يمتصونها . وعندما يناقشون قضية ما ، فإنهم يفعلون ذلك عادة مع أصدقاء يماثلونهم فى التفكير ومع أفراد الأسرة . وعندما يستمعون إلى زعمائهم ــ رئيس أمريكا مثلاً ، أو حاكم الولاية ، أو العمدة ، أو الزعماء المحليين ، أو المنظمات النشطة سياسياً ، أو مقالات الرأى فى الصحف التى يفضلونها ــ فإنهم نادراً ما يتعرضون لخيارات متوازنة ، وإنما لحلول مفضلة ، أو إلى مواقف حزبية . والطريقة التقليدية التى يجب أن يتبعها الزعيم هو الحث على طريق عمل ، وأن يقدم إلى الناس الآراء المؤيدة للقضية . إن الجمهور نادراً ما يستمع إلى خيارات بديلة تتم مناقشتها بإقناع .

وفى الدول غير الديمقراطية ، نجد أن الزعماء لا يسمحون لرعاياهم بوزن وموازنة الخيارات . وبدلاً من ذلك ، فإنهم يطالبون رعاياهم بالطاعة ، ويستخدمون سلطاتهم وسلطة الدولة للحصول على هذه الطاعة . وفى مثل هذه المجتمعات ليست هناك حاجة لأن يتعلم المرء كيف يواجه الخيارات ، لأن هناك قليل من الخيارات يقلق المرء من أجلها . ولكن الاتحاد السوفيتى والدول الشيوعية الأخرى يتعلمون الآن أن هذا النوع من الزعامة الدكتاتورية تقوض المبادرات ، وتولد الجمود والفساد فى الزعامة نفسها . ويتجه العالم كله الآن نحو مشاركة ديمقراطية أكبر لأن الطريقة الديمقراطية تتفق مع الالتزامات التى يتطلبها عالمنا الذى يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة أكثر

وأفضل من السياسات المبنية على سلطة مركزية .

إن النـاس بوسعهم طاعـة الأوامر بدون التفكير فى الخيارات . وهم يستطيعون التمشى مع الأمور فى سلبية ، ويستطيعون أن يتكلموا بلا معنى ، أو ينساقوا مع التيار ، أو يوافقون بدون أى تفكير . ولكن بدون خيارات فإنهم لا يستطيعون « شق الطريق » نحو اتخاذ قرار عام .

إن الخيارات ضرورية جداً لعملية « شق الطريق » لدرجة أنه فى معظم الأحوال لا تبدأ العملية حتى تصبح هذه الخيارات حقيقية . فمثلاً ، بعد مضى سنوات عديدة على وفاة زوجة محبوبة ، فإن صديقاً قد يقول للزوج الحزين « تستطيع أن تستمر فى الحزن عليها ، وأن تعيش فى الماضى ، وأن تحتفظ بملابسها فى الدولاب وكأنها فى معبد ، وأن تعتزل أية تجارب جديدة ، ولكنك تستطيع أيضاً أن تختار بدلاً من ذلك أن تستأنف الحياة » . ولا يستطيع الأرمل أن يتغلب على حزنه ويشق الطريق من خلال هذا الحزن إلا إذا اختزن الخيارات ويبدأ يفاضل بينها .

وهناك مثال آخر : إن الآباء يقاومون عادة بحث أى خيارات عندما يتعلق الأمر بمدارس أطفالهم . إنهم يريدون المدرسة أن تفعل كل شىء : تعليم الأساسيات ، وإعداد الشباب للوظائف ، ومساعدتهم لأن يكونوا مواطنين صالحين ، وأن تنقل إليهم المدرسة القيم الأخلاقية ، وأن تعلمهم الفنون ، وأن تجعلهم قادة سيارات ملتزمين ، وأن تعلمهم فنـون الكمبيوتـر ، وأن تشغلهم بالـرياضة البدنية ، وأن تساعدهم على مواجهة الصعوبات العاطفية . إن مدارس أمريكا فى أزمة هذه الأيام لأن الناس رفضوا أن يشقوا طريقهم خلال الخيارات الصعبة أمامهم وتركوها للمدرسة .

إن قضية البيئة تواجه نفس الورطة . فالأمريكيون يزداد قلقهم بسبب الأخطار التى تتعرض لها البيئة . ولكن القضية لم تتحول إلا جزئياً إلى خيارات يبحثها الناس . إنها إلى حد كبـير مازالت فى مرحلة « زيادة الـوعى » ـــ أى الإشـارة بانزعاج إلى المشكلة وتوضيحها . ولن تتم مرحلة « شق الطريق » نحو قرار عام إلا بعد التوصل إلى خيارات محددة مع كل ما سوف يترتب عليها من عواقب مؤلمة ، ومواجهة هذه الخيارات .

إن فن الـزعـامـة ليس أكثر طلباً للوقت والجهد إلا فى الحاجة لالتقاط الخيارات المـطروحـة . ومن الطبيعى أن يحث الزعماء الناس على اتباع الخيار الذى يفضلونه ، ولكنهم لابـد أن يفعلوا ذلك فى نطاق أكبر وهو معرفة ما هى خيارات الناس . وعند نقطة

معينـة يتعـين على الـزعـماء أن يتركوا الأمر . فلكى تعمل الديمقراطية بنجاح ، فإن مناقشات الزعماء ، ومحاولاتهم لإقناع الناس ، أولوى ذراعهم يجب أن تتوقف ، وأن يبدأ عمل المواطنين . هذا العمل يتألف من وزن توصيات الزعماء فى مقابل الخيارات البـديلة . إن إحـدى المراحل الحرجة فى الديمقراطية تحدث عندما يتم نقل « عملية الاختيار » من الزعيم إلى الجمهور .

القاعدة رقم ٧ : *يجب على الزعماء أن يتخذوا المبادرة بلفت انتباه الجماهير إلى الجزء الخاص بالقيم فى الخيارات .*

حتى الآن خلطت فى التمييز بين الزعماء وبين القادة ، ووضعتهم معاً فى مجموعة واحـدة تحت عنـوان واحـد هو الصفـوة . ولقد فعلت ذلك لأنه ، فيما عدا المسئولين المنتخبـين ، فإن زعـماء المجتمـع هم عادة خبراء من نوع أو آخر ، ووظائفهم كزعماء أو خبراء غير واضحة . ولكن فى هذه القاعدة ، فإن التمييز بين دور الزعيم وبين دور القائد أو الزعيم لابد من وضعه فى الحسبان بوضوح .

وتقترح القاعدة رقم ٧ أنه من الممكن ، بل ومن المرغوب فيه ، كخدمة للجمهور أن نصنف الجزء الخاص بالقيم والجزء الخاص بالناحية الفنية فى كل قضية . وعلى سبيل المثال ، فى قضية سباق التسلح نجد أن السعى إلى توازن عام للسلاح ، أو تحقيق قدر من التفوق فى المنافسة ، أو تحقيق تخفيض متبادل فى السلاح ، كل هذه مسألة أهداف وقيم . أما كيف يتم تحقيق أى من هذه النتائج عندما لا يكون هناك تماثلاً فى الجانبين فهو مسألة فنية . وفى قضية الضرائب ، هل يجب ألا ترفع الضرائب على الأغنياء . . هذه مسألة أخلاقية ، أما كيف نفعل ذلك لزيادة إيرادات الضرائب فهى مسألة فنية . وفى المثال السابق عن خبراء الجسور ، فإن القيمة المتعلقة بالمحافظة على الأمان تؤخذ على أنها أمر عادى . ولكن موضوع مدى أمان الجسر ، وما يتطلبه لجعله أكثر أماناً فهو يعتبر أمر فنى .

وعندما يحلل الخبراء القضايا ، فإنهم يلفتون الانتباه إلى الجانب الفنى لها . وهم يفعلون ذلـك آلياً لأن هذا ما دربـوا على أن يفعلونـه ، ومـا يتقـاضـون عليه أجراً ، وما يفعلونه أفضل ممن ليسوا خبراء . وبطريقة تلقائية ، وبلا أى تفكير يقلل الخبراء من أهمية الجانب الأخلاقى للقضايا لأنه من وجهة نظرهم يربك القضية ، ويبعدها عن مجال تخصصهم وكفاءتهم .

ولما كان الزعماء يعتمدون على الخبراء ـــ وهم يتوسعون فى ذلك ـــ فإنهم من المحتمل أن يتقبلوا وجهة نظر الخبراء بالطريقة التى يعرضونها . وقد يطالب الزعماء أو يلحون بضرورة الإقلال إلى أدنى حد ممكن من التعبيرات الفنية ، وأن يتم عرض القضية على الجمهور بلغة واضحة يستطيع الشخص العادى أن يفهمها . وقد يطلبوا رأى خبراء آخرين . وقد يوافق الآخرون أو لا يوافقوا ، ولكن من المحتمل أنهم أيضاً سوف يركزون على الجانب الفنى للقضية ، ولا يلقون بالاً إلى جانب القيم . وقد يلاحظ خبير ذو ضمير حى جانب القيمة ، ولكن ليس من المحتمل أن يطوره بنفس المهارة والكفاءة التى يطور بها الجانب الفنى .

وعلى الزعماء أن يعكسوا العملية . ويجب أن يقلبوا تحليل الخبراء رأساً على عقب ، وأن يكشفوا الأجزاء المكونة للقيمة فى القضية ، وأن يجعلوها واضحة للكشف عنها ، وأن يعرضوا مزاياها ومساوئها . وعند عرض القضية على الجمهور ، فإن جانب القيمة هو الذى يجب التركيز عليه ، وعدم التركيز على الجوانب الفنية . ومتى تم إقرار موضوع القيمة ، فإنه يمكن عودة القضية بأمان إلى الخبراء . وفى هذا المجال فإن معالجة الزعماء للقضية تختلف كثيراً عن طرق معالجة الخبراء لها .

إن الفشل فى التفرقة بين دور الزعماء وبين دور الخبراء عن تقديم القضايا للجمهور هو المسئول عن كثير من الإجهاض الذى يحدث للعملية الديمقراطية . ولسوء الحظ ، فإن الخبراء متى أمسكوا بقضية ، لا يحبون أن يتركوها تفلت من أيديهم ـــ سواء كان ذلك للجمهور أو للزعماء . وهم (الخبراء) لا يهمهم سواء كان عمداً أو بلا تفكير أن يزيدوا من أهمية الجانب الفنى ، ويقللوا من الجوانب المتعلقة بالقيمة . ولما كانوا بشراً ، فإن الخـــبراء يفشلون فى التعـرف على انحيازهم للقيم التى يتمسكـون بها ، أو التى يفترضون أن الآخرين يشاركونهم فى هذه القيم ، أو فى القضايا المشحونة أيديولوجياً ، فإنهم قد يصبحـون مشحـونـين عاطفياً لدرجـة أنهم لا يسعهم إلا تقديم القيم التى يتمسكون بها فقط . وهم لا يفعلون ذلك جهاراً ولا بوضوح ، وإنما بالطريقة الخبيثة بإحاطة القضية بعبارة من اللغة الفنية بحيث تغطى الأجزاء الخاصة بالقيمة فيها .

وهنـاك مثـال لتـوضيح هذه النقـطة . إننى أذكـر تجربـة فى السبعينيات وأوائـل الثـمانينيات عنـدما توصلت مجموعة من الأمريكيين من أصحاب النفوذ إلى أن سباق التسلح النـووى بين أمريكا والاتحاد السوفيتى هو نوع من الجنون . وقد ضمت هذه

المجموعة توماس واطسون الرئيس السابق لشركة « آى. بى. إم » والسفير السابق لأمريكا فى الاتحاد السوفيتى ، وروبرت ماكنمارا وزير الدفاع السابق ، وجورج بول وكيل وزارة الخارجية السابق ، وجيروم ويزنر الرئيس السابق « لمعهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا » إم. آى. تى ، وجورج كينان خبير الشئون السوفيتية والمؤرخ المعروف ، والمؤرخة باربارا توكمان ، وعدد آخر من الأمريكيين الممتازين ، وجميعهم يتمتعون بسمعة عالية لا غبار عليها كصفوة القوم وكخبراء . ولأنهم من الصفوة ، فقد تعودوا الحديث معظم الوقت مع الصفوة أمثالهم الذين هم أيضاً من الخبراء . وقد توصل كل واحد منهم وحده إلى الاستنتاج المفزع بأن مناشدتهم لزملائهم الخبراء لم تلق آذاناً صاغية . وقد فشلوا فى إقناعهم بأن استمرار حشد الأسلحة النووية الزائدة عن اللازم يعتبر عملاً غبياً للغاية ، ويهدد الحياة على ظهر الأرض .

ولهذا قرروا ــ وهم مترددين ــ أن يتوجهوا رأساً للجمهور وأن ينقلوا إليهم مخاوفهم . وبلا كلل ولا ملل ظلوا يخطبون فى جماهير من مواطنين عاديين ، وهم يطمئنون الناس أن القضية ليست معقدة جداً بحيث لا يفهمها إلا الخبراء ، وأنها قضية فى منتهى الأهمية ولا يجب تركها للخبراء ، لأنها تتضمن قيماً أخلاقية أساسية . وقد حفزهم إيمانهم الأخلاقى على أن يخرجوا على ممارساتهم العادية وأن يخاطبوا الجمهور رأساً . وعندما فعلوا ذلك فقد تولوا مسئوليات الزعماء وليس الخبراء ، وكزعماء فقد أثبتوا نجاحهم فى سد الفجوة بين آراء الناس وآرائهم ، وفى إشراك الجمهور فى حوار ذكى ومفيد للجانبين .

وطالما كان سباق التسلح النووى محاطاً بغابة من التعبيرات العلمية ، فقد كان الجمهور متردداً فى المشاركة فى بحثه على أساس أنه قضية معقدة ، ومشكلة فنية تخص الخبراء وحدهم . وقد تطلب الأمر مجهوداً خارقاً من جانب هؤلاء الذين لم ينخدعوا وتولوا التشكيك فى شرعية هذه العملية للتغطية الفنية للقضايا ، ورفع القناع عن قضية التسلح النووى كمسألة تخص القيم السياسية ويحكم فيها الجمهور وليس خبراء الرقابة على التسلح . وأى واحد تحدث إلى الخبراء حتى فى مجالات غير فنية كالتدريس سوف يتعرف فوراً على ميلهم إلى الانزلاق فى الحديث بلغة فنية تخصهم وحدهم . إنها طريقة ناجحة لإبعاد غير الفنيين (مثلاً الجمهور) بحيث يمكن مناقشة القضية وتقرير مصيرها فيما بين مجموعة صغيرة من المعلمين المحترفين .

إن الحوار يمكن إجراؤه عبر الحاجز الذى يفصل بين الجمهور وبين الخبراء بشرط أن تسود وظيفة الزعماء لدى الصفوة فوق وظيفة الخبراء لديهم عندما تصطدم الوظيفتان معاً . ولكن الأمر يتطلب استفزازاً غير عادى حتى تثبت وظيفة الزعامة وجودها لدى هؤلاء الصفوة .

القاعدة رقم ٨ : *علينا أن نتحرك إلى ما بعد موقف « قل نعم لكل شىء » للمماطلة ، فالجمهور يحتاج للمساعدة .*

الإنكار ، والتحاشى ، والمماطلة ، والتمنى ، والكسل الذهنى ــ هذه هى أكثر أشكال المقاومة شيوعاً لعملية « شق الطريق » نحو اتخاذ القرار العام . ولا يوجد شىء غريب أو مرضى عنها . إننا نصادفها كل يوم فى كل نطاق محتمل . وهى ليست قاصرة على الرأى العام . فهى مظاهر للسلوك العادى فى جميع مناحى الحياة . وهى صفات مميزة عالمية للإنسان .

وفى استطلاعات الرأى ، يصادف المرء دائماً ظاهرة « قل نعم لكل شىء » عندما نسأل الناس هل يوافقون أو لا يوافقون على مقترحات مختلفة . وإذا كانت المقترحات تبدو جذابة فإنهم يقولون إنهم يوافقون عليها ، حتى ولو كانت غير متفقة مع مقترحات أخرى يوافق عليها الناس أيضاً .

ولقد راجعنا قبل ذلك أمثلة مختلفة لهذه الظاهرة . فالناس يوافقون على تشريعات الحماية الجمركية لأنها تروق لقيمهم كمستهلكين . والناس أيضاً توافق بحماس على المقترحات بعدم زيادة الضرائب ، ولكنهم يوافقون أيضاً على مقترحات أخرى لموازنة الميزانيه، وعلى مقترحات ثالثة بزيادة الضرائب التى يدفعونها لمكافحة المخدرات ، ولتقوية التعليم ، ولتحقيق رعاية أفضل للمشردين ، ولمواجهة احتياجات الأطفال ، ولأشياء أخرى محددة يقدرون قيمتها .

والزعماء الذين يسعون لتشجيع الجمهور على عملية « شق الطريق » خلال وجهات نظرهم ، وتقرير خيارات صعبة لابد أن يكون لديهم فهم صحيح لديناميكية التفكير المجزأ (المقسم إلى أجزاء) ، وإلى أى حد يمنع الناس من فهم العواقب العملية للقضايا التى يواجهونها . فالناس لا يتحملون مسئولية آرائهم إذا لم يكونوا متنبهين لعواقبها .

وأحياناً يسهل للجمهور أن يضعوا فى حسابهم عواقب آرائهم . وغالباً ما تكفى

العملية البسيطة للزعامة بتوضيح ماهية هذه العواقب . ولكن عندما تسيطر التمنيات أو الرغبة فى حدوث شىء ، فإن توضيح العواقب لا يكفى هنا . وعندما يصر الناس على ألا يكونوا واقعيين ، فإنهم يعلمون ذلك فى معظم الأحيان (كونهم غير واقعيين) ، وعند مستوى معين للإدراك . وفى سنوات حكم ريجان وبعد الكساد الشديد ما بين سنوات ١٩٨١ وحتى ١٩٨٣ ، ذهب الأمريكيون فى أجازة عقلية طويلة . وقد شجعهم على ذلك التمنيات الطيبة التى قدمها لهم مستر ريجان عن أشياء يرغب فى حدوثها ، ولكنها كانت مجرد تمنيات ، وبدت لهم كأنها ستعيد لأمريكا الأيام الطيبة . وكشفت استطلاعات الرأى أنه بمجرد أن ينتهى المرء من الأسئلة السطحية فى الاستطلاع ، فإن الناس كانوا يدركون أنه من المستحيل تخفيض الضرائب ، وزيادة مصروفات الدفاع بدرجة كبيرة ، وموازنة الميزانية فى نفس الوقت . ولكن رونالد ريجان كان رئيس أمريكا فى ذلك الوقت . وتحمل هو المسئولية . وقال للأمريكيين ما كانوا يريدون سماعه بشدة بعد سنوات من زيادة الضرائب ، والتضخم والركود الاقتصادى معاً ، والانقسام حول حرب فيتنام ، وحول السياسات الاجتماعية التى تقلق الأمريكيين العاديين . وفى عام ١٩٨٠ عندما جاء والتر مونديل ورشح نفسه فى انتخابات الرئاسة ، وأفسد المتعة بقوله إنه إذا أصبح رئيساً سوف يرفع الضرائب لأنها الطريق الواقعى الوحيد لموازنة الميزانية ، فقد انتهك بذلك المزاج العام ، وقضى بذلك على أية فرصة لانتخابه .

وأحياناً تتطلب عملية إقناع الناس بالتخلى عن الإجابات السهلة ، وعن التمنيات مجرد تذكيرهم بما يعرفونه من قبل فعلاً . وفى الأبحاث التى أجرتها مؤسسة « بابليك آجندا » عن حملات التوعية العامة حول تكاليف الرعاية الطبية ، كان إقناع الناس بالنظر بجدية إلى المشكلة يعنى إقناعهم بالتخلى عن ردود أفعالهم الأولية السطحية مثل : « إن صاحب العمل يعطينى التأمين الصحى ، وهو لذلك مجاناً » .

وكانت المهمة مباشرة لدرجة مثيرة للدهشة . فقد تم تذكير الناس فى عدة برامج تليفزيونية أن مزايا التأمين الصحى تكلف أصحاب الأعمال أموالاً كثيرة ، وأن هذه الأموال التى تنفق على الرعاية الصحية تضاف إلى مصاريف الإنتاج ، وهكذا لا تصبح متوفرة للماهيات . وكان الرمز الذى لجأ إليه التليفزيون وهو « بعد هذا كله لعلنا ندرك أنه لا شىء يعطى مجاناً » ، وهو يردد فقط ما يعرفه الناس من قبل . وقد تقبلوا بسهولة هذه الحقيقة البسيطة من حقائق الحياة عندما ذكرناهم بها .

وقد يكون المنطق والتبرير المنطقى والوضوح والواقعية فضائل تثير الإعجاب . ولكنها ليست كل ما تتضمنه عملية الزعامة . فقد لاحظ الشاعر تى . إس . إليوت أن مقدرة الناس على هضم الحقيقة محدودة . وهناك زعماء ديماجوجيين (أو غوغاء) يعملون على إرضاء ما يتوق إليه الناس من تمنيات وأحلام ، وهناك قادة يحاضرون ويؤنبون ، ويبثون الأخلاق فى الناس ، وهم يحاولون أن يرغموا الجمهور على تقبل الواقع ولو اضطروا إلى دفعه بالقوة فى حلوقهم لابتلاعه . ومعظم القادة الناجحين يقعون فى منتصف الطريق بين هذين النوعين من الزعماء . فهم يعلمون أنهم لا يستطيعون الذهاب إلى مدى بعيد أكثر من اللازم فى المقدمة أمام ناخبيهم ـ وتكفى خطوتان صغيرتان فى المقدمة ، ولا أكثر من ذلك . إن الجمهور ليس سلبياً . ومن النادر أن يحتاج لدفعه بالقوة لتقبل الواقع . ولكن تكفى غالباً وكزة خفيفة فى الاتجاه الصحيح لكى تضيف إلى الجمهور القوة الدافعة المطلوبة ، وهكذا ينقاد الناس بلطف وبالتدريج نحو تقبل ما يكفى من الواقع لتقدم عملية شق الطريق ، والتحرك نحو اتخاذ القرار .

ولا يوجد كتيب جاهز (مثل كتيبات وصفات الطعام) لتعليم الزعماء مهارات فن التوقيت . هذه الموهبة تنشأ فى عظام الزعيم . والنقطة الهامة فى القاعدة رقم ٨ أنه فى النظام الديمقراطى ، يتعين على الزعماء أن يعرفوا بأنفسهم متى تعمل ظاهرة « قل نعم لكل شىء » فى رأى الجماهير ، وإلى أى مدى توجد هذه الظاهرة . وإذا وجدت ، فعلى الزعماء أن يعرفوا أيضاً هل يمكن التغلب عليها ببساطة عن طريق الحديث بلباقة عن عواقب آراء الجماهير ، أم أنه يتعين إرغام الناس على مواجهة الواقع ، على الأقل فى جرعات صغيرة . إن الأبحاث الجيدة للرأى العام تستطيع أن تساعد الزعماء على التوصل إلى هذا القرار .

القاعدة رقم ٩ : *عندما تكون هناك قيمتان متعارضتان ، ولكنهما هامتان أيضاً للجمهور ، فإنه يجب السعى إلى الحفاظ على بعض العناصر فى كل منهما .*

هذه القاعدة يجب أن تلازم الزعيم السياسى المتمرس كطبيعته الثانية . إن هؤلاء الزعماء يعرفون أن محاولات الإصلاح والترقيع دائماً أفضل من الأناقة والترتيب البيروقراطى أو من النقاء الأيديولوجى . ولكن خارج الدائرة السياسية ، فإن هذه الظاهرة ليست مفهومة جيداً .

هنالك الكثير من التوترات فى الحياة الأمريكية . وسببها القيم التى يحتفظ بها الأمريكيون والتى تتعارض وتتصارع مع بعضها . وقد ناقشنا من قبل الضغوط التى تنشأ عن التعارض بين الحرية وبين المساواة . والمعارك التى شهدتها أمريكا فى عشرات السنين الأخيرة بين السياسيين الليبراليين (الأحرار) وبين المحافظين تدور حول ما تم اكتشافه فى السنوات التالية لحكم الرئيس ليندون جونسون وبرامجه الاجتماعية المشهورة ، أن سياسة إعطاء الناس « ما يحتاجونه » ، وسياسة إعطاء الناس « ما يستحقونه » تتصارع مع بعضها بطريقة لم يدركها صانعو السياسة فى الستينيات والسبعينيات .

وتصطدم القيمتان بطرق عديدة مختلفة . فقدامى العاملين فى الوظائف يستاءون من البرامج المخصصة لدفع النساء والأقليات إلى الأمام فى هذه الوظائف وبطريقة تنتهك حقوق هؤلاء القدامى وأقدميتهم ، وهى حقوق اكتسبوها بعد مشقة وجهد كبيرين . والآباء الذين يضحون ويدخرون أموالاً للمستقبل لدفع نفقات تعليم أولادهم فى الجامعة ، مستاءون أيضاً لأن جيرانهم (غالباً من الأقليات) الذين لم يضحوا ولم يدخروا شيئاً يستطيعون الحصول على معونة لإلحاق أبنائهم بالجامعة ، بينما هم لا يستطيعون الحصول على هذه المعونة . وقد أصبح رونالد ريجان رئيساً لأمريكا بفضل استغلاله لهذا الشعور بالاستياء ضمن أسباب أخرى لانتخابه . وقد هاجم ريجان البرامج التى تخول الناس الحصول على أشياء لأنهم يحتاجونها (وهى من برامج المجتمع الكبير لجونسون مثل الاحتياج لحقوق الرعاية الاجتماعية) ، وقال أنها ترمز إلى ما يسود الطبقة المتوسطة فى أمريكا من استياء لأن الناس الذين يستحقون أقل لهم الأولوية على الطبقة المتوسطة لأنها ببساطة أقل احتياجاً أو لا تحتاج إلى شىء من هذه البرامج .

ولعل أكثر الضغوط انتشاراً فى الحياة الأمريكية هى تلك الضغوط الناشئة عن الصراع بين « قيم السوق » وبين « قيم المجتمع » . ولقد ناقشنا هذا الموضوع فى الفصل الثامن فى قضية نقص المياه فى ولايات الغرب الأمريكية . وفى بحث آخر قمت بتحديد الفرق بين قيم السوق وقيم المجتمع كالتالى :

> قيم السوق هى تلك المرتبطة بعمل قوى السوق فى نظام اقتصادى حر . مثلاً ، استخدام المنافسة لتوفير المنتجات والخدمات للمستهلك بحيث يحصل على أفضل قيمة لنقوده تعتبر « قيمة سوق » . أما « قيم المجتمع » فهى تلك التى يعتبرها الناس هامة جداً لدرجة أنهم يتمنون الحفاظ عليها حتى لو أنها كانت ضد قوى السوق . وفى المجتمع ، لا يريد

> الأمريكيون أن تسود قوى السوق بغض النظر عن العواقب مثلما يحدث فى الشئون المتعلقة بالرعاية الصحية للمسنين والفقراء المساكين ، وقضية التعليم للشباب الراغبين فى العمل بجد والتضحية ، ومساعدة المزارع الصغير ، والمقعدين ، والعميان ، والمرضى عقلياً ، وجميع الأمريكيين الذين لا يستطيعون مساعدة أنفسهم . . إن الأمريكيين لا يريدون أن يخدعوا ليدفعوا أكثر لأصحاب الأعمال ، سواء كمستهلكين أو كموظفين . وهم لا يريدون وظائفهم أن تكون ضحية لقوى السوق ، وهم يريدون كسب المعركة الاقتصادية على المستوى الشخصى ، وعلى المستوى القومى أيضاً [٧]

ولقد كان عهد إدارة ريجان مبنياً على أساس أن سياسات الرعاية الاجتماعية الليبرالية فى الستينيات والسبعينيات قد دفعت بندول الساعة بعيداً جداً فى اتجاه الناحية الاجتماعية لصراع القيمة . وعند نهاية عهد ريجان ، كان الجمهور مستعداً لدفع البندول إلى الوراء مرة أخرى ولكن نحو « الوسط النفعى أو العملى » الذى يؤكد على التوصل إلى حلول وسط بين أقصى الليبرالية وأقصى اليمين المحافظ الذى وصل إليه ريجان . وفى السياسة الأمريكية يشبه موقف الجمهور قائمة الطعام على الطريقة الصينية (طبق من الصف أ ، وطبق آخر من الصف ب فى القائمة) . وهو موقف أقرب لذلك من التزامه ببرنامج أيديولوجى متماسك سواء كان ليبرالياً أم محافظاً . إن الجمهور يحبذ الحلول الناتجة عن « الترقيع » حتى يمكن الحفاظ على بعض عناصر القيم المتصارعة .

وهناك مثال ممتاز للقاعدة رقم ٩ وهو الحوار القديم المستمر حول السياسة الزراعية التى تمثل الصراع بين قيم السوق وقيم المجتمع . وإذا تقرر الاعتماد فى هذه القضية على قيم السوق وحدها ، لاختفى معها تماماً الدعم والمساعدة التى تلقاها المزارع ، وسوف تختفى بالتالى معظم المزارع الصغيرة وصغار المزارعين معها ، مما يؤدى إلى زيادة الاتجاه إلى العمل فى المزارع العملاقة التى تمتلكها الشركات . ولقد تحرك الاتجاه نحو ذلك سنوات عديدة لأن قيم السوق أثبتت باستمرار أنها أقوى من قيم المجتمع . ولكن قيم المجتمع مازال فيها بعض الرمق . فالأمريكيون يحتفظون بمواقف إيجابية نحو المزارعين الذين يرجع تاريخهم إلى أيام الاستعمار البريطانى . ويعتقد معظم الأمريكيين (٦٧٪) أن « المزارعين لهم علاقات أوثق بعائلاتهم أكثر من معظم الأمريكيين » ، وأنهم يعملون بجد أكثر (٦٤٪) ، وأن الحياة فى المزارع أكثر أمانة وأخلاقاً عن الحياة فى باقى اتحاد أمريكا (٥٨٪) [٨] . ويوافق ٨٥٪ (وهى أغلبية كبيرة) أن الزراعة طريقة جيدة

للحياة أكثر من الوظائف الأخرى [٩] .

والأمريكيون يشعرون بالتعاطف مع صغار المزارعين بالذات ، لأنهم يعتبرونهم رمزاً للقيم الأمريكية التقليدية . ويعتقد ثلاثة من كل أربعة أمريكيين أن صغار المزارعين مهمين لأمريكا ، وأنه يجب إعداد برامج خاصة لضمان بقائهم (٧٨٪) [١٠] ، وأنه إذا فقد صغار المزارعين مزارعهم ، فإن ذلك سيكون له تأثير سلبى كبير (٧٣٪) [١١] ، هذا بالرغم من أنهم يعتقدون أيضاً أن المزارع الكبيرة تدار بكفاءة أكبر [١٢] . ويتبنى ٥٢٪ من الأمريكيين (أغلبية) الرأى القائل أن صغار المزارعين يجب أن يعاملوا معاملة خاصة ، وألا يعاملوا بنفس الطريقة التى تلقاها الأعمال الصغيرة الأخرى [١٣] .

وعند عرض قضية المزارع على منبر القضايا القومية ظل الصدام بين قيم المجتمع وقيم السوق سائداً فى بداية المناقشات . وتبنى المشاركون مبدأ اقتصاد السوق الحر بحيث تزول تدريجياً جميع أشكال الدعم الحكومى للمزارعين (وهى قيمة السوق) . ولكنهم أعربوا أيضاً عن عمق مشاعرهم تجاه المزارع الصغيرة التى تمتلكها أسر صغار المزارعين ، وطالبوا بالحفاظ عليها وحمايتها (وهذه قيمة للمجتمع) . وبعد تطور المناقشات ، تحرك المشاركون بالتدريج نحو حل وسط يمكن أن يحفظ عناصر من كلتا القيمتين [١٤] .

وفى نهاية النقاش توصلت أغلبية المشاركين إلى النتائج التالية :

(١) الزراعة نشاط خاص ومختلف وتستحق نوعاً من المساعدة الحكومية [١٥] .
(٢) يجب تقديم مساعدة أكثر لصغار الزراع والمتوسطين أيضاً أكثر من المزارع الكبيرة التى تدر ربحاً [١٦] .
(٣) يجب تخفيض الدعم لتشجيع الإنتاج [١٧] .
(٤) يجب تقديم حوافز خاصة لهؤلاء المزارعين الذين يستخدمون طرقاً صحيحة فى الزراعة تراعى الحفاظ على البيئة [١٨] .

وتشير استطلاعات الرأى على المستوى القومى التى أجرتها مؤسسة « روبر » إلى أن الرأى العام يقترح حلولاً مماثلة . فهناك ١٥٪ فقط من الأمريكيين اختاروا قيم السوق بدون أى حلول وسطى ، وأنه لا يجب دعم الأسعار بأى شكل ، وأن المزارعين عليهم إما أن ينجحوا أو يفشلوا مثلهم فى ذلك مثل أى عمل آخر . وهناك أقلية مقابلة (٢٨٪)

تتخذ الرأى المضاد وتتمسك بقيم المجتمع وأن الحكومة يجب أن تضمن للمزارعين دخلاً معقولاً حتى فى السنوات العجاف . ووسط هذين الاتجاهين ، توجد أغلبية ٤٧٪ ترى أنه يجب أن تسود اقتصاديات السوق الحر لمنتجات المزارع ، ولكن مع وجود عامل أمان فى حالة فشل المحصول أو هبوط شديد للأسعار (١٩) . وبطريقة أخرى ، فإن غالبية الأمريكيين (٦٢٪) يميلون نحو موقف يؤيد قيم السوق (١٥٪ يطالبون بذلك بلا أى حل وسط ، و٤٧٪ يطالبون بذلك أيضاً مع بعض التنازلات) ، ولكن هذه الأغلبية تريد أن يكون هناك عامل أمان لذلك . هذا التوجه نحو قيم السوق لا يقتصر على المزارع فقط ، وإنما يسود المعتقدات الأمريكية . ولمساعدة صغار المزارعين ، فإن ثلثى الأمريكيين (٦٦٪) يقولون أنهم مستعدون لزيادة سعر رغيف العيش قليلاً إذا توصلت الحكومة إلى برنامج يوفر الأمان الاقتصادى لصغار المزارعين الذين يعملون بجد ، وبدون تقديم أى دعم لهؤلاء الذين لا يحاولون العمل بجد ، ولا إلى المزارع الكبيرة التى ليست فى حاجة إلى الدعم (٢٠) .

القاعدة رقم ١٠ : *استخدم عامل الوقت كجزء رئيسى لاستراتيجية الاتصال .*

إن كلمة مختصرة تكفى لشرح القاعدة رقم ١٠ . فأثناء عملية « شق الطريق » يعتبر التوقيت أمراً ضرورياً وهاماً . إن تحقيق أى شكل صعب من أشكال « شق الطريق » ، وخصوصاً إذا كان ذلك يدخل فى نطاق العواطف ، يتطلب كمية معينة على الأقل من الوقت ولا يمكن تخفيضها . وحتى إذا لم تكن القضية مثيرة للعواطف ، فإن فهم كل تفرعاتها والخيارات التى تعرضها وقبولها يحتاج إلى وقت .

إن عنصر الوقت هنا هام بالذات عندما يكون الزعماء فى واد والجمهور فى واد آخر . وإننى أعرف مواقف تطلبت من الزعماء سنيناً عديدة لفهم التأثير الكلى لقضية ما ، مثل أزمة البيئة ، أو فشل سياسة استقلال أمريكا فى موارد الطاقة التى تحتاج إليها ، أو أهمية العجز التجارى . وقد حدث ذلك فى نفس الوقت الذى توافرت فيه لهؤلاء الزعماء وسائل الحصول على أفضل المعلومات ومساعدة أفضل الخبراء لهم فى فهم هذه القضايا . وقد أصبح هؤلاء الزعماء لا يطيقون صبراً على الجمهور لأن الناس لم تستجب بين يوم وليلة عند شرح القضية لهم . وعلى الزعماء السماح بوقت كاف للجمهور للانتهاء من عملية شق الطريق ، ويمكن مضاعفة هذا الوقت أو إعطاء الجمهور أربع أمثال الوقت الكافى

لكى يصلوا إلى قرارهم .

إن الـزمن هو أفضل حليف أمام الزعيم . وحتى إذا كان حل القضية غارقاً فى العقبات ، فإن معظم هذه العقبات سوف يزول بمرور الوقت . إن جميع الدراسات حول عملية شق الطريق تقترح أن هناك قوة دافعة ديناميكية للعملية تدفعها إلى الأمام ، مهما كانت الخطوة بطيئة ، وحتى لو لم تساعد قوى خارجية العملية . وهذا شىء يدعو للسرور وخصوصاً عندما تكون القوى الخارجية ضعيفة . وعندما يفشل القادة فى عملية القيادة ، وعندما يفشل الخبراء فى ترجمة فكرهم فى الإطار الفكرى للجمهور (القاعدة رقم ١) ، وعندما ترفض الأحداث التى قد تعجل بعملية شق الطريق أن تتعاون معنا ، فإن عنصر مرور الوقت يصبح القوة الوحيدة التى تحرك الجماهير إلى الأمام فى رحلتها الشاقة من رأى الجماهير إلى القرار العام .

ملخص

عندما تتحول عملية « شق الطريق » إلى عملية تخضع لهذه الحفنة من القواعد ، فإن الأثر الناشىء عن ذلك قد يكون ضغط العملية أكثر من اللازم . فكل واحد من هذه القواعد يعبر بطريقة الاختزال عن مجموعة معقدة للغاية من العمليات والتجارب . ولكن ضغط هذه المجمـوعـة يسـاعد فى غرض إظهار أن من الممكن تحويل الوسائل الفنية والنظريات إلى شفرة خاصة من أجل الإسراع فى عملية شق الطريق .

وهناك على الأقل وسيلتان معتمدتان ومتاحتان لشرح التفاصيل ، ولتصحيح وتنقية هذه القواعد والإضافة إليها . وإحدى هاتين الطريقتين هى النظر إلى هذه القواعد على أنها بذور لمناهج الدراسة المخصصة لمدارس (كليات) الإدارة والصحافة فى أمريكا . وفى الوقت الحاضر ، وبينما من المفترض أن هذه الكليات تتولى تعليم وتدريب القادة ، إلا أنها تحولت إلى تعليم وتـدريب الخـبراء والمتخصصـين فعـلاً . إن هذا هو الهدف الـرئيسى لمناهج الدراسة بها ، وهى للأسف تعمل على توسيع الهوة بين الخبراء وبين الجمهور بدلاً من تضييقها . وفى الجزء الثالث من الكتاب الذى يلى هذا الفصل ، سوف أنـاقش أن الاتجاه الحالى للثقافة الأمريكية ، ويمثله الميل إلى تقنية كليات الدراسات

العليا المهنية ، يجعل هذه المؤسسات جزءاً من المشكلة بدلاً من أن تصبح جزءاً من الحل . وما تقدمه هذه القواعد العشر أنه من الممكن تعليم الوسائل لتحسين الحوار بين الزعماء وبين الجمهور مثلما يمكن تدريس العلوم المالية أو التسويق أو التطوير التنظيمى .

والمنطقة الثانية التى يمكن فيها تطبيق هذه القواعد العشرة هى المؤسسة القوية غير الرسمية التى يسميها البعض « الجامعة الخفية » . هذه الجامعة هى الشبكة الواسعة المكونة من ندوات الشركات ، وجماعات التفكير ، واجتماعات القادة ، والمؤتمرات ، ولقاءات العمل التى تحدث يومياً فى الفنادق ومراكز المؤتمرات فى جميع أنحاء أمريكا . وبالرغم من أن هذه الجامعة ليست لها صفة رسمية ، ولا اعترافاً رسمياً بها ، فإنها يمكن النظر إليها بحق على أنها مدرسة أمريكا لتعليم القادة . وبتكاليف كبيرة يلتقى الخبراء من جماعات التفكير ، ومن الجامعات ، ورجال القانون ، وخبراء السياسة الخارجية ، والسكان ، والاقتصاد ، ودنيا العلوم ، والفكر الاجتماعى ، كل هؤلاء اجتمعوا مع القادة من الحكومة ورجال الأعمال والمجتمعات المحلية لبحث القضايا الهامة ، ولكى يشيروا إلى الاتجاه الذى يجب أن تتجه إليه أمريكا فى المستقبل . وقد تم دفع مبالغ كريمة للخطباء فى هذه الاجتماعات حتى يكون لديهم حافز لتوفير الوقت والجهد اللازمين لإعداد وترتيب كلماتهم بمهارة . وفى هذه الاجتماعات يتم أكبر قدر من تعليم القادة ومن الحوار بينهم وبين هذا المستوى العالى من الخبراء . هذه « الجامعة الخفية » تعتبر مؤسسة ناجحة للغاية ، ولكن للأسف لا يوجد مثيل لها لخدمة الجمهور العام وتثقيفه هكذا .

فى هذه الاجتماعات يركز الحاضرون أقصى انتباههم للتحليل الفنى للقضايا . وفى كل الاجتماعات تقريباً يعترف الحاضرون بالحاجة إلى التثقيف العام ، وزيادة الوعى ، وبناء نوع من الإجماع لأنه لا يوجد شىء فى أمريكا له أهمية أساسية يمكن تحقيقه بدون هذا الإجماع . ولكن مستوى النقاش حول هذه الموضوعات يعتبر فى مستوى الهواة ، إذا قارناه بالمستوى الرفيع الثقافة والمحنك الذى يتم فيه مناقشة الجوانب الفنية للقضايا السياسية . ومن الممكن إدراك أن هذه القواعد العشر يمكن أن تصبح العامل الأول فى الحصول على موافقة الجمهور ، ورفع نوعية الرأى العام إلى نفس المستوى الرفيع الذى يصل إليه التحليل الفنى للخبراء .

وعـلى العكس من كليات الإدارة ، التى لا تعـترف حتى بالحـاجـة لمثـل هذه الاستراتيجية ، فإن معظم الذين يحضرون جلسات هذه الجامعة الخفية يفهمون مدى الحاجة الملحة لها . ولكن الذى لا يفهمونه هو كيف نحقق تلك الاستراتيجية .

الجزء الثالث

حل اللغز

١٤

القلق الناشىء عن المعرفة

فى بداية الفصل الأول أشرت إلى لغز . وكان اللغز يتعلق بوضع المفاهيم التى شرحناها فى الفصول التالية . وتتضمن هذه المفاهيم : المقاييس الغائبة للنوعية فى الرأى العام ، التعايش الغريب داخل العقل العام لبعض شرائح الرأى السىء النوعية جنباً إلى جنب مع شرائح أخرى للرأى الجيد النوعية ، نقص الطرق المقبولة للتمييز بين كل منهما ، تعقيد عملية الثلاث مراحل للحركة من رأى الجماهير إلى القرار العام ، كثرة المطبات التى تجعل الطريق وعراً ، العقبات التى تصدر من وسائل الإعلام الجماهيرية (الميديا) بطريق الخطأ وهى تسعى وحدها إلى تحقيق واجبها فى زيادة الوعى ، المبادىء المختلفة التى إذا تم تطبيقها بمهارة وبحسن نية تستطيع أن ترفع من نوعية الرأى العام فى أمريكا ، وهكذا . إذن لماذا لا تصبح هذه المفاهيم شائعة والعلامة الرئيسية للحياة العامة فى أمريكا ؟

لقد حيرتنى طوال سنوات ظاهرة أن هذه الأفكار ليست جزءاً من لغة قلب الديمقراطية جنباً إلى جنب مع حرية الفرصة ، ونظام صوت واحد لكل شخص واحد ، والفصل بين السلطات ، والعملية الملائمة ، والمساواة أمام القانون ، وحكومة قوانين وليست حكومة أشخاص ، وحرية التعبير للأفكار غير شائعة ، ومفاهيم أخرى مألوفة وتعتبر أساس بناء الديمقراطية الأمريكية . لماذا لا توجد حاجة ملموسة لهذه الأفكار ؟ لماذا لا توجد سوى مؤسسات قليلة ذات خبرة فى وسائل تحسين نوعية الرأى العام وبحيث تكرس نفسها لفعل ذلك ؟ من المؤكد أن هذه المؤسسات لا غنى عنها لممارسة الديمقراطية

مثلها فى ذلك مثل المحامين والمحاكم والصحفيين وجماعات المصلحة العامة .

هذه المفاهيم ليست صعبة على الفهم ولا هى مراوغة . إنها حقاً واضحة وضوح الحاجة إلى إعطاء انتباه أكبر لحماية البيئة أو إعطاء اهتمام أكبر لرعاية أولادنا . إذن لماذا نهملها ونتجاهلها ؟ إن هذا يعتبر لغزاً حقيقياً .

وعندما بدأت فى تقديم هذه الأفكار فى منتصف السبعينيات ، فإننى فعلت ذلك بإحساس متزايد من أننى اكتشفت شيئاً جديداً ، وتوقعت أن تقابل هذه الأفكار بحماس وارتياح . لماذا الحماس ؟ لأن واضعى نظرية الديمقراطية عرفوا دائماً أن الناس تولد وليس لديها طاقة كاملة النمو لحكم أنفسهم . فالأمر ليس مثل تعلم المشى . إنها قدرة من نوع عام يجب تنميتها بالتغذية المستمرة بالأفكار ، وبالتدريب ، والممارسة الديمقراطية . وهناك حضارات عديدة لم تطور أبداً هذه القدرات . وحتى فى وقتنا هذا ، فإن حضارة عظمى مثل حضارة الصين ، التى لديها مواهب عظيمة فى أشياء أخرى ، ولكنها تبدو محرجة للغاية فى تحركها نحو مؤسسات ديمقراطية حقيقية . ولقد توقعت أن الممارسين مثلى الذين يستكشفون طرقاً جديدة لتحسين الرأى العام والقدرة على حكم الناس لأنفسهم سوف يلقون تحية حارة لأنهم يحملون أنباء طيبة . وفى بعض الدوائر حدث ذلك حقاً . فهناك جماعات من المواطنين تكرس نفسها لنشر الممارسة الديمقراطية ، ولهذا فهم يرحبون بالطرق الجديدة لتحقيق ذلك .

ولكن التيار الرئيسى فى أمريكا لم يرحب بهذه الأخبار الطيبة . ولقد تعلمت أن أغلبية المؤسسات ، وجماعات المواطنين ، والخبراء ، والزعماء السياسيين يتصرفون كرد فعل مثلما فعل الصحفيون فى جريدة « تايم » بالنسبة لدليل التقلب فى الرأى (انظر الفصل الثانى) . ومن الناحية التجريدية ، فهم يوافقون . وهم يرون النقطة النظرية فى هذه الأخبار الطيبة . ولكنها تتحول فى النهاية إلى تشتيت انتباه غير مرحب به . فهم لا يعرفون ماذا يفعلون بها . ورؤوسهم فى مكان آخر . وبنفاذ صبر ، يعودون إلى مشروعاتهم ومشاغلهم الخاصة .

ولقد توقعت أن تكون هذه المفاهيم بمثابة أخبار يرحب بها الصحفيون ، والعلماء ، والمعلمون الذين يستاءون من جهل الجمهور الأمريكى . وتشير بيانات استطلاعات جالوب إلى حقيقة جهل الجماهير ، وتقلبه ، غير أن هذا يعادله ثبات ملحوظ ووثوق من الحكم عند تطبيق القيم الأساسية . وتكشف استطلاعاتى الخاصة للرأى العام أن

الأمريكيين يستطيعون التوصل إلى أحكام صائبة حول القضايا بدون أن يتطلب ذلك نوع السيادة على الحقائق التى يفترض الباحثون أنها ضرورية . صحيح أن غالبية الناس تجهل أشياء كثيرة ، وأنهم مترددون ، وأنهم غالباً لا ينتبهون . ولكن أى ارتياح نحسه عندما نعلم أن الجمهور قد طور مهارات للتعويض بحيث تسمح للناس ، فى ظل ظروف مناسبة ، أن يصلوا إلى الأحكام الضرورية لكى يحكموا أنفسهم .

وهنا أيضاً ثبتت سذاجتى . فالنتائج المتفائلة التى توصلت إليها مع ايفريت لاد وآخرين من ممارسى عملية الرأى العام ، والتى وصلنا إليها بعد سنوات من الانهماك فى استطلاعات الرأى العام ، لم تؤثر إلا قليلاً على الجهل الذى لا يقهر للجمهور . وبدلاً من أن نشعر بالارتياح لما توصلنا إليه ، فإن معظم الصحافة والجامعات بدت وكأنها مغتبطة لفكرة أن الجمهور جاهل ومذبذب . إنهم لا يريدون سماع شىء آخر . فهم ملتزمون بفكرة أن هناك طريقاً واحداً للوصول إلى أحكام سليمة ــ وذلك بواسطة الخبراء الذين يكدسون أكواماً من المعلومات ــ أى طريقتهم التى يفضلونها . وأن تقول إن الجمهور لديه طريق آخر للتوصل إلى أحكام سليمة ، فإن هذا فى نظرهم يحفل بالعاطفية ، والروحانية ، أو أنه هراء محض . وهم لن يقبلوا ذلك أبداً . وبدلاً من الارتياح فهم يشعرون بالضيق . ولأنهم حراس الاتصالات ، فإن وجهة نظرهم هى التى تسود .

وقد يكون من الجرأة أن أعطى الانطباع بأنى شاب برىء وساذج توقع الامتنان لأنه أصاب ثور الخبراء بجرح نافذ . وأى واحد مهنته نقل الأخبار السيئة معظم الوقت لا يمكن وصفه بالسذاجة . ولما كانوا لا يطلقون الرصاص على حملة الأخبار السيئة هذه الأيام ، فإنهم أيضاً لا يقابلونهم بالأحضان . ومنذ سنوات بعيدة ، توقفت عن الاندهاش لظاهرة مقاومة الناس لتقبل الحقائق . وتعلمت أن الحقائق لا تتكلم وحدها عن نفسها . وإذا اصطدمت الحقائق بالتحامل الكامن فى أعماق الناس أو بمصالحهم ، أو التزاماتهم العاطفية ، فلتذهب الحقائق إلى الجحيم .

وحتى بعد هذه التجربة ، لم أكن مستعداً لهذا القدر من المقاومة . أى خطر حول فكرة أن الجمهور يصل إلى القرار من خلال عملية من ثلاث مراحل كما وصفتها فى الفصول السابقة ؟ ولماذا تكون فكرة أن نوعية الرأى العام مبنية على معايير أخرى غير

حسن الاطلاع على المعلومات غريبة وغير مقبولة ؟ لماذا يحزن الصحفيون لجهل الجمهور ولكنهم يبدون ذلك بارتياح كبير ، ثم يصمون آذانهم عن الدليل الذى يثبت أن الجمهور لديه طرق أخرى للتوصل إلى النتائج الصحيحة ؟ هذه الأسئلة هى التى جعلتنى أشعر أن هناك شيئاً ما غير المقاومة العادية قد يكون السبب وراء ذلك ، وأن هذا لغز يجب التوصل لحله .

مصادر المقاومة

عند قيامى بفحص مصادر المقاومة ، أذهلنى اكتشاف هذا العدد الكبير منها . وبعضها واضح ، وبعضها الآخر ماكر . بعضها عادى ، ولكن بعضها الآخر من نوع خاص . وعند حصرها ، سوف أذكر معظمها باختصار ، وذلك من أجل التركيز على نوع معين من المقاومة .

وهناك مصدر مفهوم تماماً للمقاومة ، وهو ميل الناس الناجحين والمشغولين لعدم الصبر على مشاغل الآخرين . وأتذكر الإجابة التى قدمها لى مدير تنفيذى كبير فى شركة كبرى عندما كنت أسأله لماذا لا يجعل واشنطن تشعر باستيائه من الآثار الضارة للاستيلاء العدوانى على الشركات فى أمريكا ، فقال لى : عليك أن تتذكر أننا معشر المديرين مثل الجوكى فى سباق الجياد ، وبينما السباق مستمر ، فإننا لا نستطيع أن نسمح لأنفسنا بأن يشتت انتباهنا القضايا ذات الأمد البعيد . فالذى يهم فى هذه الأيام هو الأرباح على المدى القصير .

وهناك مديرون كثيرون ناجحون فى أمريكا هذه الأيام يشعرون مثل المدير السابق أنهم جوكى فى سباق للجياد . وهم يشعرون أنهم لا يمكنهم أن يشتتوا أفكارهم بالاهتمام بمشروعات أخرى للناس ، وخصوصاً إذا كان ذلك يتطلب وقتاً وجهداً ، وإذا كانت الأفكار المطروحة غير مألوفة . وما يراه أحدهم كمهمة فى الحياة ، يراه آخر علامة على الجنون . إننا نتحمل كثيراً مشروعاتنا المحببة إلينا ، ولكننا لا نتحمل مشروعات الآخرين . إن ميدان الصحافة مثلاً حافلاً بالطقوس والتصرفات الخاصة ، ولها معاييرها الخاصة للنوعية التى تثير حولها ضجة لدرجة الاستحواذ . ولكن نفس الصحافة

لا تكترث بالمرة بمعايير الآخرين للنوعية ، وهى على استعداد لتخطيها بدون أن تتردد لحظة واحدة .

وهناك مصدر آخر أقل وضوحاً للمقاومة ، ولكنه شائع وهو الخطر على « وضع » الخبراء الذى يهددهم نتيجة للأفكار التى ذكرناها عن نوعية الرأى العام . هذا الخطر مستتر ولكنه حقيقى . وهناك مجالات مثل السياسة العامة ، والقانون ، والطب ، والصحافة ، والعلوم ، والاقتصاد والسياسة الخارجية ، هذه كلها تتطلب وقتاً أطول للتدريب والحصول على التأهيل اللازم للمهنة . ومعظم هذا التدريب يتم فى مؤسسات تنقل إليهم نوعاً من المديح إلى جانب تدريبهم على التخصص . فهم يقولون لهم مثلاً : « إنك من طراز خاص . إنك متميز . إن ثقافتك وتدريبك فى هذه المؤسسة يجعلك خاصاً ومتميزاً » . وفى الجامعات التى يدخلها الصفوة ، فإن الرسالة هى كالتالى : « إنك أكثر ذكاء وأكثر معرفة وأكثر ثقافة عن الجماهير . إن دراستك هنا تضمن لك مركز الشرف بين الصفوة » . وفى مؤسسات أخرى مثل كليات الصحافة الممتازة تكون الرسالة : « إنك صاحب مهمة خاصة . إن الجمهور يعتمد عليك لتقديم المعلومات إليهم ، ولحراسة التعديل الدستورى الأول ، وحماية والحفاظ على حريتنا ضد كل هذا الجهل والمصالح الخاصة التى تهددها » .

وجميع الثقافات تؤيد وتشجع نظام المكانة والوضع الاجتماعى . إنها صفة ذائعة لكل البشرية . ومراكز الشرف والمقام العالى تذهب إلى هؤلاء الأكثر مهارة ونشاطاً فى تقدم الهدف الرئيسى للثقافة ، وفى ثقافتنا الأمريكية فإن هذا الهدف يتعلق بالقدرة على السيطرة على القوى التى تمس حياتنا وتؤثر فيها .

وهؤلاء الذين يتيح لهم تدريبهم ومهاراتهم السيادة على الاقتصاد وميادين أخرى مثل الطب والميديا يتمتعون بمكانة عالية فى ثقافتنا ويتمتعون أيضاً بالامتيازات التى تأتى مع هذه المكانة . وأحد هذه الامتيازات هو إعادة التدعيم المستمر لصورة ذاتية يهنئون فيها أنفسهم . إنهم يقولون دائماً : « أنا ناجح . أنا ثرى . أنا عليم . أنا أتمتع بمنصب له نفوذ فى المجتمع . أنا (كما يقول المؤلف توم وولف فى إحدى رواياته) سيد الكون » .
إن هذه رسالة تبعث على الارتياح العميق . فهى تجعل المرء يشعر أنه من نوع خاص .

ولكن أن تكون من طراز خاص يعنى أنك تعتقد أنك مختلف عن الجماهير ، وأنك من طبقة أخرى فوقهم . وعند البعض تعتبر الثروة هى المعيار الذى يؤكد مكانتهم

الخاصة فى المجتمع . ولكن الغالبية العظمى من حراس المجتمع ــ مثل الصحفيين ، وخبراء التكنولوجيا ، والأساتذة فى الجامعات ، والكُتّاب ، والمديرين ، والأخصائيين ــ ليسوا عادة أثرياء . إن مكانتهم المتميزة ترجع إلى خبرتهم . فهى الكنز الذى يملكونه ، وهى مصدر رزقهم وأيضاً مصدر مكانتهم وشعورهم بذاتهم . وهى تميزهم على غالبية الأمريكيين لأنها تتيح لهم نقطة امتياز على الآخرين مثلما يليق بالناس الذين هم من طراز « خاص » . ومن الطبيعى أن يقاومون من يأتى إليهم وهو يقول : « إنكم أقل خصوصية عما تعتقدون . إن الخبرة التى تملكونها لا تجعلكم أعلى من الجمهور لأنكم ببساطة أكثر معلومات » . لقد اتضح أن الشخص « العليم » ليس بهذه الأهمية التى يوليها له المجتمع .

هذا الاعتبار الأخير يجعلنى أصل إلى نوع المقاومة التى أود أن أؤكد عليها . وهى ليست بالمرة مقاومة عادية ، ولكنها ماكرة وغير عادية . ولا شأن لها بتحويل انتباه الناس المشغولين ، أو التقليل من مكانتهم . وهى ــ فى رأيى ــ أهمها جميعاً ، وأكثرها عناداً عن باقى أنواع المقاومة . وهؤلاء الصفوة أصحاب النيات الطيبة ، والذين بلغت بهم الثقة بالنفس ، وكرم العقل ، ألا يسمحوا لأحد بتهديد مكانتهم بإعطاء مزيد من السلطة للشعب ، والذين يريدون حقاً رفع نوعية الرأى العام فى أمريكا ، هؤلاء الصفوة مازالوا واقعين فى حبائل هذه المقاومة . إنها نوع المقاومة الذى يخلق ما يسمى « بقلق المعرفة » .

وعندما ينمو الأطفال فى أية ثقافة فإنهم يحصلون على أسلوب أو طريقة معينة من المعرفة تحبذها الثقافة التى يعيشون فيها . هذه الأساليب من المعرفة محفورة بعمق فى تركيبات اللغة الخاصة بهذه الثقافة . وهى تشكل جزءاً هاماً من قاعدة المعرفة الضرورية للبقاء والتى يتسلمها كل جيل من الجيل السابق . وعندما تطورت الثقافات من عالم الإنسان الصياد وجامع الثمار فى الأيام الأولى البدائية إلى العصر الحديث ، أصبحت قاعدة المعرفة باطراد أكثر نظاماً وشكلاً رسمياً . وأصبحت أيضاً أكثر تعقيداً . ويمكن القول أن هذه الصفات تمثل للفرد أكثر تراث الثقافة قيمة .

وحتى نفهم مدى قوة قلق المعرفة الذى يشعر به الناس عندما يبتعدون أو يضلون الطريق أكثر من اللازم بعيداً عن أساليب الثقافة المتفق عليها ، فإنه من الضرورى توضيح الإشارة العابرة التى ذكرتها فى المقدمة عن الحضارة الغربية والتى أطلقت عليها اسم « ثقافة السيطرة الفنية » .

إن مفهوم الثقافة هو واحد من أقوى المفاهيم فى ترسانة العلوم الاجتماعية . وكما يعرفها علماء علم الإنسان ، فإن الثقافة فى رأيهم لها مهمة نصف بيولوجية . فنحن نعرف أن أحد الأسباب الرئيسية لنجاح الجنس البشرى بهذه الطريقة ـ مقارناً بالأجناس الأخرى ـ هو قدرته العجيبة على المرونة . أما الحيوانات الأخرى فهى مفيدة أكثر بغرائزها المتخصصة . ولكن فى الإنسان نجد أن الغرائز البيولوجية أكثر عمومية ، وأكثر مرونة ، وأكثر قدرة على التكيف . فإذا تغيرت البيئة ، فإن الإنسان لديه قدرات داخلية لتكييف نفسه مع الأحوال الجديدة . والآلية التى تسمح بهذه المرونة هى الثقافة الإنسانية ـ أو دنيا المعانى والقيم والإطارات المشتركة ، وكذلك التاريخ والتقاليد والخبرة المشتركة التى نعيش فيها معاً . وإذا عزلت شخصاً عن ثقافته ، فإنه لن يعتبر إنساناً . وحتى يصبح الشحص إنساناً فإنه لابد من تبادل التفاعل بين منحة الجينات (عوامل الوراثة) وبين الثقافة . فكل ثقافة ، وكل مجتمع ، وكل فرد داخل هذه الثقافة يعتبر فريداً فى نوعه ، ويتعين فهمه بكل ما يحمله من خصوصية . إن الثقافة هى التطور بطرق غير بيولوجية : فالإنسانية أو البشرية تكمل نفسها بالثقافة .

والثقافات القوية تولد دائماً نظرة معينة ، رأى فى هذا العالم ، أو فلسفة عامة ـ وهذا ما يسميه الفرنسيون العقلية mentalité وما يسميه الألمان فلسفة الحياة « Weltanschauung » . ويشير الباحثون بوجه عام إلى النظرة العالمية السائدة للغرب منذ القرن الثامن عشر على أنها العصرية أو العصر الحديث « Modernism » . ومن بين الصفات الرئيسية العصرية تأكيدها على قيم السوق والتعبيرات الأخرى لحرية الاختيار عند الفرد ، والحكومة العلمانية ، ومفهوم التبرير المنطقى المؤثر ، والديمقراطية كنظام سياسى ، وثقافة تتميز بالفردية ، والتنوع ، والجماعية فى القيم وفى أشكال التعبير الثقافى .

ولقد أصبح لهذه العصرية إنجازات رائعة تحسب لها : فقد ولدت الحرية السياسية ، والفرص المتاحة للفرد ، ولقد خفضت الخراب الناشىء عن وفيات الأطفال ، وسوء التغذية ، والكثير من أشكال المرض ، والجهل ، والفقر ، كما أعطتنا عجائب العلم والتكنولوجيا . ولهذا فإنه ليس من المستغرب أن فكرة التقدم ترتبط تماماً بثقافة العصرية أو ثقافة العصر الحديث .

ولكن هناك شعور متزايد بأن العصرية كفلسفة حياة تعانى من أخطاء خطيرة .

وأحد هذه الأخطاء هو الضحالة الروحية . فالناس تجد أنه من الصعب عليها أن تعيش بفلسفة الحياة العصرية كقواعد للأخلاق . كما أن العصرية تميل إلى أن تكون مدمرة بلا هوادة للقيم التى تتعارض مع أوامرها ، وبالذات القيم التقليدية للمجتمع (والتى أطلقت عليها اسم قيم الجماعة) .

وهناك خطأ آخر مرتبط بالعصرية وهو رفع العلم — إلى حد التقديس تقريباً ، ونفس الشىء بالنسبة للتكنولوجيا ، والخبرة التى تقدسها العصرية على حساب القيم الأخرى . وهذا الجانب من العصرية هو الذى أطلقت عليه « ثقافة السيطرة الفنية » . ولقد اكتسب وضعاً طاغياً فى العصرية لأنه أثبت فعاليته وكفاءته فى السماح لهؤلاء الذين يدعون فى طرقه ووسائله للمعرفة أن يمارسوا قدراً كبيراً من السيطرة على بيئة الإنسان . هذه المقدرة أعطت الإنسانية سيطرة — أكثر مما حدث فى تاريخ البشرية كلها — على التحديات القديمة لموطن الإنسان ، حيث تتوفر الآن مصادر يعتمد عليها للطعام ، والمأوى ، والملبس ، وبيئة مستقرة لتنشئة الأطفال ، والدفء ، والضوء ، والراحة ، والتسلية ، والرعاية الطبية ، والأمان ضد الأعداء ، وطول العمر ، ونظام اجتماعى مستقر ، وعندما تتوفر كل هذه الاحتياجات الأساسية يتزايد الإحساس بالفردية والحياة الناعمة السهلة .

ومع هذه الإنجازات المذهلة التى تحسب للعصرية ، فإنه يصبح من الأمور التى لا تستدعى الدهشة أن يجرى الإنسان بلا كلل خلف « ثقافة السيطرة الفنية » . وهو يفعل ذلك من جانب واحد بدرجة يزيح معها جانباً القيم والطرق الأخرى للمعرفة ويلقى بها فى خلفية الصورة . وقد لا يكون ذلك شيئاً يدعو للدهشة كما ذكرنا ، ولكنه كما يعتقد كثير من علماء الاجتماع يعتبر خطأ بالغاً ، بل وخطيراً لدرجة أنه إذا تركناه هكذا بدون ضابط ولا رابط ، فقد يصبح خطأ مميتاً . فطوال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر ، والقرن العشرين كله ، دار حوار بين المفكرين الاجتماعيين حول طبيعة هذا الدمار ومصادره .

والمفكر الاجتماعى الذى بحث هذا الميل لتشويه العصرية هو عالم الاجتماع الألمانى ماكس ويبر الذى قام ببحثه العظيم فى بداية هذا القرن . وكان ويبر مهتماً بالذات بتعديل أبحاث كارل ماركس الذى يعتقد ويبر أنه أخطأ فى حسابه لبعض الأساسيات . إن ويبر لا يعتقد أن أكبر عنصر مدمر فى الحياة العصرية هو علاقات القوة الاقتصادية ،

ولكن ميلهـا إلى إعـطاء تفضيل كبـير « للتبرير المنطقى المؤثر » على كل أشكال الفكر الأخرى مثل الشعور والتمسك بالقيم .

إن التبرير المنطقى المؤثر هو العقلية التى تنظم ولها هدف وتستخدم الوسائل الفنية (العقلية المنظمة الهادفة والفنية) التى تسيطر على الثقافة الصناعية . ويرى ويبر أن نمو التـبرير المنـطقى المؤثر هو مفتاح الطريق للتاريخ الحديث ، ولم يعجبه ذلك . وكانت مخاوفه أن آلية هذه النظرة العالمية قد تدمر فى النهاية نوع الحياة فى الحضارة الغربية . وفى مؤلفاته يصف ويبر هذا التأثير فيقول : « أنه أشبه بليل قطبى بارد كالثلج » . وقد تنبأ أنه قد يشكل الشخصية الاجتماعية للإنسانية بشكل سىء لدرجة أن الفرد العادى قد يصبح « خبيراً بلا قلب ، وباحثاً عن اللذة ضعيفاً ومتردداً » [1] .

وفى أكثر تشبيه له مألوف ، وصف ويبر تأثير التبرير المنطقى بأنه « قفص حديدى » يسجن فى داخله الروح البشرية ، ويفصلنا عن أعمق منابع وجودنا . ومن خلال تطور التـبرير المنـطقى وانتشـاره كان ويبر يرى يأساً نهائياً ، وهو يجرد الحياة من سرها ومن سحـرهـا ، ويدمر ما أطلق عليه الفيلسوف الانجليزى إدموند بيرك « الفنادق وأماكن الراحة التى ترتاح فيها الروح الإنسانية » . ويقول ويبر « مع تقدم العلم والتكنولوجيا ، أصبح الواقع كئيباً ، مسطحاً ، ويبحث عن المنفعة فقط وليس عن الزخرفة ، ويترك فراغاً كبيراً فى روح الإنسان الذى يحاول أن يملأه بنشاط غريب ، وبوسائل وبدائل غريبة » [2] .

إن التبرير المنطقى المؤثر هو وسيلة للتجريد من التجربة ، وترتيب الواقع فى شكل طبقى يعتمد على الأهمية ــ وينظم المعرفة عن هذا الشكل ، ويقسمها إلى أجزاء تلائم إدارة الخبراء ، والمتخصصين ، ويحول كل جزء إلى نواح يمكن قياسها واستغلالها . هذه الأشكـال للتبرير المنطقى لا يهمها الأهداف ولا القيم النهائية ، إنها فقط مجرد وسائل مؤثرة يتولاها الخبراء والمتخصصون .

وقد حذر ويبر من الميول التى تؤدى لرفع الخبرة الفنية المسلحة بمعلومات أرقى على حسـاب المـواطن المسلح ليس بالمعلومـات ولكن بقيم معينة هامة تتضمن الإحساس بالمقدسات وبالمجتمع التى يحاول التبرير المنطقى المؤثر أن ينحيها جانباً . ويستطيع المرء أن يدرك أن سيادة التبرير المنطقى كنظرة عالمية لا يتفق مع هموم الإنسان واهتماماته ــ الـروابط الإنسانية التى تحدث يومياً ، والمعتقدات ، والمشاعر التى يشكل فيها الحب

والـولاء والسياسة والأسرة وعلاقاتها ، والصداقة . . تشكل حياة أخلاقية . وهذا هو مجال القرار العام ، مجال القيم .

ومنـذ الوقت الذى مضى على كتابة ويبر لتنبؤاته ، ثبت أن بعض هذه المخاوف لا أساس لها من الصحة ، أو على الأقل ليست مدمرة كما كان يخشى . ولكن للأسف ، فإن البعض الآخر تعمل كما تنبأ ويبر تماماً .

إن أسـاس « ثقـافـة السيطرة الفنية » هو التبرير المنطقى المؤثر ، ووسائل المعرفة المرتبـطة بها . ويرجع إلى وسائل المعرفة هذه أكثر من أى عامل آخر النجاح المذهل للحضـارة الغـربية الفريدة فى نوعها . وحتى فى العصر الحالى ، فإننا نرى مجتمعات عديدة تحتقر معظم نواحى حضارتنا الغربية ـ وعلى سبيل المثال العالم الإسلامى الذى يسعى بالرغم من موقفه هذا إلى الحصول على التكنولوجيا الغربية . وما هى التكنولوجيا عندنا إلا صورة شكلية عليا لوسائل المعرفة الغربية العجيبة ، التى تمتد جذورها فى منطق أرسطو وفى علم جاليليو ونيوتن وأينشتاين .

وعندما يكبر الأطفال فى الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا والسويد ، فإنهم يتعلمون طريقـة حياة غربية فريدة وطـريقة للتفكير فريدة عن العالم وعن إدراك الواقع . هذه الـوسـائـل للتعليم فى غاية القوة ، وتبقى معنا كبالغين ، وتشير إلينا كناتج للحضارة الغربية . ويصبح بعض الناس فى نطاق هذه الحضارة مفكرين كبار ، يمزجون موهبة التعليم بطريقة الصم والتكرار ، مع مستويات عليا من التحليل المنطقى ، والقياس ، وتـركيب الأشياء معاً ، والمهارات الفنية ، والمعرفة العميقة بالبديهة ، والفهم المشارك للمشاعر ، والفصاحة . ومعظمنا يمضى متعثراً فى الطريق ، ونعتبر محظوظين إذا نحن أصبحنا أكفاء فى واحدة أو اثنتين من وسائل المعرفة هذه ، والتعبير عنها .

إن الناس يصبحون معرضين للقلق عندما يشكك أحدهم فى وسائل المعرفة التى أصبحت بالنسبة لهم أمراً عادياً . إن وسائل المعرفة عندنا هى جزء من سلاحنا الأساسى لمواجهة العالم والتحكم فى البيئة . وأى شىء يهدد بفقدان التحكم والسيطرة يخلق لدينا القلق . وأنا أعنى عندما أقول قلق المعرفة أنه الشعور بأن طريقتك الخاصة فى فهم العالم أصبحت مهـددة . وبدون شك ، فإن أول رد فعل للإنسان هو حماية نفسه من هذا القلق . وإذا قيل للنـاس المنـطقيين أن منطقهم لا علاقة له بالمواقف التى نجح فيها المنـطق من قبل ، فإنهم سيقاومون ذلك وهذا مفهوم ، إلا إذا كان لديهم أسباب قوية

للتفكير عكس ذلك . هذه الأسباب القوية يجب أن تكون محاطة بتعبيرات منطقية حتى يمكن إقناعهم . فإذا قلنا لأناس يتمسكون بالحقائق ، أن الحقائق لا تهم ـ ومرة أخرى في مواقف سبق للحقائق دائماً أن كانت مهمة ـ فإنهم من الطبيعي أن يقاوموا ذلك . وإذا صادف هؤلاء الناس مواقف لا ينجح فيها المنطق ولا الحقائق ، فإنه ليس مما يثير الدهشة أن يثير ذلك قلقهم .

والتبرير المنطقي المرتبط مع ثقافة السيطرة الفنية ـ المنطقية التي تعتمد على الحقائق ، والتحليلية التي تركز على كيف ولماذا تعمل الأشياء ، ويحددها الوقت والفضاء ، وتقدر الوضوح والترتيب والسرد ـ تولد مجموعة من القيم التي تناسبها . وإني أذكر دهشتي وأنا أدرس الفلسفة في الجامعة عندما عرفت أهمية قيمة التأكد في تاريخ الفلسفة . وكان الكثير من الأسئلة التي ندرسها كطلبة في الجامعة تدور حول السؤال التالي « كيف تتأكد أنك تعرف س أو ص أو ج ؟ » . وهناك أكثر من ثلثمائة سنة من الفلسفة الأوروبية والأمريكية الحديثة تبدي تفضيلاً واضحاً للمعرفة التي تتأكد (حتى ولو كان الأمر تافهاً) ، على المعرفة التي هي أقل تأكداً (حتى ولو كانت هامة للحياة) . وقد كتب الفيلسوف جون ديوي كتاباً هاماً « السعي للتأكد » يشرح فيه الاتجاهات القوية في الفلسفة على أساس هذا السعي . وعندما انهمكت في هذا الكتاب ، كنت أدرك أولاً أن نقص التأكد سوف يسبب للكثير من الناس أن يشعروا بعدم الارتياح وبالقلق [٣] .

وفي سنين تالية ، عثرت على هذه الظاهرة مرة أخرى وأخرى . وفي الدراسات العليا كنت أدرس السلوك ، وأصبح واضحاً لدي أن هذه المدرسة في التفكير (النظرية) هي أكثر من مجموعة ملاحظات تجريبية لكيفية دراسة السلوك الإنساني . فقد كانت أيديولوجية ينظر إليها الباحثون كنوع من العبادة التي يتحمسون لها . ولكن هؤلاء المتمسكين بطريقة التعامل مع نظرية السلوك كان يبدو أنهم في حاجة إلى (ينقصهم) الاعتقاد بأن السلوك الإنساني يمكن دراسته فقط بالملاحظة ، وقياس أشكاله الواضحة والملموسة . إن فكرة أن الحياة الداخلية للفرد يمكن أن تكون مادة مناسبة للدراسة ، حتى ولو كان يمكن قياسها بنفس الطريقة الدقيقة ، قد تم رفضها . وكان الرفض ليس لأسباب بحثية فقط ، ولكن الفكرة لقيت تأففاً عاطفياً . والغريب (بالنسبة لي على أية حال) أن دراسة الحياة الداخلية للإنسان الفرد كانت تبدو منفرة للغاية للمتمسكين بنظرية المدخل « العلمي » السلوكي . ولوهلة ، اعتقدت أن « السلوكية » قد يكون

لها محاسنها على أساس من طرق البحث التى اتبعتها ، ولكنى لم أستطع إطلاقاً أن أتقبل الحماس شبه الدينى الذى كانوا يتمسكون به إزاء هذه النظرية . وأدركت فيما بعد أن المداخل البديلة للبحث سببت لعلماء هذه النظرية المعروفين ما أسميه بقلق المعرفة ـ لأنهم كانوا يتعاملون مع أشياء غير ملموسة ومع حقائق غير مؤكدة . وعند الشك فى وسيلة المعرفة المفضلة لديهم ، فإن المرء كان يثير الشكوك أيضاً حول طريقتهم فى التحكم فى البيئة المحيطة بهم .

وأتـذكر نوبة حدثت لى أنا شخصياً من نوبات قلق المعرفة . عندما كنت طالباً فى الجامعة ، فقد نما عندى احترام بالغ لقوة المنطق ، وشعور بأن المنطق هو الطريق الملكى للحقيقة . ولهذا فإننى ، حتى بعد أن غيرت تخصصى فى الدراسات العليا من الفلسفة إلى العلوم الاجتماعية ، إلا أننى ظللت أدرس مقـررات فى المنـطق فى قسم الفلسفة بالدراسات العليا أيضاً . وفى هذه الفترة بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، كانت هناك مجموعة ممتازة من علماء المنطق فى قسم الفلسفة بجامعة هارفارد . وقد تأثرت بأستاذ واحد بالـذات ، ودرست كل مقـرر فى المنطق يعطيه فى الجامعة . وفى ذلك الوقت لم يكن البروفيسور ويلارد فان أورمان كواين قد أصبح بعد عالم المنطق المشهور عالمياً كما حدث بعد ذلك . ولكن هذه الشهرة التى نالها فيما بعد لم أندهش لها ، لأن البروفيسور كواين كان لديه أكبر عقل منطقى مؤثر صادفته فى حياتى .

وقد تابعت تطور أفكاره حتى فى « المنطق فى الرياضيات » فى المقرر ١٩ ب الذى كنت فيه الوحيد الأمريكى المولد (فى فصل يضم ثمانية من الطلبة) . وكان المحاضر والمحاضرة بمثابة مغامرة ثقافية فريدة فى نوعها . وقد كان البروفيسور كواين قادراً على أن يعرض لنا بإقناع مدى فقر المنطق كوسيلة للمعرفة وقد سبب لى ذلك كثيراً من القلق . واندهشت لأن المنطق ، الذى هو وسيلتى المفضلة للمعرفة ، والذى يفتخر به تاريخ الفلسفـة كثـيراً ، تبـين أنه مجموعة ضيقة من الوسائل الفنية التى نشأت فى العادات والتقاليد ، ثم تحالفت مع علم الحساب ، وأصبح بعد ذلك بركة ونعمة لخبراء برمجة الأجيال المتعاقبة من الكمبيوتر ، ولكنه لا علاقة له تقريباً بالأسئلة الكبرى التى تثيرها فلسفة الحياة . وبعد ذلك بقليل ، تركت الجامعة ، ولم أعد إليها إطلاقاً ، رغم أننى افترضت قبل ذلك أن حياتى سوف أقضيها كأستاذ للفلسفة .

ومن عملى المهنى فيما بعد ، اكتشفت أن زبائن معينين فى دنيا الشركات معرضين

لنوع آخر من أنواع قلق المعرفة . فهم لا يقبلون ــ كنوع من المعرفة الحقيقية ــ إلا البيانات التى يمكن تقدير كميتها . وهناك بعض زبائنى من رجال الأعمال الذين لا يستطيعون فهم أى شىء إلا إذا أمكن التعبير عنه على شكل إحصائى . فهم لا يشعرون بالارتياح إطلاقاً مع المعرفة الكيفية . وحتى لو كانت هذه المعرفة تعبر عن حقيقة هامة ، وتعتبر الإحصائيات شيئاً سطحياً بالنسبة لها ، فإنهم يفضلون الإحصائيات . إن المدخل الكمى للمعرفة يبدو لهم أكثر احتراماً للعلم ، وأنه يبشر بموضوعية أكثر ورقابة أحكم . أما المدخل النوعى ، فإنه يهدد بتقويض شعورهم بالسيادة والتحكم ، إنه يصيبهم بالقلق .

وأعتقد أن مفتاح حل لغز هذه المقاومة الكبرى لمفهوم القرار العام يوجد فى ميله لخلق هذا النوع من قلق المعرفة . إنه يوحى بأن الوسائل السائدة للمعرفة المرتبطة مع « ثقافة السيطرة الفنية » قد لا تكون بدرجة القوة والشمول اللتين يؤمن بهما أتباعهما ، وأنه لغرض ما هام فإن وسائل أخرى للمعرفة ، ومن بينها القرار العام قد تتفوق عليهما .

ملخص

إن التأثير المشترك لهذه الأشكال المختلفة للمقاومة ينتج عنه قوة شديدة . إن الخبراء الذين يتولون مناصب هامة فى المجتمع ، وهم مشغولين للغاية بما يقلقهم أو ما يثير اهتماماتهم ، لا يولون قدراً كبيراً من الاهتمام لمجموعة من الأفكار التى لا تتفق جيداً مع اتجاهاتهم المقررة سابقاً أو مع إطارهم الفكرى . ولما كانت هذه الأفكار الغريبة عليهم تقلل من مكانتهم وقيمة خبرتهم ، فإنها لن تكون جذابة بالمرة إليهم . وإذا أتيح لهذه الأفكار أن تفرض عليهم وعلى مصادر المقاومة هذه ، فإنها سوف تسبب لهم وخزاً أو ألماً حاداً (أو ما هو أكثر من الوخز والألم) نتيجة لقلق المعرفة ، لأن هذه الأفكار تتعارض مع وسائل المعرفة التى تمكن هؤلاء الخبراء من الحفاظ على درجة عالية من السيطرة على عملهم . وهكذا فإنه من المتوقع أن نواجه حاجزاً ــ أو سقفاً من الزجاج ــ يعترض النظر بجدية إلى القرار العام والأفكار المتصلة به .

وإذا كانت أكبر مقاومة تأتى من قلق المعرفة التى يسببها اقتراح وسيلة للمعرفة تعتبر

ضد أساس « ثقافة السيطرة الفنية » ، فإنه يمكن تقديم استراتيجيات للتعامل مع هذه المقاومة . هناك طرق كثيرة للتقليل من القلق . ومع وجود أناس أصحاء يعملون جيداً ، فإن أفضل الطرق للتقليل من القلق هى مواجهته بجعل مصادره واضحة حتى يمكن التعامل معها . وبعض التجارب يجب أن تجعلنا قلقين . ولكن الكثير من مصادر القلق مثل هذا الذى ذكرناه تعتبر معرقلة لوظيفة الإنسان : فهى تعترض طريقه وهو يحاول مواجهة الواقع المعقد لهذا العالم بطريقة فعالة .

وفى الفصول التالية سوف أحاول رسم الخطوط العريضة لاستراتيجية « شق الطريق » عبر حواجز المقاومة وذلك عن طريق جعل مصادر قلق المعرفة السائد فى حضارتنا واضحة . إن « ثقافة السيطرة الفنية » تحبذ وسائل للمعرفة تعتبر موضوعية ، وعلمية ، وكمية ، وتنظيمية ، وتجريبية ، وغنية بالمعلومات ، ويمكن الاستفادة منها تكنولوجياً . هذا النوع من المعرفة أثبت أنه مفيد لدرجة مدهشة فى تحكمنا فى البيئة المحيطة بنا . إن هذه الوسائل للمعرفة أصبحت ذات نفوذ قوى لدرجة أن الوسائل الأخرى تبدو ضعيفة إلى جانبها إذا قورنت بها ، ومن بينها القرار العام . وإذا قرأنا فى أفكار حفنة من كبار فلاسفة القرن العشرين ، آمل أن أبين أن مزاعم نوع المعرفة التى تحبذها ثقافتنا ، بالرغم من كل سطوتها ، إلا أنها تأخذ اهتماماً أكثر مما تستحقه . إننا عن طريق إرغام أشكال المعرفة الأخرى على البقاء فى الظل ، ندمر بعض التوازنات القيمة لمجتمعنا التى يحتاجها لتحقيق حلم الحكم الذاتى بالكامل .

١٥

تحديد معنى الموضوعية

إن التحكم فى البيئة ، والاستمتاع بثمار التكنولوجيا الحديثة ليسا الغرض الرئيسى للحياة على ظهر الأرض . فهناك أهداف أخرى وقيم أخرى وأغراض أخرى . وفى ثقافتنا التى تعتمد على « التحكم الفنى » ، فإن هذه الأهداف زهيدة أو طفيفة أفلتت من القفص الحديدى الذى رأى ويستر أنه الناتج الذى لا مفر منه لغرامنا بوسيلة واحدة للمعرفة . وأود أن أقدم للقارىء ملخصاً موجزاً للنقد الذى توجهه الفلسفة الحديثة لهذه الوسيلة السائدة للمعرفة ، والجانب المظلم للثقافة التى تنشأ عنها . وإذا أخذنا القارىء فى رحلة جانبية من خلال منظر الفلسفة الحديثة ، فإن هذا ليس تحولاً عن رسالة البحث فى هذا الكتاب . إنه تأكيد مباشر للغرض الذى يحركه وهو : إضفاء الشرعية على مفهوم القرار العام كوسيلة حقيقية للمعرفة ، تساوى أو تتفوق فى قوتها على تحقيق أهداف الحكم الذاتى .

ويشير توماس كون فى كتابه الذى يعتبر نقطة انطلاق « تركيبة الثورات العلمية » ، أن المقاومة ترحب بكل النظريات التى لا تتفق بسهولة مع النماذج الموجودة . وقد استخدم كون كلمة « نموذج » للتدليل على خرائط المعرفة التى تتعلق بالواقع والسائدة فى كل عهد ، وتفيد كإطار لشرح النظريات العلمية . ورغم النقد الموجه إليها كثيراً ، إلا أن فكرة كون المحورية فى كتابه أصبحت جزءاً مألوفاً فى مفردات لغتنا الثقافية . ويرجع الفضل لعمق نظره ، فقد أصبحنا متنبهين إلى حقيقة أن النظريات التى تتوافق مع النماذج الموجودة يتم استيعابها بسهولة فى التركيب العام للمعرفة ، بينما النظريات التى

لا تتفق تماماً يتم تنحيتها جانباً بدون أى مبالاة ، أو يتم رفضها لدرجة الإهانة والاحتقار أحياناً [١] .

وباختصار ، فإن أية تحديات للنماذج السائدة تثير الاضطراب فى المعرفة ، وتؤدى إلى استجابات عاطفية غير لائقة . وما يجعل المقاومة للقرار العام محيرة أنها لا تبدو على السطح وكأنها تشكل تحدياً أساسياً للنماذج القائمة . ولكن إذا تفحصنا الأمر جيداً ، فإنها تفعل ذلك بالضبط : إن اعتبار القرار العام شكلاً شرعياً من أشكال المعرفة معناه إلقاء الشك على الافتراضات المتدفقة لثقافة التحكم الفنى .

القرار والمعلومات

ومن بين هذه الافتراضات الدافعة ، يوجد ثلاثة بالذات لها علاقة بموضوعنا . الأولى أن المعلومات هى شكل من أشكال المعرفة ، أما الرأى فلا . والثانية أن القرار هو نوع من الرأى . والافتراض الثالث أنه فى عملية صنع القرار ، فإن المعلومات (المعرفة الحقيقية) تعتبر أفضل من القرار (الرأى) . والافتراض هنا أنه عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرارات هامة ، فإن المعلومات الجيدة يفترض أنها العنصر الهام جداً . فإذا توفرت لديك معلومات جيدة ، فإن السياسات السليمة سوف تتبع ذلك بالتأكيد . ولكن من الناحية العملية ، فإنه نظراً لعدم توافر المعلومات الجيدة معظم الوقت ، يصبح من اللازم أن يحل القرار العام محل المعلومات الناقصة ، غير أن هذا من الواضح أنه ثانى أفضل حل وسط .

هذه الافتراضات مغروسة بعمق فى ثقافتنا لدرجة أنها مذكورة فى التعريفات الموجودة فى قواميسنا . وفى قاموس وبستر ـ الطبعة الثالثة من القاموس الدولى الجديد ، نجد بعض المعانى لكلمة Judgment هى كالتالى :

Judgment

(١) التفوه برأى أو قرار له طبيعة رسمية أو ناشىء عن السلطة المختصة ، وأيضاً الرأى أو القرار المتخذ ، وأيضاً النقد والإدانة .

(٧) القدرة على التوصل إلى قرار حكيم أو نتيجة حكيمة على أساس المشيرات والاحتمالات عندما لا تكون الحقائق مؤكدة بوضوح ، مثلاً أن تستخدم أفضل ما لديك للحكم على الأمور ، وأيضاً ترك الأمر لك لتقرر ، أو الرؤية الصائبة مثل : رجل له رؤية صائبة .

وفى المعنى رقم ٧ للكلمة ، فإن تعريف القاموس يجعل واضحاً أنه فى عملية اتخاذ القرار ، فإن الحكم على الأمور هنا يعمل كبديل للمعلومات الناقصة عن الحقيقة . فالقاموس ينص بوضوح على أن « التوصل إلى قرار » يسمح للناس بالتوصل إلى « قرارات أو استنتاجات حكيمة » حتى عندما لا تكون جميع الحقائق متاحة . والواضح هنا أن الحصول على الحقائق هو أضمن وآمن طريق للتوصل إلى القرارات ، ولكن إذا لم تكن الحقائق كاملة أو كان بعضها ناقصاً ، فإن التوصل إلى قرار قد يحل مكانها .

ويذكر هنرى كيسنجر افتراضاً مماثلاً عندما يلاحظ أنه عندما تكون حرية العمل فى السياسة الخارجية أقصى ما تكون للمرء ، فإن المعلومات غالباً ما تكون غير كافية . وكلما تراكم المزيد من المعلومات ، فإن الخيارات للتصرف تتضاءل . والمعنى هنا أنه كلما كان لديك معلومات أكثر ، كلما كان قرارك أفضل . ولكن عندما تغيب الحقائق ، وتكون هناك حاجة للتصرف فإن الحكم على الأشياء أو القرار يصبح للأسف ضرورياً هنا لملء الفراغ [٢] .

وأريد أن أناقش أن هذا الافتراض يعكس نظرية علم المعرفة التى راح زمانها ، وأنها على عكس ما يراه معظم حارسى بوابة المعرفة فى مجتمعنا ، فإن الحكم على الأشياء واتخاذ قرار لا يحل مكان المعلومات ، ولكنه متغير منفصل ومستقل يلعب دوراً مختلفاً فى عملية اتخاذ القرار عما تفعله المعلومات . (وعبارة حارسى بوابة المعرفة هنا أشير بها إلى هؤلاء الناس فى جامعاتنا وفى المهن المختلفة الذين يحددون ويحمون قوانين المعرفة — مثلاً علماء « الطبيعة وعلم الاجتماع » ، والفلاسفة ، وخبراء السياسة ، والصحفيون ، والباحثون فى الطب . . وهكذا . هؤلاء الناس هم الذين يحافظون على معايير المعرفة فى مجالاتهم المختلفة التى يعتبرون خبراء فيها ، ويميزون بين المعرفة الحقيقية وبين مجرد الرأى ، والاعتقاد ، والتقول ، والشائعات ، والتحيز ، والإيمان المبنى على العاطفة ، والتأكيدات التى لم تثبت بالدليل القاطع) .

وبالنسبة لمعظم حراس بوابة المعرفة هؤلاء ، والصحفيين بالذات ، فإن جزءاً من

عقيدتهم أنه كلما كان لديك المزيد من الحقائق ، كلما كان اعتمادك أقل على عملية الحكم على الأشياء ، وكلما كانت قراراتك أكثر حكمة . وأريد أن أبين أن هذه العقيدة مبنية على أساس من سوء الفهم العميق لعلاقة المعلومات بالحكم على الأشياء أو اتخاذ القرار ، وأنه عندما يتعلق الأمر فى اتخاذ القرار بالشئون السياسية ، فإن القرار الحكيم هو مهم تماماً مثل صناعة اتخاذ القرار ، إن لم يكن أكثر أهمية من المعلومات الجيدة ، بل ويختلف عنها .

والتعريف يقول إن القرارات السياسية تتعلق بموضوعات شاملة وغير فنية تتضمن أهدافاً وقيماً واستراتيجيات وكذلك تكتيكات . وجميع القرارات السياسية الكبرى تحتوى على عناصر ترجع إلى الحقائق وإلى الحكم على الأشياء أيضاً . والعناصر التى ترجع إلى التوصل إلى حكم على أساس الاحتمالات لا تحل مكان المعلومات الناقصة . فالحقائق وهذه الأحكام لا يمكن أن تتحول ليصبح كل منها بدلاً من الآخر ، كما أنها ليست قابلة للتبادل . ولا يوجد قدر من المعلومات يمكنها التعويض عن قرار أوحكم سيء ناشيء عن الاحتمالات . والافتراض الشائع بأن المعلومات الجيدة تؤدى إلى قرارات سياسية حكيمة يعتبر افتراضاً خاطئاً عن عمد تقريباً .

وإذا ضغطنا على الناس ، فإنهم سوف يعترفون بهذه النقطة لأن ثقل الدليل يجعلها واضحة بلا لبس أوغموض . فالتاريخ حافل بأناس ذوى علم ، وعليمين يتخذون قررات سياسية غبية ووحشية وبشعة وجديرة بالازدراء . مثلاً سياسة التهدئة التى اتبعها نيفيل شامبرلين رئيس وزراء بريطانيا مع هتلر فى مؤتمر ميونيخ لم تكن غلطة معلومات ، ولكنها كانت حكماً سيئاً . وأيضاً سياسة بول بوت (زعيم الخمير الحمر فى كمبوديا) والمبنية على أساس ترحيل الناس بالقوة للعمل فى الريف مما أدى إلى مقتل عدة ملايين من الكمبوديين ، لم تكن هذه السياسة بسبب معلومات خاطئة ، وإنما بسبب قرار خاطيء مبنى على حكم خاطيء . إنها حقيقة محزنة يعرفها كل شخص مفكر أن الناس العليمين ، ذوى النوايا الحسنة ، يرتكبون أحياناً أخطاء فى تقدير الأمور ينتج عنها سياسات رديئة . هذه النقطة كانت الرسالة المحورية فى كتاب ديفيد هولبرستام « الأفضل والأذكى »[٣] . إن عنوان الكتاب يقول كل شيء : إن الناس الذين اتخذوا أسوأ القرارات السياسية لتورط أمريكا فى مستنقع فيتنام كانوا من أفضل وأذكى القادة الذين أنتجهم هذا المجتمع الأمريكى . وبالتأكيد فإن ذلك يعنى أنهم كانوا من أفضل

الناس معلومات وأكثرهم معرفة . ولكن معلوماتهم الأرقى والأفضل لم تمنعم من ارتكاب أخطاء سياسية ــ ليس بسبب معلومات خاطئة ، ولكن بسبب حكمهم الخاطىء المبنى على الاحتمالات .

والسبب فى هذه الخطب الرنانة التى ألقيها على القارىء حول هذه النقطة الواضحة لدرجة الإحراج ، أنهم يتجاهلونها كثيراً أثناء الممارسة . فعندما يلاحظ هنرى كيسنجر أن الحقائق تكون أقل ما يمكن عندما تتوفر أكبر فرصة لحرية العمل ، فإنه يركز على المعلومات الغائبة عن الحقائق ، وينظر إلى وجود الحكم السليم على الأمور (طبعاً حكم كيسنجر هنا) على أنه أمر مسلم به . ولكن الحكم السليم على الأمور لا يمكن اعتباره قضية مسلماً بها هكذا . ففى مجتمع اليوم نجد أنه لا يتوفر كثيراً وبدرجة أكبر من نقص المعلومات المتعلقة بالحقائق . إن ثقافتنا منحازة كثيراً نحو المعلومات ، أما الحكم السليم على الأمور فإنه فكرة منسية تقريباً .

وإذا كنت قد قلت فى مقدمة هذا الكتاب : « إن نظريتى هى أن الجمهور العليم لا غنى عنه لكى تعمل الديمقراطية بطريقة مناسبة » ، فإن هذا التصريح كان من الممكن أن يقابل بالتثاؤب . وبدلاً من إثارة الجدل حول هذا الرأى ، فإن كلماتى كان سينظر إليها على أنها شىء بديهى ، أو أنها بيان للموعظة عن النوع الذى يهوى المعلمون المدنيون والصحفيون أن يلقوها فى المناسبات التى يحتفلون بها . ولكن صحة البيان لم يكن ليشك فيها أحد ، ولكن نقص الأصالة فيها هو الذى يثير الشك . ولم يحدث إطلاقاً أن شكك أحد فى الرغبة فى إعطاء الجمهور المزيد من المعلومات . ولكن تحسين حكم الجمهور على الأشياء هو الذى شككوا فيه ، فهو مفهوم غريب عليهم وغير مألوف لهم .

إننى لا ألمح أن كون المرء يصبح عليماً بالأمور ليس ميزة يمكن إغفالها . فإننا لم نكن لنبقى فى هذا العالم المعقد بدون معلومات متخصصة . فالمعلومات لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة لعمل الخبراء . ولكن ما يفعله الخبراء ، وما يفعله الجمهور ليس أمراً واحداً بالمرة . فالخبراء يبحثون عن إجابات لأسئلة فنية . أما الجمهور فيتخذ قرارات أو أحكام تتجاوز الأمور الفنية . وكما رأينا فى الأمثلة العديدة التى سقناها فى الفصول الأولى من هذا الكتاب ، فإن المعلومات الخاصة بالحقائق تلعب دوراً أضيق فى مساعدة الناس على التوصل إلى حكمهم على الأمور ، وليس كما هو شائع .

إن نظامنا الاجتماعي يعترف بالتمييز بين المعلومات وبين الحكم على الأمور ، كما أنه يحولها إلى نوع من المنظمات بطرق مختلفة . فمثلاً ، فى نظامنا القضائى ، يكلف المحلفون بفرز الحقائق ، أما إصدار القرار فهو من اختصاص القاضى وحده . وأكثر أشكال التنظيم وضوحاً يمكن رؤيته فى العلاقة بين مجالس الإدارات وبين الإدارة فى الشركات الكبرى . فكل شركة لديها تركيبة مزدوجة للقيادة : مجلس إدارة يمثل الملاك ، ومجموعة من المديرين يتولون إدارة الشركة . أما مجلس الإدارة فله نوع من « السيادة » بالمعنى المفهوم فى السياسة . فلديه السلطة ، بالقانون وبالممارسة ، لأن يزيح ويستبدل إدارة الشركة بإدارة أخرى .

وهناك قواعد ، كثير منها غير رسمية وغير مكتوبة ، لمجالس الإدارة ، مثلما توجد قواعد لعمل المديرين . وفى دراسة كاشفة لهذه القواعد يلاحظ البروفيسور توماس ويزلر أن معظم مجالس الإدارات لا تدير ولا يجب أن تدير الشركة ، أو حتى تضع استراتيجية لها . ويشير البروفيسور ويزلر إلى حقيقة واضحة وهى أن « مجموعة من الأفراد الذين يجتمعون مرة أو مرتين كل شهر لا يمكن النظر إليهم بجدية على أنهم يديرون الشركة » . وينهى كلامه قائلاً : « نحن المجلس نحكم ، أما المديرين فيديرون » . إن التمييز الذى يقدمه ويزلر هنا بين الحكم وبين الإدارة تمليه الحاجة إلى التمييز بين المعلومات وبين الحكم على الأمور [٤] .

ويقول ويزلر أن أحد المسئوليات الكبرى لمجلس الإدارة الذى يحكم الشركة أن يحدد سياسة الشركة . ويتم هذا بالاشتراك مع الإدارة . ولكن المسئولية فى النهاية تقع على عاتق مجلس الإدارة . وفى بعض الأحيان يصطدم مجلس الإدارة مع الإدارة حول السياسة التى تتبعها الشركة . وبالتأكيد فإن هذا لا يحدث كثيراً بسبب خاص . إنه من المحرج جداً للمديرين أن يصوت أعضاء مجلس الإدارة ضد مبادرة للإدارة ، ولهذا فإن المديرين حريصون جداً على أن يتجنبوا صراعاً مكشوفاً فى اجتماعات مجلس الإدارة . ولكن فى عملية « هات وخذ » التى تسبق الاجتماعات الرسمية لمجلس الإدارة ، تجرى مناقشات تهدف إلى التوفيق بين الآراء المتعارضة . هذه المناقشات نادراً ما تدور حول موضوعات متعلقة بالمعلومات ، ولكنها فى الأغلب تدور دائماً حول أشياء تتعلق بالحكم على الأمور .

وهناك أمثلة عديدة تفيدنا فى هذا المجال . هناك شركة مقرها ولاية نيوجيرسى ظلت

سنوات عديدة تتخلص من نفاياتها الكيميائية بطريقة قانونية ، ولكنها أدت إلى تلوث المحيط . وكان كل من فى الشركة ، ومن بينهم أعضاء مجلس الإدارة والمديرين ، يدرون بما تفعله الشركة (فقد كانوا جميعاً يشاركون فى نفس المعلومات) . وشعروا بأنهم فى موقف المدافع عما تفعله الشركة ، ولكنهم أصروا على مواصلة العمل بنفس الطريقة ، لأن البديل لذلك كان سيؤدى إلى نقص الأرباح بالنسبة للمساهمين . وفى خريف ١٩٨٨ ، وبعد أن تم إغلاق عدد من شواطىء نيوجيرسى أثناء موجة الحر القياسية فى ذلك الوقت ، اقترح عدد كبير من أعضاء مجلس الإدارة أن توقف الشركة التخلص من نفاياتها فى المحيط ، حتى لو أدى ذلك إلى توجيه ضربة لسياسة الشركة فى ضرورة تحقيق الأرباح . وكانت أسباب قلقهم أن الجو السياسى قد ينقلب عليهم ويعاقبهم ، وكذلك إدراكهم أنه رغم أن إلقاء النفايات فى المحيط كان أمراً قانونياً ، إلا أنه لم يكن كافياً لمواجهة المعايير الأخلاقية التى رأى الأعضاء أن الشركة يجب أن تراعيها . ولكن الإدارة كانت مترددة فى اتخاذ القرار . غير أن أعضاء مجلس الإدارة أصروا ، وأخيراً وافقت الإدارة على قرارهم .

مثال ثان : كان مجلس إدارة شركة مقرها شيكاجو يبحث توصية من الإدارة أن تشترى الشركة شركة أخرى معروضة للبيع ولكن فى مجال صناعى آخر غير مجال الشركة الأم . وقدمت الإدارة للمجلس معلومات حول النمو المحتمل للشركة التى سيشترونها ، وعن حالتها الحالية التى كانت تعتبر جيدة من الناحية الاقتصادية . وكانت المعلومات تبرر بوضوح الثمن المطلوب لشراء الشركة . وبالإضافة إلى ذلك ، كانت هناك مزايا ضريبية هامة فى الصفقة . وناقش مجلس الإدارة المديرين حول اقتراحهم . ولكن المجلس بعد نقاش مستفيض رفض العرض . وكانت الأسباب التى استند إليها أن إدارة شركة جديدة فى مجال غير مألوف للشركة الأم ، يحتمل أن يؤدى إلى تشتيت الجهود ، وقد يتسبب فى تحويل اهتمام الإدارة عن الشركة الرئيسية .

فى هذا المثال ، كما فى المثال الأول ، فإن المعلومات المتاحة لكل من الإدارة ومجلس الإدارة كانت واحدة . ولكن قرارهم كان مختلفاً لأن عوامل إضافية إلى جانب المعلومات كانت سبباً فى اتخاذ القرار النهائى . ما هى هذه العوامل الأخرى ؟ إنها تتضمن : تفسيرات مختلفة للمصالح ذات المدى البعيد للشركة ، ومفاهيم مختلفة للتوقيت ، وتفسيرات مختلفة للجو السياسى ، والربط بين قيم المؤسسة وتدعيمها (هذه الأمثلة

لا توحى بأن قرارات مجلس الإدارة هى الصواب دائماً ، فأحياناً تكون هذه القرارات سيئة ، ولكن النقطة المهمة هنا هى أن كلاً من المديرين ومجلس الإدارة يعتمدان على عمليات تفكير مختلفة) .

إن الفرق بين إدارة وبين حكم الشركة يزيد من أهمية الفرق بين المعلومات وبين الحكم استناداً إلى الاحتمالات . فإدارة الشركة والتحكم فيها يتطلب كلاهما معلومات جيدة وأحكاماً صائبة . ولكن فى الإدارة نجد أن عنصر المعلومات أكبر مدى وعمقاً فى التفاصيل . وهنا يحتاج الأمر بالتأكيد إلى الحكم على الأشياء : إن المدير الذى يتخذ أحكاماً سيئة يشبه مدفعاً مدمراً أفلت زمامه . ولكن فى العمليات التى تتم يوماً بعد يوم ، فإن الحكم أو القرار يتعلق بأمور تكتيكية أكثر ، وبأمور سياسة الشركة أقل .

أما مجلس الإدارة فحاجته للمعلومات أقل من حاجة الإدارة ، وخصوصاً المعلومات المتعلقة بتفاصيل التشغيل ، إلا إذا كانت هذه وثيقة الصلة بقرار سياسى . إن تركيب مجلس الإدارة يتم بطريقة لا تجعله جهازاً لفرز المعلومات ، وإنما جهاز للتوصل إلى حكم أو قرار . ويتم توزيع المعلومات مقدماً حسب الإمكانيات حتى يكرس مجلس الإدارة اجتماعاته لوظيفته الرئيسية وهى : مناقشة القضايا المتعلقة بسياسة الشركة ، وذلك بهدف التوصل إلى حكم جماعى يتم تنفيذه . وأحياناً تتركز المناقشة على توضيح بعض الحقائق ، ولكنها فى الغالب تدور حول الأهداف وحول القيم ، وكيف تتفق السياسات المقترحة والتى تم إعدادها بعناية مع هذه الأهداف والقيم .

وفى الماضى ، عندما كان الكثير من الشركات الكبرى يملكها أفراد (وهذه عددها قليل اليوم) كانت مجالس الإدارات تتكون عادة من المالكين أنفسهم أو من مديرى البنوك والمحامين الذين يتعامل معهم أصحاب الشركة . وبالنسبة لمجالس الإدارة هذه كانت المصالح الاقتصادية لأصحاب الشركة واضحة بلاشك وأحياناً بطريقة فجة . أما اليوم فإن مجالس إدارات الشركات الكبرى المملوكة للجمهور مازالت تمثل المصالح الاقتصادية للملاك ، ولكن هذه النقطة يتم تفسيرها بطريقة أوسع . إن مجالس الإدارات الآن أجهزة سياسية ، مركبة لاتخاذ قرارات تتضمن مصالح اقتصادية ، ولكنها لا تقتصر عليها .

إن أهمية الحكم أو اتخاذ القرار يمكن تبريره على أسس عملية ، فليس من الضرورى اعتبارها معرفة حقيقية بمعنى نظرى يتعين احترامه والاستفادة منه . ومهما

كانت النظريات التى يؤمن بها المرء ، فإن المجتمع يجب ــ كأمر عملى ــ أن يعتمد على القرار المبنى على الاحتمالات سواء أراد ذلك أم لا . ولكن قضية الحكم بناء على الاحتمالات تصبح أكثر قوة إذا استطعنا أن نقدم تجربة تؤكد ذلك ، وآمل أن أفعل ذلك ، لإثبات أن الحكم أو اتخاذ القرار ليس متغيراً منفصلاً ومتميزاً فى عملية صنع القرار (إلى جانب المعلومات) ولكنه شكل مشروع من أشكال المعرفة قائم بذاته ــ وهو مختلف طبعاً عن المعلومات أو عن النظرية العلمية أو الحقائق المنطقية (التحليلية) ، وهى الأشكال المقبولة للمعرفة ، ولكن رغم ذلك كله فإن القرار المبنى على الاحتمالات لنقص المعلومات يعتبر من أشكال المعرفة الحقيقية .

الموضوعية

إن افتراض أن المعلومات المبنية على حقائق هى المعرفة الحقيقية ، بينما الحكم أو القرار المبنى على احتمالات ليس كذلك ، هذا الافتراض له جذوره فى النظرية الفلسفية أو المذهب الفلسفى الذى يعتبر علم المعرفة « الرسمى لثقافة التحكم الفنى » . وهو المذهب الذى يطلق عليه البروفيسور ريتشارد برنشتاين اسم « الموضوعية » . ويقول برنشتاين أن الموضوعية هى الاعتقاد بأنه « فى التحليل النهائى يوجد مجال أو ميدان من الحقائق الأساسية التى لم يتم تفسيرها بعد ، والتى تخدم كأساس لكل المعرفة المبنية على التجربة »[٥] . والفهم اللائق لهذا اللب من الحقائق هو الوسيلة الحقيقية الوحيدة للمعرفة . هذا اللب من « الحقائق الصلبة » يستبعد القيم والمعايير والآراء والأحكام أو القرارات المبنية على الاحتمالات لأن هذه تعبر عن تفضيلات ذاتية لا يمكن تبريرها أو التأكد منها علمياً بنفس الطريقة التى يمكن بها التأكد من التأكيدات المبنية على الحقائق . فالحقائق تمثل هذه النواحى من الواقع الذى يمكن تأكيده من خلال طرق موضوعية ، بينما القرار المبنى على الاحتمالات يستمد جذوره من العواطف والقيم التى هى علامات الذاتية[٦] .

ومن وجهة نظر موضوعية بحتة ، فإن أى فرع من فروع العلم يسعى إلى معرفة العالم يجب أن يحترس من خطورة إصدار أحكام أو قرارات وكأنها حقائق . والهدف من

إعطاء وصف موضوعى ، ومحايد من ناحية القيم للحقائق هو المعيار النموذجى للعلم . هذا النموذج يعكس الإيمان بأن « العلم وحده هو مقياس الواقع ، والمعيار الذى يستخدم لتقييم المعرفة المشروعة عن ماهية الإنسان »(٧) . وبالمراعاة الدقيقة لقوانين التأكد والاختبار فقط تستطيع أن تحقق المعرفة التجريبية الصحيحة للواقع الإنسانى(٨) .

ومن الظاهر تبدو الموضوعية وكأنها لا شىء أكثر من إحساس عام رسمى . فكل واحد يعرف الفرق بين الحقيقة وبين الحكم المبنى على الرأى ، وياله من راحة أن يخلص الإنسان نفسه من مستنقع الرأى للوصول إلى الأرض الصلبة للحقيقة . إنها أشبه بالورم الذى يصاب به المريض ونحن نسأل : هل هو ورم غير حميد أم لا ؟ هل يؤيد الناخبون الاقتراح ١٠١ أم يعارضونه ؟ هل الجسر القديم مأمون لمرور الشاحنات الثقيلة عليه أم لا ؟

فى موضوعات كهذه نريد حقائق لا يرقى إليها الشك وليس أحكاماً ذاتية . نريد خبراء ومعهم كل المعدات الفنية الخاصة بهم ـ الأشعة المقطعية ، وأشعة إكس ، والكمبيوتر ، واستطلاعات آراء الناخبين ، واختبارات الإجهاد فى المعادن . إننا نريد أن ينحى خبراؤنا جانباً انحيازاتهم وعواطفهم . إن ثقافتنا الصناعية المتقدمة مبنية على الاعتقاد بأن أثمن أشكال المعرفة هى المعرفة المبنية على المعلومات المستندة إلى حقائق تم التوصل إليها بطرق موضوعية . وإلى جانب هذا النوع من المعلومات ، تبدو الأشكال الأخرى للمعرفة وكأنها من الدرجة الثانية .

وللموضوعية مصادر عديدة تؤيدها فى مجتمعنا . وهى تتفق تماماً مع نظام اقتصادى مبنى على التخصص ، والخبرة ، وتقسيم العمل . وهى تؤيد ويؤيدها النواحى التكنولوجية لثقافتنا الأمريكية . وهى أيضاً تناسب الميل أو الولع الأيديولوجى لصحافتنا ، وخصوصاً أخبار التليفزيون التى تركز على تأثير الأصوات ، وعلى العناوين الرئيسية ، وعلى الحقائق المعزولة (التى تسمح لأخبار التليفزيون أن تقدم نفسها على أنها موضوعية) ؛ كما أن الموضوعية تتفق مع ما تفضله العناصر التى لديها إحساس أكبر بالرجولة فى مجتمعنا ، والذين يجدون أنفسهم مرتاحين مع « الحقائق » أكثر من « التجريد » ، والعواطف ، والآراء . وبطريقة ما ، فإن الاهتمام بالحقائق يوحى بالواقعية ، والبراجماتية (النفعية العملية) ، والعقلانية . وبالإضافة إلى هذه الدعامات

القوية الثقافية والاجتماعية ، فإن الموضوعية تقدم نفسها على أنها الشكل الواضح ذاتياً من أشكال المعرفة المبنية على الطرق العلمية . ولا عجب بعد كل هذا التأييد ، فإن الموضوعية تبدو محصنة ضد النقد أو التحدى .

إن البحث عن المعرفة يتمتع بقدر هائل من الهيبة والمقام الكبيرين فى مجتمعنا ، كما أن المعلومات المبنية على الحقائق العلمية والفنية لها السيادة على كل الأنماط والمعايير الأخرى للبحث عن المعرفة . والذين يملكون المعلومات والحقائق ــ وهم الخبراء ــ يطغون على الذين لا يملكونها . إن الخبراء يلعبون دوراً مسيطراً ومهيمناً فى الحياة العامة لأنهم يفترض فيهم أنهم لديهم المعرفة التى لا يملكها الناس العاديون . وليس من المحتمل أن تقلل ثقافتنا من نظرة الاحترام العالى التى توليها للخبراء فى المستقبل لأن نوع المعرفة التى لديهم ساهمت كثيراً فى نجاحاتنا القومية فى إطالة العمر ، وخلق الرفاهية ، واستخدام التكنولوجيا لجعل الحياة أكثر راحة ، وملاءمة وإثارة . والاتجاه السائد هو الثقة فى الخبراء وإعطائهم مزيداً من السلطة والنفوذ .

ومن هذه النقطة المتميزة ، فإن استنتاج البروفيسور برنشتاين الذى شعر به بعمق ، قد يأتى كصدمة . فهو يعتقد أن نظرية الموضوعية للمعرفة ضارة ومدمرة . وهو يقول « إنها ليست مذهباً بريئاً للمعرفة . ولها عواقب وخيمة »[٩] . والرسالة التى يوجهها إلينا البروفيسور برنشتاين ويحثنا على الالتفات إليها هى : فى اعتمادنا على الموضوعية ، فإننا نطلق عقال قوة مدمرة تشوه الواقع ، وتقوض أركان الحكمة ، والإحساس السليم . وما لم يتم التخفيف من حدتها ، فإنها سوف تدمر كل ما يعتبره مجتمعنا غالياً وهو : الحرية والديمقراطية ، والترابط والاستقرار ، ومن المحتمل أيضاً أن تهدد الحياة على ظهر الأرض .

إن العواقب الخطيرة التى يشير إليها برنشتاين مألوفة جداً للقارىء فى التفكير الاجتماعى للقرن العشرين . إن أكثر خبراء هذا القرن عبقرية بين علماء الاجتماع مثل ماكس ويبر وإميل دوركهايم ، المنظر الناقد لمدرسة فرانكفورت الفكرية (سنبحث ذلك فيما بعد) والفلاسفة الوجوديون ، وعدد كبير من الفنانين ، والروائيين ، والصحفيين وآخرين أعربوا جميعاً بطريقة بليغة عن مخاوفهم من الجانب المظلم لثقافة التحكم الفنى . ومن بين أكثر أشكال المعرفة العميقة إثارة للدهشة فى فلسفة القرن العشرين هو فهمها المتطور تدريجياً أن الكثير من إساءات وأخطار ثقافتنا الماثلة يمكن تتبعها مباشرة

إلى مذهب الموضوعية الذى يبدو وكأنه لا ضرر منه . إننا نواجه هنا تناقضاً عجيباً : إن نوع المعرفة الذى نعتمد عليه جميعاً من أجل صحتنا ، وأمننا ، وسلامتنا ، ورفاهيتنا المادية ، هو فى نفس الوقت يتهم بالخطورة لأنه سيخرب حضارتنا ، ومن المحتمل أن يدمرها فى الوقت الذى نعتمد عليها بوصفها المعيار الشرعى الوحيد للمعرفة . هذا التناقض يجب أن نواجهه رأساً لأن التمييز بين الحكم المبنى على الرأى وبين المعلومات يقع فى قلب هذا التناقض .

إن الدرس الذى تقدمه لنا فلسفة القرن العشرين يعلمنا أن القبضة القوية التى تحيط الموضوعية بها الثقافة الغربية ، وبالذات الثقافة الأمريكية ، ليست مبنية على أساس من المعرفة السليمة . ومن وجهة نظر فلسفية ، فإن الموضوعية تعتبر قطعة من علوم ما وراء الطبيعة التى تعكس مجموعة من التحيزات الملزمة .

هذه النتيجة أو الاستنتاج تصفع الحكمة التقليدية التى تقول أن نجاح العلم ــ وهو من المحتمل أعظم إنجازات الحضارة الغربية ــ يكمن أساساً فى التصاقه بالموضوعية . وطبقاً للحكمة التقليدية ، فقد أثبت اختبار الوقت أن نظرية الموضوعية للمعرفة تعتبر أرقى منزلة وأعلى من كل نظريات المعرفة الأخرى .

ولكن الحكمة التقليدية هذه لا تصمد أمام الفحص الدقيق . إن الزعم بأن الموضوعية تعمل بطريقة أفضل من أى بديل آخر هو مجرد جدل براجماتى (نفعى) صرف . ويبدو هذا الزعم مقنعاً لأنها تحيط نفسها بعبارة العلم ذى المكانة المرموقة . ولكن عند فحصها عن قرب فإنها تهتز . وإذا أمكن إثبات أن صلتها بالعلم هى مضللة ، وإذا أمكن تتبع العواقب الخطيرة « لثقافة التحكم الفنى » وإثبات أنها ناتجة عنها مباشرة ، وفوق ذلك كله ، إذا تبين أن تظاهرها الامبريالى (السيادى) بأنها الشكل الوحيد للمعرفة الحقيقية لا أساس له من الصحة ، فإن شكوكاً خطيرة سوف تلقى ظلالها على مزاعمها بالنجاح البراجماتى (المنفعى) ، وزعمها بوضع فلسفى له سمعته .

ومعظم الناس الأذكياء يدركون جيداً فيما يبدو كيف أن ثقافتنا تميل إلى جانب واحد ، ولكنهم يعتقدون أن الظواهر القبيحة مثل سباق التسلح النووى ، وتلويث كوكب الأرض ، والتخصص الضيق لخبراتنا وللمهن التى يمارسونها ، وانتشار التنفير وابتعاد الناس عن بعضها ، والسطحية الروحية ، وفشل المجتمع ، كل هذا هو الثمن الضرورى الذى يجب أن ندفعه لتقدمنا التكنولوجى ، ولمزاياه غير المشكوك فيها . إن

معظم الأمريكيين ــ والغربيين أيضاً ــ مستعدون لدفع الثمن . فهناك شعور منتشر بالقضاء والقدر حول هذا الجانب القبيح لثقافتنا ، وهو شعور بالشك فى أن هذه مبادلة لابد منها . فلا يبدو أن هناك بديل لها ، فإن تحقيق مكاسب التكنولوجيا الحديثة ومزاياها بدون تحمل آثارها الجانبية السلبية يبدوحلماً مثالياً لا أمل فيه .

ولكن فحص نواحى الضعف فى الموضوعية يكشف أن هذا الشعور بالقدرية لا مبرر له . ومما لاشك فيه أنه سيكون هناك دائماً مبادلات وتأثيرات سيئة . ولكن العنصر البربرى المتوحش ــ وهذا ليس تعبيراً قوياً للجانب المظلم لثقافة التحكم الفنى ــ ليس أمراً ضرورياً . فالبربرية يمكن ترويضها ، وتجاوزات ثقافة التحكم الإلكترونى يمكن التقليل منها إذا أمكن العثور على طريقة للمعرفة تحل مكان الموضوعية ، بحيث يكون لها مفهوم أقل دوجماتية (إصراراً على صحة رأيه) وأكثر جماعية .

إن أساس معركة الفلسفة مع الموضوعية هو زعمها أنها الشكل الوحيد الصحيح للمعرفة ، وأنه لا توجد أشكال أخرى للمعرفة . وتصبح الموضوعية على خطأ بين عندما تأخذ خطوتها من الاقتراح بأن « المعلومات المبنية على الحقائق هى الوسيلة الصحيحة للمعرفة » ، وتنتهى إلى أنه « لا يوجد شكل آخر صحيح غيرها من أشكال المعرفة » ، ولاشك أن المعرفة المبنية على الحكم المبنى على الرأى ليس من هذه الأشكال المعترف بها للمعرفة . وتعتبر هذه قفزة خطيرة فى الاتجاه الخاطىء . وعند فحصها نجدنا وجهاً لوجه أمام أكبر انحياز متعمق فى ثقافتنا . إننا لن نخدع أنفسنا ونعتقد أنه ليس عنيداً بما فيه الكفاية ، أو أنه يمكن زحزحته عن مكانه .

ومنطقياً ، فإننا نستطيع أن نحترم البحث عن الحقائق غير المزوقة وبدون أن نقفز إلى استنتاج أن هذه هى الطريقة المشروعة الوحيدة للسعى وراء المعرفة ، وبدون تنحية أشكال المعرفة المبنية على الحكم أوعلى القرار المبنى على الرأى ، والقيم ، والبصيرة ، والمعايير . وفى دنيا الأعمال والحياة الخاصة وفى مجالات الفنون ، والأديان ، والأخلاق ، فإننا نسلك طرقاً عديدة للمعرفة بدون أن نكسب أياً منها صفة رسمية . ولكن فى أجزاء المجتمع حيث التمسك بفلسفة الموضوعية ــ وهو عالم الخبرة الفنية ــ فإن طرق الحصول على المعرفة تصبح رسمية ، ووضع المعرفة الحقيقية يصبح من حق المعلومات المبنية على الحقائق فقط ، وللنظريات التى تؤيدها . هذه هى وجهة النظر التى يجب زحزحتها بعيداً عن مركز ثقافتنا .

وعلى ضوء بصيرة فلسفة القرن العشرين (التى سوف نلخصها فى الفصلين التاليين) فإن مذهب الموضوعية يصبح أقل إقناعاً ، وعواقبه الخطيرة أكثر وضوحاً ، وفوق ذلك كله وبالنسبة لهدف هذا الكتاب ، يوجد مجال للتفكير الجدى فى أشكال أخرى ومعايير أخرى للمعرفة ، بما فى ذلك القرار العام . إن أكثر جوانب الموضوعية إغراء هو مظهرها بأنها تراعى الإدراك السليم وحسن التقدير ، وأنها واقعية ، وعملية ، وطريقتها « العلمية » الناجحة التى لا بديل لها . وفى التالى سأحاول أن أستفيد من دروس فلسفة القرن العشرين لأبين مدى خطأ نظرة الموضوعية ، وأى بديل يستطيع أن يخدم ثقافتنا بطريقة أفضل .

١٦

تفكيك الموضوعية

فى الديمقراطيات الصناعية المتقدمة نجد أن سرعة التغيير تتقدم بعناد شديد ، سنة بعد سنة ، وعشرة سنين بعد عشرة سنين . فكلنا مشدودين إلى أقصى درجة من قوانا للتكيف بحيث لا نستطيع أن نلحق بها . ومن الواضح أننا فى حاجة إلى استراتيجية ذهنية لمواجهة كل هذه التغييرات المربكة والمعلومات المنهالة التى تتساقط علينا . والموضوعية هى استراتيجية عقلية جذابة . فهى تقول فى الواقع « تجاهلوا كل شىء إلا الحقائق ، راجعها بدقة لتستبعد المزاعم المتضاربة التى تؤثر فى انتباهك ، وادفع جانباً الآراء ، والمشاعر الشاذة ، والنظريات الفخمة ، والتخمينات ، والحدس . وعندما تواجه التعقيدات ، تخصص فى تجنب هذا الفخ الذى ينصبه الهواة بأن تكون كل شىء لكل الناس . وعليك أن تنسى هذه الطريقة المنطقية ، وستكون قادراً على أن تتدبر أمرك بدون أن تقهر » .

هذه نصيحة صحيحة إلى حد ما . فهى طريقة للتخلص من القلق الفكرى . وهى ليست طريقة سيئة لمواجهة المشاكل الصغرى . ولكنها استراتيجية تؤدى إلى كارثة عند مواجهة المشاكل الكبرى . وما يبدو فى البداية كأنه حسن إدراك واقعى — التزم بالحقائق ، لا تقضم أكثر مما تستطيع أن تمضغ — يتضح عند فحصه بعناية أنه ضيق الأفق بلا ضرورة ، ويستبعد أشياء كثيرة . فهذه استراتيجية عقلية تم استخدامها أصلاً لأغراض براجماتية (منفعية) (« الطريقة الوحيدة لمواجهة كل هذا التعقيد أن أحصل على الحقائق والتزم بها ») ، وهكذا تحولت إلى مذهب لا يرى إلا فى اتجاه واحد فقط .

إن أحد أعظم الإنجازات الفكرية لفلسفة القرن العشرين هو إدراكها لهذا القصور

فى رؤية الشخص المتمسك بالموضوعية للعالم . إن أكثر النقاد إقناعاً لنظرية الموضوعية هم بحكم مهنتهم أساتذة الفلسفة فى الجامعات الكبرى بأمريكا وأوروبا . ولكن للأسف أن العصر الذى نعيش فيه ليس العصر الذى يولى اهتماماً كبيراً بالفلسفة ـ وهذا راجع جزئياً إلى أن الموضوعية تقلل من قيمة التفكير والبحث من أجل الفهم المرتبط بالفلسفة ، ومن ناحية أخرى يرجع إلى أن وجهة نظر الموضوعيين قد استخدمت أجزاء كبيرة من الفلسفة لترقيع الموضوعية . وهناك الكثير من الفلاسفة وقعوا تحت إغراء التخصص والخبرة الفنية ، وهى العلامات الرئيسية للموضوعية . وهم مثل الخبراء الآخرون يتصلون ببعضهم وليس بالجمهور العام . كما أن اللغة التى يتخاطبون بها والقضايا التى يستجيبون لها تنبع من داخلهم . إنهم يكتبون لبعضهم البعض . ويعقدون المؤتمرات مع بعضهم . إنهم لا يمدون أيديهم إلى الخارج أبداً إلى الجمهور العام .

وفى داخل ميدان الفلسفة ، نجد أن القضية ضد الموضوعية لها أوجه عدة . وهى تأتى من الفلسفة الأنجلو ـ أمريكية ، ومن الفلسفة الأوروبية ، ومن المؤرخين المتأثرين بالفلسفة ، وعلماء الاجتماع ، وكبار المفكرين المتأثرين أيضاً بالفلسفة . والنقد الموجه للموضوعية من الفلسفة الأنجلو ـ أمريكية هو أكثرها تنظيماً من الناحية المنهجية . وهذا لا يثير الدهشة لأن الموضوعية كان لها أكبر الأثر على الدوائر الأكاديمية الأنجلو ـ أمريكية ، وعلى النظام الاجتماعى الأمريكى بوجه عام . ورغم أن وجهة النظر الأنجلو ـ أمريكية فى الموضوعية دقيقة ومقنعة من ناحية التعبير ، إلا أن هذا النقد قد يكون صعباً فهمه للغاية لهؤلاء الذين ليسوا فلاسفة محترفين حتى يستطيعون امتصاص هذا النقد تماماً فى وجهة نظرهم حول العالم . ولا يرجع هذا لأن الكتابة لا يسهل النفاذ إليها ـ فالواقع أن نوعية الكتابة ، وخصوصاً تلك التى صاغها الفلاسفة البريطانيون ، تعتبر شيئاً فريداً (على الأقل طبقاً للمعايير الأكاديمية) . إن الصعوبة هى فى نقص سياق النص فى النقد الأنجلو ـ أمريكى .

هذا النقص فى النص والطريقة المتكلفة فى أسلوب الفلسفة الأنجلو أمريكية تجعلها شبه مستحيلة بالنسبة للقارىء العام أن يفهم وجهة النظر التى تعرضها . وقد يقول القارىء « إننى أفهم ما تريد أن تؤكده ، ولكننى لا أدرى لماذا تقوله . وما هى النقطة الأكبر التى تقدمها ، والتى تعتبر ذات علاقة بى أو بحياتى ؟ » وعندما لا يرى الناس

الصلة بين اهتماماتهم الخاصة ، وعمل شخص ما ، فإنهم يبدون اهتماماً قليلاً بهذا العمل مهما كان العمل ممتازاً . هذا الفشل فى ربط الجدل ضد الموضوعية باهتمامات المجتمع الكبرى هو أحد الأسباب الرئيسية فى أن النقد الذى توجهه الفلسفة الأنجلو أمريكية إلى الموضوعية لم يكن له سوى تأثير ضئيل ، رغم كل قوة النقد .

وقد تأخذنا محاولة وصف النطاق التاريخى والثقافى الذى تمارس فيه الموضوعية أقصى نفوذ لها ، بعيداً أكثر من اللازم عن موضوعنا فى هذا الكتاب . ولكننا لا نستطيع أن نستبعد أى عنصر متعلق بالنص . وإذا حدث ذلك ، فإن تطور الموضوعية لن يمكن شرحه وتفسيره . وأنا أشير هنا طبعاً إلى دور العلم ، وخصوصاً العلوم الطبيعية (الفيزياء) فى القرنين التاسع عشر والعشرين . إن الموضوعية تستمد معظم وضعها المتميز من النجاحات التى حققها العلم . وطوال تاريخ البشرية ، لم يحدث أن حققت أية مؤسسة النجاح الهائل الذى حققته مؤسسة العلوم الطبيعية . ولقد كان نجاحها خلاباً ومستمراً وعالمياً فى نطاقه . وإذا كان العلم مبنياً على الموضوعية ، إذن فإنه من الناحية البراجماتية (النفعية) لا توجد طريقة لتخفيف قبضته على الثقافة — أو أنه حتى يجب محاولة ذلك . ولكن الفلسفة والعلم هما اللذان يعلمانا أن صورة العلم كنظام موضوعى مشوهة للغاية . ومن الطبيعى أن الحقائق والنظريات التى تنشأ عنها مهمة للعلم . ولكنها ليست المعايير الوحيدة للمعرفة التى يحتضنها العلم . إن الصورة « الرسمية » للطريقة التى يعمل بها العلماء والواقع المحيط بهم يفترقان بحدة أحدهما عن الآخر . إن العلماء العظام ليسوا مبشرين بما يسمى « العلومية » أو « الموضوعية » ، كما أنهم لا يمارسونهما .

إن تأثير صورة العلم على حضارتنا العقلانية من الصعب المبالغة فيه . لقد ألهم المحترفين من جميع أفرع العلوم ، وخصوصاً علماء العلوم الاجتماعية ، لكى يدفعوا علومهم تلتصق إلى أقصى حد بنموذج العلم كما هو شائع فى مخيلة الناس . وبسبب نفوذ العلم الشامل أريد أن أركز تلخيصى للنقد الأنجلو أمريكى للموضوعية وأحصره فى فلاسفة معينين لديهم اهتمام خاص بالعلم وكيف يعمل . ولحصر المناقشة ، سوف أنظر فقط إلى حلقة واحدة من الفلسفة اللغوية الحديثة لفترة ما قبل التاريخ — وهو لقاء فى جامعة كيمبريدج فى انجلترا أجراه برتراند راسل مع ألفريد نورث هوايتهيد ولودفيج فيتجنشتاين .

وفى السنين الأخيرة ، أصبحت فلسفة ما بعد فيتجنشتاين دقيقة للغاية فى كتابات ومؤلفات لوك ، وروورتى ، ورايل ، وسيلارز ، وستروسون ، وتشارلز تيلور ، ووينش واخرين . ولكن الموضوعات الأساسية لم تكن بهذا القدر من الوضوح مثلما كانت عندما قام هؤلاء الفلاسفة الثلاثة (راسل وهوايتهيد وفيتجنشتاين) فى أوائل هذا القرن ، ببذل جهد كبير مع قضية « أى نوع من الحقائق يقدمها لنا المنطق والعلم ، وكيف يفعلان ذلك ! » .

الفيلسوف هوايتهيد

كتب هوايتهيد مؤلفه الصغير « العلم والعالم الحديث » لكى يوضح الفلسفة التى تشكل أساس علم الطبيعة (الفيزياء) فى عصره . وقد ألف هذا الكتاب سنة ١٩٢٥ قبل تطبيق علوم الفيزيقا الحديثة لإنتاج الأسلحة النووية . ولقد كان من أشد المعجبين بالإنجازات العلمية ، التى كان يراها واحدة من أمجاد حضارتنا . ولكنه كان منزعجاً بسبب الفلسفة التى كان العلم فى عصره مبنياً على أساسها . وتعليقاته على هذه الفلسفة تحوى جوهر النقد الموجه للموضوعية ، الذى طوره الآخرون فيما بعد . إن نظرية هوايتهيد فى كتابه « العلم والعالم الحديث » تقول أن نمو العلم « قد أعاد تلوين عقليتنا » ، وأن هذه العقلية الجديدة « أهم الآن من العلم الجديد نفسه ومن التكنولوجيا الجديدة »[١] . وهذا التغيير فى العقلية الجديدة والذى يمثله النظرة العلمية الحديثة هو فى نظر هوايتهيد واحد من أخطر التغييرات فى تاريخ البشرية كلها . وأشار هوايتهيد إلى الاضطهاد الذى لقيه جاليليو ، والذى يمكن اعتباره أحد الأحداث الرمزية المرتبطة بتأسيس العلم الحديث ، وقال إنه « منذ أن ولد طفل فى مزود (صندوق) ، فإنه قد يصبح من المشكوك فيه أن شيئاً كبيراً هكذا تم بمثل هذه الضجة البسيطة »[٢] .

وإننى أؤكد هنا احترام هوايتهيد للعلم حتى يمكن وضع نقده للافتراضات الفلسفية المبنى عليها العلم محل التفكير من جميع النواحى . وقد كان النقد لاذعاً لدرجة أن المرء قد يعتقد أنه جاء من عدو للنظرة العلمية ، وليس من واحد من أكثر الناس إعجاباً بالعلم . وفى نص آخر يلاحظ هوايتهيد أن « الأفكار العظمى غالباً ما تدخل

دنيا الواقع فى مظاهر غريبة ، وتحالفات تثير الاشمئزاز »[٣] . وهو لا يترك مجالاً للشك فى أنه يعتبر ظهور النظرة العلمية كواحدة من أعظم الأفكار . ولكنه يعى أيضاً أن الأفكار وهى تتطور ، تتعرض لعملية توضيح وتنقية حتى تخلص نفسها من « المظاهر الغريبة » التى ظهرت بها أولاً .

إن أحد الواجبات الرئيسية للفلسفة هو العمل على تقدم عملية التوضيح هذه . وبمراجعة تاريخ الفكر ، نجد من الواضح أنه لا يوجد مفكرون ــ مهما كانوا من العمالقة ــ قد نجوا تماماً من أصحاب النظرة المحدودة أو الضيقة فى عصرهم . إننا جميعاً مرتبطين وملزمين بالوقت وبالثقافة ، حتى أفلاطون وكانت وأينشتاين . إن ماسات الفكر الأصلى تكون دائماً خشنة وغير مصقولة . وعملية صقلها لا غنى عنها حتى تظهر فى لونها الحقيقى . وهكــذا الحـال مع العلم . ولـوصف « اللون الحقيقى » للعقلية العلمية ، يقتبس هوايتهيد من كلام ويليام جيمس الذى كتب وهو ينهى بحثه حول « مبادىء علم النفس »[٤] إلى شقيقه هنرى جيمس يقول إنه اضطر إلى « تشكيل كل جملة فى وجه الحقائق العنيدة وغير القابلة للتقسيم » . ويعلق هوايتهيد على ذلك بأن العقلية العلمية الجديدة توجد تماماً فى « هذا الاهتمام الشديد والمتقد والعاطفى بالعلاقة بين المبادىء العامة وبين الحقائق العنيدة التى لا يمكن تقسيمها »[٥] .

إن الصفة التى تثير الاعتراض فى الموضوعية ليست فى تركيزها الذى لا يكل ولا يمل على الحقائق والنظريات التى تبررها . بل إن هذا سر قوتها . ولقد تعلمنا طوال أربعمائة سنة من العلم الحديث كيف نزاوج بين النظريات والحقائق بطريقة ناجحة تثير الذهول . ولكن نقطة الضعف المعقدة فى الموضوعية هى أنه وهى تحاول أن تشكل نفسها على غرار العلم ، فقد تبنت الموضوعية أيضاً بعضاً من علوم ما وراء الطبيعة المشكوك فيها ــ وهى علوم رفضهــا العلم غالباً وهو يتطور ، بينما ظلت الثقافة الأشمل تحمل علوم ما وراء الطبيعة على كاهلها .

هذه الظواهر والعلوم التى وراء الطبيعة وافتراضاتها التى تمت فى السنوات الأولى للاكتشافات العلمية ، هى التى يحاصرها هوايتهيد ويتحداها ويقول :

لقــد ظل موجـوداً طوال الفـترة كلها علم الكون الثابت والعلمى الذى يفترض مسبقاً الحقيقة النهائية لوجود مادة لا يمكن تقسيمها منثورة فى الفضاء فى ترتيب يتغير باستمرار .

هذه المادة فى ذاتها لا معنى لها ولا قيمة ولا هدف . ولكنها تفعل فقط ما تفعله ، وهى تتبع روتيناً ثابتاً مفروض عليها بواسطة علاقات خارجية لا تنشأ من طبيعة تكوينها . إن هذا الافتراض هو ما أسميه « المادية العلمية » . وهو افتراض سوف أناقشه لأنه لا يناسب أبداً الموقف العلمى الذى توصلنا إليه الآن [٦] .

ويلاحظ هوايتهيد أن المادية العلمية لم تنشأ استجابة « للحقائق العنيدة غير القابلة للتقسيم » . إنها أشبه بالوزن الزائد عن المقرر أحضره العلماء معهم من الثقافة الأكبر التى انغمسوا فيها . ولا يعترض هوايتهيد على المادية العلمية لأنها مزيفة . ولكنه ــ كما ذكر ــ أن عيوبها وأخطاءها تركز فقط على جانب واحد محدود للغاية من الواقع . وهى ليست وصفاً أميناً ولا كاملاً للحقائق العنيدة غير القابلة للتقسيم كما تبدو فى التجربة ، ولكنها أفكار غامضة وضيقة غالباً ما يساء تطبيقها بانتظام بواسطة هؤلاء الذين يستخدمونها .

وينتهى هوايتهيد إلى أن تطبيق « المادية العلمية » فى العلم يعانى من مغالطتين منطقيتين . وأولاها يسميها هوايتهيد « مغالطة الثبات أو الواقعية فى غير مكانها » [٧] ، وهذه هى الميل للوقوع فى خطأ اعتبار الأفكار الغامضة وكأنها واقع ثابت ومحدد بدون إدراك أنها أفكار غامضة . والمغالطة الثانية يسميها هوايتهيد « خطأ الموقع البسيط » [٨] . وهو خطأ افتراض أن كل شىء واقعى لابد أن يشغل موقعاً محدداً فى فضاء - الزمن . وهنا نأتى إلى الافتراض الميتافيزيقى (ما وراء الطبيعة) الأساسى للمادية : وهو النظرة التى تقول إن الواقع الوحيد الحقيقى هو ذلك الذى له خاصية الموقع البسيط . وهذا تطبيق حرفى لنصف الجزء الرئيسى (الجسم) من تقسيم ديكارت « العقل - الجسم » . والجسم هنا فى حالة « إقامة ممتدة » res extensa ، أى ذلك الذى يشغل موقعاً فسيحاً . ومن وجهة نظر المادية ، فإن العقل ونشاطه العقلى ليس لهما واقع مستقل ومنفصل عن الطبقة السفلية المادية ، أى العمليات الكهربية الكيميائية التى يقوم بها المخ ، لأن المخ يمكن وصفه على أساس الموقع البسيط ، بينما الأفكار والمفاهيم لا يمكن وصفها هكذا .

وهكذا فإن « المادية العلمية » هى أفكار غامضة ومعقدة يتعين اقتصارها على تطبيقات محددة ومناسبة ، وهذه التطبيقات فقط . ويصل هوايتهيد إلى هذه النقطة ويقنعنا بقوة ويقول : « الحقيقة أن العلم بدأ مستقبله الحديث باستيلائه على أفكار

استقاها من أضعف جانب فى آراء خلفاء أرسطو . وفى بعض الأحيان كان ذلك اختياراً سعيداً . فقد مكن من صياغة المعرفة فى القرن السابع عشر بالنسبة للفيزياء والكيمياء ، وبإتقان وكمال استمرا حتى الوقت الحاضر . ولكن تقدم علم البيولوجى وعلم النفس قد توقف بافتراض أنصاف الحقائق »[٩] .

إن الأفكار الغامضة هى ــ حسب التعريف ــ أنصاف حقائق ، أو بمعنى أدق ، واحد على عشرة من الحقائق ، أو واحد على مائة من الحقائق ، أو واحد على ألف من الحقائق . فهى تشير إلى وتسترعى الانتباه إلى أى جزء ضئيل من الواقع ، متجاهلة كل الأجزاء الباقية . ومن المحتمل أن يكون من الأفضل التفكير فيها على أنها أنوار كاشفة متخصصة . فهى تضىء بعض جوانب الحقيقة ، فى الوقت الذى تغرق فيه الأجزاء الأخرى فى الظلام . إن المادية العلمية هى نور كشاف له ضوء ضيق الاتساع ولكنه يركز بحدة على ما يصوب إليه ، وقد ظل طوال التاريخ يخدم غرضاً قيماً : « إذا نحن قصرنا أنفسنا على أنواع معينة من الحقيقة . . فإن الافتراض المادى يعبر عن هذه الحقائق إلى درجة الكمال » ، ويضيف هوايتهيد : « ولكننا إذا جاوزنا الأفكار الغامضة ، فإن الخطة تتحطم فوراً . إن الكفاءة الضيقة التى تعمل فى مجالها الخطة كانت هى السبب الأساسى فى نجاحها المنهجى التام »[١٠] .

وعندما يستخدم المرء مجموعة من الحقائق الغامضة لأغراض لا تناسبها ، فإن ذلك يجلب المشاكل بسرعة . وفى كتابنا « الأنا (الذات) والغريزة » كشف البروفيسور ويليام باريت وأنا كيف كان سيجموند فرويد مغلول اليد بشدة عندما حمل عبء المادية العلمية التى امتصها وهو يتدرب أثناء الدراسات العليا فى علم الفسيولوجى . وفى السنوات الأخيرة ، عندما كان فرويد يصل إلى اكتشافاته الكبرى ، ويقدم نظرياته فى وجه الحقائق العنيدة غير القابلة للتقسيم عن معاناة مرضاه ، كان فرويد يخشى أن تكون تقاريره عن تاريخ الحالات المرضية ليست « علمية » بما فيه الكفاية . ولهذا فقد قاسى الكثير لترجمة اكتشافاته من اللغة العادية لتاريخ الحالات ، والتى تعبر عنها بوضوح وبطريقة مقبولة ومقنعة ، إلى « اللغة العلمية أكثر » لما وراء علم النفس . وأدى هذا إلى طمس معانيها وإخفائها بنجاح لأنها كانت مفرطة فى الأفكار الغامضة غير اللائقة للمادية العلمية ، والتى لا علاقة لها بالموضوع . ويعد جهد شاق ترجم فرويد العذاب والاضطراب والتجربة الغنية لمرضاه إلى اللغة الميتة التى كانت تستخدمها علوم الميتافيزيقا (ما وراء

الطبيعة) فى القرن السابع عشر . وكان فخوراً بإنجازه بشكل مبالغ فيه ، ولكن هذا الإنجاز ــ ويا للسخرية ــ كاد أن يدمر نظرية التحليل النفسى .

وحتى عهد قريب جداً كان معظم المحللين النفسيين يتبعون فرويد فى ترجمة الملاحظات الاكلينيكية (المرضية) الواضحة إلى لغة ميتاسيكولوجية (ما وراء علم النفس) غامضة وكئيبة ، وأحسوا بأنهم أنجزوا شيئاً كبيراً لأن هذا كان يتطلب جهداً شاقاً مهما كان هذا العمل جنونياً . ونتيجة لذلك كان المحللون النفسيون غير قادرين تقريباً على الاتصال ببعضهم ، وطبعاً كان الاتصال شبه مستحيل بالجمهور العام الذى لا يفهم هذه اللغة الغامضة . ولا توجد عقبة أخرت تقدمهم فى مجال عملهم بشدة مثل هذه العقبة .

ولا يوجد تصوير أفضل لرأى هوايتهيد عن الطبيعة المشجعة على البحث لافتراضات الإطار . إن الأفكار الغامضة للمادية العلمية أضاءت جانباً واحداً للواقع المادى مما ساعد علوم الفيزياء فى القرن السابع عشر على أن تصبح مثمرة . ولكن عندما نأتى إلى حقيقة التجربة الإنسانية ، نجد أن هذه الأفكار الغامضة غير مناسبة بالمرة . وحتى إذا اقتربنا ــ على سبيل المثال ــ من نظرية وحدة كمية الطاقة فى فيزياء القرن العشرين ، نجد أن نفس الأفكار الغامضة تلعب دوراً معرقلاً . وقد أثبتت أنها أكثر من معوق للعلوم الإنسانية والاجتماعية . فقد كانت كأزمة تامة فى الدراسة العلمية للعمليات العقلية والاجتماعية .

إن تحليل هوايتهيد يحتوى بذور النقد الواسع لنظرية الموضوعية ، الذى جاء بعد ذلك فى السنوات التالية . إن جميع العناصر موجودة : تبنى أضعف جانب للعلم (أفضليتها الثانية للميتافيزيقا) ، والنظرة الخاطئة للأفكار الغامضة على أنها حقائق صلدة ثم إعادة تأكيد هذه الأفكار الغامضة ، واستخدام اختبار غير مناسب « للحقيقة » لهذه الأفكار الغامضة بدلاً من النظر إليها على أنها مثمرة ــ ويمكن استخدامها إذا أمكن تطبيقها على الموضوع ، وإلقائها جانباً إذا لم تصلح لذلك ، وتبنى نظام من الواقعية يربط بين الحقائق وبين معرفة نواحى الواقع الذى يتمتع بالموقع البسيط فى الوقت الذى يرفض فيه أنماط المعرفة المناسبة للجوانب الأخرى من الواقع ويعتبرها أقل شأناً أو لا تمثل المعرفة بالمرة ، وتحاول فى نفس الوقت إخضاع جميع جوانب التجربة لطبيعتها التحتية المادية .

فيتجنشتاين

كان برتراند راسل هو حلقة الربط بين هوايتهيد وفيتجنشتاين . فقد مارس راسل نفوذاً كبيراً على الرجلين ، وأحدهما أكبر منه سناً ، والآخر أصغر منه بكثير . وقد تعاون هوايتهيد وراسل عدة سنوات فى مؤلفهم الذى يعتبر فتحاً للطريق وعنوانه « برنسيبيا ماثماتيكا » أو « أسس علم الرياضيات » ، وهو يستكشف طبيعة هذا العلم (الرياضيات) ، والمنطق ، ويحاول أن يخضع علم الحساب للمنطق [١١] . (ولقد عمل هوايتهيد مع راسل حتى فى داخل السجن فى لندن عندما تم حبس راسل لمشاركته فى الاضطرابات المدنية عند بداية الحرب العالمية الأولى) . وكان فيتجنشتاين تلميذ راسل المفضل ، وأحد تابعيه ، فى جامعة كمبريدج . وكان فى الثانية والعشرين من العمر فقط عندما قابل راسل (الذى كان فى ذلك الوقت ضعف عمره تقريباً) . ولكن احترام راسل للشاب الصغير كان بلا حدود . ويقول راسل : إن معرفة فيتجنشتاين كان واحدة من أكثر مغامرات حياتى إثارة [١٢] .

وكان فيتجنشتاين ، وهو من أكثر الناس اتقاداً بالعاطفة ، نادراً ما يفعل أى شىء نصف كامل . وفى أبحاثه الأولى ، قام بترجمة أعمال راسل عن علم المناهج إلى بيان أقوى عن العلاقة بين المنطق والواقع . وقد فعل ذلك فى كتاب أصبح واحداً من العلامات الأولى فى كتب الفلسفة فى مطلع هذا القرن ، واسمه « تراكتاتوس لوجيكو-فيلوسيفيكس » أو تتبع علم المنطق والفلسفة [١٣] .

وفى بعض الدوائر أصبح هذا الكتاب بمثابة كتاب للعبادة تقريباً لدارسى الفلسفة . واعترف الفلاسفة بعبقرية فيتجنشتاين وأسلوب الكتاب الغامض والحافل بالأقوال المأثورة والذى كان يثير الإعجاب إلى حد كبير . وقد أحدث الكتاب أثراً كبيراً يبدو الآن بعد مضى كل هذا الوقت مثيراً للدهشة . ولا يقلل من عبقرية فيتجنشتاين الاعتراف بأن الكتاب مبنى على مقدمة منطقية غير معقولة ، مهما كانت الإيحاءات المنطقية لهذه المقدمة مشروحة ببراعة فائقة .

وكان فيتجنشتاين شاباً صغير السن جداً عندما كتب « تراكتاتوس » . وكان قد تدرب ليصبح مهندساً ، ولهذا فقد جلب للفلسفة عقلاً لم يقض سنوات يصارع فيها ألغاز الفلسفة القديمة ، والأفكار المعذبة لفلاسفة الماضى العظام ، الذين وهم

يصارعون هذه الألغاز حققوا إحساساً بالتعقيد لم يشاركهم فيه فيتجنشتاين . وفى هذه المرحلة من حياته ، كان ما عرفه عن الفلسفة قد استقاه أساساً من برتراند راسل ، الذى كان عبقرياً غريباً وشاذاً ، وأكثر سطحية من كل من فيتجنشتاين أو هوايتهيد .

وليس مدهشاً أن فيتجنشتاين بعد أن نضج رفض أفكاره السابقة (ومعها فلسفة برتراند راسل) بطريقة تامة بدرجة أنه أصبح من المعتاد الإشارة إلى فيتجنشتاين الأول وفيتجنشتاين الثانى علامة على التغيير الذى حدث له . وليس فيتجنشتاين أول فيلسوف يغير أفكاره ، ولكن لا يوجد مفكرون آخرون ذوو مستوى رفيع يمكن أن نجد لديهم هذا الفارق الكبير إلى حد الانقطاع بين أفكارهم الأولى والأخيرة ، إلى الحد الذى يمكن التعامل معهم على أنهم أناس مختلفون ، أحدهما يعارض الآخر تماماً .

ما هى المقدمة المنطقية لكتاب « تراكتاتوس » ولماذا كانت غير معقولة ؟ أرجو أن تتذكر أننى أقول أنها غير معقولة بعد مضى كل هذا الزمن . ففى الوقت الذى سادت فيه هذه الفكرة ، لم تكن تبدو غريبة أو شاذة أبداً .

إن التلميذ الموهوب لبرتراند راسل كان قد ابتلع تماماً مذهب راسل عن عالم الذرة المنطقى ــ بل وسار به خطوات أخرى أكثر من راسل . ويقول راسل فى ١٩٢٠ : « المنطق يتعلق بالعالم الحقيقى ، مثله فى ذلك مثل علم الحيوان ، ولكن بملامحه الأكثر تجريداً »[١٤] . وبينما افترض راسل ــ لأغراض البحث المنهجية ــ أن تركيب المنطق يعكس النواحى التجريدية للواقع ، نجد أن فيتجنشتاين أخذ الموقف الآخر الأكثر تطرفاً وهو أن تركيب المنطق يعتبر حرفياً ــ إن لم يكن مسبقاً ــ انعكاساً للعالم المبنى على التجارب . وتمسك بأن تركيب المنطق يعكس تركيب الواقع ، على الأقل فى بعض النواحى المجردة المعنية . والصفتان التى يشترك فيهما الواقع مع المنطق هما الذرية (الفطرية الإغريقية فى أواخر القرن الخامس قبل الميلاد التى تنص على أن الذرات غير القابلة للانقسام هى المكونات الأساسية للكون كله) ، وعدم الارتباط أو الانفصال . فالمنطق يتعامل مع وحدات وأقسام وحدات منفصله ، ويسعى لاستخلاص استنتاجات من علاقاتها الخارجية مع بعضها البعض (ولكنه لا يهتم بطبيعة هذه الوحدات) . والواقع التجريبى يشبه المنطق ، كما كان يعتقد فيتجنشتاين ، فى أنه يمكن تخفيضه أو تقليله إلى وحدات ذرية لا علاقة بينها غير قابلة للانقسام . والواقع يساوى مجموع كل الحقائق المنفصلة فى العالم ، وهى حقائق لا علاقة بينها وبين بعضها مثل حبة الرمل التى

لا علاقة لها بأية حبة رمل أخرى أو بالمجرفة التى تركها الطفل والتى تصادف وجودها على الشاطىء الرملى .

هذا التحليل الميتافيزيقى (ما وراء الواقع) الباهت والمقفر يصور بالضبط مذهب المادية العلمية ــ ليس بالصدفة ، ولكن المادية العلمية كانت المذهب السائد فى هذا العصر . وطريقة فيتجنشتاين الفلسفية هى الطريقة المألوفة وهى « البدء منذ البداية من جديد » . ولأن الفلسفة تتعامل مع الأشياء فى وجود أساسيات ، فإن هناك ميلاً بين أكثر المفكرين من الفلاسفة طموحاً أن يسألوا أنفسهم : « ما هى أفضل نقطة بداية لإعادة خلق الواقع ؟ أين أبدأ ؟ » . وطريقة الإجابة على هذا السؤال يحتمل أنها تشكل فلسفة المفكر أكثر من أى شىء آخر . إن فيتجنشتاين الشاب يبدأ بالمنطق ــ بعد أن عبر القفزة التى أوحـاها إليه راسل بأن المنطق يعكس الواقع . وهو بعد ذلك يتقدم على أساس الافتراض بأن الواقع هو مجرد مجموع كل « الحقائق » فى العالم ، وهو تقليد لافتراض المادية العلمية أن الواقع هو مجموع كل أجزاء المادة فى الكون .

وفى فيتجنشتاين الأول ، تعتبر اللغة انعكاساً للواقع فقط عندما نلمعها ونوضحها حتى يلمع تماماً تركيبها المنطقى . وعندما نفرض هذا النظام الصارم على اللغة ، نبدأ فى رؤية الألغاز القديمة للفلسفة على أنها مجرد الوسخ (أو التراب) والسخام (الهباب) الذى تراكم على المرآة . وعندما نقوم بتنظيف هذا الهباب ــ بتخفيف حماقة وعدم إتقان لغة كل يوم العادية وجعلها دقيقة مثل المنطق ــ فإننا نصل إلى مفتاح الواقع ولحل ألغاز الماضى .

وبـالـرغم من أن فيتجنشتـاين الثانى رفض هذا المذهب تماماً فيما بعد ، إلا أنه لم يتخل عن استراتيجية البدء من جديد منذ البداية . ولكن فى محاولته الثانية لوصف الواقع انتهى إلى أن المنطق ليس نقطة البداية المناسبة لأنه أدرك أن المنطق لا يصور الواقع بالمرة . ولما كان متطرفاً دائماً ، فقد توصل فيتجنشتاين الثانى إلى وصف المنطق بأنه علم كبـير من اللغـو والحشو ، الذى لا يكشف شيئاً بالمرة عن طبيعة الواقع . وعن علاقة المنطق بالواقع ، فإن فيتجنشتاين يتأرجح من قطب لآخر : من امتداحه بأنه الطريق الملكى للواقع إلى تحديد وتحجيم دوره إلى أضيق المهام الفنية .

وينتهى فيتجنشتاين إلى أن نقطة البدء الوحيدة للبحث الفلسفى عن الواقع ليس المنطق ولكنها « أشكال الحياة » ــ التعبيرات الملونة والمبرقشة لتجارب الحياة اليومية كما

نراهـا فى لغتنـا العادية . إن مؤسسة الفلسفة لم تعد مسألة جدال وبراهين من خلال المنطق ، ولكنها طريقة لرؤية وعرض أشكال الحياة . وما كان يلقى به جانباً لأنه وسخ وهباب يغطى المرآة ينظر إليه الآن على أنه المرآة نفسها ـ أو الحديث عن أشكال الحياة اليومية .

ومن الممتع النظر إلى الوراء والاستمتاع بالمغامرات العقلية لهؤلاء العمالقة الثلاثة فى القـرن العشرين وفكـرهم ، مثل موسى فى الصحراء ، فقد كانوا يبحثون عن أرض الميعاد ، معاً وعلى انفراد . وإلى حد ما ، فقد أخطأ راسل الصحراء نفسها عندما اعتقد أنها (عالم التجـريد المنطقى الجاف ، وأكوام هائلة من ذرات المادة التى لا علاقة لها بالموضوع) ، أوعلى الأقل كان راسل يعطينا صورة أفلاطونية مجردة لأرض الميعاد . أما هوايتهيد فقد توصل إلى أن هناك شيئاً ما فيما وراء الصحراء ، وطور « فلسفته الخاصة عن الكـائن الحى » التى تعكس إيمانه فى العلاقة الطبيعية الملازمة لكل الأشياء تحت الشمس . ولقـد أحس هوايتهيد بسر الحياة . ولاحظ مرة أن العلماء غالباً ما أخطأوا « الذى لم يتم قياسه » على أنه « المجهول » . والمجهول ـ كما يقول فيتجنشتاين ـ هو « المجهـول حقـاً » . ولكنـه كان أكثـر الثلاثة ثباتاً فى الرأى وتصوفاً . فقد كان لديه إحساس عميق بالأشياء الغامضة التى لاحقته ، ولكنها لم تكن أبداً ضمن أفكاره الرسمية .

وكان منطق تفكيره هو الذى أدى به إلى أن يستنتج أنه مهما لعب المرء « مباريات اللغة » التى برع فى اختراعها ، فإن الإنسان لا يمكنه استخدام اللغة للتعبير عن الواقع الموجود تحت أو ما وراء التجربة العادية . ولهذا فقد انتهى إلى أن أهم وأعمق جانب من الحياة ، الذى يمتد إلى ما وراء التجربة العادية ، لا يمكن التعبير عنه باللغة . ومن المحتمل أن أكثر آرائه شهرة هو « إذا لم يتمكن الإنسان من الكلام ، فعلية إذن أن يلتزم الصمت » [١٥] . وكانت طريقة فيتجنشتاين فى الحياة تعبر عن إيمانه بأن هناك شىء ما فيما وراء الصحراء ، ولكنه لم يجد اللغة التى يستطيع أن يعبر بها عنها ، كما أنه لم يكن يعتقد أن اللغة يمكن استخدامها لهذا الغرض .

وإذا كان مثال فيتجنشتاين يبدو بعيداً جداً عن تجربتنا الأمريكية ، دعونا ننظر إلى مثال قريب منا . فقد قابلت روبرت ماكنمارا لأول مرة عندما كان رئيساً لمجلس إدارة شركـة فورد للسيارات . وكـان أحد رجال البنتاجون (وزارة الدفاع) اللامعين أثناء

الحرب العالمية الثانية ، كما أنه كانت لديه ثقة كبرى فى وسائل فصل الحقيقة عن الرأى والقرار . وكان مثل فيتجنشتاين الشاب فى إيمانه بالحقائق التى يمكن قياسها ، وكان يعلم الذين حوله بنفس وجهة نظره هذه إلى الحد الذى بدا أحياناً فى شركة فورد أنه إذا كان الشىء غير قابل للقياس ، أو للتعبير عنه على شكل إحصائيات ، فإن هذا الشىء لا وجود له . وأثناء الفترة التى قضاها كوزير للدفاع فى عهدى كنيدى وجونسون استخدم ماكنمارا هذه الاستراتيجية العقلية فى مهمة تحديد وحماية الأمن القومى ، وفى إدارة البنتاجون .

ثم جاءت حرب فيتنام والعذاب الذى خلقته لماكنمارا وللرجال والنساء الآخرين ذوى الضمير والذكاء والإحساس . وفشلت استراتيجية الرجل « الموضوعى » تماماً فى إعطاء هؤلاء المسئولين عن سياسة أمريكا إحساساً مناسباً بالقضايا وكيفية التعامل معها . وقد فشلت الموضوعية هنا فى اختبار الكفاية . وأدت إلى تشويهات وإلى سخرية مهولة للتبرير المنطقى ، مثل إحصاء عدد القتلى ، وبرنامج بث السلم فى القرى .

وبعد هذه الحرب فى جنوب شرقى آسيا ، وخصوصاً بعد وفاة زوجته المحبوبة مارجريت ، أصبح ماكنمارا أقل إيماناً بالحقائق ، وأكثر تعاطفاً وإيماناً بالبديهة . وانهمك تماماً فى حملة مبنية على حكمة بأن جنون السباق النووى يجب أن يتوقف . والذين يعرفونه جيداً لاحظوا أن التغيير فى ماكنمارا لم يمثل أى تغيير أساسى فى شخصيته : فقد كان دائماً الشخص الملتزم الذى يهتم دائماً بالآخرين . ولكن التغيير كان فى استراتيجيته العقلية ــ فى طريقته الفكرية لمواجهة المشاكل ، والسياسات ، والقضايا . وتخلى عن الاستراتيجية الموضوعية الضيقة التى أدت به وآخرين إلى تكوين نقاط عمياء ضخمة فى نواحى الحياة حيث الانشغال التام بالذى يمكن قياسه من الحقائق أدى إلى تشويه الواقع وإلى لوى الحكم على الأشياء . ولم يتحول ماكنمارا إلى متصوف أو إلى رجل غير منطقى : فقد ظل احترامه للحقائق موجوداً لم يمسه أحد . ولكنه فتح عقله الآن لأشكال إضافية من المعرفة . ولم يتخل ماكنمارا عن علم التزاوج بين المبادىء العامة وبين الحقائق العنيدة التى لا يمكن تقسيمها . ولكنه تخلى عن الموضوعية بزعمها الامبريالى والمتعالى بأنها الشكل الوحيد والصحيح للمعرفة .

ويمكن أن تقدم ملاحظة مشابهة لما جرى لفيتجنشتاين . إن شخصيته لم تتغير . فقد كان فيتجنشتاين الشاب هو نفس الرجل الناضج والمفكر والذى يميل إلى الوحدة

دائماً . ولكن فيتجنشتاين الأكبر سناً غير استراتيجيته الذهنية بمجرد أن عرف أن الموضوعية ، وأداة المنطق التى لازمتها ، كانت ساذجة ، وضيقة الأفق ومحدودة كثيراً ولا يمكنها تفسير المعانى الأكبر فى الحياة .

إن تغيير فيتجنشتاين لفكره يصور أن الموضوعية ليست افتراضاً فنياً ضيقاً ، إنها وجهة نظر عالمية ، وهى حالة عقلية راسخة بعمق فى ثقافتنا لدرجة أننا لو تركناها بدون وقفها ، فإنها تتحول إلى « القفص الحديدى » الذى أشار إليه ماكس ويبر وهو على حق تماماً فى خوفه من أن يسجن هذا القفص قالب وروح حضارتنا الغربية فى داخله .

١٧

البحث عن القرار العام

بعد فيتجنشتاين ظهرت أبحاث عديدة وكتب مفسرة كرست نفسها لنقد نظرية الموضوعية . وتلخيص هذه الكتب سوف يبعدنا كثيراً عن موضوعنا الرئيسى . ولذلك ، وبكل أسف ، فإننى سوف أقفز من هوايتهيد وراسل وفيتجنشتاين إلى جيرجن هابرماس ، وهو فيلسوف ألمانى معاصر مازال فى قمة سنواته المنتجة .

هذه القفزة سوف تبدو وكأنها تستبعد الكثير من ثراء ودقة ملاحظة فلسفة ما بعد فيتجنشتاين . ورغم انعزال الفلسفة عن التيار الرئيسى للثقافة ، إلا أن هذا القرن قد أنجب عدداً من الفلاسفة المنطلقين . ولكن من أجل أهدافنا ، فإن التركيز على فيلسوف واحد منهم هو هابرماس ، سيعطينا ميزات عديدة . فهو مفكر منظم ، وقد بنى فلسفته ليس فقط على التقاليد الألمانية الكبرى والتى تمتد من كانت إلى ماركس وهيجل ، ونيتشه ، وهيدجر ، وماكس ويبر ، وفرويد ، وديلثى ، وشولتز ، وجادامر ، وآبل ، وكل المفكرين الذين هم على صلة بمدرسة فرانكفورت فى الفلسفة . وقد انهمك هابرماس أيضاً فى كتابات النفعيين (البراجماتيين) الأمريكيين والمدرسة الأنجلو-أمريكية للفلسفة التحليلية . ولما لم يكن هذا كتاباً للفلسفة ، فإنه لا توجد فرصة هنا لذكر المساهمات العديدة لهذه المدارس الفكرية . ولكن مما يريحنى أن هابرماس بذل جهداً وضميراً حياً من أجل أن يحقق ذلك (بالرغم من أن فلاسفة عديدين ليسوا على اتفاق تام حول نجاحه فى ذلك) .

وهناك سبب آخر للتركيز على هابرماس وهو أدبه وكياسته . وفى معظمها ، فإن لهجة

فلسفة القرن العشرين لم تكن مهذبة . إن ميراث الأسلوب التحليلي للجدل في الفلسفة الأنجلو- أمريكية كان يميل إلى المواجهة والصدام حتى ولو كان بطريقة شريرة . ولقد كانت العادة هي مهاجمة نقط الضعف عند المعارضين ، ويتم ذلك غالباً بنوع من الحقد والضغينة وبذكاء . والبريطانيون يفعلون ذلك بطريقة رائعة الإنجاز . أما الأمريكيين فهم أكثر غلظة . ولكن الآثار المترتبة عليها توحي بأنه على غرار المحاكمات والمحامين ، يتم تسخيف آراء المعارضين ، بينما تعتبر آراء الشخص المتكلم براقة ولامعة ومغموسة في أنقى الحقيقة . أما المفكرين من أمثال هابرماس فبالرغم من أنهم ينزلقون أحياناً في هذا النوع من الجدل الغليظ ، إلا أنهم يحاولون بوعي أن يحافظوا على تقاليد سقراط في الإنصات باهتمام ، وهم يفترضون أن الذي يتحاورون معه لديه نقطة مفيدة يبديها ، ويعرضونها في أفضل ضوء ممكن . ويلخص جادامر هذا الأسلوب المهذب عندما يقول أنه في مثل هذه الحوارات الفلسفية « لا يسعى المرء لتسجيل نقطة ، ولكن لتقوية وجهة نظر الآخرين »[1] .

هذا الأسلوب البناء يناسب غرضنا هنا ، وهو ألا نهاجم التقليد الذي نشأت بسببه « ثقافة التحكم الفني » على أساس أنها غارقة في الخطأ ، ويجب استئصال شأفتها من الجذور وحتى الفروع . بل على العكس من ذلك تماماً ، فإن غرضنا هو الحفاظ على التقاليد ، في الوقت الذي نحاول فيه عند الحواف أن نحد من تجاوزاتها وميلها إلى جانب واحد فقط .

وما يجعلنا نفضل هابرماس فوق كل اعتبار آخر التزامه العميق بالممارسة الديمقراطية ، وهو التزام له جذور عميقة في تجربته في الحياة . وفي مقال كاشف يحكي ريتشارد برنشتاين حادثاً تعرض له هابرماس وهو في السابعة عشرة كان له تأثير دائم على حياته وعمله . فقد كانت أقسى تجربة تعرض لها هابرماس في شبابه عندما كان يستمع في الراديو إلى محاكمات نورمبرج للنازي . وقد ذهل هابرماس عندما أدرك أن والديه كانا مهتمين بالإجراءات القانونية للمحاكمة أكثر من اهتمامهما بالفظائع التي كشفتها المحاكمات عما فعله النازي[2] . وأحس هابرماس فجأة بالانفصال عن أبويه عندما واجه الفظائع الكاملة لما جرى بعد انهيار الديمقراطية في ألمانيا وصعود النازي محلها . وفجأة أدرك هابرماس الشاب في لحظة كم كانت المقاومة قوية ، حتى في أسرته ، لمواجهة الحقيقة المؤلمة لتجربة ألمانيا مع النازية .

.. هذا الحادث أطلق هابرماس فى بحث مدى الحياة عن طرق تقوية الممارسة الديمقراطية رغم كل العقبات . وإن إلقاء نظرة على نشأة فكرة سوف يتمم نقدنا لنظرية الموضوعية .

ثلاثة أشكال للمعرفة

فى بحث سابق « المعرفة واهتمامات الإنسان » نشر فى ١٩٦٨ ، قدم هابرماس واحداً من أهم مساهماته فى الفلسفة الحديثة [٣] . فقد قال إن المعرفة كما نتصورها كمجموعة من الحقائق منفصلة عن الغرض الإنسانى ما هى إلا أسطورة . وطور هابرماس نظريته بأن الفلسفة مرتبطة دائماً بالغرض ، وأنها لا يمكن قبولها كجزء من المعلومات والنظرية يقف وحده . إن مفهوم هابرماس للمعرفة يصبح امتداداً لنظرة كانت الثاقبة والمذهلة بأننا لا يمكن أن نهرب أبداً من أوجه القصور الإنسانية فينا التى تحد منا ، وأننا نبنى دائماً الواقع فى نطاق تركيبات معينة للعقل .

وفى كتابه الذى صدر فى ١٩٦٨ وصف هابرماس أنواع المعرفة ، والغرض البشرى الذى تخدمه ، والطرق التى نستخدمها فى كل منها للتمييز بين المعايير الصحيحة وغير الصحيحة للمعرفة [٤] . ويعتبر العلم التجريبى والتحليلى كما نجده فى العلوم الطبيعية أول شكل من أشكال المعرفة . هذا الشكل من أشكال المعرفة يعمل بطريقة أفضل عندما نحاول وصف وشرح الأحداث « الزمنية ـ الفضائية » ونشارك فى تحليل غير جدى للبيانات الموضوعية . وهدفها الرئيسى هو ممارسة السيطرة على الطبيعة ، من أجل تطويعها للاستخدامات الإنسانية . وهى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً للتعلم عن طريق التجربة والخطأ وإجراء التجارب . كما أن زعمها أنها تمثل أشكال حقيقية للمعرفة يرتبط بعمليات مقبولة لتأكيد وتزييف الفروض والنظريات ، بينما هى مفتوحة دائماً لاحتمال اكتشاف فروض جديدة .

والنوع الثانى يتصل عن قرب بشكل من أشكال المعرفة أطلق عليه ديلتى اسم « فيرستيهن » ويشير إليه هابرماس باسم « الفهم الذاتى » . هذا النوع من المعرفة هو الـذى نربط بينه وبين قدرتنا على فهم دوافع الناس ، والشخصية ، والقيم ، والآراء

العالمية . وتشير اللغة الأمريكية العادية إلى هذا النوع من أشكال المعرفة بتعبيرات مثل « الفهم الحدسى » أو « الفهم التفسيرى » . وهو مرتبط بالإنسانيات وحقائقها ، وبنواح من العلوم الإنسانية (مثلاً : علم النفس ، وعلم الاجتماع ، وعلم دراسة الإنسان الاجتماعى ، وعلم اللغات) .

وهدف هذا الشكل من المعرفة هو زيادة الفهم والاتصال الإنسانى . والطرق التى يتبعها مبنية على تفسير واع للنصوص والروايات ، والأساطير ، والمقابلات ، والعلاج ، والنفقات ، واللغات ، والمحادثات ، والملاحظات . . وهكذا . ويلاحظ كارل أوتو آبل المعاصر لهابرماس عن هذا الشكل من أشكال المعرفة المبنى على الفهم الواعى ، فيقول : « لا يمكن أن أتخيل أن هذه الوظيفة للعلوم الإنسانية يمكن الاستغناء عنها بإخضاع الفهم والتفسير لطريقة علم الموضوعية »[*] .

أما النوع الثالث عند هابرماس فهو المعرفة التى لها هدف التحرر ــ أو جعل الناس أحراراً ، وإطلاق حرياتهم العقلية من الأشكال الزائفة للإدراك ، والأيديولوجى ، والانحيازات ، والاضطهاد العقلى .

وطوال بحث هابرماس نجد إشارة دائمة إلى أشكال الاضطهاد والتشويه والطغيان . وبالنسبة لشخص ظلت تجربة النازية ماثلة فى مخيلته دائماً ، فإن هذا القلق الدائم ليس صعباً معرفة سببه . إن النازية لم تكن فقط نوعاً خبيثاً من الإكراه البدنى ، بل إن أيديولوجيتها الفاشية أرعبت الملايين . وبالتأكيد فإن كثيرين من الألمان احتضنوا مذهب الفاشية بحرارة ، ولكن ملايين آخرين تقبلوه بسلبية ، وبلا تفكير جرياً على عادة الألمان فى طاعة واحترام السلطة والنفوذ ، وهو ما يسميه هابرماس أشكال التسلط .

والغرض الذى يهدف إليه شكل المعرفة التحررى هو تمكين الناس من خلال التفكير الذاتى أن يتعرفوا متى يقعون فى فخ الأيديولوجيات الضارة بهم . هذا المعنى من معانى المعرفة يرجع إلى الرأى الإغريقى القديم الذى يقول « إن الحقيقة تجعلك حراً » . وهى أيضاً تبنى على مفهوم مدرسة فرانكفورت للنظرية النقدية . وتعبير « مدرسة فرانكفورت » يعنى جماعة من المفكرين الألمان فى علم الاجتماع الذين يتميزون بالنبوغ وسرعة الانفعال . وكانوا على اتصال بمعهد الأبحاث الاجتماعية الذى تأسس عام ١٩٢٠ ، وتوقف أثناء الحرب العالمية الثانية ، (ثم أعيد بناؤه جزئياً فى أمريكا) ، ثم أعيد بناؤه مرة أخرى بعد الحرب فى فرانكفورت . وكان الروح المحركة للمعهد هو مديره

ماكس هوركهايمر مع تيودور أدورنو ، وهربرت ماركوز وإريك فروم وليو لوينتال وآخرين ، وبعد الحرب انضم إليهم جرجن هابرماس .

هذه المجموعة من المفكرين الأوائل استفادوا من أفكار كانت وهيجل وماركس ولوكاكس وفرويد لبناء نظريتهم الاجتماعية . ومن كانت والمفكرين الأوائل استفادوا بمفهوم النقد للإشارة إلى التحليل المنطقى فى مواجهة الظواهر الدينية . ومثل هيجل أضافوا الإيحاء بأن النقد يجب أن يهتم بمجموعة أشمل من القيود عن تلك التى تتعلق فقط بالمعرفة . وضموا أيضاً مفهوم ماركس عن النقد كما جاء فى كتابه « نقد الاقتصاد السياسى » . وفى هذا البحث ركز ماركس على كشف القناع عن القيود والقوة الإلزامية التى تفرضها العلاقات الطبقية ، وأوضح فى نظريته أن جانباً كبيراً من التفكير الأيديولوجى فى عهده يعكس المصالح الخاصة للطبقات الاجتماعية المسيطرة [٦] . وجعلت آراء فرويد منظرو فرانكفورت يدركون أن توجه ماركس كان مقيداً أكثر من اللازم . أما فرويد فقد أقنعهم أن نقد الأيديولوجى يجب أن يفحص أيضاً الدوافع اللاشعورية والتى لا علاقة لها بالمصالح الاقتصادية المتضاربة للطبقات الاجتماعية .

وبالتدريج بدأ مفكرو مدرسة فرانكفورت يخلصون فكرة النقد من قيودها الماركسية والكانتية (نسبة إلى كانت) . وعلى أيديهم أصبحت طريقة عامة لتحرير الناس من قبضة جميع الأيديولوجيات القديمة المهجورة والفاسدة . ويصف هوركهايمر نظرية النقد كما يوجهها الاهتمام بإنجاز مجتمع منطقى حقاً فى المستقبل ، وفيه « يصنع الرجال تاريخهم الخاص بعزيمتهم ووعيهم » [٧] .

ومن الواضح أن هابرماس كان يفكر فى هذه التطبيقات المختلفة لنظرية النقد عندما يشير إلى طريقة التحرر للمعرفة ، وأن هدفها مختلف وكذلك طبيعتها مختلفة عن المعرفة العلمية أو الفهم الحدسى . ورغم أن هابرماس قام فيما بعد بتغيير آرائه استجابة للنقد الموجه إلى كتاب « المعرفة والاهتمامات البشرية » ، إلا أن جرأة وبساطة موضوعه الرئيسى يعطى هذا البحث ، كما يقول أنتونى جيدنز ، تميزه الخاص [٨] . كما أن فائدته لأغراضنا فى هذا الكتاب حاسمة . ويرجع الفضل إلى هابرماس وغيره من الفلاسفة الذين يفكرون مثله فى إثبات أن المعرفة العلمية ليست الشكل الوحيد الحقيقى والمشروع للمعرفة ، ولكنها طريقة واحدة فقط من بين عدة طرق للمعرفة . ولبعض الأغراض تعتبر متفوقة للغاية على الطرق الأخرى للمعرفة . ولأغراض أخرى فإنها

ناقصة بدرجة سيئة . ومتى قبلنا الاستنتاج القائل بأنه لا يوجد شيء اسمه المعرفة بنفسها أو وحدها ، ولكن هناك فقط المعرفة التى تخدم غرضاً معيناً أو اهتماماً معيناً ، فإننا نكون قد بدأنا فى فتح القفص الحديدى الذى فرضته نظرية الموضوعية على ثقافتنا الغربية .

ويبين هابرماس أنه بالرغم من أن طريقة خبراء الموضوعية قد تكون متفوقة على طرق المعرفة الأخرى لأغراض ممارسة التحكم الفنى فى الطبيعة ، إلا أنها تفشل فشلاً ذريعاً فى مواجهة الأغراض الإنسانية الأخرى مثل الأسئلة الفلسفية العظمى : كيف نعيش ، وما هى القيم التى يجب اتباعها ، وما هو المعنى الذى نعطيه للحياة ، وكيف نحقق مجتمعاً حراً وعادلاً ، وكيف يصبح المرء إنساناً حراً وقد حقق ذاته بالكامل .

معنى العقل والمنطق

وبالإضافة إلى إصراره على وجود أكثر من طريقة للمعرفة ، فقد توصل هابرماس فى أبحاثه الأخيرة إلى مفهوم ثان يؤيد الجدل بأن الحكم المبنى على الرأى هو أسلوب حقيقى للمعرفة . ويعيد هابرماس تعريف مفهوم العقل البشرى ، ويقلل من التركيز على علاقته بالمنطق والتحليل ، ويؤكد بدلاً من ذلك على جذوره البيولوجية فى قدرة الإنسان العالمية على الاتصال عبر حواجز اللغة والثقافة . إن هذا المفهوم للعقل والمنطق هو الذى ينعكس فى القرار العام .

وفى دراساته التاريخية ، استنكر هابرماس مصير العقل كما تطور منذ القرن الثامن عشر . وبالنسبة لمفكرى التنوير ، فإن العقلية المنطقية تعتبر مرادفة للتحرر والانطلاق . إن العقلية المنطقية هى التى نحت جانباً الجهل ، والظلم ، والخرافات ، والامتيازات الخاصة ، ومهدت الطريق للمجتمع الديمقراطى . وفى القرنين اللذين سادتهما الحضارة بعد التنوير ، أصبح مفهوم العقل المنطقى ضيقاً بالتدريج ، وفقد قوته الدافعة الطبيعية ، وإحساسه السعيد بالفكاك من الظلام إلى النور . وبالتدريج تحول العقل المنطقى إلى مفاهيم فنية تكنولوجية .

ويتوق هابرماس إلى استرجاع بعض من المعانى القديمة للعقل المنطقى . وهو يؤمن بأن موهبة العقل المنطقى موجودة فى عوامل الوراثة فى الإنسان ، ولكن ليس فقط فى مجرد

الإحساس بالقدرة الرسمية على التبرير المنطقى . ويعتقد هابرماس أن الناس قد حبتهم الطبيعة كجزء كامن للحالة الإنسانية ، مع شكل أكثر من العقل المنطقى . هذا الشكل الأكبر هو موهبة تمكن الناس من الاتصال مع بعضهم عبر الحدود القومية ، واللغوية ، والأيديولوجية بطرق ممكن أن تؤدى إلى مفهوم مشترك عما هو حقيقى ، وما هو زائف .

هذه المنحة الوراثية لا تجد وسيلة للتعبير عنها فى ظل أى من الأحوال أو كلها . فهى ليست متينة البنيان مثل القدرة على المشى منتصب القامة مثلاً ، أو التعبير عن الغضب أو الرغبة الجنسية . وهى وثيقة الصلة بالكلام واللغة ، ولكنها نوع من الكلام واللغة التى يتم التعبير عنها فى ظل ظروف خاصة . وحتى يسود العقل المنطقى بهذا المعنى فإنه يتعين : (١) أن يكون على شكل حوار بين اثنين وليس حواراً من طرف واحد (بمعنى أن الناس يجب أن تتحدث معاً وإلى بعضها البعض وليس إلى بعضهم فقط) و (٢) أن الحوار يجب أن يكون خالياً من السيطرة ومن التشويه .

هذه القدرة الذكية على تحقيق الفهم المتبادل من خلال اللغة والحديث ، وفى غياب الجبر والإكراه يعتبر مفهوماً للعقل البشرى المنطقى يختلف بوضوح عن التعريفات التقليدية التى تساوى بين العقل ، وبين المنطق ، أو مع أشكال المعرفة الموضوعية . وقيمته فى البقاء أنه بزيادة قدرة الناس على فهم بعضهم البعض ، فإن العقل يسمح لهم باتخاذ عمل ملائم عندما تدعو الضرورة إلى ذلك .

وإحدى الطرق لفهم ما يفكر فيه هابرماس هو تطبيق مفهومه عن العقل على الحياة الأمريكية . فقد كان من عادة الرئيس الأسبق ليندون جونسون أن يردد عبارته المحبذة : « دعونا نتعقل معاً » . وكان جونسون يوجه هذا النداء فى معظم الأحيان عندما تواجهه معارضة لرأيه . ومن الفكاهات الكثيرة التى نعرفها عن عهد جونسون واجتماعات « التعقل أو التفكير سوياً » ، أن جونسون لم يكن يتحدث عن التفكير المنطقى الرسمى ، أو عن التساؤل العلمى التجريبى مثله فى ذلك مثل هابرماس . ولم يتردد جونسون أبداً فى استخدام السلطة المخولة للرئيس القوى للولايات المتحدة « لتوصيل » وجهة نظره . أما هابرماس من ناحية أخرى فإن استخدام القوة أو الإكراه أو الاستغلال يقوض احتمال التوصل إلى اتصال حقيقى . ورغم هذا الفارق الكبير ، إلا أن المرء يحس أن الرجلين ، وهما الرئيس المناور والمحاور من تكساس ، والفيلسوف الألمانى النظرى إلى حد كبير ، يشتركان معاً فى الإيمان بأن الناس يستطيعون من خلال الحوار والنقاش

أن يصلوا إلى تفاهم متبادل حتى عندما تصطدم مصالحهم وآرائهم ، وأن هذه المقدرة تعتبر بشكل ما « عملية التفكير والتعقل معاً » .

ويصر هابرماس أن الاتصال الحقيقى فى النظام الديمقراطى يمكن حدوثه فقط إذا تمت إزالة جميع أشكال الطغيان ، المكشوفة والخفية . وتأكيده على أشكال الطغيان الخفية وغير المباشرة تعنى أنه لا يقصر تحذيره على أشكال السلطة الواضحة ــ مثل نوع سلطة النازى الوحشية ، أولوى الذراع البسيط الذى كان يجيده جونسون . فهو يضم إلى أشكال الطغيان الأنواع العديدة الذكية وغير المباشرة للتشويه . وفى نطاق الحياة فى أمريكا ، فإن هناك عدة أمثلة من بينها الخبراء الذين « يعلمون » الناس بفرض وجهات نظرهم عليهم (وخصوصاً عندما يستخدمون التعبيرات الفنية) ، والمرشحون السياسيون الذين يرسمون صورتهم فى الإعلانات السياسية بطريقة استغلالية لكى تتفق مع نتائج استطلاعات الرأى العام ، وحتى الأشكال الجديدة للمعلومات الزائدة عن الحد التى تحد من قدرة الناس على الاحتفاظ بوجهة نظرهم فى القضايا .

وعندما يصبح الإكراه مخفياً ، فإن الناس يعتقدون أنهم يشاركون فى العملية الديمقراطية ، بينما هم فى الواقع يتم استغلالهم أو تخويفهم ، أو تجاهلهم تماماً بواسطة هؤلاء الذين يملكون السلطة الحقيقية ، وعلى سبيل المثال الشركات التى تراعى الشكل الخارجى للمشاركة بدون أية مشاركة حقيقية . ويقول الرئيس : « نادنى باسم جيم » ، ثم يضيف « قبل اتخاذ أى قرار هام فإننى أستشير دائماً رجالى » . وعبارة « رجالى » هنا تدل عليه : فهى توحى بأنه يمتلكهم ، والشعور بالاستعلاء ومواقف من التعالى . وهى تعبر عن موقف هؤلاء الذين يشعرون بطريقة ما أنهم « يمتلكون » الذين يعملون لديهم . وفى مثل هذه المواقف فإن الناس يبدون حرصاً شديداً دائماً عند سؤالهم عن آرائهم ، ولا يقولون شيئاً قد يثير غضب رئيسهم . إن هذه الأشكال من الطغيان الخفى هى التى تعمل على تآكل الاتصال الحقيقى .

ولاستبعاد هذه الأشكال من الاتصالات الملوثة بالسلطة ، يحاول هابرماس أن يصف نوعاً آخر من الاتصال المبنى على العقل المنطقى . هذا النوع الجديد موجود فى إجراء أبحاثه المكون من جزأين : « نظرية العمل الاتصالى » ، وهو فى رأيى يدل على بصيرة عميقة [٩] . إن مذهب هابرماس عن « العمل الاتصالى » مبنى على مفهومه عن المنطق الذى يحدده بأنه قدرة الناس على التوصل إلى تفاهم متبادل حتى لو كانت

المصالح ، والإطارات الثقافية ، واللغة تتصادم مع بعضها . وأهداف العمل الاتصالى هو السماح لنا أن نفهم بعضنا بدرجة يمكن معها تحقيق التفاهم والأهداف المشتركة . وفى رأى هابرماس أن العمل الاتصالى هو مفتاح الطريق لبناء إجماع ديمقراطى .

ويحث هابرماس على أن العمل الاتصالى هو نوع من العقل والمنطق مثير للاهتمام مثل الأشكال الأخرى الموجودة فى التكنولوجيا وأشكال المعرفة الموضوعية التى نطبقها . ويصف هابرماس المنحة الطبيعية للعقل فيقول إن جزءاً منها هو « رقيق ولكنه عنيد ، ليس صامتاً إطلاقاً رغم أنه نادراً ما يعتبر زعماً تعويضياً للعقل ، وهو زعم يجب الاعتراف به كلما وأينما كان هناك عمل مبنى على الإجماع »[١٠] . إن هذا « الزعم بأحقية العقل » هو الذى يستطيع فى النهاية أن يقودنا إلى نوع الحوار المفتوح بين الجمهور ، والخبراء ، والزعماء حيث يمكن وجود أخذ وعطاء ، واتصال فى اتجاهين بدلاً من الحديث من جانب واحد ، وكذلك اللقاء الحقيقى بين الزعماء والمواطنين الذى تعتمد عليه الديمقراطية .

وعن طريق التفاهم المتبادل الذى يتم فى هذه العملية فقط يمكن للمواطنين المشاركة فى القرارات التى تشكل مصيرنا المشترك كأمة وجماعة . وطوال تاريخ الحضارة الغربية من « المدينة أو (بوليس) » فى بلاد الإغريق القديمة إلى مثاليات عصر التنوير فى القرن الثامن عشر وإلى ثورات القرن العشرين ، ظل المفكرون يبحثون عن الظروف التى يمكن أن تزدهر فيها حرية الإنسان والمجتمع . وقد حاول هابرماس وهو يتبع هذه التقاليد فى نظريته للعمل الاتصالى أن يرسم ما يمكن تسميته « الحوار الديمقراطى » — وهو الشكل الفريد والصعب من أشكال الاتصال بين الشعب والزعماء والذى تتطلبه الديمقراطية الحقيقية .

وفى نظرية « العمل الاتصالى » تطور تفكير هابرماس إلى حد كبير عن تحليله السابق الذى ربط بين أشكال المعرفة وبين الغرض منها . وفى بحثه الأخير يبنى رأيه على « دور اللغة » الذى قدمه فيتجنشتاين كطريقة لتحسين تعقيدات المعرفة التقليدية التى توجد جذورها فى الانقسام بين « الذات والموضوع » و « العقل والجسد » . وبدلاً من أن تكون نقطة البدء هى الفرد الواحد المسجون فى ذاته الداخلية ، ويبحث عن طرق موثوق بها للحصول على المعرفة عن العالم الخارجى ، فإن نقطة البداية تصبح العمل الاجتماعى الذى تقوم به اللغة ، أو حوار الناس الذين يحاولون عن طريق اللغة الاتصال بعضهم ببعض لتحقيق التفاهم المتبادل .

هذا المفهوم الجديد أدى إلى أن هابرماس اختصر أشكال المعرفة الثلاثة التى اقترحها إلى اثنين هما : « المنطق المؤثر » و« العمل الاتصالى » . والأولى تعمل على توسيع المعرفة العلمية الموضوعية لتتضمن بعض أشكال المعرفة التى فسرها هابرماس من قبل طبقاً لعلوم التاريخ والتفسير . كما أن العمل الاتصالى يتضمن ما كان سابقاً أسلوب المعرفة التحررى ، وكذلك النواحى الحدسية لأشكال المعرفة التاريخية والنفسية .

وتظل المعرفة مرتبطة بالغرض منها . وعندما يكون هدفنا السيطرة على الطبيعة ، فإن المعرفة الموضوعية هى المناسبة هنا ، والتى تتضمن العقل المنطقى المؤثر . وإذا كان هدفنا التفاهم المتبادل لتحقيق الأهداف والقيم المشتركة ، فإن نوعاً آخر من المعرفة — ووجهاً آخر للعقل البشرى — يصبح أكثر مناسبة . وهنا نريد العمل الاتصالى بحيث يصبح « القرار العام » أحد عناصره الهامة .

إن حضارتنا الغربية قوية فى المهارات وفى المؤسسات المرتبطة بالمنطق المؤثر . وهو أساس كل التكنولوجيا والخبرة التخصصية ، والذى ينقصنا هو قوة مساوية فى المهارات والمؤسسات المخصصة للعمل الاتصالى الفعال ، وللقرار العام .

ملخص

يستطيع المرء أن ينظر إلى « الحوار الديمقراطى » لهابرماس إما كشىء خيالى لفيلسوف « أوتوبيا » لا علاقة له بعالم نعيش فيه وتقوده القوة والمال ، أو أنها طريقة عملية وواقعية لتحقيق الأهداف القومية التى نعتقد أنها هامة . ولقد أكد هابرماس بنفسه نواياه العملية . وأحد أعماله القاسية فى نقد الفلسفة الألمانية أنها أصبحت معزولة عن الحياة اليومية للأمة بدرجة أن الثقافة النازية القبيحة عاشت جنباً إلى جنب مع أساتذة ينطقون أرق وأنبل المشاعر ولا يدرون شيئاً عن سوء تصرفهم هذا .

وإننى أجد نظرية هابرماس عن « النية العملية » للعمل الاتصالى جديرة بالثقة . وبعد نقلها من ألمانيا إلى أمريكا تم إدخال بعض التعديلات عليها . ولكنى أعتقد أن هابرماس والفلاسفة الذين يفكرون مثله قد أعادوا بنجاح ربط الفلسفة النظرية بالأهداف العملية للمجتمع الغربى الديمقراطى .

ولكن للأسف فإن انعزال الفلسفة الحديثة قد يعنى فى الممارسة العملية أن الموضوعية قد فقدت نفوذها فى الفلسفة الأكاديمية ، بينما احتفظت به فى كل مكان آخر . وهناك دليل يؤكد ذلك . فلقد ظلت الموضوعية موضع شك من الفلسفة طوال ثلاثين عاماً أو أكثر بدون أن يكون لها أية فاعلية فى العالم خارج الدوائر الأكاديمية ، وخصوصاً فى الولايات المتحدة . ولكن مناخ الرأى يتغير فعلاً فى النهاية . فقد انتشر القلق حول تجاوزات ثقافة التحكم الفنى . وللأسف فإن النظرة الموضوعية ــ ومذهبها الضيق ، ومساواتها للواقع بالشىء الذى يمكن قياسه وتحديد كميته ، وتكريسها نفسها للتخصص وللخبرة ، واحتقارها لأساليب المعرفة التى لا تتأثر بالمعلومات ــ مازالت فى عنفوان مرحلتها للصعود فى الولايات المتحدة ، ولا تستطيع أية كمية من التحليل الفلسفى أن توقفها . ولكن من الممكن الفوز فى بعض المناوشات الصغيرة على طول جبهتها الممتدة .

١٨

تستطيع أن تناقش أينشتاين

إن الاستنتاج المذهل الذى نستخلصه من هابرماس هو أنه هناك أنواع عديدة من المعرفة بقدر ما يوجد من أغراض واهتمامات بشرية . إن فكرة أنواع مختلفة من المعرفة مرتبطة بالغرض هى فكرة شاملة وغير عادية . كما أن لها إيحاءات عديدة . فهى تعنى أن هناك أساليب للمعرفة لم تكتشف ولم تكتب قوانينها بعد . وتعنى أيضاً أننا خلال اندفاعنا فى القرنين الماضيين لاكتساب المعرفة العلمية فى أسرع وقت ممكن ، قد نكون أزحنا جانباً بدون وعى منا الأساليب الأكثر قدماً للمعرفة ، وبهذا خسرنا الحصول على حقائق هامة . وهى تعنى أيضاً أننا لا نستطيع أن نحكم على أسلوب من أساليب المعرفة بالقواعد التى تنطبق على أسلوب آخر . فنحن لا نستطيع ــ على سبيل المثال ــ أن نفترض أن المعرفة العلمية مقدسة ، وأن كل أشكال المعرفة الأخرى يمكن تقييمها بطريقة ما إذا كانت تلبى معايير « البرهان العلمى » كما يحدده العلم .

وفى هذا الضوء ، فنحن مستعدون لفحص الزعم بأن « قرار الجماهير » هو شكل حقيقى من أشكال المعرفة . ومن الناحية العملية ، ما الذى يعنيه ذلك ؟ إنه زعم شامل ويجب أن ندرك جيداً ما قد يترتب عليه من آثار بعيدة المدى . وهو يعنى ، من الناحية العملية ، أنه لأغراض معينة ، يتعين أن يكون « للقرار العام » وزناً أكبر من الرأى المبنى على الخبرة ــ وليس بسبب أن الغالبية قد تكون لها قوة سياسية أكبر من الخبير الفرد ، ولكن لأن زعم الجمهور أنه يعرف هو فعلاً أقوى من زعم الخبير . إنه يعنى أن قرار الجمهور يمكنه فى ظل بعض الظروف أن يكون مساوياً أو متفوقاً فى النوعية على

حكم الخبراء والصفوة الذين يمتلكون معلومات وثقافة أكثر ، والقدرة على ربط آرائهم .

ولتوضيح هذه النقطة ببساطة ، فإننا نعلم أن ألبرت أينشتاين كان حياً عندما تمسك بمواقف سياسية واجتماعية تختلف عن آراء الجماهير . لقد كان ألبرت أينشتاين عبقرياً حقيقياً ، وهو واحد من أكثر الناس الذين عاشوا موهبة . ولكن هابرماس يساعدنا على فهم أن عبقريته كانت محدودة بأشكال معينة من المعرفة . وفى نظرية النسبية ، لم يكن أحد يستطيع أن يجادله فيها . ولكن فى قضايا أخرى مثل أهداف التعليم العام ودور الحكومة فى دولة الرفاهية ، فإن الجمهور يستطيع أن يناقش أينشتاين ، بل وفى معظم الأحيان فإن الفرصة أكبر فى أن الجمهور رأيه أفضل .

ومنذ عدة سنوات مضت ناقشت سلسلة من المقالات الباحث الراحل جوزيف كامبل الذى حاوره بيل مويرز فى التليفزيون عن دور الأسطورة . وأتذكر أننى كنت أشاهد هذا البرنامج بشغف كبير . وكان لكامبل حضور رائع ، وموهبة لإعادة موضوع الأساطير الصعب إلى الحياة . ونقل كامبل إلينا المعرفة العلمية ، وكذلك البصيرة والتعاطف مع آمال الناس وما يتوقون إليه . ولكننى شعرت بالغم والكرب ــ وإلى حد ما أننى كنت كمن تعرض للغش ــ عندما اكتشفت أن كامبل كان متعصباً مفرطاً فى التعصب ، وممتلئاً بالمواقف المعادية لليهود وللسود وللنساء . وكنت قد أحسست بنفس الشعور فى سنين سابقة عندما عرفت أن مفكرين خلاقين ومبدعين مثل مارتين هيديجر وإزرا باوند لهم ميول مماثلة ، وأن هيديجر كان فى فترة من حياته يتعاطف مع النازية الفاشية [1] .

وتساءلت : هل هذه المعتقدات ضمن أبحاث كامبل ، وأشعار إزرا باوند ، وتحليلات مارتين هيديجر ؟ إننى لا أعتقد أن هذا صحيح . إن هذا قد يقلل من إعجابنا بهؤلاء المفكرين الممتازين كبشر . وقد يجعلنا نشك فى حكمتهم ــ وهى صفة تفوق وتتجاوز المعرفة . ولكن بطريقة أو أخرى ، فإن ذلك لا ينتقص شيئاً أساسياً من معرفتهم .

هذه الأمثلة تساعدنا على إدراك كيف أن أى شكل واحد من أشكال المعرفة محدود جداً . وعرفنا أن الخبراء مهما كانوا مؤثرين ، إلا أنهم ليست لديهم المقدرة على استيعاب كل أشكال المعرفة .

وقد نعرف هذا الجزء من حسن الإدراك بالخبرة ، ولكنه مستبعد تماماً من مفاهيمنا

للمعرفة فى ثقافتنا . وتسمح لنا مساهمة هابرماس بإصلاح وتوسيع مفاهيمنا الرسمية للمعرفة (وبذلك نشبع إيماننا الحدسى أن المعرفة بها من الحقيقة أكثر مما تم كشفه من خلال الاكتشافات العلمية الرسمية) . وهذا ما أعنيه عندما أقول أن هابرماس قد فتح أمامنا القضبان فى القفص الحديدى . ولأن طغيان الموضوعية يصر على أن هناك شكل واحد حقيقى من أشكال المعرفة ، وهى المزاعم التى ترددها الحقائق الدينية ، فإن البصيرة التى يتمتع بها الفن والأدب ، وحقائق التاريخ ، وأحكام الجماهير ، وحقائق بصيرة علم النفس ، والفهم الحدسى . . كل هذا يتكوم مع مزاعم علم الفلك ، والذين يشاهدون الأطباق الطائرة وعليها كائنات من العالم الآخر ، والذين يعتقدون أن لديهم معرفة تجسدت فيهم من عهود سابقة ، كل هذه تعتبر مشكوكاً فيها كما تزعم المعرفة .

ومن وجهة نظر الموضوعية ، فإن كل هذه الأشكال غير العلمية للمعرفة تعتبر فى حالة من اللامعرفة . وقد تكون أكثر انجذاباً لبعضها عن بعضها الآخر ، وقد نجد أن بعضها مفيد لنا فى حياتنا العملية من يوم إلى يوم ، ولكن لا أحد منها يستطيع أن يتحدى احتكار المعرفة العلمية المبنية على الموضوعية وعلى التجربة . وهذا هو الزعم الامبريالى الذى حاول هابرماس وآخرون من فلاسفة القرن العشرين أن يقوضوه تماماً لدرجة أنه عاجلاً أو آجلاً سوف يتم اجتثاث هذا الزعم من الثقافة الأكبر ، مثلما تم اقتلاعه (أساساً) من الفلسفة الأكاديمية . وفى مكانه سوف تنشأ أشكال عديدة للمعرفة فى الوقت الذى يجرى فيه تشجيع العلوم القديمة فى الإنسانيات وفى الفلسفة والدين والسلوك الأخلاقى ، والعلوم الجديدة مثل العلاج ، والموارد البشرية وفنون الاتصال على أن تسن القوانين الخاصة بها وأن تقوى معالجتها الفريدة للحقيقة والمعرفة . وبهذا المعنى فإن بصيرة هابرماس تكون قد أثبتت أنها تحررنا بروعة ، ولكنها تثير فينا أيضاً الاضطراب .

غير أن تعدد أشكال المعرفة له مخاطره كما يدرك جيداً كل الذين عاشوا فى العهد الجديد للفلسفة . فكيف نفرق بين المزاعم الحقيقية والزائفة بين الأشكال الجديدة للمعرفة التى تزدهر باستمرار ، وكيف نفرق بين المعرفة الحقيقية وبين المزيفة ، بين المزاعم القوية والضعيفة ؟ هذه الأسئلة تعتبر أساسية ووثيقة الصلة بزعم « حكم الجمهور » بأنه يرقى إلى المعرفة الحقيقية . ما هو قدر القوة والضعف فى هذا الزعم ؟

إننى أعتقد فى زعم « القرار العام » بأنه قوى تماماً ، ومتى اقتربنا منه بفهم أفضل لما هى المعرفة ، وأية عقبات واختبارات يجب أن يتجاوزها من يزعم أنه لديه المعرفة ؟ ونحن نستطيع أن نعتصر شهادة الفلاسفة الذين بحثنا آراءهم إلى تعريف مختصر للمعرفة كالآتى : المعرفة تتألف من حقائق ، يتم تفسيرها فى إطار من الهدف المطلوب ، وتتمتع هذه الحقائق بمزاعم قوية عن صحتها . وإذا نحن أخذنا بجدية نقد الفلسفة للموضوعية ، فإن الزعم بأن « القرار العام » هو نوع صحيح من أشكال المعرفة يعتمد على قدرته على أن ينجح فى ثلاث تجارب ضمنية فى هذا التعريف . هل هو يستجيب لغرض إنسانى كبير أو لمصلحة ؟ هل يكشف ناحية هامة من نواحى الحقيقة والواقع ؟ هل هناك طريقة للتمييز بين الحكم الزائف وبين الحكم الصحيح ؟ إن الكلمات الثلاث الأساسية هنا هى : الهدف أو الغرض ، والحقيقة ، والبرهان . هذه هى المتطلبات الثلاثة التى يجب أن يوفيها أى شكل حقيقى من أشكال المعرفة ، وهى العقبات التى يجب أن يتغلب عليها .

الغرض

إن أول اختبار هو أسهلها ، ولكنه ليس واضحاً بما فيه الكفاية . إن الغرض من « الحكم العام » هو تحقيق المعرفة عن كيف يستطيع الناس حكم أنفسهم وممارسة ذلك فى عالم منقسم وغير منظم . فعالم اليوم منظم على أساس الدولة ـ الأمة . وبعض الأمم تعلمت داخل حدودها القومية دروساً قيمة عن الديمقراطية والحكم الذاتى . ودول أخرى بدأت تتعلم ذلك . ولكن الاختلاف بين ما يجب معرفته وبين ما تمت معرفته كبير جداً .

إن بعض الأفكار التى قد تساعدنا على فهم قواعد الحكم الذاتى يمكن تتبعها إلى الدولة المبنية على المدينة أيام الإغريق القديمة . ولكن حتى فى أثينا فى القرن الخامس قبل الميلاد ، كان الحكم الذاتى قاصراً على رجال من مرتبة معينة ، مع استبعاد النساء والخدم والعبيد من هذا الحق . ومن المفيد أن ندرك كم هو القليل الذى تعلمناه عن الحكم الذاتى فى ألوف السنين العديدة التى مرت منذ هذه اللحظة المضيئة فى

التـاريخ . وهنـاك دول مثـل بريطانيا وفرنسا والدول الاسكندنافية والولايات المتحدة تعلمت بعض حقائق هامة عن الحكم الذاتى ، ولكن هذه الحقائق تم تطبيقها أساساً داخل حدود هذه الدول . وفى ظروف الاقتصاد العالمى الناشىء ، مع وجود تهديدات عبر الدول للبيئة ، وفى عهد التهديد بحرب نووية ، والانفجار السكانى ، بات من الـواضـح أن الإنسانية لابد أن تتعلم الكثير عن تطبيق المبادىء الديمقراطية للحكم الذاتى وذلك بما يجاوز الحدود الوطنية .

إن الجهود التى تبذل لتحقيق ذلك هشة للغاية لأنها تعمل ضد ميراث قديم من القبلية ، والتركيز على العنصرية ، والتمييز العنصرى ، والحكومات الاستبدادية والخوف من الأجـانب . وحتى فى دول مثـل الـولايات المتحـدة حيث الديمقراطية فى مرحلة متقدمة ، فإن الدليل يشير إلى أننا نعود إلى الوراء فى موضوع الحكم الذاتى (ولقد ألفت هذا الكتاب كنوع من الاحتجاج ضد هذا الاتجاه) .

إن الشـرط المسبق الأسـاسى للحكم الذاتى (ومن المحتمـل أن يكون الشـرط المسبق لبقاء العـالم) هو القدرة البسـيطة الأساسـية على الاتصال مع بعضنا البعض عبر حواجـز الخـلافات الفردية حول المصالح ، والقوميات ، والثقافات ، والإطار اللازم لغـرض إعداد أهداف مشتركة واستراتيجيات تحقيق ذلك . إن هذه هى المقدرة التى يسـاوى هابـرماس بينها وبين أساس المنطق الإنسانى (وهذا صحيح فى تقديرى) . وبـالـرغم من أنـه من الصعب ممارسة هذا النوع من التفكير المنطقى ، إلا أنه ليس مستحيلاً أبداً .

إن أكبر تجربة حية فى حياتى مررت بها شخصياً عن الاتصال عبر الحواجز كانت تتعلق بالاتحـاد السـوفيتى . وفى أوائل الثمانينيات كنت عضواً فى سلسلة مستمرة من المؤتمـرات غير الحكـومية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . وفى البداية كانت الاجتماعات متصلبة ورسمية . فقد قدم كل جانب موقفه ، وهو دائماً يحتوى على قدر كبـير من البحث عن الأخـطاء ونقـد الـطرف الآخر . وبدأت المحادثات كحوار بين الصم ، حينما سعى كل جانب كما جرت العادة فى تقليد الدبلوماسية ، لإحراز نقاط على حسـاب الآخـرين . ولكن تحت تأثـير سياسـة المصارحة « جلاسنوست » والعلاقات الشخصية بين بعض أعضـاء الـوفدين ، انتقلت العملية تدريجياً من الاستماع بحذر وبصفة مبدئية إلى الإنصات بهدف التوصل إلى شىء مفيد ، ثم التعاطف مع الجانب

الأخر من أجل التوصل إلى أساس للتفاهم الإجماعى بين الوفدين .

والذى أثر فى أكثر من أى شىء آخر هو مدى صعوبة المهمة ، حتى عندما كانت هناك نيات طيبة بدلاً من الشك والريبة ، وثقة فى الطرف الآخر بدلاً من المناورات التكتيكية لتحقيق ميزة على حساب الآخرين . لقد كنا مفصولين عن زملائنا السوفيت فى هذه المؤتمرات بالجغرافيا ، واللغة ، والثقافة ، والتاريخ ، والمصالح ، والمؤسسات المختلفة ، وفوق هذا كله افتراضات مسبقة مختلفة . ولما كنت حاضراً كخبير فى الرأى العام ، فقد سئلت باستمرار لماذا لا يوافق الرأى العام الأمريكى على هذا أو ذاك من مبادرة جورباتشوف عندما كان من الواضح لديهم أن هذا فى صالح أمريكا وأنها يجب أن تؤيده ؟ وكان السوفيت متشككين فى شرحى أنه بعيداً عن الموافقة أو عدم الموافقة ، فإن الشعب الأمريكى لم يكن لديه أدنى فكرة عما هى مبادرة جورباتشوف التى كنا نتحدث عنها . وبمرور السنوات أصبحت خطة جورباتشوف أكثر وضوحاً للأمريكيين . ولكن فى السنوات الأولى الثلاث لعهد جورباتشوف (١٩٨٥ - ١٩٨٨) كان السوفيت لا يفهمون بسهولة أن شيئاً مألوفاً لديهم لم يصل إلى وعى الشعب الأمريكى بطريقة تجعله يتمكن من الوصول إلى قرار عام .

ولقد أوضحت هذه التجربة لى أنه رغم كل العقبات والحواجز ، وإذا كان لدى المرء وقت كاف وصبر كاف وثقة تكفى لاستمرار الحوار ، فإنه من الممكن ــ وبمجهود كبير ــ التوصل إلى فهم متبادل . ولا يمكن لأى مجهود جدى للتوصل إلى الحكم الذاتى أن يستمر بدون ذلك .

إن عملية الحكم الذاتى تعتمد تماماً على المقدرة التى يسميها هابرماس أساس العقل المنطقى للبشر ــ أى مقدرة الناس ذوى النوايا الطيبة على الاتصال مع بعضهم البعض عبر الحواجز . وفى المثال السابق كان الحاجز هو اللغة والثقافة . وفى الحياة اليومية فى أمريكا ، فإن أصعب الحواجز هى تلك التى تتسبب فيها الهوة بين الخبراء وبين الجمهور ، وبسبب تقسيم المعرفة إلى أجزاء تعكس ثقافة التحكم الفنى ، وأيضاً بسبب المصالح المختلفة للشعب الأمريكى المتعدد الأجناس . إن هدف خلق اتفاق ــ ولو بالإجماع ــ بين الشعب الإمريكى رغم هذه الحواجز التى سوف تحقق الأعمال الجماعية إزاءها بإخلاص القيم الأساسية لأمريكا ، هو الهدف الأعلى الذى يكرس له نفسه « القرار العام » كنوع من أنواع المعرفة .

الحقيقة

إن أكبر عقبة فى وجه اعتبار « القرار العام » كأحد أشكال المعرفة هى الزعم بأنه يمثل الحقيقة . وهذا الزعم قوى بدرجة مدهشة ، بشرط أن نفهم أنه ينطبق على فئة من الحقائق تختلف عن تلك التى يبحث عنها العلم التجريبى . دعونا نسمى الحقائق التى يستند إليها « القرار العام » باسم « حقائق القيم » ، وأنا أعنى هنا الحقائق المتعلقة بمسائل تناسبنا فيها الأهداف والقيم والمعتقدات لمساعدتنا على العيش معاً فى مجتمع منظم . وإذا لم تكن كلمة « سياسات » تحمل معها أشياء كثيرة ، لكنا قد سمينا هذه الحقائق « حقائق سياسية » ، ولكن هذا الشكل سوف يساء فهمه قطعاً .

إن قوة الزعم بأن « القرار العام » يعرف فئة هامة من الحقيقة يصبح صعباً إزاء التاريخ والتقاليد . فمن الناحية التاريخية كان تعريف الحقيقة أنها « عكس » الرأى أو « ضد » الرأى ، وأن الحكم هو بلا جدال نوع من الرأى . والتعارض بين الحقيقة والرأى ، وهى ميراث استمر حتى الآن ٢٥٠٠ سنة ، ليس سهلاً تحديه . ولكن أفكار فلاسفة القرن العشرين تمهد الطريق لهذا التحدى .

وفى القرون الحديثة اقتنع الفلاسفة بما يسمى بنظرية « التوافق أو التطابق » عن المعرفة . وهذه هى وجهة النظر التى نرى أن صورة الحقيقة التى نحتفظ بها فى عقولنا تكون صحيحة إذا تطابقت بشكل ما بالواقع الموجود « هناك فى الخارج » ، ولا تصبح صحيحة إذا لم تتطابق معها . هذه النظرية فقدت بالتدريج مصداقيتها عندما تشكك العلماء فى نظرية ديكارت عن الانقسام التى تعتمد عليها . وحينما أصبح التمييز بين « فى عقل المرء » وبين « هناك فى الخارج » (وهو المشكلة سيئة السمعة عن العقل - الجسم) ، أصبح أكثر إثارة للمشكلة ، فإن نظرية « التوافق أو التطابق » فى الحقيقة أخذت فى الاضمحلال تدريجياً . هذا التمييز يصور مغالطة هوايتهيد المنطقية عن الثبات الموجود فى غير موضعه . والانقسام بين العقل والجسم ، وبين الذاتى والموضوعى يعتبر تجريداً أو فكرة غامضة على مستوى عال ، وليس حقيقة ثابتة . إننا نقدم لأنفسنا ألغازاً لا حلول لها عندما نقسم الحقيقة طبقاً لهذه النظرية .

وللعثور على مفهوم للحقيقة قابل للتطبيق وبعيداً عن ديكارت ، فإن الفلاسفة أمثال مارتين هيدجر ، والوجوديين عادوا إلى التعريف الإغريقى القديم عن الحقيقة

بوصفها « آليثيا » أى تلك التى توجد أمامنا مفتوحة وتكشف عن نفسها . والحقيقة هنا تعتبر متحالفة مع الكشف أو المفاجأة المذهلة [٢] .

والصعوبة الرئيسية فى الحقيقة أو « آليثيا » كما يسميها الإغريق أنها تفتح الباب لمزاعم كثيرة متضاربة عن معرفة الحقيقة . وإذا كانت الحقيقة هى ذلك المكشوف أمامنا ، فإن كل واحد يستطيع بل ويزعم فعلاً أنه توصل إلى الحقيقة . ولأن وجهات نظر الناس دائماً مختلفة ، فإن الناتج سيكون بلبلة من الرؤى المتضاربة حول الحقيقة .

وقد عالج أفلاطون هذه المشكلة بأن كَفَل أو ضَمِن أن تكون هذه الاكتشافات أو المفاجآت (الرؤى) قاصرة على قلة مختارة ــ وهم الفلاسفة الذين يفهمون طبيعة العقل المنطقى . وقد كان أفلاطون يرى أن العقل المنطقى يؤدى إلى الرؤية الصحيحة من نوع معين : رؤية الأشكال الخالدة وغير المتغيرة للكون كما تراه عين العقل . أما الحقيقة المنطقية فهى الحقيقة التى يتم اكتسابها عن طريق عملية التفكير المنطقى ، وهى موهبة يمتلكها عدد صغير من الصفوة . وهذا عكس الـ « دوكسا » أو الآراء الجاهلة التى لم يتم التفكير فيها بطريقة منطقية كما تفعل الجماهير .

لاحظ أن فى هذا المفهوم عن الحقيقة والمنطق ، كان أفلاطون يناضل مع موضوعين مختلفين تماماً : مسألة « أن نكون » وهى عن حقيقة طبيعة « أن نكون » ، ومسألة البحث المنهجى عن أفضل طريقة لدراستها . كيف يحصل الإنسان على معرفة الحقيقة ؟

وبالنسبة لمسألة البحث المنهجى كان أفلاطون قلقاً بسبب حقيقة مزعجة أثارت حيرة الجنس البشرى طوال التاريخ . فمهما كانت الحقيقة ، لا يوجد شخصان ينظران إليها بنفس الطريقة . والحقيقة أن الناس يرون الواقع بطرق مختلفة تثير الدهشة . كما أن آراء الناس أكثر اختلافاً عن شخصياتهم وتجاربهم . فالناس القريبين منا (أقرب الناس إلينا) بكل الطرق المختلفة ، قد يتصرفون رغم ذلك إزاء تجربة مشتركة بتفسير مختلف تماماً ، وحتى برؤية مختلفة عما كانت عليه التجربة (تأثير راشومون) .

وأحياناً يكون تعدد وجهات النظر هذه تثير مجرد القلق ، مثلما يزعجنا أن شخصاً ما عزيزاً علينا لا يحب فيلماً سينمائياً ، أو صديقاً ، أو قطعة من الأثاث تعجبنا نحن . ولكن هذه التعددية يمكن أن تكون لها عواقب خطيرة فى مواقف تعتمد عليها الصحة أو الأمن أو حتى البقاء فى التوصل إلى اتفاق حول أسلوب مشترك للعمل . (هل الجسر آمن بما فيه الكفاية للسماح بالمرور عليه ؟ هل تتفق دول العالم ألوف الملايين لمكافحة

تأثير الدفيئة ؟) وللتصرف فإننا فى حاجة إلى اتخاذ قرار بطريقة أو بأخرى . وبالنسبة لأنواع معينة من القرارات الجماعية علينا أن نخفض النشاز فى هذه الآراء . وإذا كان علينا أن نتحكم فى حياتنا وفى مصيرنا ، فإنه يتعين علينا أن نتفق حول كيفية التصرف لمواجهة التهديدات الناشئة عن سخونة جو العالم ، أو الأسلحة النووية ، أو التضخم المتزايد . . وهكذا .

إن نشاز الآراء فى بلاد اليونان القديمة أزعج أفلاطون الأرستقراطى ، مثلما يزعج الرأى العام خبراءنا الاستبداديين هذه الأيام . وكان الحل الذى توصل إليه أفلاطون بتعيين موهبة التفكير المنطقى المنظم لكى تصبح حارسة الحقيقة ، ورفعها فى تنظيم أعلى بكثير من رأى الجماهير ، هو الذى عمل على إزالة مشكلة التعددية فى وجهات النظر . وهكذا فإن آراء الجماهير تم ببساطة استبعادها كشكل من أشكال البحث عن الحقيقة .

ولقد استغرق الأمر قروناً عديدة لزحزحة هيمنة التفكير المنطقى المنظم كما تخيله أفلاطون وأرسطو . (وقد ظل القديس توماس أكويناس متمسكاً به حتى نهاية العصور الوسطى ، أى بعد أفلاطون بألفى سنة تقريباً) . إن تاريخ العهد الجديد هو قصة العلم التجريبى الذى أخذ يحل تدريجياً محل التفكير المنطقى المنظم وأصبح الطريقة المتفق عليها للبحث عن الحقيقة .

ومن الملاحظ أن نجاح العلم قد قلل من قيمة المستويات التى نحكم بها على المعرفة ، كما حددتها المعايير التاريخية . وطوال قرون ظلت المعرفة التى نحصل عليها بواسطة الحواس أقل شأناً من المعرفة التى نحصل عليها بالتفكير المنطقى لأن الأولى ينقصها التأكيد ، فهى مجرد احتمال وليست حقائق مطلقة . وهى مؤقتة وليست دائمة ، وتتعامل مع الافتراضات وليس مع الحقائق التى ثبت صحتها . كما أنها لم تنجح فى تخليص نفسها إطلاقاً من وجهة النظر الذاتية للمراقب .

ونادراً ما تتاح للجمهور العام الفرصة لأن يلمح العلم وهو يمارس اختصاصه ، مع كل خلافاته المضطربة فى النتائج التجريبية وفى تفسير ما تدل عليه . هل يعنى هذا أن العلم كوسيلة للحصول على الحقيقة والمعرفة هو فعلاً أقل شأناً من الطرق المرتبة واللطيفة للتفكير المنطقى المنظم ؟ مثل هذه الأحكام كانت شائعة فى يوم من الأيام . واليوم نعلم أن الخطأ ليس فى منهج البحث العلمى ، ولكن فى المقاييس التى حددنا بها ما هى المعرفة . إن المعرفة المؤكدة والمطلقة والتى لا تتغير التى يفترض أن التفكير المنطقى المنظم

قد أعطاها لنا أثبتت أنها شىء تافه . إن التفكير المنطقى المنظم ــ أو المنطق ــ ليس سوى أداة ، عاجزة وحدها عن الكشف عن الحقيقة ، أو حقيقة العالم . أما العلم التجريبى فبالرغم من كل « لخبطته » وعدم انتظامه ، وعدم الوثوق منه ، ونماذجه المختلفة والمتغيرة ، فقد أثبت أنه لا يمكن مقارنته بالتفكير المنطقى لأنه يمكن الاعتماد عليه أكثر .

وفى العصر الحالى حدث أيضاً أن آراء الجماهير تمت إزاحتها إلى قاع نظام المعرفة ، ولم تكن هذه المرة مراعاة للمنطق ، وإنما بعد مقارنتها بالعلم والتكنولوجيا . وأيضاً ، فى مسائل معينة هذا هو المكان الذى تنتمى إليه آراء الجماهير . أما لأغراض ممارسة التحكم الفنى ، فإن التمييز القديم بين الحقيقة وبين الرأى ، والمعرفة والـ « دوكسا » يظل صحيحاً .

ولكن ماذا عن الأهداف الأخرى غير التحكم الفنى ؟ وكيف يصمد التمييز بين الحقيقة والرأى عندما نبحث عن المعرفة لأغراض سياسية ؟ إن الإجابة هنا تعتمد على مفهوم المرء عن السياسة . فإذا كان الغرض من السياسة هو السيطرة على الآخرين ، واستغلالهم ، والتحكم فيهم وتزييف موافقتهم ، فإن التمييز السابق بين الحقيقة والرأى يصبح سليماً . لأنه بهذا المعنى للسياسة ، فإننا نسعى إلى التوصل إلى التحكم الفنى فى الجماهير .

ومنذ بداية عهد العلم الحديث والتكنولوجيا ، أدرك روجر بيكون أن مخاطبتها للحقيقة كانت مثل « وضع الطبيعة على الرف » . فمن خلال التكنولوجيا نستطيع أن نمارس السيطرة والتحكم عن طريق الهيمنة ، والاستغلال ، والإكراه . إننا لا نحاول العيش فى انسجام مع الطبيعة ، ولكننا نحاول أن نلوى الطبيعة لكى تناسب أهدافنا . إننا نحاول معرفة حقيقتها باختبارها ، ودفعها ، وتفكيكها ثم محاولة جمع أجزائها مرة أخرى . إن طرقنا فيها تطفل . ونحن نقترب من الطبيعة بأن نرتدى معطفاً أبيض ونضع ترمومتراً فى مؤخرتها . إن غلظة الاستعارة مناسبة هنا . إن تكنولوجيا الغرب قد تكون محل حسد العالم لنجاحاتها ، غير أن معالجتها للطبيعة تسعى إلى التحكم فيها والسيطرة عليها . إن المرء يستطيع أن يتخذ هذا المدخل فى السياسة بمعنى السيطرة ، وغسيل المخ ، واستغلال الناس ، وممارسة السلطة . ولقد شهد هذا القرن الكثير جداً من هذه الممارسات .

ولكن إذا لم يكن الهدف السياسى للمرء هو التحكم ، فإن التمييز بين الحقيقة والرأى يصبح مشكلة . ويلاحظ هابرماس عن حق هنا أن أساس الديمقراطية هو العثور على وسائل للعيش معاً فى حرية وبدون طغيان . فالديمقراطية تعتمد على اكتشاف أشكال للاتصال خالية من التحكم والتشويه . وهنا يصبح اختلاف آراء الناس بمثابة ميزة ، وليست عقبة فى البحث عن الحقيقة . إن فلسفة هابرماس التى تنادى « بالعمل الاتصالى » تفترض مسبقاً قلباً من المنطق الإنسانى الذى يجد التعبير عنه فى الحوار حيث يستطيع الناس التعبير بإخلاص وبنوايا طيبة عن وجهات نظرهم المتنوعة عن الحياة فى هذه الدنيا التى نشترك فيها معاً ، عبر كل حواجز الجنسية ، أو العنصر ، أو اللغة والإطار . وعلينا أن نثق أننا عندما نفعل ذلك فهو شكل صحيح من أشكال المعرفة . إن هابرماس هنا يتوق للسياسة حيث ، كما يقول جادامار « تتنحى السلطة المبالغ فيها للخبراء والتى يستمدونها من مركزهم المرموق فى ثقافة التحكم الفنى ، تتنحى للأحكام المتنوعة والقرارات المختلفة للمواطنين العاديين [٣] .

وعندما نستكشف هذه النقطة ، نأتى إلى قلب البحث تماماً الذى حرك كثيرين من المفكرين الفلاسفة الممتازين فى هذا القرن . وبالإضافة إلى هابرماس ، هناك ريتشارد برنشتاين الذى يضم إلى القائمة هانا آرندت ، وهانز جورج جادامر ، وبول ريكور ، وتشارلز تيلور ، وألاسدير ماكنتاير ، وشيلدون ولين ، وهانا بتكين . . وهم من بين المفكرين المعاصرين الذين « سعوا لكى يبينوا لنا مركزية القرار فى السياسة ، والحاجة إلى مقاومة أن يحل مكان الحكم أو القرار . . نوع ما من التفكير الاستراتيجى أو المؤثر [مثلاً الموضوعية] » [٤] . (وإلى هذه القائمة من المفكرين الممتازين فإننى سوف أضيف قطعاً برنشتاين) .

التفكير التمثيلى . إن ما يعنيه هؤلاء المفكرون والفلاسفة بكلمة الحكم أو القرار لا يماثل تماماً « القرار أو الحكم العام » الذى حددناه فى هذا الكتاب . ولكن معناه الأساسى مشابه له ، كما سوف نرى عندما نلقى نظرة على أبحاث هانا آرندت التى عرفتها كزميلة فى كلية الدراسات العليا « بالكلية الجديدة للأبحاث الاجتماعية » فى السبعينيات . وكانت مفكرة سياسية ذات موهبة نادرة . وأحياناً كانت تقارن بحثها عن الحقيقة والفهم بالغوص بحثاً عن اللؤلؤ . فبعض اللؤلؤ صغير أو شكله ليس منتظماً أو مشوهاً ، بينما اللؤلؤ الآخر رائع وكبير وبراق . وكانت آراؤها عن « الحكم أو القرار » ـــ

كما اعتقد ــ من أحسن اللآلىء التى تتحدث عنها .

وبالنسبة لهانا آرندت تعتبر المدينة أو « بوليس » كما يقول الإغريقى هى الاستعارة المركزية للحياة السياسية . فهى تحتوى على جميع عناصرها الأساسية . فهى مكان عام حيث يجتمع المواطنون على أساس من المساواة بغرض الحوار حول قضايا تهمهم كجماعة . إن المساواة بين الناس الذين يجتمعون فى المدينة [بوليس] ليست شيئاً خلقوا عليه أو توارثوه عندما ولدوا . هذه المساواة خلقتها المدينة [بوليس] . ففى هذا المكان العام ، كان المواطنون يتخذون القرارات ويصدرون الأحكام فى القضايا . ومن خلال الحوار الحر والمفتوح كانوا يسعون إلى إقناع بعضهم البعض . وتقتبس أرندت من كانت قوله وهو يصف هذه العملية بأنها شكل من أشكال الجذب أكثر منها للسيطرة أو الإكراه [٥] . فمحاولة الجذب والإقناع توحى بحرية الاختيار للشخص الذى يجرى اجتذابه : فهو أو هى حرة فى قبول أو رفض وجهة النظر المعروضة عليهم .

إن رؤية آرندت عن الديمقراطية تشبه إلى حد مدهش فكرة هابرماس عنها ، إلا أن آرندت تطور بوضوح أكبر مفهوم الحكم على الأشياء . وتعتبر آرندت أن تعدد وجهات النظر ــ وتنوعها ، ووجود نشاز بينها ، وحتى شذوذها ــ كل هذا يلعب دوراً حيوياً هاماً فى عملية اتخاذ الحكم أو القرار . فكل شخص يفحص القضية التى يدور حولها الحوار من منظوره أو منظورها الخاص ، ويعرضها للضوء حتى يراها من زاوية أخرى مختلفة . وكل مشارك فى الحوار يقول فى الواقع « إننى أراها بطريقتى الخاصة ، وهى تختلف عن الطريقة التى تراها بها » .

هذه العملية تسميها آرندت « التفكير التمثيلى » [٦] . وقد توصلت إلى استنتاج يقول أن هذا « التفكير التمثيلى » هو عنصر لا غنى عنه فى تشكيل القرارات أو الأحكام . ففى الحوار أقدم أنا طريقتى الفريدة فى النظر إلى قضية ما ، ولكن ــ وهذه نقطة هامة جداً ــ قبل التوصل إلى حكم أو قرار ، فإننى أيضاً أضع فى اعتبارى الطريقة التى تنظر بها إلى نفس القضية . إن وجهة نظرى تثريها قدرتى على دمج وجهة نظرك أيضاً معها . إننا نسعى معاً إلى أن يقنع كل منا الآخر ، وأن نصل إلى نظرة جماعية نسميها « الحكم أو القرار » .

وتستقى آرندت مفهومها عن الحكم من كانت ، الذى تعتبر أفكاره لا غنى عنها لنظريتها عن « التفكير التمثيلى » . وبعد كانت لم يكن من الممكن أبداً التفكير فى الواقع

الموضوعي بعيداً عن آثار الذين يدركونه . والذى أدركه كانت أننا كمدركين نعتبر جزءاً من الحقائق التى نراها . وكل حقائقنا بهذا المعنى تعتبر حقائق إنسانية إلى حد كبير ، ويتم تفسيرها فى داخل تركيبات العقل الذى يفكر فيها . وتذهب آرندت بعيداً وتتجاوز نظرية كانت الذى كان يشير إلى تركيبات عقلية كامنة يشارك فيها جميع الناس . ومثلما جرى فى نظرية النقد ، وعلم النفس المبنى على المعرفة ، تتخذ آرندت الموقف القائل بأن خلافاتنا وعملنا داخل الجماعة يشكل مفهومنا وآرائنا . فعندما يفحص عدد كبير من الناس لهم هدف جماعى مشترك شيئاً ما ، يرى كل واحد منهم هذا الشىء من وجهة نظره أو وجهة نظرها ، مع وجود ثراء فى وجهات النظر لم تكن ممكنة إذا تمت رؤية الشىء من زاوية واحدة فقط . ولعل هذا هو السبب فى أن معرفة أنواع معينة من الحقائق لا يمكن الحصول عليها إلا بعد المقارنة بين وجهات نظر كل منا ، أو بمعنى آخر ، بعد رؤية الواقع من وجهات نظر متنوعة .

ومع وجود أسئلة أساسية حول معنى الحياة ، والأهداف والقيم التى تجعل الحياة تستحق أن نعيشها (أو نموت من أجلها) وفى البحث عن الحقيقة ، فإن كل واحد منا يعرض تجربته أو تجربتها فى الحياة كلها لفحصها . وإذا كانت الحقائق التى نبحث عنها هى العيش معاً داخل الجماعة ، فإن عملية البحث عن الحقيقة يجب أن تكون مجهوداً مشتركاً مثلما نهتم بتجميع حكمتنا الجماعية التى توصلنا إليها .

وتقول آرندت إن التفكير التمثيلى الذى يؤدى إلى الحكم على الأشياء يتطلب وجود الآخرين ـ إما بأشخاصهم ، مثلما كان الأمر فى المدينة [بوليس] ، أو بالشكل التمثيلى . ويتم وزن وجهات النظر المختلفة لجميع المشاركين مع بعضها على أساس المساواة الحقيقية ، وهى مساواة تختفى بمجرد أن نغادر المدينة (أو ما يمثلها مثل البرلمانات) ونعود إلى أدوارنا المنفصلة ومسئولياتنا . وتعتقد آرندت أن الحوار بين أشخاص على قدم المساواة هو جوهر الحياة السياسية والحرية السياسية الحقيقية .

وقد اقترحت آرندت ذات مرة نوعاً من الحكومة أسمته « نظام المجلس » . ولأن أمريكا كبيرة جداً ولا يمكن خلق مدينة [بوليس] عملاقة للحوار بين الجماهير ، ولأن صندوق الاقتراع أصغر من أن يشمل الآخرين ، لماذا لا نقترح شكلاً من الحوار المتدرج يبدأ بعشرة أشخاص جالسين حول مائدة . وتقول آرندت صاحبة الاقتراح « إذا جلس

عشرة منا فقط حول مائدة ، وكل منا يعرب عن رأيه ، وكل واحد يستمع إلى آراء الآخرين ، فإن تشكيلاً منطقياً للرأى يمكن التوصل إليه من خلال تبادل الآراء » [٧] .

ولم يحدث إطلاقاً أن تم تبنى اقتراح آرندت فى حياتنا السياسية ، ولكنه يعمل بصورة تقريبية فى مجالس إدارات الشركات ، وأمناء المنظمات التى لا تعمل للربح كما ناقشنا فى الفصل الخامس عشر . وقد يصل عددها إلى عشرة مؤسسات وشركات ، لأن المجموعات الأكبر تصادف صعوبة فى تحقيق عملية التفكير التمثيلى التى تراها آرندت لا غنى عنها لتشكيل الأحكام الصائبة ، وهذا صحيح فى رأيى . ففى مجالس الإدارات من المفترض أن يتمتع الجميع بالمساواة ، ولكن نادراً ما يحدث ذلك . ودائماً هناك واحد أو اثنين من الأعضاء عادة أكثر مساواة بكثير من جميع الأعضاء الآخرين . وهنا أيضاً تكشف آرندت وهابرماس حدة ملاحظاتهما . ولما كان عدم المساواة يسود وكذلك السيطرة بطريقة خفية ، فإن مداولات المجلس تصبح مشوهة ، ويأتى القرار الجماعى الذى هو الناتج النهائى للتفكير التمثيلى معيباً . إن نظام مجلس الإدارة من المحتمل أن يصبح طريقة رهيبة لإدارة وتشغيل الشئون اليومية لأية مؤسسة أو للمجتمع ، ولكنه أثبت امتيازه فى حكم الشركة أو المجتمع .

ومن الطبيعى أن حكم الشركات ، والحكم الديمقراطى شيئان مختلفان تماماً (انظر الفصل ١٥) . ولكنهما يشتركان فى البحث عما أسميه « حقائق القيم » . هذه الحقائق تكشف أية أهداف ، وقيم ، ومعان يجب متابعتها . وهذا شىء مختلف عن المعرفة التى تكشف أفضل الوسائل وأكثرها فعالية لتحقيقها .

البرهان

حتى يمكن قبول « القرار العام » كشكل من أشكال المعرفة ، لا يكفى أن يحقق غرضاً إنسانياً هاماً ، ولا أن يؤكد زعماً قوياً بأنه مبنى على الحقيقة . ولكنه يجب أن ينجح أيضاً فى الاختبار الثالث ، ولابد أن « يبرهن » أحكامه وصدقها . إن الزعم بملكية الحقيقة يتداوله عدد كبير من أشكال المعرفة . ولكن مطالب الحياة العملية تتطلب أن يمتلك

المجتمع طريقة لفرز المزاعم الحقيقية من تلك التى تعتبر غير حقيقية . ولا يكفى أن تقول أنك « تعرف » شيئاً ما ، ولابد أن تعرف أنك تعرف هذا الشىء . ولابد أن تكون قادراً على إثبات ذلك .

والفشل فى اختبار « البرهان » تسبب فى أن الكثير من الذين زعموا بفخر أنهم يملكون المعرفة ، فقدوا مصداقيتهم . فلقد زعم الناس دائماً ذلك وهم يقولون « إننى أعرف أنه صحيح لأن . . . » ، وطوال التاريخ كان لهذه الجملة نهايات مختلفة منها : « لأن هذا ما تقوله التقاليد » أو « لأن أبى قال لى ذلك » أو « لأن كبير الحاخامات قال ذلك » أو « لأن أرسطو اكتشفها » أو « لأنه من الممكن إثباتها منطقياً » أو « لأنها موثقة فى المنحة الدراسية » أو « لأن هذا ما تعلمناه من التجربة » أو « لأن هذا موجود فى الإنجيل » أو « لأن هذا مكتوب فى صحيفة التايمز » أو « لأن هذا هو ما آمنا به دائماً » أو « لأن المنجم قال ذلك » . وفى الحضارة الغربية المعاصرة فإن جميع هذه الطرق للتفرقة بين مختلف وجهات النظر أقل إقناعاً من التصريح التالى « إننى أعرف أن هذا صحيح لأن هناك برهان علمى على ذلك » .

إن النجاح المذهل للعلم يرجع أساساً إلى اعتماده على طريقة رسمية عليا كتأكيد البرهان على صحة الحقائق التى يقدمها . وعندما نشير إلى « الطريقة العلمية » ، فإننا لا نشير إلى الطريقة التى يكتشف بها العلم الحقيقة . (لأننا لا نعرف سوى القليل عن عملية الإبداع لتوليد الافتراضات) . ولكننا نعنى عندما نتحدث عن « الطريقة العلمية » أنها قواعد الخطة التجريبية ، والوسائل الأخرى الفنية لاختبار الافتراضات . وبالنسبة لوسائل اختباره ، فإن العلم متقدم كثيراً على جميع وسائل المعرفة الأخرى . وكل المؤسسة العلمية منظمة حول هذه الطريقة . وإذا سجل العلم ١٠٠ درجة فى امتلاكه اختبارات مقبولة جيداً ورسمية ولنجاحه فى تحويلها إلى مؤسسة ، فإن أفضل ما تستطيع الحصول عليه الوسائل الأخرى للمعرفة يدور حول ٥٠ درجة أو أقل .

إن التقاليد العلمية تصر على تحديد « حالة المعرفة » بصفة مؤقتة وتحت ظروف معينة فقط . والشرط الرئيسى ينص على أن الفرض لابد أن يوضع تحت الاختبار (مباشرة أو بطريقة غير مباشرة) ، ولكن أن يتمكن الآخرون من أن يحصلوا على نسخة طبق الأصل من النتائج فى تجاربهم . وفى ١٩٨٩ زعم عالمان بجامعة « يوتاه » أنهما اكتشفا ظاهرة « الانصهار البارد » ــ أى انصهار الذرات تحت ظروف لا تتطلب درجات حرارة

عالية جداً . وإذ أمكن إعادة إجراء تجاربهما بنجاح بواسطة علماء آخرين ، فإن الاكتشاف كان سيصبح من أعظم المساهمات فى كل العصور . وكانت الدنيا ستحصل على إمدادات لا نهاية لها من الطاقة الرخيصة .

ولكنْ للأسف لم يتمكن العلماء الآخرون من إجراء تجارب تعطى نتائج مماثلة لتجارب علماء جامعة « يوتاه » . واستمر العالمان فى أبحاثهما ، لأنهما واثقان أنهما يسيران فى الطريق الصحيح . ولكن الجماعة العلمية فى كل مكان رفضت ــ على الأقل مؤقتاً ــ أن تعترف بعملهما كمساهمة للمعرفة لأنه فشل فى تلبية شرط الاختبار العلمى للحصول على البرهان .

وقد طور كل فرع من فروع العلم وسائله الخاصة للحصول على البرهان . وإذا انتقلنا من الفيزياء إلى الطب ــ مثلاً ــ سنجد أن التركيز الأكبر على وسائل تجريبية لضمان أن المؤثرات غير الجوهرية مثل التمنيات بحدوث شىء ، وانحياز الذى يجرى التجربة يتم تخفيضها أو إزالتها نهائياً . وتحبذ العلوم الطبية الطريقة « المزدوجة - العمياء » للاختبار فى حالات التدخل الجديدة فى العلاج . فمثلاً لا يعرف المرضى هل هم الذين يحصلون على الأقراص أو العلاج الوهمى الذى لا يوجد به شىء ، أم المادة التى يجرى تجربتها . وحتى الأطباء أنفسهم الذين يقومون بالاختبار لا يعرفون أى المرضى يجربون العلاج الجديد فعلاً ، وأيهم يحصل على أقراص وهمية للعلاج ، لأن التجربة أثبتت أنه عندما يعرف الطبيب ذلك ، فإن هذا يؤثر فى النتائج .

وقد نجحت طرق البرهان التى يتبعها العلم لدرجة أنه تمكن من فرض عقد اجتماعى فريد على المجتمع الأكبر . وما يقوله العلم للمجتمع هو : « إننا نريد التأييد العام والتمويل العام لتوسيع فهمنا النظرى للطبيعة . ونحن لا نعرف أين يقودنا ذلك . ولا نعرف هل يكون لهذا فائدة أم لا . ولكننا نعرف أن هذا يتطلب أموالاً كثيرة وموارد أخرى كثيرة أيضاً » . ولا يوجد أى أحد آخر يطلب المؤازرة العامة يستطيع أن يحصل على هذا التأييد وهو يعترف مقدماً أنه لا يعرف أين ولا متى أو حتى إذا كانت هناك أية نتيجة مثمرة لما يعرضه على الجمهور .

ورغم هذا الموقف الغريب ، فإن قضية العلم مازالت مقنعة . ومن وجهة نظر الجمهور ، فقد أثبت العلم نفسه منفعياً (براجماتياً) من خلال التكنولوجيا التى يتبعها . ويؤيد المجتمع فروعاً معينة من العلم لأن التكنولوجيا التى اخترعوها أثبتت نجاحها

المذهل ــ سواء كان ذلك البث عن طريق الأقمار الصناعية لبرامج التليفزيون ، أو الأشعة المقطعية أو الصواريخ والقذائف الموجهة التى تحمل رؤوساً نووية . أما فروع العلم التى لم تطور ولم تنتج تكنولوجيا ناجحة فإنها لا تتلقى تأييداً سخياً من الجماهير ــ علم النبات مثلاً ، أو علم دراسة المتحجرات ، أو أى علم من العلوم الاجتماعية باستثناء علم الاقتصاد .

ومما يزعج العلماء أن الجمهور لا يفرق بين العلم وبين التكنولوجيا . والعلماء على حق لأن العلمين يختلفان كثيراً فى قيمهما وفى نتائجهما . وكثيرون من خبراء التكنولوجيا الموهوبين لا يطيقون صبراً على العلم الأساسى . كما أن عدداً كبيراً من العلماء ، وخصوصاً فى ميادين البحث ذات القيمة العالية مثل الفيزياء النظرية ينظرون باستخفاف إلى زملائهم المشغولين بالتكنولوجيا . ولكن من وجهة نظر الجمهور ، فإن العلم والتكنولوجيا هما جزءين غير قابلين للانفصال للعقد الاجتماعى .

ومن وجهة نظر الجماهير فإن العقد الاجتماعى هو : « إننا لسنا واثقين أننا نفهم أو نستطيع أن نبرر أولوياتكم . وبصراحة ، فإننا نفضل أن يتم تطبيق العلم على التكنولوجيا بسرعة أكبر ، مثلما يفعل اليابانيون . ولكن طالما أنكم تأتون بنتائج مفيدة ، فإننا سوف نساندكم وندعمكم » . ومن وجهة النظر العامة البراجماتية (النفعية) فإن برهان جودة الحلوى يتضح عند أكلها . وبرهان نجاح العلم يعتمد على نجاح التكنولوجيا التى ينتجها .

وإذا انتقلنا من البرهان العلمى إلى البرهان فى « القرار العام » ، يجب علينا أن ندرك أن البرهان له معنيان مختلفان : أن تضع ما تعتقد أنك تعرفه تحت الاختبار الرسمى . والمعنى الآخر البراجماتى أو النفعى فهو ــ تقديم نتائج عملية يقدرها المجتمع .

وطبقاً للأسس المنفعية (البراجماتية) فإن الحكم العام يستطيع أن ينجح فى الاختبار بسهولة . وفى كل قضية هامة تواجهها أمريكا تقريباً ، يعتمد التصرف الناجح على التوصل إلى إجماع قومى ثابت ، إجماع يعكس القيم الأساسية للشعب الأمريكى . وإذا كان الحل للحكم الذاتى يقع فى خلق التوازن الصحيح بين الجمهور وبين الصفوة ــ وأعتقد أن هذا صحيح فعلاً ــ فإن مجتمعاتنا عليها أن تعرف كيف تولد إجماعاً عاملاً حول القضايا الحيوية . وتحت ظل مبدأ حكم الأغلبية ، فإن إجماع الأغلبية العاملة

لا يعنى أن ١٠٠٪ من الصفوة ، و ١٠٠٪ من الجمهور لابد أن يوافقوا على الاستراتيجية المطلوبة . وعملياً ، فإن الإجماع هو الذى يجد فيه القادة الموجودين فى مراكز السلطة والنفوذ أنفسهم على اتفاق مع أغلبية لا بأس بها من الجمهور (ولنقل مثلاً ما بين ٦٦٪ و ٨٠٪) . وفى مجتمعنا ــ وفى الديمقراطيات الأخرى المتقدمة ــ فإن هذا النوع من الإجماع كاف لاتخاذ تصرف يتم تخطيطه بطريقة سليمة .

والطريقة الوحيدة السليمة للتوصل إلى هذا النوع من الإجماع هى أن يتم على أساس « أو القرار العام » . والقرار العام بدوره يعتمد على خلق الظروف التى يمكن للتفكير التمثيلى أن يزدهر فى ظلها : مكان عام ، حوار حقيقى ، حرية الفرد بعيداً عن الاستغلال والإكراه ، طريقة الحديث عن الخيارات وعواقبها ، فرص « شق الطريق » إلى القرار العام ، وتنسيق زيادة الوعى و« العمل الاختيارى » ، وقيادة سياسية مسئولة تعرض حوافز للجمهور للقيام بالعمل الاختيارى . . وهكذا .

ومن صفات « ثقافة التحكم الفنى » إننا كمجتمع نعرف الكثير عن كيفية خلق حلول فنية ، ولكننا نعرف القليل نسبياً عن كيفية خلق الإجماع عن طريق التفكير التمثيلى فى الحوار بين الخبراء والجمهور . ويستطيع المرء أن يعترف بالقيمة البراجماتية (المنفعية) لبناء الإجماع بدون الاعتراف بأن الإجماع يثبت « حقيقة » أى شىء . والتاريخ حافل باتفاقيات بين القيادة والجمهور التى ــ عند النظر إليها بعد ذلك ــ نجدها تمثل حكماً سيئاً ، وغير حقيقى . وفى عالم تسوده القوميات ، نجد أنه من السهل جداً الحصول على تأييد إجماعى لحظى فى أية دولة عن طريق إشعال نيران العواطف القومية . ولا يمكن إثبات صدق « القرار العام » لمجرد أن هناك إجماع فى لحظة من لحظات الزمن .

ولهذا فإننا مازلنا نبحث عن إجابة للسؤال : « كيف يثبت ما إذا كان القرار العام له قيمة تدل على الحقيقة أم لا ؟ » ومن المفهوم أن الحقيقة هنا لها معنى مختلف عن الحقيقة العلمية . إننا هنا نشير إلى « حقائق القيمة » ــ وهى أحكام عادية تتعلق بالقيم التى يجب على المجتمعات والأفراد اتباعها . وبعض الناس يعتقدون أن الإيمان بالدين هو وحده الذى يستطيع الإجابة على هذا السؤال . وآخرون يعتقدون أن الجواب نسبى كلية ــ أى أنه فى النهاية مسألة تفضيل استبدادى من جانب الفرد أو تفضيل ثقافى . ولكن هناك إجابة أخرى تتضح فى نظرية هابرماس عن التبرير المنطقى الإنسانى ، وأيضاً

فى نظرية الحكم العام التى نعرضها هنا .

إن مفهوم التفكير التمثيلى والعمل الاتصالى يوحى بأن قيمة الحقائق يمكن كشفها من خلال الحوار الناشىء من عدة وجهات نظر إنسانية فى ظل ظروف خالية من السيطرة والإكراه . وعملياً ، فإن الأحكام التى نصل إليها فى أية لحظة للأسف لا يمكن أن تكون خالية إطلاقاً من بعض عناصر الاستبداد والإكراه . إن الإكراه قد يكون خفياً وماكراً ، وقد ينشأ عن العواطف اللحظية ، ونتيجة للضغوط الداخلية أو القيود الخارجية . إننا جميعاً عبارة عن حزم من الانحياز والتحامل والعواطف واللامنطق والغرابة . ومن المحتمل أن القيم الدالة على الحقيقة للإنسانية يجب الحكم عليها دائماً : (١) بالنظر إلى أحداث الماضى القريب ، عندما تكشف عملية « شق الطريق » عبر التاريخ عن العواقب الكاملة لتصرفاتنا و (٢) من وجهة نظر عبر الثقافات يتم تطهيرها من المركزية العرقية فى أية ثقافة واحدة . ويجب أن يمر الزمن حتى يرى الناس آراءهم فى ضوء العواقب التى ترتبت عليها ، وبحيث تكون حرة من قيود السلطة ، والعواطف ، والتركيز العرقى .

هذا البحث عن الحقيقة أدى إلى دراسة الإنسانيات : سعى الإنسان بكل حماقاته وحكمته كما نراه فى ضوء التاريخ . وقد أدت أيضاً إلى مفهوم النقد الذى طوره هابرماس وآخرون : العمل الاتصالى الخالى من جميع أشكال الطغيان . وواقعياً ، فإننا يجب أن نعترف أن الحكم الخالى من عواطف اللحظة ، ومن جميع أشكال السيطرة يتطلب مرور الوقت ، وكذلك التحرر من التحيز الثقافى . ولإثبات حقائق « القرار العام » فإننا فى حاجة إلى وقت ومسافة معاً .

كما أن « برهان » الحقائق الدالة على القيمة قد لا تكون مسموحاً بها بسهولة مثل نوع البراهين التى يقدمها العلم فى مجاله للتبرير المنطقى . ولكن هناك على الأقل وجه واحد من البرهان الذى يمكن قبوله بسهولة . وهو على صلة بالسؤال : « كيف نثبت أن الرأى الذى يبدو لنا كقرار عام هو الشىء الحقيقى ؟ » وهنا يمكن بسهولة نسبياً تقديم البرهان . وفى بداية هذا الكتاب حددت معنى « القرار العام » على أنه رأى عام يفى بثلاثة معايير للنوعية : الثبات ، والتماسك ، وأهم من هذا كله الدليل على أن هؤلاء الذين يبدون هذا الرأى يعترفون بعواقبه ويتحملون مسئوليتها .

إن إجراء اختبارات لهذه الصفات عن النوعية ليست صعبة ولا هى مكلفة .

والمطلوب هو استشارات متواضعة نسبياً وبعض الجهد لتطبيق اختبار مثل دليل التقلب فى الرأى المشروح فى الفصل الثانى . وليس صعباً أيضاً أن نعرف مدى ثبات وجهات نظر الشخص فى قضية ، أو للتأكد ما إذا كان مدركاً لعواقب هذه الآراء ويتقبل مسئوليتها .

وعند تحديد مفهوم « القرار العام » ، جعلته أضيق عمداً عن الوصف التقليدى للحكم الذى اقتبسته فى مقدمة هذا الكتاب من المؤرخ بول جانيون . ولقد فعلت ذلك حتى أكـون قادراً على اختباره وإثبات صحته بطريقة عملية ، وغير مكلفة ، ومقبولة علمياً . وأعترف أن هذا التضييق يجرد الحكم العام فى أفضل حالاته من بعض ثرائه ودقته . ولكنه يحافظ على الميزة الأساسية لقدرته على إظهار التباين بين وجهات النظر العامة الجادة والمسئولة والتى تم التفكير فيها بعمق وبين رأى الجماهير الاندفاعى والذى صدر بدون إعمال العقل .

ملخص

إن فكرة هابرماس أن الغرض الإنسانى يتحكم فى المعرفة يمكن أن ينفع كعامل تصحيح هام لثقافتنا المائلة إلى جانب واحد فى ارتباطها بالمعرفة الموضوعية . ومن المدهش أننا إذا نظرنا إلى الممارسة وليس إلى النظرية ، سنجد أن مجتمعنا منظم للمعرفة بطريقة تلتزم إلى حد كبير بوصفة هابرماس .

وفى الممارسة اليومية ، تحاول جميع المهن التمييز بين المزاعم الصحيحة والزائفة عن الحقيقة . وكما رأينا فى العلم ، فإن اختبار الفروض العلمية يحتاج إلى جهود شاقة . « ولإثبات » صحة أى شىء فى أى مجال للبحث يتطلب تنظيماً على نطاق واسع . كما أن منظمة العلوم الكبرى لاستخلاص البراهين قد تحولت إلى مؤسسة اجتماعية كبرى . كما أن المنظمة التى تقدم منحاً دراسية للحصول على عملية توثيق فى إدارات جامعات العلوم الإنسـانية هى أيضـاً مؤسسات اجتماعية على نطاق واسع ، ومبنية على أساس أشكال مختلفة للمعرفة . كما أن عمليات « الاكتشاف » التى يقوم بها المحامون ونظام المحلفـين يمثـلان مؤسسـة اجتـماعية أخرى ، وطرق المراجعة الحسابية التى يقوم بها

المحاسبون هى أيضاً مؤسسة اجتماعية كبرى . وفى كل حالة تؤدى الحاجة إلى نوع من « البرهان » إلى اختراع طريقة للحصول عليه ، وقيام مؤسسة اجتماعية لضمان تنفيذه ووضع المعايير له .

وكل مجال من هذه المجالات يمتلك مجموعة القواعد الخاصة به بالنسبة للهدف ، والحقيقة ، والبرهان . وبالنسبة للبرهان ، فإن العلم الموضوعى لديه أكثر المنظمات والعمليات وضوحاً وأكثرها قوانين دقيقة رغم أنها أعلاها تكلفة . ومن ناحية أخرى فقد قدم العلم تضحيات معينة من أجل مواصلة البحث عن معايير شديدة للبرهان . ولقد استبعد ــ على سبيل المثال ــ مساحات شاسعة وحرمها من البحث العلمى لأنها لا تستسلم بسهولة للعمليات الحسابية أو للاختبارات التجريبية . ولقد اتهمت العلوم الاجتماعية بأنها ضحت بقلب ومادة موضوعها من أجل أن تصبح أكثر « علمية » ، أى حتى تصبح أكثر قدرة على مواجهة الطرق العلمية للإثبات . وهذا الاتهام له ما يبرره .

هذه الأبحاث التى تشغل نفسها بالحقائق الدالة على القيمة لا يمكنها أن تأمل أبداً فى منافسة العلم فى تطوير طرق للإثبات تدل مقدماً قبل الإقدام على تصرف ما أن الإجماع المبنى على « قرار عام » صحيح ، بمعنى أن قيمه سليمة ، وكذلك الاستراتيجيات لتحقيقها . (ونفس القيود تنطبق أيضاً على جميع جوانب الطبيعة حيث المعرفة العلمية مازالت ناقصة) . إن « برهان » أو دليل صحة القرار العام لابد أن يأتى بعد الحقيقة ، أى النظر إلى الأحداث كما وقعت فى التاريخ القريب .

إن العواقب العملية هنا هى فى رفع وضع العلوم الإنسانية ــ مثل دراسة التاريخ ، والفن ، والدين ، والأدب ، واللغات ، والفلسفة . هذه هى العلوم التى تبحث عن القيم الإنسانية بعد الحقيقة ، وعبر الثقافات . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن القيمة الممكنة للعلوم الاجتماعية من المعتقد أنها كبيرة إذا نجحت هذه العلوم فى تحرير نفسها من القيود المصطنعة للتفكير المنطقى . إن العلوم الاجتماعية مثل العلوم السياسية ، وعلوم الاقتصاد ، وعلم النفس ، وعلم الاجتماع ، وعلم دراسة الإنسان ، والدراسات السياسية ، والاتصالات ، والموارد البشرية كلها يجب أن تقدم أكثر مما تفعله الآن من أجل فن الحكم الذاتى . إن الحكم الذاتى هو فن أكثر مما هو علم . إنه يهتم بالغايات أكثر من اهتمامه بالوسائل ، وبالأسلوب والمادة معاً ، وبالحكمة مع المعلومات . وجميع القياسات ، وتحطيم الأرقام ، وإجراء الاستطلاعات ، ونماذج الكمبيوتر فى العالم

لا يمكنها أن تحل محل لمسة من الحكمة ـ أى نوع الحكمة الذى يأتى مع السعى من أجل القرار العام ، وهو أمر ضرورى للحكم الذاتى الديمقراطى .

إن اختبارات الغرض ، والحقيقة ، والبرهان فى « القرار العام » يبين نموذجاً مختلفاً من النتائج ، عن نفس تلك الاختبارات عند تطبيقها على العلم . ولأنها ليست مألوفة مثل الاختبارات العلمية ، فإنها ستتطلب وقتاً أكثر لتجميعها ولتحويلها إلى مؤسسة . وكشكل من أشكال المعرفة ، فإن القرار العام يؤدى دوره أفضل من العلم فى بعض المعايير ، وأسوأ فى بعضها الآخر . فهو سىء عند تقديم البرهان ، ولهذا فإنه ليس متوقعاً أن يطور جهازاً تجميعياً للمعرفة عن القرار العام . ولكنه يتساوى مع العلم فى الغرض : فكلاهما يخدم اهتمامات إنسانية أساسية رغم أنها مختلفة . وهو أفضل من العلم فى الحقيقة . وبمقارنتها بحقائق العلم ، فإن حقائق القرار العام أوسع وتقترب من المثاليات التى تتمتع بها الحكمة الإنسانية ، وهى الحكمة التى توجد وراء افتراضنا الجرىء أننا قادرون على حكم أنفسنا .

١٩

رسم تخطيطى للعمل

ونصل أخيراً إلى موضوع العمل : ما الذى نستطيع أن نفعله كمجتمع للحد من تجاوزات ثقافة السيطرة الفنية ؟ هل نعمل على تضييق الفجوة بين الخبراء وبين الجماهير؟ أم نقلل من المقاومة للقرار العام ، ونزيد من كفاءة نوعية الرأى العام ؟

ومن النظرة الأولى تبدو الاحتمالات غير مبشرة . إن مجتمعنا يميل إلى تجاهل أنواع المشاكل التى وصفناها فى هذا الكتاب . فهى مشاكل مجردة وغير محددة . كما أنها مشاكل معقدة . وينقصها الجاذبية العاطفية . ويبدو أنها تنقصها الحاجة إلى التصرف السريع . كما أن تأثيرها صفر على العدد الكبير جداً من جماعات المصالح الخاصة التى تتبنى معظم قضايا أمريكا . وبالرغم من أن عدد الذين يناضلون فى جانب القرار العام ضئيل ، فإن الذين يقاومونه كما رأينا فصائل عديدة . وأسوأ من ذلك كله ، فإنه حتى إذا رغبت مجموعة نشطة أن تفعل ذلك دفاعاً عن القرار العام ، فإنهم قد لا يعرفون كيف يعالجون هذه المشاكل . والمتطلبان الرئيسيان لحل مشكلة صعبة هما : الإرادة ، والوسائل . وعندما يغيب الاثنان فإن فرص التوصل إلى عمل مؤثر لحل المشكلة تعتبر لا شىء تقريباً .

ورغم ذلك كله ، فإن النظرة الفاحصة عن قرب تعطى أسباباً للأمل . ومن بين متطلبات النجاح الإرادة السياسية للتوصل إلى حل ، واستراتيجية لتنفيذ هذا الحل . ونجد أن نقص الإرادة السياسية هنا هو أخطر عقبة تواجهنا . فإذا كانت الإرادة

موجودة ، فإن الوسائل يمكن التوصل إليها بسرعة . وفى آخر هذا الفصل سوف أقدم رسماً تخطيطياً لعناصر برنامج محتمل للعمل مبنى على خبرة المؤسستين اللتين لا تهدفان إلى الربح ، واللتين عملت معهما طوال العقود القليلة الماضية (عشرات السنين) . وهما مؤسسة « بابليك أجندا » ، ومؤسسة « تشارلز كيترينج » . إن التجارب التى مرت عليَّ فى هاتين المؤسستين تعطينى الثقة أن « القرار العام » يمكن تدعيمه بشكل كبير إذا أولت أمريكا هذا الهدف اهتماماً كبيراً بعض الشىء لأولوية تحقيقه . وفى الوقت الراهن ، فإن أولـوية هذا الهـدف منخفضـة للغاية وتشبه تلك الإرادة القومية التى تدعو إلى جعل نيويورك مدينة أكثر هدوءاً ، ونظافة ، وأمناً للعيش فيها . وهى بذلك تصل إلى قاع برميل أولويات الإرادة القومية .

ما هى فرص تعبئة إرادة الأمة السياسية ؟ وهل يمكن لهدف يبدو مجرداً وغير محدد مثل رفع مستوى « القرار العام » أن يصل إلى قرب أولويات عاجلة مثل الحفاظ على البيئة ، والحد من إدمان المخدرات ؟ إن الإجابة على هذين السؤالين هو : « نعم . . إذا . . » . وإذا هنا تعنى هل يرى الجمهور يوماً كيف أن تحقيق الحلم الأمريكى يعتمد على إحلال « القرار العام » محل الوضع الحالى لرأى الجماهير . إن الجماهير فى حاجة إلى إدراك العـلاقـة بين تحسين نوعية الرأى العام ، وبين جعل ديمقراطيتنا تعمل بصورة أفضل وبطريقة عملية .

ومتى رأى الجمهور الصلة بين الاثنين ، فإن اعتزازنا بالديمقراطية قد يساعد على توليد الإرادة السياسية الـلازمة . فليس هناك مصدر للفخر عند الأمريكيين أكثر من تقاليدهم الديمقراطية . وعندما يقول المواطنون « نحن أمريكيون » ، فإنهم يؤكدون بفخـر انتـماءهم لأقـدم ديمقـراطية فى العالم . وهى ديمقراطية مازالت مصدر الأمل والأحلام بالنسبة للشعوب فى جميع أنحاء العالم .

ويشير المؤرخون إلى ما يسمونه تقليد « الاستثناء الأمريكى » ، وهو الاعتقاد شبه الدينى أن الأمريكيين تمسكوا منذ أن نزل المهاجرون الأوائل عند صخرة « بليموث » بأن أمريكا لها مصير خاص ، وهبة تقدمها للعالم [1] . وفى شكلها المعاصر ، فإن هذه الهبة هى تاريخ يربو على مائتى سنة من الممارسة الديمقراطية الناجحة .

وفى عصرنا نجد أن افتخار الأمريكيين ببلدهم يصاب بالتواضع كل يوم تقريباً . فمنذ جيل واحد فقط ، كان فى استطاعة الأمريكيين أن يفتخروا بأنهم يتمتعون بأعلى

مستوى معيشة فى العالم ، وبأقوى اقتصاد ، وبأفضل نظام للتعليم العام ، وأحسن رياضيين ، وأفضل سجل طبى ، وأقل نسبة وفيات للأطفال فى العالم ، وأشياء أخرى تعتبر فيها أمريكا الأفضل والأولى دائماً . أما الآن فقد تضاءل عدد الأشياء التى تفتخر أمريكا بأنها الأفضل أو الأولى فيها ، وأصبح الكثير من الأمريكيين ينتقدون أنفسهم . ولكن الأحداث الأخيرة قد دعمت من فخرنا بديمقراطيتنا . فالأمريكيون يحسون بالراحة والرضا لحقيقة أن دول أوروبا الشرقية ، وأمريكا اللاتينية ، وحتى الاتحاد السوفيتى (سابقاً) ينظرون إلى الولايات المتحدة على أنها تعتبر مثالاً للديمقراطية . وتوضح الاستطلاعات التى أجريتها أن ٨١٪ من الأمريكيين مازالوا يثقون أن أمريكا لها مهمة خاصة فى العالم [٢] .

كيف يعبر هذا الإيمان عن نفسه ؟ دعنى أيها القارىء أذكرك بواحد من الأمثلة المتناثرة فى هذا الكتاب . فقد ذكرت فى فصل سابق الصراع الداخلى الذى يحس به الأمريكيون عند مناقشة موضوع الهجرة . وفى جماعات البحث نجد أن معظم الناس يبدأون النقاش بموقف سلبى ويقولون « لماذا نحتاج إلى هؤلاء الأجانب ؟ دعونا نغلق الأبواب فى وجوههم ؟ » وهكذا يعرب الأمريكيون عن مشاعرهم . فالأمريكيون يخشون أن ينتزع المهاجرون الوظائف المتاحة ، ويصبحون عبئاً على الموارد المحدودة . وفى البداية تكون مواقف الجمهور غير كريمة ، وتميل إلى الوقاية من الأجانب ، والتمسك بما يملكونه . ولكن مع تطور المناقشة ، نجد أحدهم يقول شيئاً كهذا : « انتظروا لحظة . ما الذى كان سيحدث لأبنائنا (أو أجدادنا وأجداد أجدادنا) إذا كانت أمريكا قد أغلقت الباب فى وجه المهاجرين ؟ ما الذى تتمسك به أمريكا ؟ ما الذى يعنيه تمثال الحرية ؟ »

ودائماً يكون ذكر تمثال الحرية بمثابة نقطة تحول فى الحوار . وتؤدى مناشدة الموجودين فى الغرفة بالانتباه إلى المعنى الخاص لأمريكا — والذى يقوله البعض بطريقة محرجة أحياناً ، وبأسلوب لبق أحياناً أخرى — إلى أن يتأثر جميع الحاضرين . وبالتأكيد فإن مواقفهم لن تنقلب فجأة بعد هذا النداء . ولكنهم يصبحون أكثر ميلاً للتفكير فى الموضوع ، وأكثر انزعاجاً بسبب هذا الموضوع المعقد . وبالتدريج يبدأون البحث عن حلول وسطى تولى اهتماماً بمخاوفهم ، ولكنها فى نفس الوقت تترك الباب مفتوحاً أمام مزيد من الهجرة .

إن الاعتقاد بأن أمريكا لها مهمة خاصة يعتبر قوة كبيرة تستطيع أن تبعث الحركة فى البحث من أجل التوصل إلى « القرار العام » .

خطة العمل

إن الإرادة السياسية يجب أن يكون لها هدف محدد . وإلا فإن الطاقة ستتبدد . وهناك حاجة إلى خطة للعمل ، مهما كانت هذه الخطة مبدئية .

هذه الخطة يجب أن تتألف من أربعة عناصر : (١) رؤية لما سوف يتحقق من نجاح وشكل هذا النجاح إذا أثمرت الخطة ، (٢) أهداف محددة لمتابعتها ، (٣)استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف ، (٤) وتكتيكات لتنفيذ هذه الاستراتيجية . وسوف أقدم فيما يلى خطة لكل عنصر من هذه العناصر ، مع توفير أكبر قدر من الاهتمام بالتفاصيل للاستراتيجية وللتكتيك لأن مصداقية الخطة من وجهة النظر العملية ، تعتمد على التفاصيل . كما أن التفاصيل التكتيكية سوف تكشف لنا ما إذا كانت الخطة الطموحة يمكن تنفيذها أم لا فى نطاق حياة المؤسسات الحالية فى أمريكا .

الرؤية

إذا أولت أمريكا اهتماماً كبيراً وأولوية كبرى بموضوع « القرار العام » ، وإذا نجحت الجهود لتحقيق ذلك ، فما هو نوع الأمة التى ستنشأ نتيجة لذلك ؟ وكيف يتغير مجتمعنا وثقافتنا عما هما عليه اليوم ؟ وما هى الرؤية المستقبلية التى نسعى إلى تحقيقها ؟

إن بعض عناصر الرؤية التى نرغبها للمستقبل موجودة ضمناً فى المفاهيم التى ناقشناها فى الفصول القليلة الأخيرة . وأحد هذه المفاهيم هو مفهوم « الحوار الديمقراطى » . وأساس الحوار الديمقراطى موجود فى المفهوم الذى قدمه لنا مارتين بوبر عن علاقة « أنا ـ وأنت » . فعندما نتحاور أنا وأنت سوياً ، هناك شىء أعمق من مجرد تبادل الآراء يتم بيننا . إن التفاعل بين « أنا وأنت » يوحى بتقبل حقيقى لوجهات نظر

الآخـرين : فأنا لا أصغى بسلبية لما تقوله أنت ، وأنا أستجيب له بكل كيانى . وقد أناقش وأفند صحة بعض آرائك ، « ولكننى أستوعبها » بأعمق ما تتضمنه هذه الكلمة من معنى . وأنت أيضاً تفعل نفس الشىء . ونتيجة لهذا الحوار فإننا نحن الاثنين « أنا وأنت » نخرج منه مختلفين عما كنا عليه . فكلانا قد اختزن فى داخله وجهة نظر الآخر [٣] .

وهنـاك مفهـوم آخر يؤيد الرؤية ، وهو النظرة العميقة لهابرماس الذى يقول إنها لكارثة أن نفصل الفكر الإنسانى عن عالم الحياة العادية ـ مثل الصراع من أجل لقمة العيش ، وتربية الأسرة ، والعيش فى سلام كمجتمع . وعندما ينظر الخبراء إلى الفكر البشرى بوصفـه شيئاً منفصلاً وبعيداً عن الحياة اليومية ـ وهم يفعلون ذلك متأثرين بثقـافة السيطرة الفنية والعلمية ـ وأن هذا الفكر هو ملك خاص لطبقة الإخصائيين المـدربين ، والعلماء ، والصفوة من الآخرين ، فإنهم بذلك يخونون أعمق المثل العليا لآبائنا الذين أسسوا أمريكا . إن الفكر البشرى ليس ملكاً خاصاً لطبقة من الخبراء الذين يشهد لهم تدريبهم وخبراتهم أنهم يملكون موهبة خاصة . إن الفكر البشرى هو موهبة أكثر تواضعاً ، وأكثر عالمية ، وأكثر ديمقراطية من أية موهبة أخرى .

وتبـدو هذه الأفكار لذهنى شيئاً مذهلاً ، فهى تشكل رؤية للديمقراطية تشجع الناس على الإصغاء لبعضهم البعض ، وعلى التفكير فى آراء الآخرين بجدية . إنها رؤية لديمقـراطية يشـارك فيها هؤلاء الذين يريدون المشاركة ، وهى رؤية تعترف بأن أعلى مراتب التعبير عن الفكر الإنسانى ليست فى الفيزيقا النووية ، ولا فى النماذج الاقتصادية القياسية ، ولكنها فى الناس العاديين وهم يتحدثون ويفكرون سوياً فى موضوعات تهمهم معاً .

إنها رؤية لما أسماه ديفيد ماتيوز « الديمقراطية المتعمدة » ، وهى شىء مختلف عن الـديمقـراطية التمثيلية (فى البرلمان) أو ديمقراطية المشاركة (فى اتخاذ القرار) . إنها ديمقراطية تحيى فكرة المواطن النشيط المفكر . أما الآن فإن « المواطنة » تعامل على أنها شكل سلبى من أشكال السلوك الاستهلاكى . والناس لا ينجحون فى معيار « المواطنة » ليس لأنهم سلبيون ولكن لأنهم يعتقدون أن تصرفاتهم أو أفكارهم لا تؤثر قليلاً أو كثيراً فى اتخاذ القرار . إننا فى حاجة إلى توسيع فكرة الخيارات المتاحة للمواطن ، والمقصورة حالياً على التصـويت فى الانتخـابـات ، لكى تتضمن مواجهـة خيارات أخرى حول

القضايا الحيوية التى تواجهنا يومياً .

وفى حملة انتخابات الرئاسة عام ١٩٨٨ وعد المرشح (آنذاك) جورج بوش الأمريكيين « بأمة أكثر نبلاً ولطفاً » . وقد لمس هذا النداء وتراً حساساً فى الناخبين . ولكن بعد الانتخابات ، أصبحت عبارة « أكثر نبلاً ولطفاً » موضع سخرية الممثلين الكوميديين فى التليفزيون الذين تعودوا استخدامها على سبيل الانتقاد الساخر . لماذا حدث ذلك ؟ ليس لأن جورج بوش كان منافقاً ، فليس هناك سبب يدعو إلى الشك فى صدقه . ولكن الأمر لم يستغرق طويلاً قبل أن يدرك المراقبون أن هذا الحديث عن « أمريكا الأكثر نبلاً ولطفاً » كان مجرد شعار ، وكلمات خاوية تفتقر إلى أية محاولة لتنفيذها . هذا الجزء من الخطابة الذى لم يقصد الإساءة لأحد ، أضاف عاملاً جديداً مؤثراً للسخرية المتزايدة بين الجمهور الأمريكى [٤] .

ولهذا فإن الرؤية التى أريدها هى عن أمريكا التى يتاح للمواطن العادى فيها أن يشارك فى حوار جدى حول ما يمكن عمله لكى تصبح أمريكا فعلاً « أمة أكثر لطفاً ونبلاً » . إن هذا ما يريده الجمهور لأمريكا . ولكن تحقيق ذلك أمر صعب لضآلة الموارد ، ولتضارب الاحتياجات . كما أن الشعارات والقيادة المهزوزة لا تستطيع تحقيقه . إن هذا يتطلب حواراً ديمقراطياً جاداً للتوصل إلى نقاش سياسى يشارك فيه الجمهور - كل الجماهير .

ونظراً للتنظيم الموجود فى مجتمعنا حالياً ، فإن القليل من المؤسسات فقط مسئولة عن الصالح المشترك . والنظرية تقول أن الصالح العام أو الاهتمام العام ينبع من تفاعل المصالح أو الاهتمامات الخاصة . هذه النظرية التى خرجت حالاً من مراجع فلسفة السياسة الليبرالية هى اليوم التى تمارس فى واشنطن وفى عواصم الولايات وتسيطر عليها . وهى واحدة من الأسباب الرئيسية للتحكم السياسى فى أمريكا : فالمصالح الخاصة المتنافسة تمارس حق الفيتو ضد المشروعات التى تخدم الصالح العام . ومفهوم الصالح العام هو ما يدعو إلى الاهتمام العاجل من أجل متوسطى الحال من الأمريكيين . وكأشخاص ، فإن كبار الأمريكيين ــ مثلاً ــ سوف يعطون ثقلاً أكبر بكثير للصالح العام عن الرواق (اللوبى) أو جماعة الضغط التى تمثل المصالح الخاصة .

والرؤية إذن ، هى لمجتمع يتم فيه تمثيل المصالح العامة بطريقة جيدة مثل تمثيل المصالح الخاصة ، ويلعب فيه المواطنون العاديون دوراً حاسماً فى تحديده .

وفى النهاية ، فإنى أرى هذه الرؤية « محافظة بدرجة نشطة » . وهى محافظة بمعنى أنها تظل صادقة بالنسبة للتقاليد الأمريكية التى رسخت لزمن طويل . وعلى سبيل المثال فنحن نحتاج إلى استعادة التقاليد العامة التى سادت ثقافتنا السياسية ، وخصوصاً تلك التى تفهم السياسة على أنها شىء أكثر من تصادم جماعات المصالح الخاصة والحكومة تحاول التوفيق بينها . والمفهوم الحديث للحكومة المحترفة (التى تشكل من الخبراء) ليس به مكان للجمهور ولا للمواطنين . وهذا المفهوم هو السبب الرئيسى للمقاومة التى تلقاها برامج تقوية الجماهير . فالجمهور ليس ضرورياً فى النظرة السائدة الآن عن الطريقة التى يجب أن نحكم بها أنفسنا . والناس تشعر أنها طردت خارج هذا النظام . وهم يحسون بالعجز وعدم الكفاءة ، ولهذا فهم يرفضون السياسة .

وهذه الرؤية نشطة بمعنى أن البقاء بإخلاص للتقاليد يتطلب تغييراً فى الاتجاه . فالمعنى الأساسى لكلمة « محافظ » هى الإنقاذ والمحافظة (على القديم) . وأحياناً تتم ترجمتها إلى حماية الوضع الراهن . ولكنها تعنى أحياناً التحول . فإذا كانت التقاليد تضل طريقها أحياناً ، فإن الإبقاء على الإيمان بها يعنى العثور على طريق يعود منه المرء إلى الطريق الصحيح .

وهناك عنصر رئيسى للتقاليد نجده فى الاستعارة المعروفة عن الضوء . والفكرة المستنيرة تقول « دع الضوء ينفذ » . والإيمان بها معناه أن ضوء المعرفة العلمية سوف يبدد الجهل والخرافات وعدم المساواة ، وسوف يهزم الفقر والمرض ، وسوف يخلق الحرية مع الكرامة .

وكرؤية لأمريكا ، علينا أن نحافظ على هذا الميراث ، وأن نسمح لضوء المعرفة أن يرفع مستوى الحرية والكرامة للناس . ولكننا يجب أيضاً أن نعترف بأن هذا معناه أيضاً تغيير ثقافتنا ومؤسساتنا بحيث تتكيف مع مفهوم أكثر ديمقراطية لضوء الفكر الإنسانى ، وهو شىء ليس مملوكاً فقط للخبراء المتعلمين ، ولكنه يمكن أن يكون لكل واحد منا .

ومن أجل هذا المفهوم ، لا يحتاج المرء إلى شهادة من الدراسات العليا فى الجامعة لكى ينمى قدرته على التوصل إلى « القرار العام » الصحيح . فالمرء يستطيع أن يعلم نفسه من أجل ذلك ، ولكن ليس بالطريقة التى تمليها « ثقافة التحكم الفنى » . وفى النهاية لابد أن نعيد تقديم مفهوم أكثر شمولاً للسياسة فى نظام التعليم . إننا نعلم

الشباب الآن أن يعرفوا عن « الأشياء » ، ونعلمهم أشكالاً من المعرفة العلمية . ولكننا لا نعلمهم كيف يقـررون « الاختيار » مع الآخرين . إننا لا ننمى نوع الذكاء الذى نحتاجه للتوصل إلى قرارات عامة . وليس مفهومنا عن المعرفة وحده هو المقصور على معرفة الخبراء ، بل أن نظام التعليم أيضاً يطبق ذلك . إن منهج التعليم المدنى عندنا مبنى على عدد الطلبة الذين يستطيعون معرفة أسماء عواصم ولاياتهم . ولكن الحركات التى تغـير الآن التـاريخ السياسى للعـالم لا يقودها زعماء كانوا يعرفون أسماء عواصم بلادهم أكثر من الآخرين .

الأهداف

ما هى الأهداف المحددة التى تستطيع أن تترجم هذه الرؤية من مجرد كلام إلى واقع ؟ هناك على الأقل ثلاثة أهداف تتحدث عن نفسها . وإذا أمكن للمجتمع الأمريكى أن يحققها ، فإن جانباً كبيراً من الرؤية يمكن تحقيقه .

تصحيح الخلل فى التوازن بين الخبراء وبين الجمهور

إذا كان مقدراً لديمقراطيتنا أن تظل حية ، فإن هدف تحقيق توازن أفضل بين علاقة الخبير والجمهور هو أهم هذه الأهداف . وطوال عشرات السنين وحتى الآن تكشفت الحلقة المفرغة أمامنا : فبينما يغتصب الخبراء المزيد من حق الأمة فى صنع القرار ، نجد أن الجمهور يهوى أكثر فأكثر فى هوة رأى الجماهير .

وهناك بدائل منطقية عديدة لوقف هذه الحلقة المفرغة . إننا نستطيع أن نضعف من نفـوذ الخبراء . ونستطيع أيضاً أن نقوى الجماهير . أو نستطيع أن نمزج الاتجاهين معاً لنصل إلى ما نريد .

ولكننا نجد أنه من الناحية العملية ، فإن إضعاف نفوذ الخبراء لا معنى له . إن حملة هيجـان شعبية معـادية للخـبراء وللثقافة قد تعطى بعض النشطاء سياسياً راحة عاطفية . ولكن هذه الـراحة لن تعيش طويلاً . إن طبيعة الرؤية المحافظة تتطلب منا أن

نقبل شخصيتنا كورثة للتنوير . وحتى نكون أوفياء لهذا التقليد ، علينا أن نقبل اقتناعه بأن المعرفة العلمية تعطى لحضارتنا سلطات واسعة للسيطرة على الظروف المادية للحياة . وكدليل على قبولنا لذلك هو استعدادنا فى نفس الوقت لأن نعطى الخبراء والمعرفة العلمية / التكنولوجية مكان الشرف فى مجتمعنا . ومع معرفتنا بطبيعة المجتمع الصناعى الحديث ، فإن تثبيط همة الخبراء عن تقديم أقصى مشاركة ممكنة لديهم ستكون نوعاً من العمل الجنونى المدمر للنفس . إن المهمة الكبرى لعهدنا هذا هى أن نروض ثقافة السيطرة التكنولوجية ، لا أن ندمرها . إذن فإن استراتيجية الخيار هى فى البحث أو السعى لتقوية الجماهير .

تغيير الثقافة

والهدف الثانى هو العمل على توسيع قاعدة العديد من المعانى الثقافية المشتركة ، وبالذات معنى الزعامة فى مجتمعنا ، ومعنى أن يكون المرء مواطناً ، ومعنى كيف يسعى المرء من أجل الحصول على المعرفة .

معنى الزعامة . إن المؤلفات التى صدرت عن الزعامة عديدة ، ولكنها نادراً ما تركز على الزعيم أو القائد كشخص يساعد فى تشكيل « القرار العام » . والزعماء الأقوياء ينظرون إليهم عادة كأشخاص يتخذون قراراتهم من خلال مواهب فردية فى شخصياتهم ، وبسبب ذكائهم ، وبعد نظرهم . وهم يمارسون زعامتهم من خلال الإقناع ، ويستعينون فى ذلك بمواهب إضافية فى الاتصال مع الجماهير ، وبالإخلاص ، وبجاذبية شخصيتهم . وقد أصبح من الشائع بين الصفوة النظر إلى ميل الزعماء السياسيين إلى « متابعة استطلاعات الرأى العام » على أنه عمل جبان وحقير ، بدلاً من اتباع ما يؤمنون به . بل إن أحد المراقبين ذكر أخيراً أن الناس يكذبون على الذين يجرون الاستطلاعات ، مثلما فعل سكان نيكاراجوا فى انتخابات ١٩٨٩ ، وأن الزعماء يجب لهذا السبب أن يتصرفوا طبقاً لما يقتنعون بصحته [٥] .

ويجب أن يكون واضحاً أن البديلين المطروحين هنا وهما : إما الإفراط فى متابعة استطلاعات الرأى ، أو التمسك بمعتقدات المرء بغض النظر عما تقوله هذه الاستطلاعات ، هذين البديلين هما خياران زائفان بالنسبة للديمقراطية . ففى النظام

الديمقراطى نجد أنه من أكبر صفات الزعماء أنهم ينمون مهارتهم فى تحريك الجماهير نحو الإجماع وذلك عن طريق اتباع دور بناء فى كل مرحلة من مراحل عملية « القرار العام » ــ وهى زيادة الوعى ، وعملية العبور ، ثم اتخاذ القرار . وحتى يحدث ذلك فإن الثقافة يجب أن توسع تعريف الزعامة حتى تتضمن هذه المقدرة .

إننا فى حاجة إلى تطوير برامج لتدريب الزعماء بحيث تعكس هذه المتطلبات . إن مفهومنا الحالى للزعامة مبنى إلى حد كبير على وسائل إدارة الجماهير . وهناك المئات من برامج تطوير الزعامة مثل الاتحاد القومى للزعامة المحلية . ويجب تشجيع هذه البرامج على قبول هذا التحدى الجديد .

معنى أن تكون مواطناً . هذا المعنى يجب أيضاً تطويره ثقافياً . ففى أمريكا اليوم تعتبر « المواطنة » (بفتح الطاء والنون معاً) ، إلى حد كبير مسألة حقوق ومنها حق التصويت . والناس أكثر وعياً بحقوقهم كمواطنين عن التزاماتهم بهذه الصفة . والفكرة العامة هى « هذا بلد حر . ولى كل الحق أن أقول ما يدور بذهنى ، وأن أتنقل إلى أى مكان أريده وفى الوقت الذى أريده ، وأن أعمل ما أريد طالما أن ذلك لا يتدخل فى حقوق الآخرين » .

ولكن فى جانب التزامات هذه المعادلة نجد أن الناس يعترفون أنهم يجب أن يدلوا بأصواتهم ، وأن يدفعوا بعض الضرائب (ولكن ليس بالقدر الذى يدفعونه الآن) . ولا يوجد أحد تقريباً يشعر بأى التزام كمواطن أن يناضل مع القضايا التى تواجه الأمة ، وأن يساهم فى التوصل إلى حل لها . ومعظم الأمريكيين لا يعتقدون أنهم يستطيعون المساهمة فى ذلك ، وهم يقولون (« إننى لا أعرف ما يكفى عن الموضوع ») ، وحتى إذا عرفوا ، فإنهم لا يعتقدون أن مساهماتهم مطلوبة .

وهم طبعاً على حق فى هذا الافتراض الأخير : فصناع السياسة لا يسعون حقاً إلى البحث عن مساهمة الجماهير . ولكن مهمة التوصل إلى « قرار عام » تتطلب أن يزداد اقناع الجماهير بأن آراءهم مهمة . إن تقديم مساهمة ذكية من أجل اتخاذ القرار تتطلب عملاً شاقاً . والأمريكيون لن يفعلوا ذلك إلا إذا كان لديهم حافز لذلك . وليس من الضرورى أن يكون الحافز كبيراً . ولكن الأمريكيين لابد على الأقل أن يعرفوا أن الزعامة تصغى لهم وتستجيب لآرائهم . ولا توجد وسيلة لتغيير معنى الزعامة بدون تغيير معنى أن يكون المرء مواطناً فى نفس الوقت .

معنى المعرفة . ومن الضرورى أيضاً تعديل معنى المعرفة الذى تتمسك به ثقافة السيطرة الفنية . وهنا أيضاً ، نجد أن المهمة هى توسيع هذا المفهوم الذى أصبح ضيقاً إلى حد كبير . إن فهمنا عن المعرفة يجب أن يمتد إلى ما بعد معرفة الخبير وأيضاً إلى ما بعد المنح الدراسية والتعليم التقليدى . ويجب أن يتوفر مكان فى بيوت المعرفة للتفكير التمثيلى ولعملية شق الطريق بوصفهما من نتائج الحوار الديمقراطى . وليست هناك حاجة إلى تفاصيل أكثر حول هذه النقطة : فقد تم بحثها بالتفصيل فى الفصول من ١٥ و١٨ من هذا الكتاب .

وإذا تطورت هذه المعانى الثقافية فى الاتجاه الصحيح ، فإنها سوف تقلل من عدم الثقة الذى يفصل الآن بين الخبراء وبين الجمهور . ومهما كان الإيحاء الكاذب الذى ستقدمه الصفوة لتقبلهم فكرة « الإدراك العام » عند الجمهور ، فإنهم أثناء الممارسة الفعلية سوف يظلون يشكلون آراءهم عن طريق التفاعل مع الآخرين من الصفوة . فهم سيظلون إلى حد كبير يتجاهلون آراء الجماهير ، فيما عدا قراءة استطلاعات الرأى أو السعى لمعرفة آراء سائقى « التاكسى » ــ سيارات الأجرة ــ والسكرتيرات . ومن ناحيته ، فإن الجمهور يتصرف إزاء ذلك برد فعل بأن يصبح أكثر تهكماً وسخرية ، وأكثر حفيظة ، وأكثر ابتعاداً عن المشاركة فى عملية صنع القرار .

ولتحسين « القرار العام » ، يجب تغيير العلاقة العدائية بين الخبراء وبين الجمهور إلى علاقة تعاون ودعم مشترك . فليست هناك حاجة لهذا الصراع . فلكل من الخبراء وللجمهور أدوارهم المختلفة التى يؤدونها . والجمهور يجب ألا يحاول أداء دور الخبير الهاوى . كما أن الخبراء يجب ألا يسمحوا لمعاييرهم الشخصية أن تحبط حقوق المواطنين من أن يصدروا أحكامهم وقراراتهم بأنفسهم .

ويتعين إعادة تصميم بعض أجزاء نظامى التعليم والتدريب بحيث تولى اهتماماً أكبر للطرق « غير المألوفة » عن التفكير التمثيلى ، واختيار الجمهور لتشكيل آرائهم ، وعملية شق الطريق نحو القرار ، وللحوار الديمقراطى . إن هذا الجزء من نظام التعليم مهمل تماماً . وإذا كرست المزيد من المؤسسات نفسها لتحسين الطرق اللازمة لتحسين عملية « القرار العام » ، فإن فرص خلق توازن أفضل فى العلاقة بين الخبراء والجماهير ستزداد إلى حد كبير .

تغيير هدف خلق « جمهور عليم »

هذا الهدف الثالث ظل مفهوماً ضمناً طوال هذا الكتاب ، ويحتاج إلى شىء قليل من الإيضاح . فعندما تحدث توماس جيفرسون بوضوح عن هدف تأسيس الديمقراطية الأمريكية بحيث تعتمد على جمهور واع (لديه المعلومات اللازمة) ، فقد استخدم جيفرسون كلمة « عليم » أو « موثوق به » ـ كما كانت مفهومة فى عصر التنوير ـ لكى تتضمن التفكير ، وحسن الأخلاق ، والقرار الصائب بالإضافة إلى العلم بالحقائق . وعندما يستخدم الخبراء والصحفيون كلمة « عليم » اليوم فإنهم فى الغالب يساوون بين « العليم » وبين الذى لديه معلومات كثيرة . وهو مفهوم جاهدت كثيراً لإثبات أنه مفهوم سطحى وعلاقته ضئيلة بالمهام التى يتعين على المواطنين أداءها لكى يصبح المواطن « عليماً » . وحتى نحتفظ بالمثل العليا لجيفرسون ، فإن علينا أن ننمى عملية « القرار العام » كهدف لنا ، وليس الوصول إلى « جمهور عليم » كما نعرف فى عصرنا الحاضر .

الاستراتيجية والتكتيك

ما هى الاستراتيجية والتكتيك اللذان يوفران أفضل فرصة لتحقيق هذه الأهداف ؟ وما هو مقدار الثقة اللازمة لدى المرء لكى يحقق المطلوب ؟

إنه لمن السذاجة التقليل من حجم المهمة المطلوبة . والنجاح لا يتطلب إجراء تغييرات فى المؤسسات الحالية فقط ، مثل مؤسسات الإعلام ونظم تدريب الصفوة من المهنيين ، ولكنه يتطلب أيضاً خلق مؤسسات جديدة ، وتنشيط عملية التغيير الثقافى . وبالإضافة إلى ذلك فإن التغييرات يجب حدوثها على كلا جانبى ثغرة الخبراء والجمهور معاً : فالجمهور يجب أن يتغير ، والخبراء أيضاً . وربما يكون أصعب شىء ، هو أن هذه التغييرات يلزم أن تحدث رغم المقاومة القوية لمفهوم « القرار العام » .

ومن ناحية أخرى ، فإن الخبرة العملية التى توصلت إليها مؤسستا « بابليك أجندا » و « كيترينج » فى عشرات السنين الماضية تعطى مبرراً للأمل . فهى تثبت أن المهمة ممكن تحقيقها . ومن خلال برامج مختلفة تمكنت هاتان المؤسستان من إزاحة الكثير من العقبات

التى تقف فى وجه « القرار العام » . وتجاربها توحى بأنه مع وجود وقت كاف ، فإن بعضاً من رأى الجماهير يمكن تحويله إلى « القرار العام » . وقد تكون الكمية صغيرة بالمعايير المطلقة ، ولكن آثارها ستكون بعيدة المدى ، وكافية لتغيير تاريخ أمريكا .

وفى النهاية ، فإن كل الاستراتيجيات العملية تتلخص فى مسائل متعلقة بالمال (وموارد أخرى) وبالتنظيم . وعلى سبيل المثال فإن استراتيجية استكشاف الفضاء ، أو رعاية المشردين ، أو التوسع فى الأعمال تدور كلها حول كم تتكلف ، وكيف يمكن تنظيم الجهود لتحقيقها .

وهذا سيكون صحيحاً أيضاً بالنسبة لاستراتيجيات زيادة « القرار العام » . ولكن فى الوقت الحاضر ، فإنه من السابق لأوانه التركيز على الأموال اللازمة وعلى التنظيم . وعلينا أولاً الاهتمام بمتطلبات ما قبل الاستراتيجية . وفى المرحلة الراهنة من تطورنا ، فإن العوامل الرئيسية لقيامنا بالعمل المطلوب هى التغيير الثقافى والبراعة الفنية (التكنيك) . وإذا أمكن التأثير فى الثقافة لتغييرها فى الاتجاه المطلوب ، وإذا توفرت المقدرة الفنية لأداء ما يجب عمله ، فإن المال والتنظيم سوف يتبعانها . ومن الناحية الاستراتيجية فإن البراعة الفنية تأتى أولاً ، لأنه متى توافرت هذه القدرة الفنية ، فإن التغيير الثقافى سيكون أكثر إثماراً .

وسائل « خيار العمل »

إن وسائل تحسين المرحلة الأولى من المراحل الثلاث لعملية « القرار العام » (زيادة الوعى على سبيل المثال) معروفة من قبل ، وليست هناك حاجة إلى التحدث عنها بتفصيل أكبر . ولكن وسائل تحسين المرحلتين التاليتين وهما مرحلة شق الطريق ثم مرحلة التوصل إلى القرار ، ليست مفهومة جيداً . وفى كلا المرحلتين ، فإن مفتاح النجاح يكمن فى العثور على وسائل فنية لتسهيل إقدام الناس على التفضيل بين خيارات صعبة . وعلى وجه العموم ، فإن الناس يدركون أن الخيارات الصعبة قد تسبب الألم ، ومحاولة تجنبها ، والمماطلة فى الاختيار . ولكن هناك فهم ضئيل لوجود وسائل فنية لزيادة سرعة عملية شق الطريق ، ولمقاومة العقبات التى تقف فى طريقه .

وهناك القليل من الفهم أيضاً لوجود وسائل فنية جديدة لإعداد القضايا لعملية شق الطريق . وفى الوقت الحاضر ، عندما يقوم الخبراء بإعداد الخيارات ، فإنهم يركزون على الأجزاء الفنية للقضية ، ويدفعون القيم الكامنة فيها إلى خلفية الصورة . وحتى يجابه الجمهور الخيارات بنجاح ، فمن اللازم القيام بعملية لعكس عملية التركيز على جوانب القضية : فالقيم الكامنة فى الخيارات يجب أن تصبح واضحة تماماً ، والاعتبارات الفنية يجب أن تزاح إلى خلفية الصورة . وبعد أن تصبح عملية زيادة الوعى فى مرحلة متقدمة ، فإن مرحلة « شق الطريق » سوف تتقدم بسرعة عندما تتم ترجمة الخيارات البديلة أمام الجمهور بحيث تصبح خارج إطار الخبراء وداخل إطار الجمهور ، مع تقديم الصراع بين القيم فى هذه الخيارات ، وعواقب كل خيار بوضوح وبحرص .

وقد توصل ديفيد ماتيوز رئيس مؤسسة « كيترينج » إلى كلمة « خيار العمل » choicework إشارة إلى الوسائل الفنية المختلفة التى تساعد الجمهور على الإسراع فى عملية « شق الطريق »[٦] . وهناك أشكال عديدة للعمل تدخل فى عملية « خيار العمل » . وإحداها هو تحويل الخيارات من إطار الخبراء إلى إطار الجمهور . والآخر هو العمل من أجل التغلب على المصاعب ، والثالث هو العمل المتعلق بقرار الاختيار . والكلمة الجديدة فى اللغة « خيار العمل » تساعد على إدراك أن العمليات غير مألوفة وتتطلب وسائل فنية جديدة .

وكل واحد من أشكال « خيار العمل » المختلفة يهم نوعاً مختلفاً من المشاركين فى العملية . وعملية نقل الخيارات من إطار الخبير إلى إطار الجمهور تتطلب مقدرة فنية خاصة مبنية على البحث . وهى تتطلب إجراء بحث لمعرفة إدراك كل من الخبير والجمهور للقضية ، ثم المقارنة بينها ، والبحث عن وسيلة لرأب الخلافات بينهما . هذا الجانب من « خيار العمل » من الأفضل تركه للمحترفين من المهنة والمدربين خصيصاً لهذا العمل[٧] .

ويرى الخبراء والجمهور الأوجه المختلفة للقضايا من مناظير مختلفة تؤدى إلى وجود ثغرة كبيرة بين كل منهما يجب العمل على سدها . خذ التعليم مثلاً . فعندما ينظر الخبراء إلى نظام التعليم فى أمريكا ، فإنهم يرون نقصاً فى المهارات الفنية : وبمعنى آخر فشل نظام التعليم فى تدريب الشباب الأمريكى على المهارات اللازمة لاقتصاد عالمى . أما الجمهور فإنه عند النظر إلى نظام التعليم الأمريكى يرى نقصاً أخلاقياً : بمعنى فشل

المعلمين فى فرض احترام النظام على الطلبة ، وإبعاد المخدرات عن المدارس ، وكذلك فشل التلاميذ فى التعليم لأنهم ينقصهم الحافز للإقبال على التعليم .

ونتيجة لذلك ، فإن الخبراء يتكلمون عن شىء والجمهور يتكلم عن شىء آخر . وكلاهما يرثى لتدهور رجال التعليم . ولكنهما عندما يبحثان عن الحلول ، فإن كلاً من الجماعتين لا يفهمان بعضهما باستمرار ولا يفهم كل منهما وجهة نظر الآخر . فالخبراء يعتقدون أن الجمهور لا يفهم حقاً المشكلة ـ وإلى حد ما فهم على حق فى ذلك . أما الجمهور من ناحيته فهو ينحى جانباً تشخيص الخبراء لأنهم يبدون غير مهتمين بمشاغل الجمهور . وفى هذا الاستنتاج نستطيع أن نقول أن الجمهور أيضاً على حق . وفى الفصل ١٣ ذكرت كمبدأ أنه للتغلب على العقبات فإن الناس عندما تكون هناك نحلة فى قبعاتهم فإنهم لا يلتفتون إليها حتى يشعرون بها . وهذا ما يفشل الخبراء فى الإحساس به تجاه وجهة نظر الجمهور .

وأحد أهداف « خيار العمل » هو سد هذه الثغرة ، وهو شىء سهل بمجرد أن تعرف ما الذى يضايق الناس . ومن الواضح أن القلق حول التدريب على المهارة ، والقلق على النظام والحافز ليسا مقصورين بالتبادل . ولكن الأمر يتطلب معرفة وشعوراً بالتعاطف مع نواحى القلق عند الجانبين لتشكيل خيارات تنصف مشاغل كل من الطرفين .

من الذى سيقوم « بخيار العمل » هذا ؟ وما هى المؤسسات الزاغبة والقادرة على أن تفعل ذلك ؟ هذا سؤال استراتيجى هام يتوقف عليه النجاح . والجواب مشجع بما يدعو للدهشة . وتنفيذ ذلك يتطلب جهداً تعاونياً بين القيادات المتصلة بالمشكلة ، وكذلك المهنيين الذين طوروا الوسائل الفنية للبحث ، ولسد الثغرة بين الخبراء وبين الجمهور .

وأحد هذه المجهودات التعاونية هو البرنامج المشترك الذى تقوم بتنفيذه مجموعة من رجال الأعمال ، والتعليم العالى وكذلك مؤسسة « بابليك أجندا » . ومجموعة رجال الأعمال والتعليم العالى هى مؤسسة تتألف من كبار رجال الأعمال ومن رؤساء الجامعات الذين يجتمعون بانتظام لبحث المشاكل المشتركة بالنسبة للشركات وبالنسبة للتعليم . وفى السنين الأخيرة ركزت المجموعة قدراً كبيراً من الاهتمام على موضوع المنافسة ، وخصوصاً لأنه يؤثر فى عملية التعليم . وفى ١٩٩٠ بدأت المجموعة بالتعاون مع مؤسسة

« بابليك أجندا » برنامجاً طموحاً يستغرق ثلاث سنوات لبحث النواحى العديدة « لخيار العمل » والمطلوبة للتوصل إلى إجماع قومى . ويدرس البرنامج المفاهيم المختلفة لكل من الخبراء والجمهور ، ثم يشكل خيارات تنصف كلا المفهومين ، ثم يشرف على حملة فى وسائل الإعلام فى عدد من المدن لإثارة انتباه الجماهير لهذه الخيارات ، ولإتاحة الفرصة أمـام المجتمعـات التى يهمها الأمر لشق الطريق خلال هذه الخيارات المتعلقة بهم . (ولقد ناقشت هذه « الخيارات العامة » وحملاتها الدعائية فى الفصل الذى يصف دور وسائل الإعلام) .

وأكثر البرامج تقدماً لتنفيذ « خيار العمل » هى تلك التى أثارتها مؤسسة تشارلز كيترينج فى مدينة ديتون بولاية أوهايو تحت إشراف ديفيد ماتيوز . وقد أسس كيترينج شبكة تضم أكثر من ١٣٠٠ منظمة فى مختلف الجماعات تستخدم الكتب التى تصدرها منظمة القضايا القومية .

وفى كل سنة طوال فترة الثمانينيات قامت هذه المنظمات المدنية والتعليمية بتعبئة مئات الألوف من المواطنين لمناقشة القضايا التى تثير الاهتمام القومى وشق الطريق خلالها . وفى كل عام كانت هذه المنصات تناقش ثلاث قضايا . وكانت منظمة « بابليك أجندا » تجهز لهذه المناقشات بإعداد كتب خاصة تقدم الخيارات للجمهور لبحثها . وتضم قائمة هذه الكتب حتى الآن ما يلى :

- « مشكلة الرعاية أثناء النهار : من الذى يجب أن يكون مسئولاً عن رعاية الأطفال ؟ »
- « مشكلة المخدرات : استراتيجيات عامة للتخلص من العادة »
- « البيئة فى خطر : الاستجابة للأخطار المتزايدة »
- « الجريمة : ما الذى نخشاه ، وما الذى يجب أن نفعله ؟ »
- « الهجرة : ما الذى وعدنا به ، وأين الحد الذى نتوقف عنده ؟ »
- « الدين العام : كيف نتخلص من عادة الإنفاق الذى يؤدى إلى عجز الميزانية ؟ »
- « مواجهة مرض الإيدز : استجابة الجمهور للوباء »
- « الرعاية الصحية للمسنين : الورطة الأخلاقية ، والخيارات المميتة »
- « أزمة المزارع : من هم الذين يعانون من المشكلة ، وكيف نستجيب لها »

- « حرية الكلام : أين الحد الذى نتوقف عنده ؟ »
- « الدول العظمى : الأسلحة النووية والأمن القومى »
- « الثغرة التجارية : محاولة استعادة القدرة على المنافسة »
- « التكاليف العالية جداً للرعاية الصحية »
- « الوظائف والعاطلون فى مكان متغير للعمل »
- « الأولويات أمام مدارس أمريكا » [٨]

وقد نجحت مؤسسة كيترينج فى نقل مفهوم « خيار العمل » من مجال النظرية ، ووضعه فى مجال الممارسة اليومية . كما نجحت أيضاً فى إعادة بناء مفهوم للتعليم العام حيث يقوم فيه كل من الخبراء والجمهور بتعليم الآخر من خلال مناقشة تقترب من التقليد الأمريكى الذى كان متبعاً فى الماضى بدلاً من النموذج المعاصر الذى يحاضر فيه الخبراء الجمهور . ويعتقد ديفيد ماتيوز أننا نحرز تقدماً فى إعادة إحياء الحوار الأمريكى العام لكى يصبح مكاناً لتنفيذ « خيار العمل » . ويلاحظ ماتيوز :

> إن منصات البحث أو اجتماعات المدن هى أقدم أو من المحتمل أكثر مؤسساتنا السياسية امتيازاً . ويرجع تاريخها إلى عام ١٦٣٣ . ولم تستطع اجتماعات المدن أن تبقى كأجهزة للحكم ، ولكنها نجحت فى توليد آلاف من منصات النقاش فى أنحاء أمريكا . وتنهمك المنصات الجديدة والأكثر حداثة فى حوار ديمقراطى حقيقى بسرعة يشارك فيه المواطنون بمناقشة زملائهم المواطنين الآخرين حول أفضل الخيارات المتاحة أمامهم ، بدلاً من تخصيص وقتهم للاستماع إلى المتحدثين من الخبراء ، أو فى الحوار حول مزايا الحلول الفنية المتعارضة . إن منصات البحث العامة هى البيت الطبيعى لاختيار العمل . وحتى تخدم الغرض المطلوب منها ، فإن هذه الاجتماعات تحتاج إلى قضايا موضوعة فى إطار من الخيارات المتاحة أمام الجمهور . وهذا هو بالضبط ما تهدف إليه الكتب الصادرة عن هيئة القضايا القومية للمنصات [٩]

إن تجربة مؤسسة كيترينج أوضحت لكل من القادة على المستويين القومى والمحلى أن أمامهم بديل عن طريقة « العلاقات العامة » التى هى تعبير مباشر عن ثقافة السيطرة الفنية . وهـذه تتيح للزعماء الإغراء بالسعى وراء « التوصل إلى اتفاق يتم تدبيره » ، وبمعنى آخر استغلال الرأى العام من أجل بيع وجهة نظر الزعماء للجمهور . وبعض

الأهداف الشرعية يمكن خدمتها عن هذا الطريق . ولكن الزعماء يجب أن يعلموا أن لديهم طريقة بديلة لإثارة اهتمام الرأى العام . هذا البديل لا يحاول بيع أى شىء للجمهور . وهو لا يستغل الجمهور . وهو لا يلجأ إلى الدعاية ولا إلى الإغراء . وإنما يقدم وسيلة اتصال ذات اتجاهين ، وحواراً مشتركاً بدلاً من المعلومات القادمة من اتجاه واحد فقط . وهو وسيلة لمساعدة الجمهور لاتخاذ الخيارات بنفسه والتوصل إلى « القرار العام » .

وتقوم مؤسستا « كيترينج وبابليك أجندا » بترسيخ هذا الاتجاه فى مؤسسات بحيث يمكن للزعماء الذين يفكرون فى قضية التعليم العام والحاجة إلى التوصل إلى اتفاق فى الرأى حول القضايا المختلفة أن يختاروا بين طريقة « العلاقات العامة » القديمة التى تسعى إلى إقناع الجماهير بأن ما يختاره الزعماء هو الشىء الوحيد الصحيح ، أو أن يختاروا طريقة « خيار العمل » التى تسعى إلى التأكد فقط من أن الخيارات وعواقبها تقدم بعدالة حتى يستطيع الناس أن يقرروا رأيهم بأنفسهم .

وتكشف تجارب المنظمات الأخرى المختلفة ومنها : منصة رجال الأعمال ورجال التعليم العالى ، ومؤسسة كيترينج ، ومنصة القضايا القومية ، ومؤسسة بابليك أجندا ، ومركز جامعة براون للسياسة الخارجية ، وغيرها أن هناك وسائل عملية لإشراك الجماهير فى « خيار العمل » ، وأن هناك وسائل فنية موجودة لتحقيق ذلك ، وأن هذه الوسائل تنجح عملياً ، وأن هناك منظمات مختارة للزعامة مستعدة للمضى قدماً فى مهمة تنمية « القرار العام » .

التعامل مع وسائل الإعلام

إن وسائل الإعلام « الميديا » من أكثر مؤسسات أمريكا حيوية ونشاطاً (ديناميكية) . ولكن التعامل معها صعب . فهى من جهة مشغولة دائماً . إن إنتاج نشرة أخبار للتليفزيون أو إصدار جريدة يومية فى عالم اليوم هى مهمة معقدة بدرجة غير عادية . وتتطلب اهتماماً لا يتوقف وعملاً شاقاً . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن « الميديا » يسيطر عليها تيار قوى من الثقافة التحتية يطرد من هم خارج العملية ، ويخضع كل من هم فى

الداخل لقواعده وقيمه . وفى السنين الأخيرة أصبحت وسائل الإعلام « الميديا » أكثر إدراكاً بنفوذها الواسع . وهى تفخر بذلك ، ولكنها لا تدرى ماذا تفعل بهذا النفوذ . فهى تشعر بارتياح أكثر عندما تنتقد الآخرين أكثر مما يحدث عندما ينتقدها الآخرون . كما أن الميديا حساسة جداً ، وسريعة الغضب ، وفى موقف الدفاع عن نفسها دائماً .

وبالرغم من هذه المشاعر العجيبة ، فإنه من المفيد ــ بل حقاً إنه لابد ولا غنى عن ــ العثور على طريقة للعمل مع الميديا ، لأنها تمسك بمفتاح الطريق لتقوية الجماهير . ومن أجل تقدم عملية « القرار العام » ، فإنه من الضرورى أن يتم تأييد ذلك فى الميديا التى ترى أن مقياس نجاح الصحافة هو تأثيرها على نوع المناقشات العامة . إن عملية زيادة الوعى ، وتقديم الحقائق التى ينادى بها الخبراء لا تكفيان وحدهما لأداء العمل الذى يجب أن تقوم به وسائل الاتصال الجماهيرية . كما أن الميديا التى تقول لجمهورها كل شىء عن قضية ما ــ ما عدا الخيارات المتاحة أمامه ــ لا تؤدى واجبها .

وعلى الميديا أن تلعب أيضاً دوراً مركزياً لتعديل المفهوم الطاغى لثقافة التحكم الفنى عن المعرفة . ولكن إثارة اهتمام وسائل الإعلام لزيادة وعى الشعب الأمريكى حول الغايات الأكثر اتساعاً للمعرفة تتطلب أن تعمل الميديا نفسها على زيادة وعيها . ولا توجد مؤسسة أمريكية لديها مفهوم ضيق للجمهور العليم أكثر من مؤسسة الميديا نفسها ، وخصوصاً التليفزيون . ومثل مؤسسات أخرى كثيرة ، فإن الميديا لديها مفهوم عظيم عن مهمتها (بوصفها ضامن لحرية الكلام) ، ولكنها لديها تفسير ضيق لكيفية تنفيذ هذا المفهوم . فوسائل الإعلام تقبل ــ حقاً ، بل هى ترحب ــ بتحدى إعلام والتأثير فى الرأى العام . (وهذا التحدى ، بالإضافة إلى تسلية الجمهور هو عمل الميديا) . ولكن كما رأينا ، فإنهم فى الميديا يساوون بين هذه المهمة وبين نقل المعلومات إلى حد كبير .

وكما رأينا ، فإن النموذج الذى تتمسك به الميديا للرأى العام أنه عملية من خطوتين : من زيادة الوعى مباشرة إلى اتخاذ القرار . وإحدى النقاط الأساسية فى هذا الكتاب أن نمو ونشوء الرأى العام هو عملية من ثلاث خطوات : من زيادة الوعى إلى شق الطريق ، إلى التوصل إلى القرار . وقيام الميديا باستبعاد مرحلة شق الطريق يعنى أنها تجعل من المستحيل تقريباً تشكيل القرار العام . وإذا أشركت الميديا نفسها فى مرحلة شق الطريق للرأى العام بمهارة مثلما تقوم الآن بعملية رفع الوعى ، فإن نوعية الرأى

العام فى أمريكا سوف يتحسن فوراً .

ما هو احتمال حدوث ذلك ، مع معرفتنا بعادات الميديا وتقاليدها الراسخة فيها ؟ هنا أيضاً نجد أن لدينا إجابة تعتبر مفاجأة ، كما أنها مشجعة . فمنذ منتصف السبعينيات ، كانت مؤسسة « بابليك أجندا » بتأييد من مؤسسة ماركل تعملان مع وسائل الإعلام حول هذا الموضوع بالذات . وبالتأكيد فإن التقدم فى هذا المجال لم يأت بسرعة البرق . ولكن لا يمر شهر إلا وتبدى الميديا اهتماماً ورغبة فى التعاون مع الجهود المبذولة للعمل على تقدم مرحلة شق الطريق ومن ثم التوصل إلى القرار العام .

وفى السنين الأخيرة شكلت مؤسسة « بابليك أجندا » تحالفات مع وسائل الإعلام المختلفة لتشكيل ما تسميه « حملات الخيار العام » حول قضايا مثل تكاليف الرعاية الصحية ، وإصلاح المدارس العامة ، ومستقبل العلاقات الأمريكية السوفيتية ، ومشكلة المخدرات ، وقضية البيئة ، والتوصل إلى اتفاق جماعى حول كيفية زيادة قدرة أمريكا على المنافسة عالمياً . وقد وجدت مؤسسة « بابليك أجندا » أن بعض الأشخاص فى وسائل الإعلام راغبون فى الاعتراف بأن الحوار مع الخبراء من جانب واحد فقط يأخذنا فقط إلى نوع الديمقراطية التى نعيشها . ووجدت خيبة أمل فى رأى الجماهير . ووجدت أن شكلاً أكثر إيجابية وعمقاً فى التفكير من الرأى العام هو المطلوب ، وأنه يمكن تحقيق هذا النوع من الرأى العام .

وقد تم إجراء أول حملة للخيار العام فى « ديموانز » بولاية أيووا فى ١٩٨٢ . وأطلقوا عليها اسم « صوتك من أجل الصحة فى ٨٢ » . وكان هدف الحملة مساعدة المواطنين على فهم قضية زيادة تكاليف الرعاية الصحية ، والتفكير فى وسائل بديلة لمواجهة هذه المشكلة . وكان المشروع متميزاً فى عدة نواح :

(١) فقد أيدته بوضوح جماعات من الزعماء متعارضة فى الرأى (وضمت هذه الجماعات مسئولين محليين ومن حكومة الولاية ، وأطباء ، ومديرى مستشفيات ، وزعماء من رجال الأعمال ومن العمال .

(٢) وحاولت الحملة بالتحديد تحريك الجمهور إلى ما وراء رأى الجماهير وذلك عن طريق مناقشة المفاهيم الخاطئة التى تم التعرف عليها فى عملية البحث الأولية (مثلاً ، الاعتقاد بأن أتعاب الأطباء هى السبب الرئيسى فى ارتفاع تكاليف

الرعاية الصحية ؛ وأن التكاليف التى يدفعها أصحاب العمل للتأمين الصحى تعتبر ضئيلة وتصل إلى مائة أو مائتى دولار فى السنة) .

(٣) دعت الحملة الجمهور لبحث قائمة من الاختيارات مع توضيح مزايا ومساوىء كل خيار . وقدم المشروع خيارات تتراوح ما بين إغلاق المستشفيات المحلية ، أو تشجيع زيادة عدد المترددين على العيادة الخارجية ، أو الاستفادة أكثر من مساعدى الإخصائيين ، أو مطالبة المرضى بدفع مبالغ أكثر لما يتكلفه علاجهم بطريقة مباشرة للمستشفى ، وكذلك تغيير القوانين التى تعاقب الأطباء عندما يخطئون .

(٤) وقدمت الحملة برامج مكثفة ومتكررة عن الخيارات العامة فى التليفزيون ، وفى الإذاعة ، وفى الصحف اليومية ، وفى أكثر من مائتى اجتماع نظمها المشروع للقادة وللسكان المحليين .

(٥) وانتهت الحملة بتقديم مشروع تصويت أسمته « صوت الصحة » ووزعته من خلال صحيفة « ديموانز ريجيستر » التى رددت مزايا ومساوىء كل واحد من هذه الخيارات ، والتأكيد على رغبة القيادات فى معرفة وجهات نظر الجماهير بعد بحث الموضوع من كل جوانبه .

وأشارت الاستطلاعات التى أجريت قبل وبعد الحملة أنها جذبت اهتماماً واسعاً عند الجماهير . فقد ذكر أكثر من ٧٦٪ من المواطنين فى المدينة أنهم يعرفون الحملة ، وقال نصفهم تقريباً (٤٧٪) أنهم قرأوا الملحق الخاص الذى أصدرته جريدة « ديموانز ريجيستر » عن هذه القضية . وقرأ أكثر من ٣٠ ألف من سكان المدينة أوراق التصويت ، واختاروا ما يناسبهم منها ، وأجابوا على أسئلتها ثم بعثوا بها إلى منظمى الحملة ، وهذا عدد يساوى أكثر من ٢٤٪ من عدد الناخبين ، وهو أعلى بكثير من المواطنين الذين اشتركوا فى اجتماع ولاية أيووا عام ١٩٨٠ . وبالمقارنة بين آراء الناس قبل وبعد الاستطلاعات تبين أن هناك زيادة كبيرة فى فهم الجمهور للقضية المثارة ، ورغبة زائدة فى بحث إجراء تغيير . وكانت أكبر زيادة بين هؤلاء الذين تعرضوا أكثر للحملة . وقد أيد زعماء المدينة المشروع بحماس ، كما أن الميديا خصصت وقتاً وجهداً كبيرين لتنفيذه .

إن مشروع « صوت الصحة ٨٢ » كان خطوة هامة فى إثبات أن « خيار العمل » هو

وسيلة ناجحة وعملية . ويماثله فى الأهمية أنه أثبت أن وسائل الإعلام المحلية يمكن أن تعمل كحليفة للمشروع فى تقديم الخيارات أمام الجمهور إذا أمكن تقديم القضية بطريقة ناجحة . ومنذ مشروع حملة « صوت الصحة ٨٢ » عملت مؤسسة « بابليك أجندا » مع أكثر من ٣٥ محطة تليفزيون وعشرين صحيفة يومية فى أكثر من عشرين مجتمعاً للقيام بحملات للخيار العام [١٠] . وبتأييد من مؤسسة ماركل قامت مؤسسة « بابليك أجندا » بإنشاء شبكة من وسائل الإعلام أطلقت عليها اسم « شبكة الحوار العام » . وهدفها الوحيد القيام بحملات للخيار العام كل سنة أو كل سنتين .

إن حملات الخيار العام تتطلب التزاماً جاداً من المذيعين ومن الصحف . فهى تطلب من محطات التليفزيون أن تذيع لقطات وأفلاماً وثائقية مركزة لمدة تتراوح بين ستة إلى عشرة أسابيع . ويطلب من المحطات أن تخصص برامجها للعلاقات العامة لهذه القضية المثارة ، وأن تقوم بتغطية القضية فى نشرات أخبارها . ويطلب منهم أيضاً الدعاية لاجتماعات المواطنين لبحث القضية وتشجيعها وكذلك توزيع أوراق الاستفتاء ونشر النتائج . وقد سعت مؤسسة « بابليك أجندا » إلى إشراك المذيعين التجاريين عمداً ــ بدلاً من اللجوء إلى محطات الإذاعة والتليفزيون العامة ــ وقد نجحت فى تجنيدهم للقضية .

وما يتطلبه البرنامج من الصحف قد يكون لا مثيل له من قبل . فبالإضافة إلى تخصيص جانب من أخبار الحملة فى صفحاتها ، وكتابة المقالات عنها ، والترويج لها ، فإن الصحف يطلب منها طبع وتوزيع ملحق خاص به استفتاء للخيارات المطروحة . والصحف تنشر هذا الملحق كخدمة عامة وبدون أن تطلب أية تكاليف .

إن مشاركة محطات التليفزيون والصحف فى حملات الخيار العام لها مزايا عديدة . فمداها يكاد يكون عالمياً . ومعظم الناس يلجأون إلى التليفزيون لمتابعة نشرات الأخبار ، وإلى الصحف لمعرفة المسائل السياسية الهامة . كما أن الميديا ينظرون إليها عادة على أنها متوازنة وليست لها مصلحة فى تغطية القضايا .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن عدداً متزايداً من خبراء الميديا يظهرون ترحيباً غير متوقع ومتزايد لمفهوم مرحلة شق الطريق . وترى هذه المجموعة من خبراء الميديا أن حملة الخيار العام هى امتداد معقول لعملهم الحالى . فهم يغطون بالفعل القضايا المثارة . وهم يهدفون إلى تقديم وجهات النظر المختلفة حتى يفهمها المواطنون ويستطيعون التعامل

معها بجدية . وبالنسبة للخبراء الأكثر وعياً فى الميديا والذين يعرفون مدى تعقد القضايا التى تواجهها أمريكا ، والذين يفتخرون بتنمية الحوار الأمين ، فإن هؤلاء يشعرون بقلق أكثر لعبارة « كل شىء تمام » . إن مؤسسة « بابليك أجندا » تركز على الحاجة لتجاوز مرحلة زيادة الوعى إلى شق الطريق نحو القرار العام . وقد لقيت هذه الدعوة استجابة مشجعة .

التصدى للمقاومة

وأخيراً ، عند تنفيذ هذه الاستراتيجية ذات الشقين وهما : إنشاء مؤسسات تتولى تنفيذ الوسائل الفنية لإجراء « اختيار العمل » ، وإثارة اهتمام وسائل الإعلام حتى تنشط عملية التوصل إلى القرار العام ــ فإنه من المهم أن نضع فى الحسبان الحاجة للتصدى للمقاومات التى ذكرناها فى الفصول السابقة . ولتذكير القارىء بهذه المقاومات فإننا نوجزها فى التالى : أحدها هو افتراض الصحافة أن مهمتها فى إعلام الجمهور مقصورة إلى حد كبير على عملية زيادة الوعى . وإذا طلب من الصحافة أداء مهمات أخرى غير زيادة الوعى (مرحلة شق الطريق مثلاً) فإنهم يعاملون هذه المهمات وكأنها تداخلات لا ترحب بها الصحافة (لا تزعجنا فلدينا عملنا الذى نؤديه) .

وثانى هذه المقاومات هو حالة الخطر التى يشعر به الخبراء عندما يجدون أن خبرتهم قد هبطت قيمتها . وإذا وضعت أشخاصاً من الجمهور أقل تعليماً نسبياً ، وأقل تدريباً على نفس المستوى مع الخبراء ذوى التعليم الجيد والخبرة العالية ، فإنك كمن يقول للخبراء : « إن معرفتكم التخصصية وتدريبكم لا يرقى إلى الكثير هنا » .

وثالث هذه المقاومات ــ وأكثرها رسوخاً ــ هى تلك التى تتعمق جذورها فى ثقافة السيطرة الفنية . وهى طعم القلق الناجم عن فلسفة المعرفة والذى يحس به الخبراء عندما يوحى أى شخص أن طريقتهم المعتادة للمعرفة ــ وهى أساليب المعرفة المبنية على المعلومات والتى يعتمدون عليها يوماً بعد يوم ــ تعتبر أقل إيحاء بالثقة ، وأضيق ، وأقل كفاية عما كانوا يفترضونه .

هذه المقاومات الثلاث إذا أخذناها معاً تشكل عقبة قوية فى طريق قبول مفهوم

« القرار العام » وكل ما يوحى به . وهذه المقاومات من القوة بحيث يصبح من الصعب مواجهتها مباشرة . ولكن يمكن التقليل من حدتها ، وترويضها ، والعمل على تآكلها ، أو تجاوزها . وأول مصدر للمقاومة « لا تزعجنى فلدى عمل أؤديه » هو أكثرها انتشاراً ، ولكنه أسهلها فى الالتفاف حوله . أما كيف نفعل ذلك فهو موجود ضمناً فى الاستراتيجية التى وصفناها من قبل فى هذا الفصل عن التعاون مع الصحافة . وإذا أمكن توسيع قاعدة التعريف الذى وضعته الصحافة لوظيفتها ــ والدلائل توحى بإمكانية ذلك ــ فإن تنمية عملية « القرار العام » ستصبح جزءاً طبيعياً وهاماً من وظيفة الصحافة .

والمقاومة الثانية ــ وهى الخطر الذى يشعر به الخبراء على مركزهم ــ هو أكثر صعوبة . ولكن من ناحية أخرى ، فهو ليس خطراً شائعاً فى كل مكان . إن الكثيرين من الخبراء الواثقين من أنفسهم لا يشعرون بأى خطر فى الاشتراك فى حوار مع الجمهور . وقد لا يرون فائدة لذلك فى البداية ، أو قد لا يفهمون كيف يقومون بذلك ببراعة ، ولكنهم سيكونوا أكثر استجابة إذا أدركوا قيمة وغرض هذا الحوار . وعندما يدرك الخبراء أنه لا يوجد أى هجوم من جانب الجماهير على خبراتهم ، فإنهم لن يكونوا فى حاجة إلى اتخاذ موقف دفاعى لحماية وضعهم .

وفى الواقع ، سنجد أن مهمة خلق الظروف المناسبة لإجراء حوار ناجح بين الجماهير والخبراء سوف يثير اهتمام الكثير من الخبراء . كما أن تحقيق ذلك يتطلب مستوى عال من الخبرة . (وسوف يتذكر القارىء المجهود الكبير الذى احتجناه لترجمة الخيارات حول العلاقات الأمريكية ــ السوفيتية من إطار خبراء السياسة الخارجية إلى إطار يمكن طرحه فى حوار عام) . إن مشاركة الجمهور فى الحوار يضيف إلى دور الخبير فى هذا الحوار بدلاً من أن يقلل من هذا الدور . ومثل هذا الحوار قد يعطى الخبراء والزعماء فرصة لاختراق الطريق المسدود الذى وصلت إليه القضايا التى تهمهم ولإحراز تقدم نحو التوصل إلى حل لهذه القضايا .

وثالث مصدر للمقاومة ــ القلق الناشىء عن فلسفة المعرفة ــ هو أكثرها صعوبة فى مواجهته . ولكنه ، مثل باقى أشكال القلق التى ولى زمانها ، يمكن عن طريق التعرف عليها وإظهارها إلى منطقة الشعور أن نفعل شيئاً حيالها . وعندما يشعر الناس المفكرون أنهم يتخذون موقفاً دفاعياً أكثر من اللازم عن أنفسهم وعن الأنماط التى

اعتادوها فى التعامل مع الواقع ، وأنهم بذلك يوقفون نموهم الذاتى ، فإن مشاعر القلق تبدأ فى تقليل قبضتها عليهم .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الناس لا يدركون بوجه عام مدى الدمار الذى تسببه أساليب المعرفة المرتبطة مع ثقافة التحكم الفنى . وقد استطاع الأمريكيون أن يلمحوا جانباً منها أثناء حرب فيتنام فى عمليات عد القتلى فى المعارك ، وبرامج فرض السلام فى القرى (حتى نكسب عقول وقلوب الشعب الفيتنامى) ، وكذلك سياسات تدمير القرى « حتى يمكن إنقاذها » . ولكن هذه الأشكال الشاذة لمنطق التحكم الفنى كانت مرتبطة فى أذهان الناس بالانحرافات التى جرت فى الحرب ، وليس بما استقر فى أذهان الناس عن ثقافة التحكم الفنى بوجه عام .

وفى الوقت الراهن لا يربط الناس بين بعض المشاكل التى تعتبر أكثرها إثارة للقلق وبين ثقافة التحكم الفني . وقد يفاجأ معظم الناس عندما يعلمون أن مشاكل متنوعة مثل تلوث البيئة ، واستغلال الناس فى الانتخابات ، واستبعاد الناس من صنع القرار ، وفشل الخبراء والزعماء فى الاتفاق على سياسات لتصحيح النقص فى نظام التعليم الأمريكى . . هذه المشاكل كلها تنشأ نتيجة للتشويهات التى تخلقها الوسائل الموضوعية للمعرفة .

وقد عرض برنامج تليفزيونى عام ١٩٩٠ كيف أن ثانى أكبر بحيرة فى الاتحاد السوفيتى (سابقاً ، وروسيا حالياً) وهى بحيرة آرال قد تم تدميرها . ففى أواخر الستينيات قرر نظام بريجنيف أن مياه البحيرة يجب استخدامها فى رى الصحراء حتى يمكن زراعة القطن والأرز فيها . وقد أثبتت هذه الخطة الزراعية فشلاً ذريعاً . ودمرت البحيرة بدون أن تنجح فى زراعة القطن ولا الأرز .

وقد يجادل البعض أن هذا كان مجرد قرار فنى سيء ، وأن الروس هم الذى اتخذوه ، ولسنا نحن الأمريكيين الذين قررنا ذلك . ولكنه كان فى الواقع قراراً سياسياً . وقد تم التوصل إليه بدون أية مراعاة لاحتياجات ورغبات سكان المنطقة ، ونتيجة للعقلية التكنوقراطية التى تتميز بها ثقافة التحكم الفنى ، وهى الثقافة التى يشارك فيها جميع الدول الصناعية الحديثة [١١] . (ونحن فى الولايات المتحدة لدينا أيضاً قائمة لقصص مرعبة ومماثلة لما جرى فى « بحيرة آرال » الروسية) .

وباختصار ، لكى نحافظ على بقاء أمريكا ذات شأن رفيع فى الديمقراطية ، فإن

هناك شىء يجب أن يفعله كل واحد منا نحن المواطنون العاديون ، والمؤسسات التى تشرف على الحوار العام ، والأشخاص الذين فى مراكز قيادية ، والخبراء ، وموظفو الحكومة ، ووسائل الإعلام (الميديا) ـ كل واحد منا أى كلنا جميعاً لابد أن نساهم بفعل شىء . وهكذا يتم إنجاز الأشياء فى نظام ديمقراطى .

ملحوظات

مقدمة

1. Election Research Center, *America Votes* (Washington, D.C.), and Committee for the Study of the American Electorate, *Nonvoter Study '88–89* (Washington, D.C.). Reported in U.S. Department of Commerce and the Bureau of the Census, *Statistical Abstracts of the U.S. 1989*, 109th ed. (Washington, D.C.: GPO, 1989), 258–59.

2. See the Charles F. Kettering Foundation, "On Second Thought: A Report on the 1989–1990 National Issue Forum" (Dayton, Ohio: Charles F. Kettering Foundation, 1990), 18–21.

3. Keith Melville, "On Second Thought: A Report on the 1986–1987 Forum" (Dayton, Ohio: Domestic Policy Association, 1987), 9–11.

4. Paul Gagnon, "Why Study History?," *Atlantic Monthly*, Nov. 1988, 44.

5. Ibid.

6. V. O. Key, Jr., *Public Opinion and American Democracy* (New York: Knopf, 1961), 536.

7. Ibid.

١ - المفهوم الغائب

1. Daniel J. Boorstin, "Gresham's Law: Knowledge or Information?" remarks at the White House Conference on Library and Information Services, Nov. 19, 1979 (Washington, D.C.: Library of Congress, 1979), 6.

2. Angus Campbell et al., *The American Voter* (New York: Wiley, 1960).

3. Philip E. Converse, "The Nature of Belief Systems in Mass Publics," in *Ideology and Discontent*, ed. David Apter (New York: Free Press, 1964), 242.

4. Campbell et al., 543.

5. Norman H. Nie, Sidney Verba, and John R. Petrocik, *The Changing American Voter* (Cambridge, Mass.: Harvard Univ. Press, 1976), 18.

6. Ibid., 116.

7. Ibid.

8. For an example of this type of research, see the National Opinion Research Center/Institute for Survey Research at Temple University for the National Science Foundation, Oct. 1979.

9. Everett Carl Ladd, *The American Polity: The People and Their Government* (New York: Norton, 1985), 315-16.

10. Ibid., 317-18.

11. Ibid., 318-19.

12. Ibid., 350.

13. George Gallup, "The Quintamensional Plan of Question Design," *Public Opinion Quarterly* 11, no. 3 (Fall 1947): 386.

14. Eleanor Singer, "Presidential Address: Pushing Back the Limits to Surveys," *Public Opinion Quarterly* 52 (1988): 416-26.

15. Ibid., 424.

٢ - كيف يمكن الحكم على نوعية الرأى العام ؟

1. CBS News/*New York Times* survey, Sept. 1987.

2. NBC News/Associated Press survey, Aug. 1983.

3. See surveys conducted by the Roper Organization 1973-1983. Surveys conducted by CBS News/*New York Times* in May 1985 and Jan. 1987 show a similar pattern.

4. See NBC News/*Wall Street Journal* survey, Oct. 1985.

5. Yankelovich Clancy Shulman survey for *Time* and Cable News Network, June 1989.

6. CBS News/*New York Times* survey, Apr. 1989.

7. See the surveys conducted by the National Opinion Research Center from 1972 to 1988.

8. Ibid.

9. The percentages reported are for 1988 data (National Opinion Research Center survey, Feb. 1988). Data going back to 1972 show a similar pattern.

10. National Opinion Research Center surveys, 1972-1988.

11. The Gallup Organization survey for *Newsweek*, Dec. 1988 and Jan. 1985.

12. See the following surveys: National Opinion Research Center, Feb. 1982 and Feb. 1984; and Yankelovich, Skelly & White, Inc., for *Time*, May and Sept. 1981.

13. See the surveys conducted by the National Opinion Research Center from 1974 through 1988.

14. See Yankelovich Clancy Shulman for *Time*, Nov. 1986, for survey questions that probe some of the possible consequences of sex education in the schools.

15. See the following surveys: the Gallup Organization for Phi Del Kappa, Apr. 1987; Yankelovich Clancy Shulman for *Time*, Nov. 1986; and Associated Press/Media General, Sept. 1986.

16. For a comprehensive summary of current American attitudes toward U.S. foreign policy in Central America, see Market Opinion Research for Americans Talk Security, sur-

vey no. 5, registered voters, Apr.–May 1988. Americans Talk Security (ATS), a nonprofit organization, was founded by Boston philanthropist, Allan Kay. During the 1988 presidential election year, ATS sponsored a series of twelve national surveys, eleven conducted before the election and one after it. The surveys were conducted in rotation by three organizations: Market Opinion Research (MOR), which also conducted President Bush's pre-election polls, Marttila and Kiley, a democratic polling organization that conducted polls for Governor Dukakis, and the Daniel Yankelovich Group, Inc., a nonpolitical and neutral attitude research company. The purpose was to ensure bipartisanship by having the three firms review each other's questionnaires and interpretations. In 1990, two additional surveys were undertaken (nos. 13 and 14) to test improved methodology in policy issue research and to further understand the values, opinions, and judgments of the public on critical issues. Throughout this book, I will be drawing extensively on this body of work.

17. For a detailed discussion of this and other similar patterns regarding popularity ratings, see Charles W. Roll, Jr., and Albert H. Cantril, *Polls: Their Use and Misuse in Politics* (New York: Basic, 1972), 128–29.

18. Jean Johnson of the Public Agenda Foundation is given credit for coining this term. The New York based Public Agenda Foundation is a nonprofit organization, founded in 1975 by Cyrus Vance and myself. Its research is designed to test and elaborate many of the ideas presented in this book.

19. The Daniel Yankelovich Group, Inc., for Americans Talk Security, survey no. 7, registered voters, July 1988.

20. See Marttila and Kiley, Inc., survey no. 1, Oct. 1987, and the Daniel Yankelovich Group, Inc., Sept.-Oct. 1988, survey no. 10, for Americans Talk Security. Both surveys were conducted with registered voters.

21. *Los Angeles Times* survey, Apr. 1985, reported in "Ten Years of Public Opinion. An Ambivalent Public." *Public Opinion* 11 (Sept.–Oct. 1988), 21.

22. Ibid., 21.

23. Stephen Immerwahr, "U.S.–Soviet Relations in the Year 2010; Americans Look to the Future. Technical Appendix" (New York: Public Agenda Foundation and the Center for Foreign Policy Development at Brown University, 1988), posttest table 19.

24. Ibid., posttest table 21.

25. Ibid., pretest table 9.

26. Ibid., posttest table 23.

27. Ibid., pretest table 6.

28. Ibid., posttest table 20.

29. Yankelovich, Skelly & White, Inc., and *Time*, "The Mushiness Index: A Refinement in Public Policy Polling Techniques," report, Mar. 1981.

30. To my knowledge, the only media reporting of the results highlighted in the press conference was the single page article by Dom Bonafede, "'Mushy' on the Issues," *National Journal*, June 6, 1981, 1029.

٣ – رأى الجماهير مقابل القرار العام

1. Major research findings are highlighted in the report, Daniel Yankelovich, Inc., "Generations Apart." (New York: CBS News, 1969).

2. Kurt W. Back, "Metaphors for Public Opinion in Literature," *Public Opinion Quarterly* 52 (1988): 278.

3. Key, 4.

4. Leo Bogart, *Polls and the Awareness of Public Opinion*. 2d ed. (New Brunswick, N.J.: Transaction, 1985), 14.

5. See R. A. Fisher, *Statistical Methods for Research Workers*. 13th ed. (Edinburgh: Oliver and Boyd, 1958).

6. Singer, 416–26.

7. See the survey conducted by the Gallup Organization, Apr. 1975.

8. For example, majorities believed that the United States "did the right thing by deciding to help form and become a member of NATO" (55 percent) and favored the United States "strengthening military security arrangements with our allies" (63 percent) (the Roper Organization, June 1975, and Louis Harris and Associates, Aug. 1976, respectively). In line with this position, a Nov. 1978 Gallup survey for the Chicago Council on Foreign Relations found majority support (54 percent) for sending U.S. troops if Soviet troops invaded Western Europe. Yet during that same period, another survey found a divided public (43 percent vs. 43 percent) in response to an almost identical question (Roper Organization survey, July 1978).

٤ - المعرفة مقابل الرأى

1. Adam Clymer, "Polls Show Contrast in How Public and E.P.A. View Environment," *New York Times*, May 22, 1989, sec. B7.

2. Ibid. Quote by Frederick W. Allen.

3. Ibid.

4. Michael R. Kagay, "Public Knowledge of Civics Rises Only a Bit," *New York Times*, May 28, 1989, sec. L31.

5. Ibid. Quote by Michael X. Delli Carpini.

6. Ibid.

7. Quoted in Philip Wheelwright, ed., *The Presocratics* (Indianapolis: Bobbs-Merrill, 1966), 91.

8. Ibid., 96.

9. Ibid., 97.

10. *Plato's Republic*, trans. G. M. A. Grube (Indianapolis: Hackett, 1974), 136–40.

11. Henry Steele Commager, *The Empire of Reason*, (New York: Anchor Press/Doubleday, 1977), xii.

12. Ibid., 1.

13. Ibid., 41.

14. Quoted in Back, 285.

15. Barry Sussman, *What Americans Really Think and Why Our Politicians Pay No Attention*, (New York: Pantheon, 1988), 7.

16. See Paul F. Lazarsfeld, "Public Opinion and the Classical Tradition," in *Communications and Public Opinion: A Public Opinion Quarterly Reader*, ed. Robert O. Carlson (New York: Praeger, 1975), 615–29.

٥ - الطريق الوعر من الرأى العام إلى « القرار العام »

1. Sussman, 8.

٦ - زيادة الوعى

1. Quoted in the National Issues Forum briefing book on AIDS, Keith Melville, ed., "Anatomy of an Epidemic: Coping with the Crisis", (Dubuque, Iowa: Kendall/Hunt, 1988), 4.

2. These numbers were obtained by an item count of survey questions containing the word *AIDS* (but not the word *beauty*) in the specified years through the use of POLL, a data base archive housed and maintained by the Roper Center for Public Opinion Research, Storrs, Conn.

3. Survey conducted by the Roper Organization, Aug. 1985.

4. See surveys conducted by ABC News/*Washington Post*, Sept. 1985, Sept. 1986, Mar. 1987; and ABC News, June 1987.

5. Survey conducted by the Gallup Organization, Aug. 1985.

6. Survey conducted by the Roper Organization, Oct. 1987.

7. See John Doble and Jean Johnson, "The Nation Reacts to AIDS. A Report from Six Cities." (New York: Public Agenda Foundation, 1988).

8. See the following surveys: Associated Press/Media General, May 1989; CBS News/*New York Times*, Sept. 1988; Louis Harris and Associates for Metropolitan Life/Paul Loewenwarter Productions, July-Aug. 1987; and CBS News/*New York Times*, Sept. 1988.

9. See the following surveys: Gordon S. Black Corporation for *USA Today*, Aug. 1988; *Los Angeles Times*, July 1986 and July 1987; the Gallup Organization, Nov. 1986 and Oct. 1987; and ABC News June 1987.

10. See the following surveys: ABC News, June 1987; ABC News/*Washington Post*, Mar. 1987; and the Roper Organization for *U.S. News & World Report*/Cable News Network, Mar.-Apr. 1987.

11. One survey found that 7 in 10 (70 percent) have made no change in their lifestyles because of the AIDS epidemic (*Los Angeles Times*, July 1989); only 4 percent say they use condoms to reduce their chances of getting AIDS (CBS News survey, Jan. 1989).

12. See the following surveys: the Gallup Organization, June and Oct., 1987; Louis Harris and Associates for Metropolitan Life, July 1987, ABC News/*Washington Post*, Mar. 1987; and ABC News, June 1987.

13. See the survey conducted by Associated Press/Media General, May 1989.

14. For a commentary on the insurance debate of AIDS victims, see Bruce Lambert, "Insurance Limits Growing to Curb AIDS Coverage," *New York Times*, Aug. 7, 1989, sec. A1. See also the following surveys: the Roper Organization for *U.S. News & World Report*/Cable News Network, Mar.-Apr. 1987; and the Roper Organization, Dec. 1985.

15. *Los Angeles Times* survey, July 1987.

16. Survey conducted by the Gallup Organization for *Newsweek*, Aug. 1985.

17. Survey conducted by Mark Clements Research for *Family Circle*, June 1987.

18. Survey conducted by Mark Clements Research for *Glamour Magazine*, women aged eighteen-sixty-five, Aug.-Sept. 1987.

19. *Los Angeles Times* survey, July 1987.

20. Survey conducted by the Center for Work Performance Problems/Georgia Institute of Technology, Feb. 1988. See Melville, ed., "Anatomy," 34.

21. Louis Harris and Associates survey for Metropolitan Life/Paul Loewenwarter Productions, July 1987.

22. Survey conducted by the Gallup Organization, Oct. 1987.

23. Ibid.

24. Survey conducted by the Roper Organization for *U.S. News & World Report*/Cable News Network, Mar.-Apr. 1987.

25. See Doble and Johnson, 36.

26. ABC News survey, June 1987.

27. Survey conducted by the Roper Organization for *U.S. News & World Report/* Cable News Network, Mar.-Apr. 1987.

28. Survey conducted by the Gallup Organization, Oct. 1987.

29. A recent poll reported that two out of five (39 percent) people have made some change in their life-styles because of AIDS (*Los Angeles Times* survey, July 1989). A much smaller number (19 percent) said they had changed some aspect of their sexual behavior (CBS News survey, Jan. 1989).

30. For a more detailed description of these problems, see Thomas E. Graedel and Paul J. Crutzen, "The Changing Atmosphere," *Scientific American*, no. 261 (Sept. 1989): 58-68; and Stephen H. Schneider, "The Changing Climate," *Scientific American*, no. 261 (Sept. 1989): 70-79. For a concise, nontechnical presentation of this issue, see Keith Melville, ed., "Environment at Risk: Responding to Growing Dangers" (Dubuque, Iowa: Kendall/Hunt, 1989).

31. Resources for the Future, survey conducted for the Council for Environmental Quality, Jan.-Apr. 1980.

32. Louis Harris and Associates survey for the Office of Technology Assessment, Oct.-Nov. 1986.

33. Associated Press/Media General survey, May 1989.

34. Survey conducted by the Roper Organization, Dec. 1974.

35. Ibid., Dec. 1980.

36. John Carey and Larry Armstrong, "The Next Giant Leap for Mankind May Be Saving Planet Earth." *Business Week* (July 31, 1989) 90.

37. Survey conducted by the Roper Organization, Mar. 1982.

38. Opinion Research Corporation survey, Mar. 1981.

39. Kane, Parsons and Associates survey for *Parents Magazine*, Sept.-Oct. 1988.

40. Ibid.

41. Quoted in John Noble Wilford, "His Bold Statement Transforms the Debate on Greenhouse Effect," *New York Times*, Aug. 23, 1988, sec. C4.

42. Survey conducted by the Gallup Organization for *Times Mirror*, registered voters, Aug. 1988.

43. See Marttila & Kiley, Inc., for the Americans Talk Security Project, survey no. 8, registered voters, July 1988.

44. Market Opinion Research for the Americans Talk Security Project, survey no. 9, registered voters, Sept. 1988.

45. An Apr. 1990 Gallup survey revealed that less than one-third of Americans (30 percent) worry about the "greenhouse effect or global warming" "a great deal." Almost an equal number (27 percent) worry about this problem "a fair amount."

46. Michael Oreskes, "H.U.D., Wright, Meese. To the Public, It's All the Same Network," *New York Times*, July 30, 1989 sec. E1.

47. One survey shows that 19 percent of the public personally has known someone who was infected with or died from AIDS (Associated Press/Media General, May 1989). Although still relatively small, this percentage is up sharply from 1985 (5 percent) (*Los Angeles Times* survey, Dec. 1985).

48. AIDS' rapid spread into the teen population is one of the latest concerns. See Gina Kolata, "AIDS Is Spreading in Teen-Agers, A New Trend Alarming to Experts," *New York Times*, Oct. 8, 1989, sec. A1.

49. See Alan Weisman, "L.A. Fights for Breath," *New York Times Magazine*, July 30, 1989, 33.

50. See Shearon Lowery and Melvin DeFleur, *Milestones in Mass Communication Research: Media Effects* (New York: Longman, 1983), 22-29.

51. For an overview of the diversity of scientific emphasis, see William C. Clark, "Managing Planet Earth," *Scientific American*, no. 261 (Sept. 1989): 47-54.

52. Survey conducted by the Gallup Organization, Apr. 1990. Interestingly, Gallup asked a similar list the year prior. In May 1989, the public was most worried about "air, ocean and beach pollution" (51 percent), "followed by damage to the earth's ozone layer" (51 percent); "the loss of tropical rain forests" (42 percent), and "acid rain" (34 percent). Again, at the bottom of the list was "the greenhouse effect or global warming" (30 percent), five percentage points *higher* than the Apr. 1990 level!

53. In Jan. 1974, a solid majority of the public (62 percent) believed that "a very important reason for the energy crisis" was that "oil companies have deliberately held back supplies in order to raise prices" (Opinion Research Corporation survey) and that "there really isn't a shortage but that big companies are holding it back for their own advantage" (73 percent) (the Roper Organization). Five years later, this level of mistrust remained equally high (Opinion Research Corporation and ABC News/Louis Harris and Associates surveys, May 1979).

54. William K. Stevens, "Skeptics Are Challenging Dire 'Greenhouse' Views," *New York Times*, Dec. 13, 1989, sec. A1.

55. William K. Stevens, "Study Supports Global Warming Prediction," *New York Times*, Dec. 14, 1989, sec. A36.

56. Graedel and Crutzen, 62.

57. Gina Kolata, "How Much Is Too Much to Pay to Meet Standards for Smog?" *New York Times*, Apr. 3, 1989, sec. A1.

58. Ibid. See also Weisman, 15-17.

59. See "U.S. Will Mail AIDS Advisory to All Households," *New York Times*, May 5, 1988, sec. B10.

60. Survey conducted by the Gallup Organization, Inc., July 1988.

٧ - عقبات المرحلة الانتقالية

1. Conversation with Robert Teeter, former president of Market Opinion Research, Detroit, Mar. 1988.

2. Lowery and DeFleur, 23.

3. Ibid., 366-67.

4. Ibid.

5. Ibid., 24-27.

6. Ibid., 369.

7. Maxwell E. McCombs and Donald L. Shaw, "Structuring the 'Unseen Environment,'" *Journal of Communication* 26, no. 2 (Spring 1976) 13.

8. Survey conducted by the Gallup Organization, Dec. 1938. The crisis in Czechoslovakia ranked first as the news event that interested the public the most.

9. See the following surveys: Gallup Organization, 1937, 1939; the Office of Public Opinion Research, Princeton Univ., 1942 and 1943; and the Roper Organization, July 1939.

10. Survey conducted by the Gallup Organization, 1938.

11. Ibid., 1939.

12. Ibid., Feb. 1943.

13. Ibid., Apr. 1943.

14. Ibid., May 1945.

15. Ibid.

16. The conference, sponsored by the Harvard Divinity School, the Neiman Foundation, WCVB TV, and the Anti-Defamation League, was entitled "The Holocaust and the Media" and was held at the Harvard Divinity School, Cambridge, Mass., May 19, 1988.

17. Polls show that as late as Jan. 1943, more than half the public (52 percent) did not believe or did not know that "2 million Jews have been killed since before the war began" (the Gallup Organization) and that months before the war ended in Europe, almost the entire public (more than 95 percent) greatly underestimated the numbers murdered in the German concentration camps (the Gallup Organization, Nov. 1944.)

٨ - الفجوة بين رأى الخبراء والرأى العام

1. Key, 557.
2. See Kolata, "How Much," sec. A1; and Weisman, 15–17.
3. See John Doble and Josh Klein, "Punishing Criminals: The Public's View" (New York: Edna McConnell Clark Foundation, 1989); and Stephen Immerwahr, "Prison Overcrowding and Alternative Sentencing: The Views of the People of Alabama, Technical Appendix" (New York: Public Agenda Foundation, Feb. 1989).
4. Stephen Immerwahr, "Prison," 93.
5. Ibid.
6. Doble and Klein, 43.
7. See John Immerwahr, Jean Johnson, and John Doble, "The Speaker and the Listener: A Public Perspective on Freedom of Expression" (New York: Public Agenda Foundation, 1980).
8. See Public Agenda Foundation, "Water Efficiency in the West: The Public's View" (New York: Public Agenda Foundation, 1986).

٩ - قضية التنافس

1. Survey conducted by the Roper Organization, Sept.–Oct. 1977.
2. Opinion Research Corporation survey, Aug. 1987.
3. *The Los Angeles Times* survey, 1985.
4. Survey conducted by the Gallup Organization for *Times Mirror*, Jan.–Feb. 1989.
5. See the survey conducted by Louis Harris and Associates for *Business Week*, July 1989.
6. See Martin Feldstein, "Retreat from Keynesian Economics," *Public Interest* 64 (Summer 1981): 92–105.
7. See John Immerwahr, "Saving: Good or Bad? A Pilot Study on Public Attitudes Toward Saving, Investment, and Competitiveness." (New York: Public Agenda Foundation, 1989).
8. From 1973 to 1985, the Roper Organization repeatedly has asked the survey question: "Here is a list of possible causes of some of our problems in this country. Would you call off the ones you think are the major causes of our problems today?" In Sept.–Oct. 1973, "A letdown in moral values" ranked second (50 percent) in a list of twelve items. Consistently

from 1975, the public ranked this item as their top cause. By Feb. 1985, this view was held by three out of five Americans (59 percent). More recently, 64 percent of the public said "the nation is undergoing a period of moral decline" (*Los Angeles Times* survey, Mar. 1989).

9. An Apr. 1988 Gallup Organization survey conducted for Phi Delta Kappa found people ranked "use of drugs" and "lack of discipline" to be the "biggest problems" with the public schools in their communities.

10. John Immerwahr, "Report to the Business Higher Education Forum" Working paper (New York: Public Agenda Foundation, Fall 1989), 7.

11. Survey conducted by the Gallup Organization for *Times Mirror*, Jan.–Feb. 1989.

12. Ibid.

13. The Daniel Yankelovich Group, Inc., for Americans Talk Security, survey no. 3, registered voters, Feb. 1988.

14. Marttila and Kiley, Inc., for Americans Talk Security, survey no. 6, registered voters, May 1988.

15. John Immerwahr, "Saving," 5.

16. Ibid., 4–6.

17. See the following surveys: *Los Angeles Times*, May 1984, Oct. 1984, Sept. 1985, Feb. 1986; and CBS News/*New York Times*, Jan. 1987.

18. John Immerwahr, "Saving," 5.

19. Yankelovich, Skelly & White, Inc., "Meeting Japan's Challenge: The Need for Leadership" (Schaumburg, Ill.: Motorola,, Inc. 1982), 4.

20. Akio Morita, personal conversation, Oct. 19, 1989.

21. John E. Reilly, ed., "American Public Opinion and U.S. Foreign Policy 1987" (Chicago: The Chicago Council on Foreign Relations, 1987), 37.

22. Personal confidential conversation, May 1989.

23. See Nathaniel C. Nash, "Persuading Americans to Save: Congress and the Administration Prepare New Incentives." *New York Times*, Dec. 17, 1989, sec. F1.

24. Ruben F. Mettler, "America's Competitive Challenge," paper presented to the Conference Board, New York Marriot Marquis, Apr. 23, 1986, 6.

25. Daniel Yankelovich and Sidney Harman, *Starting with the People* (Boston: Houghton Mifflin, 1988), 156–57.

26. See the William T. Grant Foundation Commission on Work, Family, and Citizenship, "The Forgotten Half: Non-College Youth in American" (Washington, D.C.: Youth and America's Future/William T. Grant Foundation, 1988), 21.

27. Ibid., 1.

١٠ – من الدقائق إلى القرون

1. For evidence of this drop in public support, see surveys conducted by CBS News/*New York Times*, Apr. 15, 1986, through Jan. 21, 1987.

2. "President and Mrs. Bush Talking with David Frost: Interview in Kennebunkport, Maine," taped Aug. 29, 1989. Aired on WNET, channel 13, Newark, N.J., Sept. 5, 1989.

3. See Melville, "On Second Thought, 1987–1988."

4. Leon Festinger, *A Theory of Cognitive Dissonance* (Stanford: Stanford Univ. Press, 1957).

5. Ladd, 310–11.

6. A. N. Oppenheim in *A Dictionary of the Social Sciences*, ed. Julius Gould and William L. Kolb (Glencoe, Ill.: Free Press of Glencoe, 1964), 477.

7. Joseph B. Cooper and James L. McGaugh, "Attitude and Related Concepts," in

Attitudes, ed. Maria Jahoda and Neil Warren (Baltimore: Penguin, 1966), 29–30.

8. Alfred North Whitehead, *Adventures of Ideas* (Harmondsworth, England: Pelican, 1927), 7.

9. Survey conducted by the Gallup Organization, Jan. 1937.

10. Ibid., Oct. 1938.

11. Mark Clements Research survey for *Glamour*, Aug.–Sept. 1987.

12. See Daniel Yankelovich, *New Rules: Searching for Self-Fulfillment in a World Turned Upside Down* (New York: Random House, 1981).

13. See the survey conducted by the Gallup Organization for *Newsweek*, Dec. 1987.

14. See the survey conducted by the Roper Organization for Virginia Slims, 1974.

15. Ibid., Mar. 1985.

16. A June 1989 *New York Times* survey reported that 68 percent of the wives in marriages in which both partners worked outside the home said they "do not get enough time for themselves." A dramatic 84 percent of full-time working mothers expressed this view. In addition, 83 percent of working mothers said they were "torn between the conflicting demands of their jobs and the desire to see more of their families."

17. See the survey conducted by the *New York Times*, June 1989. Results are summarized in Alison Leigh Cowan, "Women's Gains on the Job: Not Without a Heavy Toll," *New York Times*, Aug. 21, 1989, sec. A1.

18. See Susan Diesenhouse, "Many Smokers Hope to Quit, but Few Get Proper Help," *New York Times*, July 20, 1989, sec. B6.

19. Ibid.

20. Survey conducted by the Gallup Organization, June 1954.

21. Ibid., June 1987.

22. See the Gallup Organization surveys, June 1954 and Mar. 1987.

23. Survey conducted by the Gallup Organization, June–July 1957.

24. Ibid.

١١ – نهاية الحرب الباردة

1. The Daniel Yankelovich Group, Inc., for Americans Talk Security, survey no. 3, registered voters, Feb. 1988.

2. Survey conducted by the Gallup Organization, 1949.

3. In May 1982, researchers found from a CBS News/*New York Times* survey that less than one-quarter of the public (24 percent) viewed "nuclear development as a good thing."

4. See Yankelovich and Harman, 46–54.

5. In 1955, fewer than one out of three believed that "all mankind would be destroyed" if a nuclear war broke out between the Soviet Union and the United States. By 1987, 83 percent agreed "There can be no winner in an all-out nuclear war; both the U.S. and the Soviet Union would be completely destroyed." (Both surveys were conducted by the Gallup Organization.)

6. See Yankelovich, Skelly & White, Inc., for *Time*, Dec. 1983.

7. For a description of the ATS project, see chap. 2, n. 16.

8. ABC News/*Washington Post* survey, May 1988.

9. The 1945 and 1947 polls were conducted by the Roper Organization for *Fortune*, the 1985 poll by the *New York Times*, and the Nov. 1989 poll by CBS News/*New York Times*. These results are summarized in Robin Toner, "The Malta Summit: New Friends in Old Places – Americans Much Warmer Toward Soviets, Poll Finds," *New York Times*, Dec. 3, 1989, sec. A29.

10. See the survey conducted by the Gallup Organization, Dec. 1989.

11. See Louis Harris and Associates survey for *Business Week*, Nov. 13, 1989.

12. See the Gallup Organization survey, Dec. 7, 1989.

13. See NBC News/*Wall Street Journal* survey, registered voters, Dec. 4, 1989.

14. The Daniel Yankelovich Group, Inc., for Americans Talk Security, survey no. 11, registered voters, Nov. 1988.

15. From a Feb.-Mar. 1990 survey conducted by Market Strategies, Inc., for Americans Talk Security, survey no. 13, researchers found that more than four in five registered voters (81 percent) have a favorable impression of Gorbachev.

16. See the survey conducted by Louis Harris and Associates, Aug. 1989.

17. See the survey conducted by Yankelovich Clancy Shulman for *Time*/Cable News Network, Oct. 1989.

18. See Market Opinion Research for Americans Talk Security, survey no. 2, registered voters, Jan. 1988.

19. See the survey conducted by Louis Harris and Associates, Aug. 1989.

20. See CBS News/*New York Times* survey, May 1989.

21. See the following surveys: Louis Harris and Associates, Aug. 1989; and the Gallup Organization, Dec. 1989.

22. Ninety percent of the public held this view in early 1990. See the survey conducted by Louis Harris and Associates, Feb. 1990.

23. See the survey conducted by Louis Harris and Associates, Aug. 1989.

24. In Dec. 1988, Market Opinion Research analysts for Americans Talk Security, survey no. 12, found that about two in three (64 percent) believe that nuclear weapons are likely to be used by "a terrorist or a madman." About equal numbers (60 percent) believe they will be used by "a country other than the U.S. or the Soviet Union in a regional conflict." See also Marttila & Kiley, Inc., for Americans Talk Security, survey no. 4, registered voters, Mar. 1988. More recently (Feb.-Mar. 1990), Market Strategies, Inc., analysts for Americans Talk Security, survey no. 13, found that three out of four registered voters (74 percent) view "the possession of nuclear weapons by Third World countries and terrorists" to be a "serious threat to national security." (Only 46 percent felt this way about "Soviet nuclear weapons.") Almost all (90 percent) chose "keeping nuclear weapons from Third World countries and terrorists" as a leading national goal.

25. See the following surveys conducted with registered voters for Americans Talk Security: Market Strategies, Inc., survey no. 13, Feb.-Mar. 1990; and Marttila & Kiley, Inc., survey no. 5, Apr. 1988.

26. See the following surveys conducted with registered voters for Americans Talk Security: Daniel Yankelovich Group, Inc., survey no. 10, Sept.-Oct. 1988, and survey no. 3, Feb. 1988; and Marttila & Kiley, Inc., survey no. 1, Oct. 1987.

27. See the following surveys conducted with registered voters for Americans Talk Security: Market Strategies, Inc., survey no. 13, Feb.-Mar. 1990; Marttila & Kiley, Inc., survey no. 8, Aug. 1988 and survey no. 4, Mar. 1988.

28. From a survey conducted with registered voters by the Daniel Yankelovich Group for Americans Talk Security, survey no. 3, analysts found large majorities agreeing that "spending on the arms race causes us to neglect domestic problems" (79 percent) and that "the arms race with the Soviets is too expensive" (71 percent).

29. See Marttila & Kiley, Inc., for Americans Talk Security, survey no. 8, registered voters, Aug. 1988.

30. Public Agenda Foundation, May 1984. See the Public Agenda Foundation and the Center for Foreign Policy Development at Brown University, "Voter Options on Nuclear Arms Policy: A Briefing Book for the 1984 Elections (New York: Public Agenda Foundation, 1984).

31. See Market Opinion Research for Americans Talk Security, survey no. 12, regis-

tered voters, Dec. 1988.

32. Public Agenda Foundation, May 1984, and Market Opinion Research for Americans Talk Security, survey no. 12, registered voters, Dec. 1988.

33. *Los Angeles Times* survey, Mar. 1982.

34. Market Opinion Research for Americans Talk Security, survey no. 12, registered voters, Dec. 1988.

35. Yankelovich, Skelly & White, Inc., survey for *Time*, registered voters, Nov. 1985.

36. Market Opinion Research for Americans Talk Security, survey no. 12, registered voters, Dec. 1988.

37. The Daniel Yankelovich Group, Inc., for Americans Talk Security, survey no. 10, Oct. 1988.

38. Market Opinion Research for Americans Talk Security, survey no. 12, registered voters, Dec. 1988.

39. Ibid.

40. Ibid.

41. Ibid.

42. Daniel Yankelovich and John Immerwahr, "The Public, the Soviets, and Nuclear Arms: An Experiment in Public Judgment" (New York: Public Agenda Foundation, 1989), 33. See also Public Agenda Foundation and the Center for Foreign Policy Development at Brown University, "U.S.-Soviet Relations in the Year 2010: Americans Look to the Future" (New York: The Public Agenda Foundation, 1988).

43. Ibid., 37.

44. See the following surveys: CBS News/*New York Times*, Jan. 13, 1990, and Nov. 26, 1989; Yankelovich Clancy Shulman for *Time*/Cable News Network, Nov. 15, 1989; *Los Angeles Times*, Nov. 17, 1989; Louis Harris and Associates for *Business Week*, Nov. 13, 1989; and NBC News/*Wall Street Journal*, registered voters, Dec. 4, 1989.

45. Remarkably, just weeks after the collapse of the Berlin Wall, more than three out of five Americans (62 percent) said, "The Soviet Union is becoming a more trustworthy nation (Louis Harris and Associates survey, Dec. 1989). In addition, from a mid-Nov. 1989 survey conducted by Associated Press/Media General, analysts found a majority (52 percent) who believed, "Communism in Eastern Europe is becoming less of a threat to the security of the United States than it has been in the past."

46. From a Feb. 1990 poll conducted by ABC News/*Washington Post*, analysts found a majority (52 percent) who believed there was "not much" or "almost no danger" that the Soviet Union would return to the "hard-line communism it practiced before."

47. See Market Strategies, Inc., for Americans Talk Security, survey no. 13, registered voters, Feb.-Mar. 1990.

48. See Associated Press/Media General survey, Nov. 1989.

49. See NBC News/*Wall Street Journal* survey, Dec. 1989.

50. Ibid.

51. Ibid.

١٢ - تجربة فى شق الطريق

1. See Public Agenda Foundation and the Center for Foreign Policy Development, "Voter Options." An accompanying technical appendix is also available from the Public Agenda Foundation, 6 East 39th Street, New York, N.Y. 10016.

2. Ibid., 24-27.

3. The Bohen Foundation, the Carnegie Corporation, the Joyce Mertz-Gilmore

Foundation, the George Gund Foundation, the William and Flora Hewlett Foundation, the Charles F. Kettering Foundation, the John D. and Catherine T. MacArthur Foundation, the James C. Penney Foundation, Inc., and the Veatch Program.

4. Yankelovich and Immerwahr, 30.

5. Ibid., 37-38.

6. Ibid., 45.

7. For a more detailed discussion of these findings, see Public Agenda Foundation and the Center for Foreign Policy Development, "U.S.-Soviet Relations," chaps. 2, 3. A more concise summary appears in Yankelovich and Immerwahr, 29-52.

١٣ - عشرة قواعد للتوصل إلى القرار العام

1. See Jean Johnson, John Doble, and Jeffrey Tuchman, "Curbing Health Care Costs. The Public's Prescription," (New York: Public Agenda Foundation, 1983).

2. See the Domestic Policy Association, "The Domestic Policy Association's National Issues Forums: A Report on Its First Year" (Dayton, Ohio: Domestic Policy Association/ Charles F. Kettering Foundation, 1983), 18-26.

3. John Immerwahr, "Report."

4. See John Doble, "Infant Mortality in the Third World: The Public's Reactions to Child Survival" (New York: Public Agenda Foundation, 1986.)

5. See Keith Melville and Mary Komarnicki, "Campaign Finance: Defining the Problem, Proposing a Remedy" (New York: Public Agenda Foundation, 1985), 7.

6. Jean Johnson, "Introduction" in Doble and Klein, 9. See also, John Doble, "Crime and Punishment: The Public's View" (New York: Edna McConnell Clark Foundation, 1987).

7. Yankelovich and Harman, 189-90.

8. CBS News/*New York Times* survey, Feb. 1986.

9. Ibid., Feb. 1985.

10. Survey conducted by the Roper Organization, Mar. 1985.

11. CBS News/*New York Times* survey, Feb. 1986.

12. Louis Harris and Associates survey for the U.S. Department of Agriculture, Oct.-Nov. 1979.

13. CBS News/*New York Times* survey, Feb. 1986.

14. See Melville, "On Second Thought, 1986-1987."

15. Ibid., 4.

16. Ibid., 5.

17. Ibid., 4-5.

18. Ibid., 5.

19. Survey conducted by the Roper Organization, Feb. 1984.

20. Ibid., Mar. 1985.

١٤ - القلق الناشيء عن المعرفة

1. Quoted in Daniel Yankelovich et al., *The World at Work: An International Report on Jobs, Productivity, and Human Values* (New York: Octagon, 1985), 40-43.

2. Ibid.

3. John Dewey, *The Quest for Certainty* (New York: Putnam, 1960).

١٥ - تحديد معنى الموضوعية

1. See Thomas Kuhn, *The Structure of Scientific Revolutions* (Chicago: Univ. of Chicago Press, 1970).

2. Among other occasions, Kissinger stated this observation during a meeting of executives in the travel industry ("World Travel Roundtable") sponsored by the American Express Related Service Company, Inc., Paris, Apr. 1989.

3. David Halberstam, *The Best and the Brightest* (New York: Random House, 1972).

4. Thomas L. Whisler, "Rules of the Game: Inside the Corporate Boardroom," Selected Paper no. 66 (Graduate School of Business, University of Chicago, 1987), 8.

5. Richard Bernstein, *The Restructuring of Social and Political Theory* (Philadelphia: Univ. of Pennsylvania Press, 1978), 111.

6. Ibid.

7. Ibid., 119.

8. Ibid., 157.

9. Ibid., 112.

١٦ - تفكيك الموضوعية

1. Alfred North Whitehead, *Science and the Modern World* (Harmmondsworth, England: Penguin, 1938), 12.

2. Ibid.

3. Whitehead, *Adventures*.

4. William James, *The Principles of Psychology*, 2 vols. (New York: Dover, 1950).

5. Quoted in Whitehead, *Science*, 13.

6. Ibid., 29.

7. Ibid., 66.

8. Ibid., 64.

9. Ibid., 29.

10. Ibid., 29-30.

11. See Alfred North Whitehead and Bertrand Russell, *Principia Mathematica* (Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1925).

12. William Barrett, *The Illusion of Technique: A Search for Meaning in a Technological Civilization* (Garden City, N.Y.: Anchor Press/Doubleday, 1979), 30.

13. See Ludwig Wittgenstein, *Tractatus Logico-Philosophicus*, trans. D. F. Pears and B. F. McGuinness (London: Routledge and Kegan Paul, 1961).

14. Barrett, 44.

15. Quoted in T. Z. Lavine, *From Socrates to Sartre: The Philosophic Quest* (New York: Bantam, 1984), 404.

١٧ - البحث عن القرار العام

1. Quote cited in Richard J. Bernstein, "Pragmatism, Pluralism and the Healing of Wounds," inaugural lecture at the New School for Social Research, New York, Feb. 8, 1989.

2. Richard J. Bernstein, "Introduction," in *Habermas and Modernity*, ed. Richard J. Bernstein (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1985), 2.

3. See Jürgen Habermas, *Knowledge and Human Interests* (1968), trans. Jeremy J. Shapiro (Boston: Beacon, 1971).

4. For an excellent preliminary discussion of these three forms of knowledge, see "Appendix" in Habermas, *Knowledge*, 301-17; and Bernstein, "Introduction," 1-32.

5. Karl-Otto Apel, "The A Priori of Communication and the Foundation of the Humanities," in *Understanding and Social Inquiry*, ed. Fred R. Dallmayr and Thomas A. McCarthy (Notre Dame, Ind.: Univ. of Notre Dame Press, 1977), 308.

6. For an excellent description and analysis of critical theory, see Paul Connerton, ed., *Critical Sociology* (Harmondsworth, England: Penguin, 1976) 11-39; and Norman Birnbaum, *Toward a Critical Sociology* (New York: Oxford Univ. Press, 1971).

7. Quoted in Bernstein, *Restructuring*, 181.

8. See Anthony Gidden, "Reason Without Revolution? Habermas' Theories des Kommunikativen Handelns" in *Habermas and Modernity*, ed. Richard J. Bernstein, (Cambridge, MA: MIT Press, 1985), 96.

9. Jürgen Habermas, *The Theory of Communicative Action*, trans. Thomas McCarthy, vol. 1, *Reason and the Rationalization of Society*; vol. 2, *Lifeworld and System: A Critique of Functionalist Reason* (Boston: Beacon, 1981/1987).

10. Quoted in Bernstein, "Introduction," 20.

١٨ - تستطيع أن تناقش أينشتاين

1. See Anthony Gottlieb, "Heidegger for Fun and Profit," *New York Times Book Review*, Jan. 7, 1990, 1.

2. For an enlightening discussion of Heidegger's interpretation of *aletheia*, see Barrett, 144-45.

3. Hans-Georg Gadamer, "Hermeneutics and Social Science," *Cultural Hermeneutics* (1975), 312.

4. Richard L. Bernstein, "Judging – the Actor and the Spectator," paper prepared for the conference "Hannah Arendt: History, Ethics, Politics," at the New School for Social Research, New York, Oct. 1981, 21.

5. Hannah Arendt, *Between Past and Future: Eight Exercises in Political Thought* (New York: Viking, 1968), 222.

6. Ibid., 241.

7. Hannah Arendt, *Crises of the Republic* (New York: Harcourt, 1972), 232-33.

١٩ - رسم تخطيطي للعمل

1. Henry Steele Commager, *The American Mind, An Interpretation of American Thought and Character since the 1880's* (New Haven: Yale Univ. Press, 1950), 10–11.

2. See the following surveys: the Daniel Yankelovich Group, Inc., for Americans Talk Security, survey no. 7, registered voters, July 1988, and the Roper Organization for American Enterprise Institute, Nov. 1981.

3. See Martin Buber, *I and Thou*. 2d ed., trans. Ronald Gregor Smith (New York: Scribner's, 1958).

4. See Donald L. Kanter and Philip H. Mirvis, *The Cynical Americans: Living and Working in an Age of Discontent and Disillusion* (San Francisco: Jossey-Bass, 1989).

5. Jacob Weisberg, "Poles Lied to Pollsters, Why Not You?" *Philadelphia Inquirer*, Apr. 11, 1990, sec. A23.

6. See David Mathews, *The Promise of Democracy, A Source Book for Use with National Issues Forum* (Dayton, Ohio: Charles F. Kettering Foundation, 1988), 62–116.

7. Since 1975, the Public Agenda has been developing special skills to carry out this task. These skills involve conducting research with the public and experts to uncover each one's "starting position" and cooperative efforts with specialists and interest groups to formulate choices that do justice to the major political and substantive positions various groups of Americans have taken.

8. These issue books can be ordered from Kendall/Hunt Publishing Company, 2460 Kerper Boulevard, Dubuque, Iowa, 52004-0539, (phone: 800-338-5578).

9. Personal communication with David Mathews, president of the Charles F. Kettering Foundation, Jan. 17, 1990.

10. The television stations included network affiliates in Baltimore, Denver, Milwaukee, Minneapolis, Philadelphia, Raleigh, and Seattle. The newspapers included the *Des Moines Register*, *Kansas City Star*, the *Philadelphia Inquirer*, the *National Tennessean*, and the *Wilmington News Journal*.

11. News report on the "MacNeil/Lehrer News Hour," Apr. 19, 1990 (viewed on WNET, channel 13, Newark, N.J.).

CONTENTS

تم الجمع التصويرى وإعداد الأفلام
بالجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية
١٠٨١ شارع كورنيش النيل ـ جاردن سيتى ـ القاهرة

Photocomposition and films
by
The Egyptian Society for the Dissemination of Universal Culture and Knowledge
(ESDUCK)
1081 CORNICHE EL NIL, GARDEN CITY, CAIRO



رقم الإيداع ٩٤/٢٣١٦



COMING TO PUBLIC JUDGMENT

Making Democracy Work in a Complex World

Daniel Yankelovich

هـــذا الكتـاب

يدعو المؤلف فى هذا الكتاب إلى نظرية جديدة لتطوير وتحسين الرأى العام وتحويله إلى ما يسميه بالقرار العام المبنى على الإجماع بعد معرفة إبعاد المشكلة والخيارات المتاحة والعواقب المترتبة على كل منها . .

برغم كل التقدم والتكنولوجيا لاستطلاع الرأى فى أمريكا فإن المؤلف يرى أن ذلك كله لا يكفى ، لأن مجتمع الصفوة من الخبراء وعلماء النفس يسيطر على المعلومات التى تقدم للجمهور . ويحرم رجل الشارع من المشاركة فى القرارات الهامة المتعلقة بمستقبل بلاده .

وبناءً على ذلك فإن هذا الكتاب يعد « روشتة » علمية لتقوية ودعم رأى الجماهير فى معركتها الصامتة مع النخبة من الخبراء الذين يحاولون الانفراد بالرأى فى القرارات الهامة . وعندما يستمع الزعماء لرأى رجل الشارع بعد أن يعرف الحقائق والاحتمالات نستطيع أن نقول عندئذ إن الديمقراطية مازالت بخير .



الناشر
الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية
١٠٨١ كورنيش النيل جاردن سيتى ــ القاهرة